

جامعة الخليل
عمادة الدراسات العليا
قسم اللغة العربية

شرح ملحمة الإعراب
لابن الناطم (ت 686 هـ)
دراسة وتحقيق

إعداد:

محمد صالح عبد القادر العجّار

إشراف

الدكتور: يوسف حسن عمرو

قُدِّمَت هذه الرُّسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير بقسم
اللغة العربية بعمادة الدراسات العليا في جامعة الخليل

شوال 1424 هـ
كانون الثاني 2004 م

نوقشت هذه الرسالة يوم :
الأحد، بتاريخ 27 ذي القعدة، 1424هـ، الموافق 18 / 1 / 2004، وأجيزت.

للتوقيع
[مشرفاً].....
[عضواً].....
[عضواً].....

أعضاء لجنة المناقشة

- 1- الدكتور يوسف عمرو
- 2- الدكتور زهير إبراهيم
- 3- الدكتور محمود أبو كنة



قال القاضي البيهقي⁽¹⁾ رحمه الله: "إنني رأيت أنه لا يكتب إنسان كتاباً في يومه، إلا قال في نفسه: لو تخير هذا كان أحسن، ولو زيدَ هذا كان يُستحسن، ولو قُدِّمَ هذا كان أفضل، ولو تركَ هذا كان أجمل، وهذا من أعظم العبر، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر".

(1) عبد الرحيم بن علي بن الحسن بن أحمد بن المفرج اللحي الشامي أبو علي، البيهقي الأصل الصقلاني المولد، المصري الدار، القاضي الفاضل، وزير السلطان أيوب. انظر ترجمته في: الذهبي، سير أعلام النبلاء، 340/21. وابن العماد، شذرات الذهب 324/4.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المُحَلِّ

أَلْفٌ فِي فُضَا الْعِلِّ إِلْفٌ :

❖ رُوحٌ شَيْخُنَا الْفَاضِلِ الْمَرْكُومِ الْكَافِي
إِسْمَاعِيلُ طَاوُكُ النَّتْشَةِ - وَجْهٌ لِلَّهِ وَأَسْكَنُهُ نَفْسِي
جَنَاتِهِ - .

❖ إِلْفٌ وَالْفُضَا الْيَبِينِ .

❖ إِلْفٌ وَجَنَّةٌ الْخَالِيَةِ .

❖ إِلْفٌ لِمَجْمَعَةِ وَالْأَحْمَادِ الْكُفَرَاءِ .

❖ إِلْفٌ كُلُّ مَنْ يَنْتَفِعُ بِفُضَا الْعِلِّ .

مَحَبَّةُ النَّبَاءِ

شكر وتقدير

قال رسول الله - صَلَّى الله عليه وسلم -: "مَنْ لَا يَشْكُرُ النَّاسَ لَا يَشْكُرُ اللَّهَ"⁽¹⁾.

أشكر الله تعالى الذي أعانني على إتمام هذا الجهد، كما يطيب لي أن أتوجه بجزيل الشكر، وعظيم التقدير إلى ذوي الفضل وأهل المكرمة، ممن كان لهم فضل الإسهام في إخراج هذا البحث إلى النور، ونالني منهم شرف النصح والتوجيه، أثناء إعداد هذا الجهد دراسة وتحقيقاً، وتفضلوا بالمراجعة والقراءة المتأنية لجميع مواد البحث بعد إتمامه، ممّا عاد عليّ بعظيم النفع وجزيل الفائدة، وأولاهم بالشكر الأساتذة الأجلاء الدكتور يوسف عمرو الذي شرفني بقبول الإشراف على البحث، والدكتور زهير إبراهيم آل سيف، والدكتور محمود أبو كته اللذان تفضلاً بقبول مناقشتي وصبراً على ذلك.

كما لا يفوتني هنا أن أسجل عظيم امتناني وتقديري لجامعة الخليل وجميع العاملين فيها بعامة، وأخص بالذكر تلك الشُّموع المنيرة حضرات المحاضرين في قسم اللغة العربية في الجامعة، فجزاهم الله عنا خير الجزاء.

وشكر خاص لفضيحة الأستاذ الدكتور حسن عبد الهادي الذي دلّني على العديد من المصادر التي تناولت شخصية ابن النّائظم فتاحاً أبواب مكتبته الخاصة وقمّا شنت، سائلاً المولى عزّ وجلّ أن يكون ذلك في ميزان حسناته.

وأشكر كلّ من قدّم لي نصيحاً أو إرشاداً، أو مساعدة صغيرة كانت أم كبيرة، فجميعهم مني كلّ الشكر والعرفان.

(1) للترمذي، سننه، باب ما جاء في الشكر لمن أحسن إليك 288/3. حديث رقم (2020). وقال: "هذا حديث صحيح".

المحتويات

5	إهداء.....
6	شكر وتقدير
7	المحتويات.....
9	مقدمة.....
13	القسم الأول: الدراسة.....
14	تمهيد.....
19	المبحث الأول "الحريري".....
20	اسمه ونسبه وحياته
22	شيوخه.....
25	تلامذته.....
27	مصنفات الحريري.....
30	وفاته.....
31	المبحث الثاني: حياة ابن النّاطم.....
32	سيرته.....
32	اسمه وكنيته ولقبه.....
33	ولادته.....
34	وفاته.....
35	نشأته وأخلاقه.....
37	شيوخه.....
37	تلامذته.....
39	ثقافته ومكانته العلميّة.....
43	نشاطه العلمي.....
43	مؤلفات ابن النّاطم.....
51	المبحث الثالث - دراسة الكتاب.....
52	المنظومات النّحويّة.....
53	ملحة الإعراب.....
54	شروح الملحة.....

57.....	منهج ابن النّاطم في تأليف كتابه.....
59.....	مصادر الكتاب.....
59.....	أدلته.....
61.....	موقف ابن النّاطم من مدرستي البصرة والكوفة.....
68	مذهب ابن النّاطم النّحوي
69.....	المصطلحات النّحويّة التي اعتمدها ابن النّاطم في شرحه.....
70.....	مأخذ على الكتاب.....
71.....	موازنة بين شروح الملحة.....
75.....	خاتمة.....
76.....	القسم الثّاني - التّحقيق.....
83.....	نسبة الكتاب
83	نسخ الكتاب.....
86	منهج التّحقيق.....
88	دلالات الرّموز.....
89	مادة للكتاب.....
233.....	لفهارس.....
234.....	فهرس الآيات القرآنية.....
236.....	فهرس الأشعار.....
237.....	فهرس الأماكن والمواقع.....
238.....	قائمة المصادر والمراجع.....
256.....	فهرس الموضوعات.....

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين، وأصحابه، ومن امتدى بهديهم إلى يوم الدين .
أما بعد :

فلا يخفى على كل ذي لب وبصيرة ما للغة العربية من مكانة بين اللغات، وما لها من قدسية في ديننا الحنيف، حيث نزل بها القرآن الكريم خاتم الكتب السماوية، المحفوظ بأمر الحافظ من التحريف والتبديل، وحيث كانت لغة رسول الإسلام - صلوات الله وسلامه عليه -، وقد وردت الأحاديث النبوية بالحث على تعلمها وتعليمها. وامتثل الرعية الأول من المسلمين لذلك الأمر، فحرصوا على تلقين أبنائهم لغتهم في مهدها، وحيث تبعد عن مظان التغيير؛ بسبب مجاورة الأعاجم، فكانوا يبعثون أبناءهم إلى بادية الحجاز ونجد .

وكان العلماء من بعدهم يعنون بها أيما عناية، فقعدوا قواعدها، وأثبتوا قوانينها، وبذلوا من الجهد ما استطاعوا ليحولوا دون زحف العجمة عليها، وكل ذلك مرجعه الحرص على كتاب الله تعالى، ثم لغة دينه الحنيف .

وكان من بين ما نال اهتماماً منهم من علومها النحو والتصريف، إذ بالاولى مقام للجمال، وتضمن المعاني، وبالتالي تعرف أحوال بنية المفردات وما تؤدبه من معانٍ، فأخذوا في التأليف، وأخذ التأليف أطواره ومراحل حتى استوى هذا الفن على سوقه، وأبنت ثماره، فصرنا هذا اليوم نجتديها جنياً شهباً تسيغه العقول، وتهضمه القلوب .

وظل كثير من جهود هؤلاء العلماء أسير غرف المكتبات، يصعب على الدارسين والباحثين العودة إليه وللنهل من معينه ما دام محجوباً عنا، مما قد يفقد هذا التراث أو جزءاً كبيراً منه أهميته ودوره .

من هنا كان من لزوم الوفاء لهويتنا العربية والإسلامية العمل على صون هذا التراث العلمي، والرصد المعرفي، من الكتب المخطوطة التي خلفها أسلافنا، ثم نقلها من محل العناية والحفظ إلى مجال الدراسة والتحقيق؛ لتستأنف نشاطها العلمي والفكري من جديد، وعلى نحو ما أراد مؤلفوها، بعد تخليصها من النسخ القديم، وإعادة ما يكون قد طمس منها بفعل عوامل البلى، وتقادم السنين .

وبعدُ تحقيق الكتب القديمة والاعتناء بالموروث الفكريّ شرطاً مهماً لإيجاد التّواصل الحضاريّ بين ماضي الأُمّة وحاضرها، وسيلة لا غنى عنها للحفاظ على حلقات الفكر الممتدّة لأيّ أُمّة عبر سياق تاريخها .

ولعلّ هذا من أهمّ الأسباب التي دفعتني لخوض غمار التّحقيق، بالإضافة إلى الأسباب الآتية:-

أولاً:- قيمة الكتاب العلميّة، فهو يتّعرض لكتاب "شرح ملحّة الإعراب" للعلامة ابن النّاطم، الذي حظي بمكانة عظيمة بين النّحاة، حتّى اقترن اسمه باسم والده الإمام العلامة جمال الدّين بن مالك. ناهيك عن مكانة ناظم الملحّة - الإمام الحريري - بين أوساط الدّارسين والباحثين وأهل اللغة .

يضاف إلى ذلك أنّ الكتاب حوى كثيراً من المسائل النّحويّة والصّرفيّة التي تناولها صاحبها شارحاً ومعلّقاً، ممّا يجعل هذه المادّة من الأصالة ممّا سوف يتّضح من قراءة الكتاب.

ثانياً:- مكانة المؤلّف العلميّة، فهو من العلماء الذين أسهموا في خدمة العربيّة، وأنّى عليه كلّ من ترجم له، ذاكراً فضله ومكانته العلميّة .

ثالثاً:- رغبتني في الإسهام في إحياء تراث اللغة العربيّة، وإخراجه إلى النّور حتّى يتيسر لطلاب العلم الاطّلاع عليه والاستفادة منه .

رابعاً:- حظيت ملحّة الإعراب بمكانة عظيمة بين النّحاة، فأكبّوا على شرحها وإعرابها، حتّى بلغت الشّروح عليها ما يقرب من خمسة وعشرين شرحاً، حقّق بعضها وطبّع .

وفي ظلّ ما توصّلت إليه من معلومات، لم أجد أيّ إشارة إلى أنّ هذا الكتاب قد حقّق أو تُرِس، وكلّ ما هناك أنّ بعض المصادر والمراجع أوردت شيئاً عن المؤلّف، وحياته، ومكانته، ومؤلفاته .

وقد قُسم العمل إلى قسمين رئيسيين، هما:-

- قسم التّراسة .
- قسم التّحقيق .

أمّا قسم التّراسة فقد جاء في تمهيد وثلاثة مباحث:-

- إذ تناول التّمهيد لمحة عن عصر ابن النّاطم من النّاحية الاجتماعيّة والاقتصاديّة والفكريّة.

- المبحث الأول، تناول ناظم الملحة "الحريري" من حيث: اسمه ونسبه وحياته، وشيوخه، وتلامذته، ومصنفاته، ووفاته .
- وتعرض المبحث الثاني لمؤلف الكتاب من حيث: سيرته "اسمه وكنيته ولقبه"، وولادته، ووفاته، ونشأته وأخلاقه، وشيوخه، وتلامذته، وثقافته ومكانته العلمية، ونشاطه العلمي، ومؤلفاته .
- وخصّص المبحث الثالث لدراسة الكتاب، إذ تناول: نبذة عن المنظومات النحويّة، ثم تطرّق لملحة الإعراب من حيث توضيح معنى الملحة، ثم شروح الملحة، ثم تحدّث عن مذهب ابن الناظم النحويّ، ثم موقفه من مدرستي البصرة والكوفة، فالمصطلحات النحويّة التي اعتمدها ابن الناظم في شرحه، ثم منهج ابن الناظم في تأليف كتابه، فمصادر الكتاب، فأدلّته، ثم موازنة بين شروح الملحة، فقد وازن بين شرح ناظم الملحة، وبين شرح ابن الناظم بدر الدين بن مالك"، وبين شرح بحرق على الملحة .

وأما القسم الثاني فقد تناول مادة الكتاب بالتحقيق، من حيث:-

- عنوان المخطوط، ونسبته إلى مؤلفه، ووصف النسختين المعتمدتين، وبيان منهج التحقيق، ثم إثبات متن الكتاب.

ولتبع ذلك بخاتمة عرّضت أهمّ النتائج والتوصيات التي توصل اليها. ثم كانت الفهارس الغنيّة، كفهرس الآيات الكريمة، وفهرس الأشعار، وفهرس الأماكن والمواقع، وثبت المصادر والمراجع، وفهرس الموضوعات.

ولعلّه من المألوف أن تواجه محققي التراث بعض الصعوبات التي تعيق عملهم بعض الشيء، فقد وقع اختياري أوّل الأمر على مخطوط لأبي منصور الجواليقي (ت 540 هـ) بعنوان "المختصر في النحو" كنت قد صورته من مكتبة الأوقاف العامة في بغداد، وبدأت تحقيق هذا الكتاب، ومما لفت انتباهي في أثناء تخريج شواهد مدّى التطابق بينه وبين كتاب "اللمع في العربيّة" لابن جني (ت 392 هـ) وبعد إجراء مقارنة بين الكتابين، تبين أن هذا الكتاب إنما هو نسخة من نسخ كتاب لللمع .

ثم كانت الرّحلة مع كتاب ابن الناظم "شرح ملحة الإعراب"، وقد حصلت على نسخة مصوّرة منه من مكتبة الجامعة الأردنيّة، وبدأت التحقيق، وكانت الحاجة ماسّة للحصول على نسخ أخرى من المخطوط للمقارنة بين النسخ المختلفة. وقد أشار كارل

بروكلمان في كتابه "تاريخ الأدب العربي" إلى وجود نسخة منه في الفاتيكان، وأخرى في جوتا، وقطعة منه في برلين، وبدأت المراسلة للحصول على تلك النسخ، وحصلت على "مكروفيلم" من الفاتيكان لكنه لم يكن هو المراد، بل كان لمنظومة الملحة للحريزي، وبعد إخبارهم بذلك أرسلوا "مكروفيلم" آخر إلا أنه كان نسخة أخرى عن سابقه، مما جعلني أعتقد أن ما ذكره بروكلمان في كتابه من معلومات حول هذه النسخة إنما هي تتعلق بالملحة نفسها، لا بشرحها، ويعزّر ذلك أنني راسلتهم مراراً بعد ذلك، ثم أخبروني عبر شبكة المعلومات "الانترنت" بأن ما أبحث عنه غير موجود عندهم، وأن ما أرسلوه إليّ هو كل ما لديهم .

أما نسخة برلين فهي خمس ورقات، وقد حصلت على قسم منها با "مكروفيلم" عنها، وكان من الصعب الاعتماد عليها بسبب تلف فيها .

وبذا فقد اعتمد قسم التحقيق على نسختين: الأولى نسخة الجامعة الأردنية المصورة عن نسخة من دبلن، وهي النسخة الأم، ورُمز إليها بالرمز "م". أما النسخة الثانية فهي نسخة جوتا، وهي نسخة مساعدة، ورُمز إليها بالرمز "ل" .

ولا أدعي أنني بلغت ما أصبو إليه في هذا العمل، فإن أخطأت فمن عند نفسي، وإن أصبت فبتوفيق من الله - تعالى - وفضله، ومن ثم بفضل الأستاذ الدكتور يوسف عمرو المشرف على الرسالة، الذي كان له فضل النصيح والتوجيه، وبذل عنايته في تكامل الدراسة والتحقيق معاً، فالله أسأل أن يوفيه عني عظيم ثوابه، وجزيل إحسانه، كما أسأله جل ثناؤه أن يكون هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وأن يكتب له القبول.

القسم الأول

الدراسة

- تمهيد

- المبحث الأول

- المبحث الثاني

- المبحث الثالث

تمهيد

لمحة عن عصر ابن النّازم من النّاحية الاجتماعيّة والاقتصاديّة والفكريّة:
أ- الحياة الاجتماعيّة والاقتصاديّة:-

كان المجتمع الشّاميّ في عصر ابن النّازم في القرن السّابع الهجري - مثل غيره من المجتمعات الإسلاميّة آنذاك - مقسماً إلى طبقات⁽¹⁾، منها السّائدة المستغلة، ومنها المسودة المستغلة. وإذا ما شَبَّهنا المجتمع الشّاميّ بالهرم وقتنْذ، فالسلطان كان قمّته، ثمّ يليه الأمراء والوزراء وقادة الجيش وكبار التّجار وكبار العلماء بدرجات متفاوتة من حيث الجاه والثّروة والسلطان، وكانت عامّة الشعب من صنّاع وفلاحين وغيرهم من فئات الشعب الدّنيا، قاعدة ذلك الهرم العريض، وقد استأثرت الطبقات السّائدة بالقسم الأعظم ممّا كانت تُنتج الطبقات المسودة من الخيرات، على حين وقع على كاهل عامّة الشعب العبء الأعظم ممّا أورثته حياة الفوضى والاضطراب، وما خلّفته الحروب من مأس وخراب في جميع نواحي الحياة⁽²⁾.

وقد انعكس كلّ ذلك على حياة النّاس الاجتماعيّة، فانتشر الفساد بين مختلف فئات المجتمع، وشاع القتل والمكّاب والعزل ومصادرة الأموال، واستعداد نوي السّلطان على الخصوم. ولم تكن البيئات العلميّة بمنأى عمّا كان يصيب النّاس من هذه الأمراض الاجتماعيّة. وكانت الخلافات المذهبيّة والتّنافس على المناصب الدّينيّة من الأسباب الرّئيسة فيما شجر بين علماء ذلك العصر، وقد وصل إلينا من أخبارهم طرف بصوّر لنا جانباً من علاقاتهم، من ذلك ما ذكره عبد القادر النّعيميّ عن القاضي نجم الدّين بن سنيّ الدّولة في ترجمته له، قال: "ولد سنة ستّ عشرة وستّمائة... وناب عن والده في رمضان سنة ثمان وخمسين وستّمائة⁽³⁾ فبقي سنة وعُزل، ثمّ أسكن مصر

(1) انظر فيما يتعلّق بالتركيب الطبقيّ في مصر والشّام آنذاك، عبد اللطيف حمزة، الحركة الفكريّة في مصر، 66-67. و محمد يوسف موسى، ابن تيمية، 25، وما بعدها.

(2) انظر، محمد علي حمزة سعيد، ابن النّازم النّحوي، 6.

(3) انظر، الدّوادري، كنز الثّرر، 49/8. و ابن تغري بردي، النّجوم الزّاهرة، 79/7. و"أبو الفدا"، المختصر في تاريخ البشر، 245/3. وابن الوردي، تنمّة المختصر، 297/1.

وصور، ثم ولي قضاء دمشق أياماً عقب زوال سنقر الدمشقي في صفر سنة تسع وسبعين وستمائة، وكان ولي قضاء حلب قبل ذلك، وحينئذ انتزع منه تدريس الأمانة قاضي القضاة شمس الدين أحمد بن خلكان، في محرم السنة المذكورة، وباشرها أياماً، ثم لما قدم نجم الدين في صفر المذكور انتزعها منه⁽¹⁾.

ولم تكن الحياة الاقتصادية آنذاك بأحسن حالاً من الحياة الاجتماعية، وخاصة في النصف الثاني من القرن السابع. فقد ساءت حياة الناس المعيشية بعد انتعاشها نسبياً أيام قوة وفتاء الدولة الأيوبية؛ لوقوع الغلاء وارتفاع الأسعار، وقد وصلت أخبار كثيرة عما أصاب المجتمع الشامي، منها ما أورده المقرئ في حديثه عن حوادث سنة ست وخمسين وستمائة، قال: "وفيها وقع الغلاء بسائر البلاد وارتفعت الأسعار بدمشق وحلب وأرض مصر، وأبيع الموك⁽²⁾ القمح بحلب بمئة درهم، والشعير بستين درهماً، والبطيخة الخضراء بثلاثين درهماً، وبقيّة الأسعار من هذه النسبة"⁽³⁾.

وقد اختلف الوضع الاجتماعي والاقتصادي لعلماء ذلك العصر، فقد احتل قسم منهم مكاناً مرموقاً في المجتمع معتمدين على ما كان للدين الإسلامي من سلطان على نفوس المسلمين، بما فيهم السلاطين والأمراء والموسرون. وعاشت طائفة من هؤلاء العلماء عيشة راضية؛ لما كانت تدره عليهم الوظائف الدينية، كالخطابة والقضاء والتدريس ومشيخة الشيوخ، وغيرها من الوظائف التي كان السلاطين والأمراء يقدرونها عليهم؛ إيماناً منهم بأثرهم في حياة المجتمع الإسلامي، وكسباً لودهم، وضماناً لرضاهم عنهم.

ولم يكن العلماء جميعاً على هذه الشاكلة من النفوذ والسلطان والحياة الرغيدة، فقد عاش قسم منهم عيشة الإملاق، ونزل كثير منهم إلى درك الاستجداء، وفيما ذكره السيوطي عن ابن مالك ما يسلط الأضواء على جانب من حياة كثير من الناس الاجتماعية والاقتصادية، مع ما يعطينا صورة صادقة عن الحياة

(1) النعمي، الدّرس في تاريخ المدارس، 191/1.

(2) قال ابن منظور في اللسان، مادة (مك): "و الموك: طاس يشرب به، وفي المحكم: طاس يشرب فيه أعلاه ضيق ووسطه واسع. و الموك: مكبل معروف لأهل العرب، والجميع مكلك ومكلكي على البذل كراهية للتضعيف، وهو صاع ونصف وهو ثلاث كيلات، والكيلجة مئة وسبعة ثمان مئة، والمنا رطلان، والرطل اثنتا عشرة أوقية".

(3) المقرئ، السّوك، 409/1.

المعيشية لابن النّاطم في صغره، قال السيوطي: "نقلت من خط شيخنا الإمام تقيّ الدّين الشُّمّني، قال: نقلت من خطّ الشّيخ كمال الدّين النُّميري، نقل من خطّ الشّيخ جمال الدّين بن هشام، قال: من غريب ما رأيت على كرّاريس من تسهيل الفوائد بخطّ الشّيخ جمال الدّين بن مالك، في أواخرها صورة قصّة رفعها الفقير إلى رحمة ربّه محمّد بن مالك: يقبل الأرض، وينهي إلى السُّلطان أيّد الله جنوده، وأبدّ سعوده، أنّه أعرف أهل زمانه بعلوم القراءات والنحو واللغة وفنون الأدب، وأمله أن يعينه نقوداً من سيّد السُّلاطين، ومبيد الشُّبّاطين، خلّد الله ملكه، وجعل المشارق والمغارب ملكه على ما هو بصدد من إفادة المستفيدين، وإفادة المسترشدين بصدقة تكفيه همّ عياله، وتغنيه عن التّسبّب في صلاح حاله....⁽¹⁾ .

بـ الحياة الفكرية:

كانت بلاد الشام ومصر -على الرّغم من الحالة الميأسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة المضطربة- أحسن حالاً، وأكثر نشاطاً، وأغزر إنتاجاً في مجالات الدّراسات الإسلاميّة وعلوم العربيّة، من غيرها من البلدان الإسلاميّة كالعراق وفارس وما وراء النّهر والهند والأندلس والشّمال الإفريقيّ في القرنين المئاس والسّابع. وقد تضافرت عدّة عوامل جعلت للشّام ومصر في وضع علميّ يتميّز بالتّقدّم عمّا كانت عليه غيرهما من البلدان المذكورة آنفاً، ومن أهمّ تلك العوامل:-

لأوّل:- الحالة الاقتصاديّة المتقدّمة - بالنّسبة للبلدان الأخرى - والمقرّنة بالتّقدّم الثقافيّ، إضافة إلى ما كانت عليه البلدان الإسلاميّة الأخرى، وفي عهد النّولة الأيوبيّة بخاصّة. وقد أشار السير هاملتون أ.ر.جب إلى ذلك الوضع الاقتصاديّ المتقدّم عند حديثه عن أسباب استمرار النّولة الأيوبيّة⁽²⁾ .

ثانياً:- هجرة كثير من العلماء والأدباء من البلدان الإسلاميّة التي أصابها الدّمار على أيدي الغزاة النّتّ، ومسيحيي أسبانيا وغيرهم، إلى الشّام ومصر طلباً للأمان المفقّد في أوطانهم. وكانت دمشق والقاهرة وغيرهما من مدن المصريّين في القرنين المئاس والسّابع، في وضع يساعد على تقديم ما ينشده هؤلاء العلماء للأنّزحون

(1) السيوطي، حسن المحاضرة، 96/2-97. وانظر، محمّد موسى، ابن تيمية، 27-33، ففيه تفصيل عن حياة

العلماء الاجتماعيّة والمعيشيّة في ذلك العصر.

(2) انظر، جب، صلاح الدّين الأيوبي، 304.

عن أوطانهم من مأكّل وملبس، ووجدوا أيضاً المعاهد العلميّة العامرة بكلّ ما تتطلبه دراساتهم من مساجد ومدارس ودور علم وغيرها من المؤسسات العلميّة المعروفة آنذاك، ووجدوا التشجيع والإسناد الكبيرين من ذوي السلطان والجاه واليسار، ممّا ساعدهم على مهمّاتهم الثقافيّة⁽¹⁾.

ومن أبرز هؤلاء العلماء: علي بن إبراهيم الغزنوي (ت 582 هـ)⁽²⁾، وابن خروف (ت 609 هـ)⁽³⁾، وابن معط الزّواوي المغربي (ت 628 هـ)⁽⁴⁾، والمرسي السّلمي (ت 655 هـ)⁽⁵⁾، والقرطبي (ت 671 هـ)⁽⁶⁾، وابن مالك (ت 672 هـ)، وابن خلكان الإربلي (ت 681 هـ)⁽⁷⁾، وصفيّ الثّنين الهندي (ت 710 هـ)⁽⁸⁾، وشمس الدّين الأيكي (ت 679 هـ)⁽⁹⁾، وأبو حيّان الأندلسي (ت 745 هـ).

وكان للمغاربة والأندلسيين دور جليل في مجمل النّشاط العلميّ في تلك العصر في الشّام ومصر⁽¹⁰⁾.

وقد تلاقت قرائح العلماء المهاجرين مع علماء البلاد الأصليين، كابن يعين (ت 643 هـ)⁽¹¹⁾، وابن عمرون (ت 649 هـ)⁽¹²⁾، والعزّ بن عبد السّلام (ت 660 هـ)⁽¹³⁾، وابن الحاجب (ت 646 هـ)⁽¹⁴⁾، وابن تيمية (ت 728 هـ)⁽¹⁵⁾.

(1) انظر، جرجي زيدان، تاريخ أدب اللغة العربيّة، 122/3، وما بعدها. ومحمّد أبو زهرة، ابن تيمية، 156.

ومحمّد رزق سليم، عصر سلاطين المماليك، 18/2، وما بعدها. ومحمّد كرد علي، خطط الشّام، 43/4.

(2) انظر، السّيوطي، بغية الوعاة، 140/2.

(3) انظر، المصدر المتّفق، 203/2.

(4) انظر، المصدر المتّفق، 344/2.

(5) انظر، المصدر المتّفق، 146-144/1.

(6) انظر، القرطبي، تفسير القرطبي، 1/القائمة.

(7) انظر، ابن نخري بردي، النّثر الكامنة، 372/4. والصّدي، وفات الوفات، 100/1.

(8) انظر، ابن كثير، البدلية والنّهاية، 75-74/14.

(9) انظر، المصدر المتّفق، 353/13.

(10) انظر، الطّنبطولي، نشأة النّحو، 228-227.

(11) انظر، السّيوطي، بغية الوعاة، 352-351/2.

(12) انظر، المصدر المتّفق، 231/1.

(13) انظر، ابن كثير، البدلية والنّهاية، 235/13. والسّبكي، طبقات الشّافعيّة الكبرى، 80/5.

(14) انظر، السّيوطي، بغية الوعاة، 134/1.

(15) انظر، ابن رجب، الذّيل على طبقات الحنابلة، 387/2، وما بعدها.

وغيرهم، فتكوّنت حركة علميّة نشيطة، كان من معالمها تلك المصنّفات الضخمة التي وصلت إلينا في علوم القرآن والحديث والفقه وأصوله وعلوم اللغة العربيّة وغيرها التي تعدّ من أهمّ مصادر دراستنا تراثنا العربيّ والإسلامي⁽¹⁾.

ثالثاً:- كان للحملات الصليبيّة ولغزو التتار وما حملت معها من أخطار إلى المسلمين ودينهم، أثر في إحداث حركة علميّة نشيطة، ردّاً على تحدّي أعداء الإسلام والمسلمين، وقد شملت هذه الحركة كثيراً من مجالات الثقافة الإسلاميّة والعربيّة، ولا سيّما علوم القرآن الكريم والحديث النبويّ الشريف، وعلوم اللغة العربيّة. يضاف إلى ذلك سقوط الدّولة الفاطميّة الشيعيّة، ومجيء الدّولة الأيوبيّة السنيّة، وما ترتّب على ذلك من محاربة العقائد الشيعيّة الإسماعيليّة، ذات السّمة العقليّة والباطنيّة، واستبدال العقائد السنيّة بتلك العقائد، أثر في بعث تراث السلف ومدارسه، كعلوم القرآن الكريم والحديث الشريف وهو بلا ريب تراث ضخم⁽²⁾.

ويمكن أن نسمي هذه المرحلة للزّمنيّة من حياة المسلمين والعرب بأنّها مرحلة إحياء العلوم المتفجّئة⁽³⁾.

(1) انظر، محمّد يوسف موسى، ابن تيمية، 45 .

(2) انظر، عاشور، الناصر صلاح الدّين، 72 .

(3) انظر، سعيد، ابن النّاتم النّحوي، 13 .

المبحث الأول:-

_ حياة الحريري .

_ اسمه ونسبه وحياته .

_ شيوخه .

_ تلامذته .

_ مصنّفاته .

اسمه ونسبه وحياته

هو (1) أبو محمد القاسم بن علي بن محمد بن عثمان الحريري⁽²⁾ البصري⁽³⁾ الحرامي⁽⁴⁾ المشامي⁽⁵⁾.

ولد الحريري في سنة 446 هـ، في سكة⁽⁶⁾ بني حرام، ونسبته بالحرامي إلى هذه السكة. وبنو حرام قبيلة من العرب سكنوا في هذه السكة، فنسبت إليهم⁽⁷⁾. وكان أصل الحريري من المشان، وهي بلدة فوق البصرة، كثيرة النخيل، موصوفة بشدة الوخم. ويقال إنه كان للحريري بها ثمانية عشر ألف نخلة، وإنه كان من نوي اليسار⁽⁸⁾.

(1) انظر ترجمته في: الحموي، معجم الأبناء، 261/16، ومعجم البلدان، 611/8. وابن خلكان، وفیات الأعيان، 419/1. وابن العماد، شذرات الذهب، 50/4. وابن كثير، البداية والنهاية، 575/12-576. وابن تقيي بردي، النجوم الزاهرة، 225/5. وأبي الفدا، المختصر في أخبار البشر، 235/2. وطاش كبري زاده، مفتاح المتلدة، 179/1. والجوزي، المنتظم، 241/9. وابن الفرات، تاريخ ابن الفرات، 71/2. والياقسي، مرآة الجنان، 213/3. والأنباري، نزهة الأبناء، 453. والسمعاني، الأنساب، 209/2. والقطبي، إنباه الرواة، 23/3. والمبوطي، بنية الوعاة، 331/1. والأذهبي، الحر في خبر من غير، 407/2، وتذكرة الحفان، 1257/4، وسير أعلام النبلاء، 460/19. والمبكي، طبقات الشافعية الكبرى، 295/4. وابن الأثير، اللباب في تهذيب الأنساب، 360/1، والكمال في التاريخ، 305/8. والإسنوي، طبقات الشافعية، 398. والكتبي، عيون التواريخ، 151/13. والعلامي، معاهد التصبص، 93/2. وحاجي خليفة، كشف الظنون، 507، 789، 741، 1787، 1817. والبغدادي، هيئة المرفين. والغبروز لبادي، البلغة في تاريخ ثمة اللغة، 142. والأصبهاني، الكتب، خريدة القصر، م/2 ج/4. 599. والصقدي، الوقى بالوفيات، 131/24، وما بعدها. وابن قاضي شبة، طبقات الشافعية، 289/1. وابن ناصر، توضيح المشقة، 282/2. وابن الفري، ديوانا لاسلام، 161/2. وكحالة، معجم المؤلفين، 108/8. والزركلي، الأعلام، 12/6.

(2) قال الصقلاني، في تبصير المنتبه بتحرير المشقة، 322/1: الحريري نسبة إلى بيع الحرير ونسجه.

(3) انظر، الأصبهاني، خريدة القصر، م/2 ج/4. 599.

(4) لأذهبي، تذكرة الحفان، 1257/4. قال الحموي، في معجم البلدان، 234/2: "حرام": بلفظ ضد الحلال: محلة وخطة كبيرة بالكوفة يقال لهم بنو حرام مسماة بطن تميم، وهو حرام بن سعد بن مالك بن سعد بن زيد مناة بن تميم.

(5) نسبة إلى "مشان" قرب البصرة، انظر، الغبروز لبادي، البلغة في تاريخ ثمة اللغة، 142.

(6) قال ابن منظور في اللسان، مادة (سكك): "السكة أوسع من الزقاق سميت بذلك لاصطفاف الدور فيها على التشبيه بالسكة من النخل السكة الطريق المستوي وبه سميت سكة البريد".

(7) انظر، ابن خلكان، وفیات الأعيان، 67/5.

(8) انظر، المصدر السابق، 65/5، 66.

وكان الحريري يزعم أنه من ربيعة الفرس⁽¹⁾، وكان مولعاً بنتف لحيته عند الفكرة⁽²⁾،
فنهاه الأمير عن نتفها، وتوعده، فتكلم يوماً بشيء أعجب الأمير، فقال: سلني ما شئت،
قال: أقطعني لحيتي، فضحك، وقال: قد فعلت⁽³⁾، وقد قال فيه أحدهم:

شَيْخٌ لَنَا مِنْ رِبِيعَةِ الْفَرَسِ بَنَتِفُ عُنْتُونَهُ مِنَ الْهُوسِ
أَنْطَقَهُ اللَّهُ بِالْمَشَانِ كَمَا رَمَاهُ وَسَطَ الدِّيَوَانِ بِالْخَرَسِ⁽⁴⁾

ويحكى أن الحريري كان عفاً زري اللباس فيه بخل⁽⁵⁾، دميماً قبيح المنظر، فجاءه
شخص غريب يزوره يأخذ عنه شيئاً، فلما رآه استزرى شكله، ففهم الحريري ذلك منه،
فلما التمس منه أن يكتب عليه قال: اكتب:

مَا أَنْتَ أَوْلُ سَارِ غَرَّةٍ قَمَرٍ وَرَأَيْدٍ أَعْجَبَتْهُ خُضْرَةُ الثَّمَنِ⁽⁶⁾
فَاخْتَرْتُ لِنَفْسِكَ غَيْرِي إِنِّي رَجُلٌ مِثْلُ الْمُعَيَّدِي فَاسْمَعْ بِي وَلَا تَرْنِي
فخجل الرجل منه وانصرف⁽⁷⁾.

(1) قال ابن منظور في اللسان، مادة (ر ب ع): "و رِبِيعَةُ الْفَرَسِ: أَبُو قَبِيلَةٍ، رَجُلٌ مِنْ طَيْهِ وَالْمَنْظُورُ كَمَا تَضَافُ
الْأَجْنَاسُ، وَهُوَ رِبِيعَةُ بْنُ بَزْزَلٍ مِنْ مَذْهَبِ عَنُكَلَانَ، وَإِنَّمَا سُمِّيَ رِبِيعَةُ الْفَرَسَ لِأَنَّهُ أَعْطَى مِنْ مَسَالِ لُجْجِهِ
الْخَيْلَ وَأَعْطَى لُجْجَهُ لَذَهَبٍ سُمِّيَ مَضَرُ الْحَمْرَاءِ، وَالنَّسَبُ إِلَيْهِمْ رِبْعِيٌّ، بِالتَّحْرِيكِ."

(2) ابن خلكان، وفیات الأعيان، 66/5.

(3) لَذْهَبِي، سِيرَ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ، 465/19.

(4) ابن خلكان، وفیات الأعيان، 67/5.

(5) لَذْهَبِي، سِيرَ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ، 465/19.

(6) قال ابن منظور، في اللسان، مادة (د م ن): "الْثَمَنُ مِنَ الْكَلَامِ يُرَى لَهُ غَضَارَةٌ وَهُوَ وَبَسٌّ الْمَرْغَى
مُنْتَنٍ الْأَصْلُ."

(7) ابن خلكان، وفیات الأعيان، 67/5.

شيوخه

كان الحريريُّ ملماً بكثير من العلوم التي شاعت في عصره، على اختلاف فنونها، وقد أخذ عن غير واحد من شيوخ ذلك العصر، ومنهم:-

1_ القصباني:-

أبو القاسم الفضل بن محمد القصباني، وكان القصباني نحويًّا فاضلاً⁽¹⁾، ضريراً⁽²⁾ قال الأنباري: "أبو القاسم الفضل بن محمد القصباني، أخذ عنه أبو زكريا يحيى علي بن الخطيب التبريزي، وأبو محمد القاسم بن علي الحريري"⁽³⁾.

وقد أشار إليه الحريريُّ نفسه في شرح ملحّة الإعراب، حيث قال: "وإنما لم تُضمَّن هذه الملحّة شرح أبنية جمع التّكسير؛ لأنّ شيخنا أبا القاسم النّحوي - رحمه الله تعالى - كان يقول: فسدت ألسنة العامة إلا في نوعين، وهما: الجمع، والتّصغير"⁽⁴⁾. كما أشار إليه في "درّة الغواص" في سنّة مواضع يذكر فيها أنّه شيخه ويدعو له فيها بالرحمة⁽⁵⁾.

كان القصباني من أعيان أهل الفضل والأدب، صنّف حواشي "الإيضاح" للفارسي⁽⁶⁾، وصنّف مقمّة مشهورة في النّحو⁽⁷⁾، وذكر له الزّركلي: حواشي الصّحاح، والأملّي، والصّقوة في أشعار العرب⁽⁸⁾. وتوفي يوم الخميس لست خلون من شهر صفر⁽⁹⁾، سنّة أربع وستين وأربعمائة للهجرة⁽¹⁰⁾.

(1) الأنباري، نزهة الألباء، 257.

(2) الزركلي، الأعلام، 151/5.

(3) الأنباري، نزهة الألباء، 257.

(4) الحريري، شرح ملحّة الإعراب، 53.

(5) انظر، الحريري، درّة الغواص، 31، 45، 94، 186، 187، 195.

(6) انظر، الأنباري، نزهة الألباء، 257.

(7) المصدر السابق، والصّحّة.

(8) الزركلي، الأعلام، 151/5.

(9) الأنباري، نزهة الألباء، 352.

(10) البهائي، إشارة التّعيين، 275.

2_ الشيرازي:-

تفقه الحريري على اثنين من شيوخ المذهب الشافعي، هما: أبو إسحاق الشيرازي، وابن الصبّاغ⁽¹⁾.

فأما الشيرازي، فهو الشيخ أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروزآبادي، كان نظير أهل زمانه، وأنصحهم وأورعهم، وأكثرهم تواضعاً وبشراً، وانتهت إليه رئاسة المذهب في الدنيا، ولم يحج ولا وجب عليه؛ لأنه كان فقيراً متعقفاً قانعاً باليسير⁽²⁾، له تصانيف كثيرة، منها: "التبئية"، و"المهذب في الفقه"، و"التبصرة" في أصول الشافعية، و"طبقات الفقهاء"، و"اللمع"، في أصول الفقه، وشرحه، و"المخلص"، و"المعونة" في الجدل⁽³⁾. درّس بالنظامية توفي سنة ست وسبعين وأربعمائة للهجرة⁽⁴⁾.

3_ ابن الصبّاغ:-

وأما ابن الصبّاغ، فهو للفقهاء أبو نصر عبد السيّد بن محمد بن عبد الواحد البغدادي، أحد الأئمة الشافعية، كان نظيراً للشيخ أبي إسحاق الشيرازي، وكان ثباتاً حجة ديناً خيراً، ولي النظامية بعد أبي إسحاق، ثم كف بصره⁽⁵⁾. له: "الشامل" في الفقه، و"تنكرة العالم"، و"العدة" في أصول الفقه⁽⁶⁾. توفي سنة سبع وسبعين وأربعمائة، ودفن في داره في بغداد⁽⁷⁾.

(1) اليماني، إشارة للتحيين، 263.

(2) الذّهبي، العبر، 283/3 - 284.

(3) الزركلي، الأعلام، 51/1.

(4) الذّهبي، العبر، 284/3.

(5) المصدر السابق، 287 - 288.

(6) الزركلي، الأعلام، 10/4.

(7) الذّهبي، العبر، 288/3.

4_ المجاشعي:-

قرأ الحريري النحو والأدب على علي بن فضال المجاشعي⁽¹⁾، المعروف بالفرزدقي؛ لأن الفرزدق جدّه⁽²⁾، "من كتبه: التّول، أزيد من ثلاثين مجلّداً، و"الإكسير في التفسير" عشرون مجلّداً، و"شرح عنوان الأدب"، و"شجرة الذهب في معرفة أئمة الأدب"⁽³⁾. توفي سنة تسع وسبعين وأربعمائة للهجرة⁽⁴⁾.

5_ أبو حكيم الخبري:-

هو عبد الله بن إبراهيم بن عبد الله الخبري المعلم، كانت له معرفة تامّة بالفرائض والأدب واللغة، وكان مرضي الطريقة ديناً، سمع الكثير من مشايخ زمانه⁽⁵⁾، "من كتبه: شرح ديوان الحماسة"، و"شرح ديوان البحترى"، و"شرح ديوان المتنبي" و"شرح ديوان الشريف الرضي"⁽⁶⁾. توفي سنة ست وسبعين وأربعمائة⁽⁷⁾.

6_ أبو الفضل الهمذاني:-

صالح بن أحمد بن محمد بن أحمد النّمي، من حفاظ الحديث الشريف، من أهل همدان، عمّر طويلاً، له تصانيف، منها: "طبقات الهمدانيين"، و"سنن التّحديث". توفي سنة أربع وثمانين وأربعمائة⁽⁸⁾.

(1) اليماني، إشارة التّعين، 263 .

(2) السّيوطي، بغية الرّواة، 183/2 .

(3) للزركلي، الأعلام، 4/ 319 .

(4) اليماني، إشارة التّعين، 224 - 225 .

(5) انظر، الحموي، معجم الأندباء، 46/12 - 47. والسّيوطي، بغية الرّواة، 276/1. والقسلي، إنباء الرّواة، 98/2.

وابن الأثير، اللباب، 343/1 .

(6) للزركلي، الأعلام، 4/ 63 .

(7) القسلي، إنباء الرّواة، 98/2 .

(8) انظر، الذّهبي، تذكرة الحفاظ، 181/3. والزركلي، الأعلام، 188/3.

تلامذته

قرأ على الحريري جماعة من العلماء والوزراء، منهم

1_ أبو القاسم الحريري:-

عبد الله بن القاسم بن علي بن محمد بن عثمان، من أهل البصرة، سكن بغداد، وهو ولد الحريري صاحب المقامات، وناظم الملح، وكان يسكن باب المراتب، شاباً فاضلاً متميزاً، له حظ من الأدب واللغة، واضح الخط، قليل الحظ، ولد سنة تسعين وأربعمائة⁽¹⁾.

2_ أبو العباس الحريري:-

زين الإسلام محمد بن القاسم بن علي بن محمد بن عثمان، ذكره الأصبهاني، وقال: وقد لقيت بـ"البصرة" سنة ست وخمسين وخمسمائة من بني زين الإسلام أبا العباس محمداً، وسمعت عليه من المقامات الخمسين أربعين مقامة، وقطعني المرض عن إتمامها، ولم أطق إقامة⁽²⁾.

3_ أبو منصور الجوالقي:-

موهوب بن أحمد بن محمد بن الحسن الجوالقي أبو منصور بن أبي طاهر، كان مولده في سنة ست وستين وأربعمائة، وتوفي - رحمه الله - يوم الأحد الخامس عشر من المحرم سنة تسع وثلاثين وخمسمائة للهجرة، وقيل: سنة أربعين وخمسمائة. من كتبه: "المعرب" فيما تكلمت به العرب من الكلام الأعجمي، وتكملة إصلاح ما تفلط فيه العامة، وأسماء خيل العرب وفرسانها، وشرح أدب الكاتب، والعروض، وتتممة درة الغواص⁽³⁾.

(1) انظر، القفطي، إنباه الرواة، 126/2. وذكره الذهبي، في سير أعلام النبلاء، 462/19.

(2) الأصبهاني، خريدة القصر، م2/4/601.

(3) انظر ترجمته في، ابن الأثير، تاريخه، 11/9. وابن العماد، شذرات الذهب، 127/4. والقفطي، إنباه الرواة، 335/3. والزركلي، الأعلام، 335/7.

4_ الزَيْتِيُّ الوزير:-

عليّ بن طراد بن محمد بن عليّ الزَيْتِيُّ الهاشمي، أبو القاسم شرف الدّين، وزير المسترشد، ثمّ المقتدي، ونقيب الطّالبيين في عهد المستظهر بالله، كان مولده سنة اثنتين وستين وأربعمائة، وتوفي- رحمه الله - سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة⁽¹⁾ .

5_ ابن الماندائي:-

أبو العباس أحمد بن بختيار بن عليّ بن محمد الماندائيّ الواسطيّ، كانت له معرفة جيدة بالنحو واللغة والأدب، قرأ على الحريريّ صاحب المقامات، وثقّفه بواسط على مذهب الشافعيّ. توفي- رحمه الله - سنة اثنتين وخمسين وخمسمائة للهجرة⁽²⁾ .

6_ ابن الخشاب:-

عبد الله بن أحمد بن أحمد بن عبد الله بن نصر البغداديّ النحويّ اللغويّ، المتوفّي سنة سبع وستين وخمسمائة للهجرة، من يضرب به المثل في العربيّة، حتّى قيل: إنّه بلغ رتبة أبي عليّ الفارسي⁽³⁾.

7_ ابن النّقّور:-

أبو بكر عبد الله بن محمد بن أحمد بن النّقّور البزّاز⁽⁴⁾ .
ونكر لأذهبي من تلامذته: محمد بن أسعد العراقيّ، والمبارك بن أحمد الأزجيّ، وعليّ بن المظفر الظهيريّ، وأحمد بن النّاعم، ومَنوَجهر بن تركانشاہ، وأبا الكرم الكرابيسيّ، وأبا عليّ بن المتوكّل، وأبا طاهر الخشوعيّ⁽⁵⁾ .

(1) انظر ترجمته في، الأقبلي، نزهة الأقباء، 279. ولقّطي، إنباه الرّواة، 24/2. والستويطي، بغية الوعاة، 297/1. وابن تغري بردي، النّجوم الزّاهرة، 273/5. وابن الجوزي، المنتظم، 109/10 .

(2) انظر، الأقبلي، نزهة الأقباء، 258 .

(3) انظر، لأذهبي، سير أعلام النبلاء، 523/20. وأبو الفداء، المختصر في أخبار البشر، 68/3. وابن الوردي، تنمّة المختصر، 124/2 .

(4) الأقبلي، نزهة الأقباء، 279. ونكره لأذهبي، في سير أعلام النبلاء، 462/19 .

(5) انظر، لأذهبي، سير أعلام النبلاء، 463/9 .

مصنفات الحريري

ألف الحريري عدداً من المصنفات، منها:

1_ المقامات:-

وقد اشتملت على شيء كثير من كلام العرب، من لغاتها وأمثالها ورموز أسرارها. وكان سبب وضعه لها ما حكاه ولده أبو القاسم عبد الله، قال: كان أبي جالماً في مسجده ببني حرام، فدخل شيخ ذو طمرين، عليه أهبة المنقر، رثّ الحال، فصيح الكلام، حسن العبارة، فسأله الجماعة: من أين الشيخ؟ فقال: من سروج، فاستخبروه عن كنيته، فقال: أبو زيد، فعمل أبي المقامة المعروفة بـ"الحرامية"، وهي الثامنة والأربعون، وعزاها إلى أبي زيد المذكور، واشتهرت فبلغ خبرها الوزير شرف الدين أبا ناصر أنوشروان بن خالد بن محمد القاشاني، وزير المسترشد بالله، فلما وقف عليها أعجبته، وأشار على والدي أن يضم إليها غيرها، فأتمها خمسين (1) مقامة (2).

ولورد القفطي، أن الناس قالوا إن المقامات ليس من عمل الحريري، إنما هي لرجل مغربي من أهل البلاغة مات بالبصرة، ووقعت إليه - أي: الحريري - فلاعاهما، وكان الذي ظهر من ذلك الوقت أربعون مقامة، ولما بلغ الحريري ما قاله الناس عمل العشر الأخر (3).

ونالت المقامات شهرة أدبية واسعة، شهد لها كثير من الأبناء القدامى والمحدثين، من ذلك ما أورده صاحب الكشف أن الزمخشري قال مادحاً مقامات الحريري:

وَمَنْعَرُ الْحَجِّ وَمِيقَاتِهِ

نَكْتَبُ بِالتَّبْرِ مَقَامَاتِهِ (4)

لَقَسِيمُ بِاللَّهِ وَأَيَاتِهِ

لَنْ لَحْرِيرِي حَرِيَّ بَلَنْ

وقال طاش كبري زادة: ومن العجب العجاب في علم الإنشاء المقامات للحريري، وقد عمل على أسلوبها كثير من الناس (5). وقد اعتنى بشرح المقامات خلق كثير، منهم من

(1) وهي: الصنعانية، والطوائفة، والدينارية، والشميلطية، والكوفية، والمراغية، والبرقعيدية، والمعريّة، والاسكندرانية، والرحبية، والسليوية، والشمشقة، والبندانية، والمكة، والفرضية، والمغربية، والقهرية، والسجلانية، والنصيبية، والفارقة، والرتزية، والفرائية، والشعرية، والطيبة، والكرجية، والركطاء، والوبرية، والشرقية، والوسطية، والصورية، والرمائية، والطيبة، والشمسية، والزيبية، والشمسية، والمالطية، والصندية، والمروية، والمسانية، والتبريزية، والتيسية، والنجرانية، والبكرية، والشمسية، والرمائية، والطيبة، والحجرية، والحملية، والسانية، والبصرية. انظر، بقا، شرح مقامات الحريري.

(2) ابن خلكان، وفيات الأعيان، 63/5-64.

(3) انظر، القفطي، إنباء الرواة، 26/3-27.

(4) حاجي خليفة، كشف الظنون، 1718/2.

(5) طاش كبري زادة، مفتاح السعادة، 223/1.

طول ومنهم من اختصر (1) .

2- درة الغواص في أوهام (2) الخواص:-

هو كتاب في التصويب اللغوي، قال الحريري في مقممة كتابه: "إني رأيت كثيراً ممن تسنموا أسنمة الرتب، وتوسموا بسممة الألب، قد ضاهوا العامة في بعض ما يفرط في كلامهم، وترعف به مراعي أقالهم، مما إذا عثر عليه، وأثر عن المعز إلى، خفض فنز العلية، ووصم ذا الحلية. فدعاني الأنف لنباهة أخطارهم وللكلف بإطابة أخبارهم، إلى أن أقرأ عنهم الشبهة، وأبين ما التبس عليهم واشتبه؛ لأتحق بمن زكى أكل غرسه، وأحب لأخيه ما أحب لنفسه، فألفت هذا الكتاب تبصرة لمن تبصر، وتذكراً لمن لول أن ينكر، وسميته درة الغواص في أوهام الخواص" (3) .

ومن شارحي هذا الكتاب: شهاب الدين الخفاجي (ت 1069 هـ)، وعليه الذيل والتكملة للجواليقي (ت 539 هـ)، وحوالي لابن بري (ت 583 هـ)، واختصره وتعقب ما فيه آخرون، وتحفظ خزائن الكتب نسخاً مخطوطة كثيرة منه، وقد نشر مراراً في أوروبا والقاهرة (4) .

3- الرسالة السينية والرسالة الشينية:-

كل كلمة في الرسالة الأولى تحوي سينا، وكل كلمة في الثانية تحوي شينا (5)، وقد طبعت في أوروبا، وفي آخر المقامات طبعة الحسينية بمصر سنة 1326 هـ (6) .

(1) ابن خلكان، وفیات الأعيان، 65/5 .

(2) ذكره كل من الذهبي، في سير أعلام النبلاء، 462/19، والأتباري، في نزهة الألباء، 278، بطول مرة الغواص في وهم الخواص .

(3) الحريري، درة الغواص، 9 .

(4) بروكلمان، تاريخ الأدب العربي، 151-152/5 .

(5) انظر، للمرجع السابق، 151-150/5 .

(6) القسطنطيني، تنبيه الرواة، هامش، 25/3 .

4_ ديوان التَّرسُّل:-

نكره الذهبي⁽¹⁾، والبغدادي⁽²⁾، وطاش كبري زاده⁽³⁾، والفيروز آبادي⁽⁴⁾،

والأصبهاني⁽⁵⁾، والقفطي⁽⁶⁾. وعلم التَّرسُّل من فروع علم الإنشاء⁽⁷⁾.

5_ توشيح البيان:-

نكره البغدادي⁽⁸⁾، وحاجي خليفة⁽⁹⁾.

6_ الفرق بين الضَّاد والظَّاء:-

نكر بروكلمان أنه مرتَّب أبجدياً، وأن نسخة منه في برلين "7022"⁽¹⁰⁾ ونكر أن للحريزي قصيدة من بحر الخفيف في الفرق بين الضَّاد والظَّاء في برلين "679"⁽¹¹⁾.

7_ ديوان شعره:-

أشار إليه القفطي⁽¹²⁾، والسيوطي⁽¹³⁾، والفيروز آبادي⁽¹⁴⁾، وطاش كبري زاده⁽¹⁵⁾، ونكر بروكلمان أن بعض قصائده في برلين "7674"⁽¹⁶⁾.

(1) الذهبي، سير أعلام النبلاء، 462/19.

(2) البغدادي، مدنيّة المارفين، 828/5.

(3) طاش كبري زاده، مفتاح السَّعادة، 225/1.

(4) الفيروز آبادي، اللبغة، 142.

(5) الأصبهاني، خريدة القصر، م/2 ج/4، 601/4.

(6) القفطي، إنباه الرُّواة، 25/3.

(7) حاجي خليفة، كشف الظُّنون، 398/1-399.

(8) البغدادي، مدنيّة المارفين، 728/5.

(9) حاجي خليفة، كشف الظُّنون، 507/1.

(10) بروكلمان، تاريخ الأدب العربي، 151/5.

(11) المرجع السابق، والجزء، والصُّحفة.

(12) القفطي، إنباه الرُّواة، 25/3.

(13) السيوطي، بغية الوعاة، 259/2.

(14) الفيروز آبادي، اللبغة، 142.

(15) طاش كبري زاده، مفتاح السَّعادة، 225/1.

(16) بروكلمان، تاريخ الأدب العربي، 151/5.

8_ ملحة الإعراب، وشرحها:-

وهي أرجوزة تعليمية في النحو، وللحريي نفسه شرح عليها، كما شرحها كثير من النحاة، وسيرد عنها حديث مفصل.

9_ شرح درة الغواص، ذكره الأتباري⁽¹⁾.

وفاته

سئل ولده أبو القاسم عبد الله بن أبي محمد عن وفاة أبيه، فقال: توفي في سنة ست عشرة وخمسمائة ببني حرام من البصرة، وكان له وقت توفّي سبعون سنة⁽²⁾. في حين ذهب بعض من ترجموا له إلى أن وفاته كانت في سنة خمس عشرة وخمسمائة للهجرة⁽³⁾.

(1) الأتباري، نزهة الأتباء، 278.

(2) للقطبي، إنباء الرواة، 27/3.

(3) لنظر، الغبروزي، البليغة، 142. وابن الأثير، اللباب، 360/1، والكامل في التاريخ، 305/8.

المبحث الثاني:-

- _ حياة ابن النّازم .
- _ سيرته .
- _ اسمه وكنيته ولقبه .
- _ ولادته .
- _ وفاته .
- _ نشأته وأخلاقه وصفاته .
- _ شيوخه .
- _ تلامذته .
- _ ثقافته ومكانته العلمية .
- _ نشاطه العلمي .
- _ مؤلفات ابن النّازم .

سيرته

اسمه وكنيته ولقبه

هو أبو عبد الله⁽¹⁾ محمد بن محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك⁽²⁾ بدر الدين الشافعي الطائفي الكنعاني⁽³⁾ الدمشقي⁽⁴⁾ النحوي⁽⁵⁾ المعروف بابن النّاطم. وقد كناه المقرئ بـأبي الفضل⁽⁶⁾، وسمّاه ابن كثير "عبد الله"⁽⁷⁾، والظاهر أن لفظة "أبو" سقطت من كنيته، وعده إسماعيل باشا البغدادي مالكي المذهب⁽⁸⁾، كما عدّ أباه⁽⁹⁾، وهو وهم، وربما مرده إلى أن ابن مالك كان مالكي المذهب في الأندلس، غير أنه تشبّع في المشرق، فنظر إلى مالكيته في الأندلس ولم يعتدّ بشافعيته في المشرق⁽¹⁰⁾، ومن أجل ذلك عدّ ابنه مالكيًا أيضًا، وقد

(1) انظر ترجمته في: ابن العماد، شذرات الذهب، 398/5. وحاجي خليفة: كشف الظنون 151. وابن كثير، البدية والنهاية، 313/13. والصّدي، الوافي بالوفيات، 204/1. وطائش كبري زادة، مفتاح السعادة، 156/1. والسيوطي، بخية الوعاة، 225/1. والأذهبي، الإعلام بوفيات الأعلام، 466/2. وابن تغري بردي، الذّكر الشّافي، 687/2، النجوم الزاهرة، 373/7. واليوني، ذيل مرآة الزّمان، 329/4. وابن الفزري، ديوان الإسلام، 239/4. وكحالة، معجم المؤلفين، 239/11. والزرّكلي، الأعلام، 31/7. والمقرئ، نفع الطّبيب، 421/2. والبغدادي، هدية العارفين، 135/2. والصفّاني، النّثر الكامنة، 468/1. والمبكي، طبقات الشّافعية الكبرى، 41/5. والأذهبي، تاريخ الإسلام. والعيني، عقد الجمان، 689/2. والكتبي، عيون التّواريخ، 395/21. وابن حبيب، تكررة النّبیه، 110/1. والياقبي، مرآة الجنان، 203/4. وابن القاضي، درة الحجال في أسماء الرجال، 205/2.

(2) الصّدي، الوافي بالوفيات، 204/1.

(3) اليوني، ذيل مرآة الزّمان، 329/4.

(4) كحالة، معجم المؤلفين، 239/11.

(5) الخوانساري، روضات الجنّات، 711.

(6) انظر، المقرئ، المؤكّد، 839/1.

(7) انظر، ابن كثير، البدية والنهاية، 313/13.

(8) انظر، البغدادي، هدية العارفين، 135/2.

(9) المصدر نفسه، 135/2.

(10) المقرئ، نفع الطّبيب، 421/2.

أورد الصفدي ما يثبت شافعية ابن النّاطم، ومخالفته للإمام مالك - رضي الله عنهم جميعاً⁽¹⁾.

وعُرف بابن النّاطم عند النّحاة، وعند شُرّاح الألفية خاصة⁽²⁾، أمّا سبب تسميته بهذا الاسم؛ فلأنه ابن ناظم الألفية، وأول شارح لها⁽³⁾، فأضيفت لفظة "ابن" إلى لفظة "الناظم". وعُرف كذلك "بالشارح" عند بعض شُرّاح الألفية، كالأشموني⁽⁴⁾، حتّى صار علماً له بالعلبة، وذكر في شروحهم للألفية⁽⁵⁾.

ولادته

لم تشر المصادر التي ترجمت لابن النّاطم إلى سنة ولادته تحديداً، وقد اختلف المؤرخون في أي طور من أطوار حياته توفي، أفي طور الشباب، أم في طور الكهولة، فالمقرّي يحكي عن الذهبي قوله: "مات شاباً قبل الكهولة"⁽⁶⁾، ويدعم ذلك رواية الصفدي القائلة بأنه "مات شاباً قبل الكهولة"⁽⁷⁾، غير أن السبكي ينصّ على أنه توفي كهلاً⁽⁸⁾، وتابعه على ذلك عمر رضا كحالة⁽⁹⁾، أمّا ابن العماد فإنه ينقل عدّة روايات، فيقول: قال الشيخ تاج الدين توفي في المحرم من قولنج⁽¹⁰⁾ كان يعتره كثيراً، قال الذهبي: لم

(1) قال، الصفدي، في الثّغث المنسجم، 1/110: "...هذا كلام الشيخ بدر الدين محمد بن جمال الدين بن مالك يوفيه تأكيد لمذهب الشافعي، في مسح بعض الرّأس، وخالفه مالك - رحمه الله تعالى...". وتظهر المسألة في، دريّة الخيط فقه العبادات على المذهب الشافعي، 59-60.

(2) انظر، ابن هشام، أوضح المسالك، 87، 64، 42، 22، وغيرها.

(3) انظر قسم للرّاسة، 48.

(4) انظر، الأشموني، شرح الأشموني، 1/42، 122، 133، وغيرها.

(5) انظر، الطنطاوي، نشأة النّحو، 231.

(6) انظر، المقرّي، نفع الطّبيب، 2/433.

(7) الصفدي، الوافي بالوفيات، 1/205.

(8) انظر، السبكي، طبقات الشافعية الكبرى، 5/41.

(9) انظر، كحالة، معجم المؤلفين، 11/239.

(10) قال ابن سينا، في: القوتون في الطّيب، 2/452: "القولنج مرض معوي مؤلم يتصرّ معه خروج ما يخرج

بالطّبع، والقولنج بالحقيقة هو اسم لما كان السبب فيه في الأمعاء الغلاظ، قولون فما يليها، وهو وجع يكثر

فيها، لبردها وكثافتها، ولبردها ما كثر عليها الشحم. فإن كان في الأمعاء اللزاق فالاسم المخصوص به

بحسب التعارف الصحيح هو يلاوس". وانظر، الرّزّي، كتاب القولنج، 12، وما بعدها.

يكتهل، وقال غيره: مات كهلاً، وقال ابن حبيب توفي عن نيف وأربعين سنة، وتفن بباب الصغير⁽¹⁾.

ولعل ما ذهب إليه الذهبي والصفدي هو الأقرب إلى الأخذ به؛ وذلك لسكنهما دمشق موطن ابن الناظم، ولمعاصرة الأول له، وقرب عهد الثاني منه. وإذا ترجح لدينا أنه توفي شاباً لم يكتهل أمكن تخمين عام ولادته، وعمره عند وفاته، برجعنا إلى المعاجم اللغوية لمعرفة المعلول اللغوي لكلمتي: الشاب، والكهولة. يقول الجوهري: "الكهل من الرجال، الذي جاوز الثلاثين وخطه الشيب"⁽²⁾. ويفصل الفيروز آبادي في معنى "الكهل"، فيقول: "الكهل من خطه الشيب ورأيت له بجالة، أو من جاوز الثلاثين أو أربعاً وثلاثين إلى إحدى وخمسين"⁽³⁾. أما الزبيدي فيقول: "وقيل: الشاب: البالغ إلى أن يكمل الثلاثين، وقيل: ابن ست عشرة إلى اثنتين وثلاثين، ثم هو كهل"⁽⁴⁾. مما تقدم يترجح عندنا أن ابن الناظم مات شاباً لم يتجاوز الرابعة والثلاثين، وأن ولادته كانت حوالي سنة اثنتين وخمسين وست مئة، أو بعدها بقليل⁽⁵⁾.

وفاته

سبقت الإشارة إلى أن المؤرخين قد اختلفوا في أي طور من أطوار حياته توفي، والراجح أنه توفي شاباً وكان ذلك سنة ست وثمانين وست مئة⁽⁶⁾، إذ كان كثيراً ما يعتره قولنج فيجد منه ألماً شديداً، واعتراه قبل موته بليل فكان سبب وفاته، وتوفي بدمشق يوم الأحد ثامن المحرم، وكان دفنه يوم الاثنين وتفن بمقابر باب الصغير⁽⁷⁾. وتأسف عليه الناس⁽⁸⁾. وعده ابن كثير من بين من ماتوا سنة سبع وثمانين وست مئة⁽⁹⁾، ولم أجد من تابعه على ذلك.

(1) ابن السكيت، شذرات الذهب، 398/5.

(2) الجوهري، الصحاح، مادة (كهل).

(3) الفيروزبادي، القاموس المحيط، مادة (كهل).

(4) الزبيدي، تاج العروس، مادة (كهل).

(5) فطر، سعيد، ابن الناظم النحوي، 31-33.

(6) فطر، ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، 373/7.

(7) فطر، اليونيني، ذيل مرآة الزمان، 330/4.

(8) طلس كبري زادة، مفتاح السعادة، 156/1.

(9) فطر، ابن كثير، البداية والنهاية، 313/13.

نشأته وأخلاقه

لم تذكر لنا مصادر ترجمته ما يعيننا على رسم صورة واضحة عن حياته أو قريته منها، فلا نعرف تاريخ ولادته أو مكانها على وجه التحقيق، ولا نعرف البلدان التي طوَّف بها أو سكنها، أو من التقى به وتردد عليه، غير ما ذكر من سكناه بعلبك مدّة سنتين⁽¹⁾، بعد مغادرته دمشق ومفارقتها أباه مغاضباً، وكذلك لا نعرف عن أخلاقه غير ما ذكره عنه الذهبي⁽²⁾ والصّدي وغيرهما من أنه غلب عليه اللعب وعشرة من لا يصلح، فقد قال فيه الذهبي⁽³⁾ فيما نقله عنه الياقعي، أنه "كان لعباً معاشراً"⁽⁴⁾. أمّا الصّدي فقد فصل في أمر لعبه وعشرته فقال: "وكان اللعب يغلب عليه والعشرة، حكى لي الشيخ الإمام العلامة شهاب الدّين محمود الكاتب - رحمه الله تعالى - حكاية جرت له مع الأمير علم الدّين سنجر الدّواداري، وهي غريبة ما أثر ذكرها، وحكى لي غيره عنه ما يوافقها من اللعب"⁽⁵⁾.

ولعلّ الطنطاوي اعتمد على ما ذكره الذهبي والصّدي عندما قال: "غلبت عليه معاشره الشّداذ، فأقصاه أبوه، فأقام في بعلبك"⁽⁶⁾. ولظّاهر أنّ سلوكه الَّذي أشار إليه الذهبي والصّدي قد تجاوز الحدود التي يرتضيها المجتمع النّمسقي، وخرج عن نطاق الأدعابة الماجنة والعبث الكلاميّ للمستهجن إلى ما يزرى به، ويضرّ بسمعته، حيث أنّ في أخبار أبيه من السّداعات الماجنة والأحماض المستهجنة ما لا يليق بذكرها هنا، إلاّ أنّه - على مجونه - كان مقبولا من لدن ذلك المجتمع، وعُدّ ضرباً من ظرف للمغاربة⁽⁷⁾.

(1) انظر، البيهقي، ذيل مرآة الزّمان، 330/4 .

(2) الياقعي، مرآة الجنان، 303/4 .

(3) الصّدي، الوافي بالوفيات، 204/1 .

(4) الطنطاوي، نشأة النحو، 230 .

(5) انظر، المقرئ، نفح الطّيب، 321/2 .

ولكن هل نسلّم بكلّ ما قيل فيه، ونقبله على علائته من دون أن نقف منه موقف الباحث الناقد المتوخى الحقيقة؟ ألا يمكن أن يكون قد بالغ قادهوه فيما قالوا فيه لدوافع لعل أهمّها منافسة الأقران، وما تجلبه من تزَيُّد في الحوادث؟

إن سيرة ابن النّاطم تدلّنا على أنّه فاق أقرانه في علوم العربيّة، ممّا أهّله لأن يجلس مجلس أبيه، في مدرسة كانت مشيختها الكبرى مطمح الطّامحين⁽¹⁾. وفي أخبار علماء ذلك العصر كثير من أوجه الصّراع والتّنافس مبعثها الظّفَر بمناصب التّدريس، ولعلّ من أسباب ذلك التّزَيُّد أيضاً غلظته في اتّصاله مع المشتغلين في الحوزة العلميّة النّمشقيّة، وهذا ما نتبيّه من قصّته مع الشّيخ شمس الدّين الأيكي⁽²⁾ (ت 697 هـ)، قال الصّفديّ عن بدر الدّين: "وقيل إنّهُ حضر مجلس الشّيخ شمس الدّين الأيكيّ، وكان يعرف الكشاف معرفة مليحة، فقعد لا يتكلّم، والأيكيّ ينكر درسه، إلى أن أطال فقال له: يا شيخ بدر الدّين لأيّ شيء ما تتكلّم؟ فقال له: ما أقول ومن وقت تكلمت فيه لحدّ الآن عدت عليك إحدى وثلاثين لحنة⁽³⁾". فابن النّاطم لم يرع حرمة لهذا الشّيخ في مجلسه وبين طلابه، ولم يحترم قواعد الضّيافة والزمالة العلميّة، فكيف به مع سائر النّاس؟ وربّما كان لمرضه الذي أصيب به "القولنج" أثر في أخلاقه الفظة هذه، فكان من أثرها هذا التّفوّل⁽⁴⁾.

إنّ ما قيل فيه وفي حكايته مع الأمير علم الدّين التّوادرّي، مدفوع بطلبه إلى دمشق بعد وفاة والده، وتولّيّه وظيفته، وهي وظيفة دينيّة لها أهمّيّتها، وبما عرف به هذا الأمير من صلاح وتقوى وتكثّر⁽⁵⁾ ولعلّ وصف اليونيني له بـ"لطافة الأخلاق وحسن العشرة"⁽⁶⁾.

(1) انظر، الصّفدي، الوافي بالوفيات، 204/1. والمصقلاني، لثَرَر الكامنة، 468/1. وغيرهما.

(2) انظر ترجمته في: ابن كثير، البداية والنّهاية، 353/13. والنّعيمي، الذّكر من في تاريخ المدّرس، 160/2، 422/1.

(3) الصّفدي، الوافي بالوفيات، 205/1.

(4) انظر، سعيد، ابن النّاطم النّحويّ، 33-36.

(5) انظر، الذّهبي، السير، 399/5.

(6) اليونيني، ذيل مرآة الزّمان، 330/4.

ووصف ابن كثير له بأنه "كان لطيفاً ظريفاً فاضلاً"⁽¹⁾. هو الأقرب إلى حقيقة أخلاقه⁽²⁾.

شيوخه

لم تذكر كتب التراجم التي تحدثت عن الإمام بدر الدين شيوخاً أخذ عنهم غير والده، كما أنه لم يشر إلى أحد من هؤلاء، وربما يكون قد أخذ عن أناس آخرين لم يذكرهم من ترجموا له، وقد كان لوالده أثر كبير في تكوين شخصيته وتحديد سماتها ومعالمها.

تلامذته

إن الوظيفة الرفيعة التي تولّاها بدر الدين بعد والده جعلنا نعتقد بأن كثيراً من التلامذة قد تتلمذوا على يديه وفي مجالسه العلمية، ولكن بعد تصفّح المصادر المختلفة لم يعثر إلا على نفر قليل من هؤلاء التلامذة، وحتى هؤلاء الذين تمّ العثور عليهم لم يشتهروا في الدرس النحوي واللغوي، وهم:-

1- بدر الدين بن جماعة:-

هو قاضي القضاة أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن سعد بن جماعة الحموي، ولد بحماة سنة تسع وثلاثين وستمئة. أخذ عن بدر الدين بن مالك، وسمع بديار مصر من أصحاب البوصيري، ومن ابن الصقلاني، وأجازه ابن سلمة وغيره. ولي قضاء القدس ودمشق، وقضاء القضاة بالديار المصرية، وتوفي بمصر سنة ثلاث وثلاثين وسبعمائة ودفن بالقرافة، من مؤلفاته: "المنهل الرّويّ في الحديث النبوي"، وكشف المعاني في المنتابه من المثاني، وغرة التّبيان لمن لم يسم في القرآن، وتذكرة السّامع والمتكلم في آداب العالم والمتعلّم، و"غرر البيان لمبهمات القرآن"، وغيرها⁽³⁾.

(1) ابن كثير، البداية والنّهية، 313/13.

(2) تجدر الإشارة إلى أن اليوناني ولد سنة أربعين وستمئة، وتوفي سنة ست وثمانين وستمئة في بطرك، وهذا يجعلنا نعتقد بأنه قد عرف ابن الأنطزم وأخلاقه في أثناء إقامة الأخير فيها، إذ أخذنا تدين اليوناني وورعه وصنقه بعين الاعتبار تبين لنا راحة وصفه لابن الأنطزم.

انظر ترجمة اليوناني في: ابن رجب، الذّيل على طبقات الحنابلة، 379. وابن السّكّاد، شذرات الذهب، 74-73/6.

(3) انظر، المتبكي، طبقات الشافعية الكبرى، 230/5. الصقلاني، الثّور الكامنة، 280/3. الزركلي، الأعلام، 298-297/5.

2_ صدر الدين بن الوكيل:-

هو أبو عبد الله محمد بن أبي حفص عمر بن مكي بن عبد الصمد العثماني المعروف بابن المرجل، وابن الوكيل، ولد بدمياط سنة خمس وستين وستمائة، وسمع الحديث على جماعة من المشايخ، وتفقّه على والده، وعلى الشيخ شرف الدين المقدسي، والشيخ تاج الدين الفزاري، وغيرهم. وأخذ الأصولين- علوم القرآن، وعلوم الحديث- عن الصفيّ الهندي، والنحو عن بدر الدين بن مالك، وقد أجاد في معرفة المذهب والأصولين، ولم يكن في النحو بذلك القوي، فكان يقع فيه اللحن الكثير، قال ابن حجر: كان لا يقوم بمناظرة ابن تيمية أحد سواه، توفي سنة ست عشرة وسبعمائة، وصنف: "الأشباه والنظائر" في فقه الشافعية، و"طراز الدار" ديوان شعر، وشرع في شرح "الأحكام" لعبد الحق بن الخراط، فكتب منه ثلاثة مجلدات⁽¹⁾.

3_ أبو بكر بن الصوّاف:-

هو أبو بكر محمد بن عبد الله بن عبد المنعم بن رضوان الكنانيّ المصريّ المعروف بابن الصوّاف، مقرئ متصنّف مشهور، تلا بالمئبّع على الكمال الضّرير، ومرتضى بن جماعة، وروى للشاطبيّة عنهما، وعن محمد بن النّظام وعيسى بن مكيّ بن حسين، وابن الأزرق... وكان مصدرا بالجامع للعتيق، توفي سنة خمس عشرة وسبعمائة بمصر⁽²⁾.

4_ نجم الدين العبادي:-

هو أبو يوسف يعقوب بن يوسف بن قاسم بن الحصين بن عوض المالكيّ النّحويّ، قال عنه السيوطي: قرأ على بدر الدين بن مالك التسهيل لأبيه، وعلى ابن إياز، والفخر بن مقلّة الإربليّ النّحوي، ودرس بالمستصرية. مولده في ذي الحجة سنة إحدى وأربعين وستمائة⁽³⁾.

(1) انظر، ابن السّاد، شذرات الذهب، 6/118. السقلائي، الثّر الكلمنة، 3/280. الزركلي، الأعلام، 6/314.

(2) انظر، المتوطني، بخة الوعاة، 2/351. النعمي، الذّكر في تاريخ المدارس، 559/559. والمتبكي، طبقات

الشافعية الكبرى، 5/251. وابن كثير، البداية والنهاية، 4/131. السقلائي، الثّر الكلمنة، 4/74.

(3) المتوطني، بخة الوعاة، 2/351.

5_ شمس الدين الأزرعي:-

هو قاضي القضاة شمس الدين محمد بن إبراهيم بن داود بن حازم الأزرعي. ولد سنة أربع وأربعين وستمائة بأذرعات، وتفقّه على الشيخ رشيد الدين البصريّ، وأخذ النحو عن بدر الدين بن مالك⁽¹⁾.

6_ كمال الدين بن الزمكاني:-

هو قاضي القضاة محمد بن عليّ بن عبد الواحد بن عبد الكريم، كمال الدين بن الزمكاني. ولد سنة سبع وستين وستمائة، سمع من يونس بن المجاور، وأبي الغنائم بن عدلان، وعدّة مشايخ، وطلب الحديث بنفسه، وقرأ الأصول على صفيّ الدين الهنديّ، والنحو على بدر الدين بن مالك، له رسالة في الردّ على ابن تيمية في مسألتها "الطلاق والزّيارة"، وتعليقات على "المنهاج" للنوويّ، وكتاب في "التّاريخ"، وعجالة الرّاكب في ذكر أشرف المناقب، وتحقيق الأولى من أهل الرّقيق الأعلى، توفي سنة سبع وعشرين وسبعمائة⁽²⁾.

7_ بدر الدين بن زيد:-

نكره الصفديّ عند كلامه عن ابن النّاطم حين سكن بعلبك⁽³⁾، ولم أشر له على ترجمة فيما تيسر لي من مصادر.

ثقافته ومكنته العلميّة:

أحاط ابن النّاطم بكثير من علوم عصره العقليّة منها والنقلية، واستوعب ثقافتها، وتمثّلها خير تمثّل، يظهر ذلك من أقوال مؤرخي سيرته، ومن عنوانه لكتبه. وشهد من ترجم له على براعته في النحو والمعاني والبديع والمروص والمنطق

(1) النعمي، الدروس في تاريخ المدارس، 559/.

(2) انظر، المتكي، طبقات الشافعية الكبرى، 251/5-252. وابن كثير، البدلية والنهاية، 131/4. السقلاكي،

الثرر الكامنة، 74/4. و الزركلي، الأعلام، 284/6.

(3) انظر، الصفدي، الوافي بالوفيات، 204/1.

ومشاركته في الأصول والفقه⁽¹⁾، وإمامه بالقراءات⁽²⁾، والتفسير⁽³⁾، وإطلاعه على اللطائف البلاغية في القرآن الكريم⁽⁴⁾، وروايته الحديث الشريف⁽⁵⁾، ولم يكتف بدراسة هذه العلوم وتدريس بعضها، بل صنّف في أكثرها، غير أنه اشتهر بالنحو العربي .

كانت إحاطة ابن النّاطم بعلوم عصره، وعلوم العربية خاصة، إحاطة الواعي المستوعب لما يتلقّى، فلم يكتف بما أخذ عن أبيه، بل تعدّاه إلى مجالات رحبية وسّعت من آفاق ثقافته، وأكسبته طابعاً متميّزاً بين دارسي النحو في عصره، وكانت دراسته مصنّفات المشاركة ذات الطابع العقليّ كمصنّفات الزّمخشريّ، والسكاكيّ وغيرهما، ووقفه على ما شاع عند الدّارسين آنذاك، وما اعتمدوه في دراساتهم في ذلك العصر من الكتب المؤلّفة في علوم العربية وعلوم القرآن وغيرهما من العلوم الإسلامية، خير زاد يتزوّد به، ويتمثله أحسن تمثّل .

إنّ دراسته لمفتاح العلوم واختصاره لقسم المعاني منه وانتفاعه به دليل على نوق لغويّ سليم، على حين أنّجه كثير من الدّارسين النّحويين إلى الاهتمام بكتب لم تقد منها اللغة العربية كثيراً، ولا يمكن موازنتها بالمفتاح، وقد تجسّد ذلك كلّ في أجلى صوره في شرحه على ألفيّة والده، فقد درس فيه النحو دراسة المناطقة الذين أغرقوا النحو بفيض من أصول المنطق وقواعده حتى أرمقوه، ولذا عُدّ في غاية الأخلاق لما تحمّل من أوضاع المنطق وعالاه⁽⁶⁾. وعلى الرّغم من هذا فإن ابن النّاطم كان من أكثر الدّارسين تمكّناً من مادة النحو، وأسلمهم معرفة بدقائقها ومشكلاتها، حتّى عُدّ شرحه على الألفيّة نظير شرح للرّضويّ على الكافية⁽⁷⁾، وفي هذا التّظهير ما يدلّ على مكانته العلميّة .

ولعلّ من أهمّ ما امتازت به ثقافة ابن النّاطم النزعة العقليّة، وهي ثمرة من ثمار دراسته كتب المنطق، وقد أورد السيوطي ما يؤيّد ذلك حيث قال: «مثل الشيخ بدر الدّين

(1) انظر، المصدر السّابق، الجزء والصّفحة .

(2) انظر، ابن الجزري، غاية النّهاية، 181/1 .

(3) انظر، الصّدي، الوافي بالوفيات، 205/1 .

(4) انظر، السبكي، عروس الأعراف، 315/4 .

(5) انظر، المقرئ، نفع الطّبيب، 424/2. والصّدي، الوافي بالوفيات، 362/3 .

(6) انظر، سعيد، ابن النّاطم للنّحوي، 37 .

(7) انظر، المقرئ، نفع الطّبيب، 433/2 .

ابن العلامة جمال الدين بن مالك - رحمهم الله تعالى - عن قوله تعالى: ﴿وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا﴾⁽¹⁾، والبحث عن تركيبها، فأجاب: إن الآية على صورة الضرب الأول من الشكل الأول من القياس الأول المؤلف من متصلين لأنها مشتملة على قضيتين متصلتين موجبتين كليتين، وبينهما حدٌ أوسط هو تال في الصغرى، مقم في الكبرى، وذلك يستلزم قضية أخرى متصلة مركبة من مقم الصغرى، وتالي الكبرى، وهو: ﴿وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسَمَعَهُمْ وَلَوْ أَسَمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُعْرِضُونَ﴾⁽²⁾، ثم يستمر على هذا النهج إلى أن يلم بتفسيرها منطقياً من جميع أطرافها بكلام طويل لا مجال لذكره هنا .

وهذا نص آخر يظهر لنا كيف كان ابن الناطم يعالج القضايا البلاغية، قال: وأما تقديمه "يقصد المسند إليه" على المسند، فلكونه أهم. إما لأن أصله التقديم.... أو دل على العموم كما تقول كل إنسان لم يقم. فقم ليفيد نفي القيام عن كل واحد من الناس لأن الموجبة المعذولة في قوة للمالبة الجزئية المستلزمة نفي الحكم عن جملة الأفراد دون كل واحد منها، فإذا سورت بكل، وجب أن يكون لإفادة العموم لا لتوكيد نفي الحكم عن جملة الأفراد....⁽³⁾ .

ويبدو أن ثقافته هذه بما أتمت به، وتميزت، وبما أحاطت به من معارف، كانت قد لاقت هوى في نفوس الدارسين في ذلك العصر، ونالت إعجابهم، فأحلوه المكان اللائق به على الرغم من حداثة سنه، بآية أنه طلب إلى دمشق وتصدر مجلس أبيه⁽⁴⁾ بمفضلاً على منافسه الشيخ شهاب الدين الشاغوري الذي ظن أنه يلي ابن مالك إذا توفي، فلما خرجت عنه الوظيفة تألم، وتوجه إلى اليمن غضباً على أهل دمشق⁽⁵⁾. والشاغوري هذا هو الذي قال فيه ابن حجر: كان ماهراً في العلوم حتى كان يلقي ثلاثين درساً في ثلاثين علماً⁽⁶⁾.

(1) سورة الأنفال، الآية 23 .

(2) المتون، الأثبات والنظائر، 213-212/4 .

(3) ابن الناطم، المصباح، 26 .

(4) انظر، طاش كيري زادة، مفتاح السعادة، 193-194. والصندي، الوافي بالوفيات، 204/1 .

(5) المتون، بغية الوعاة، 473/1 .

(6) المستطاني، الفرر للكلمة، 468/1 .

إنَّ استدعاءه بعد أبيه دليلٌ على سموِّ مكانته العلميَّة من جهة، وعلى أهليَّته وجدارته؛ لأنَّ يتبَّوا مكانه من جهة أخرى؛ لأنَّ إسناد المناصب التَّدرسيَّة إلى الماهرين من الأساتذة كان أحد الأسس التَّربويَّة السَّليمة عند العرب والمسلمين، وفي ذلك قال ابن خلدون: "كان السُّند في التَّعليم في كلِّ علم أو صناعة إلى مشاهير المُعلِّمين فيها مُعتَبَراً عند أهل كلِّ فن وجيل"⁽¹⁾.

لقد كان ابن النَّاظم - في زمانه - شخصيَّة علميَّة كبيرة واضحة المعالم، بيَّنة القسمات، فرضت وجودها، ونفعت بمؤرِّخين لها إلى الإشادة بها، فقد قال عنه طاش كبري زادة: "كان إماماً فهمًا نكحاً حادَّ الخاطر، إماماً في النُّحو والمعاني والبيان والبديع والعروض"⁽²⁾. وقال عنه اليونينيُّ - في معرض حديثه عن والده جمال الدِّين بن مالك: "الإمام العلامة في علوم النُّحو والعربيَّة والبيان مع الذِّكاء المفطرط وجودة الذَّهن ... وسمعت جماعة من الفضلاء العارفين بهذا الفن - يعني علوم اللُّغة العربيَّة - أن ولده بدر الدِّين ... التحق به، وبرز عليه في بعض العلوم"⁽³⁾، ثمَّ قال عنه: "ولم يترك بعده في هذا العلم مثله في الشُّام فيما علمنا"⁽⁴⁾، وقال فيه قاضي شهبة: "لم يكن في وقته مثله"⁽⁵⁾، ونعته بعض من أرخوا له بأنَّه: شيخ العربيَّة وإمام أهل اللُّسن وقُدوة أهل المعاني والبيان⁽⁶⁾. ولتُغرَّد بالعربيَّة⁽⁷⁾ والإمام في فنون العربيَّة والأصول والأحكام⁽⁸⁾، إلى غير ذلك من الصفات التي تلقى ضوءاً على عظيم منزلته العلميَّة بين علماء عصره.

(1) ابن خلدون، المقَّمة، 430.

(2) طاش كبري زادة، مفتاح السُّلادة، 193/1-194.

(3) اليونيني، ذيل مرآة اللُّزمان، 330/4.

(4) نفسه، الجزء والصِّحة.

(5) قاضي شهبة، طبقات النُّحاة واللُّغويين، 247.

(6) انظر، الباقي، مرآة الجنان، 203/4.

(7) انظر، ابن العماد، شُذرات الذهب، 398/5.

(8) انظر، الخوافساري، روضات الجنات، 710.

نشاطه العلمي

إنَّ ما وصل إلينا عن نشاط ابن النّاطم العلمي، هو تصوّره للتّدرّس في بعلبك، وبعد أن سكن فيها عدّة سنوات⁽¹⁾، وطلبه إلى دمشق بعد موت والده ليتولّى وظيفته، وكانت هذه الوظيفة المشيخة الكبرى في العادليّة⁽²⁾، وتصديّه للاشتغال والتّدرّس، وولايته الإعادة في الأمنيّة⁽³⁾، وقد شكّك محقّق كتاب التّسهيل في أن يكون ابن النّاطم قد وليّ وظيفة التّدرّس في العادليّة، بعد وفاة أبيه، وهي بلا شكّ وظيفة مهمّة فقال - عند تعليقه على قول الصّديّ الصّريح في نصّه على هذه التّولية: لم يُذكر اسمه - يعني ابن النّاطم - ضمن من وليّ المشيخة الكبرى، فطلعه وليّ مشيخة العادليّة الصّغرى، أو الأمنيّة...⁽⁴⁾، غير أنّ تلك التّولية ثابتة له، إذ صرّح بذلك غير واحد ممّن أرخوا له⁽⁵⁾.

مؤلفات ابن النّاطم

ألّف ابن النّاطم عدّة كتب في الأصول والمنطق والعروض والبلاغة والنحو، وكان أغلبها شروحا لمتون أو مختصرات لكتب ألفها من تلقّنه من المؤلّفين، وولده خصوصاً. ولم يصل إلينا منها إلا القليل، وكان معظمها في علوم اللغة العربيّة. وربّما كان شرحه على ألفيّة والده أكثر كتبه شهرة، وأكثرها أهميّة، وهذه المؤلّفات هي:-

1- بغية الأريب وغنية الأريب:-

نكره حاجي خليفة، وقال فيه: "مختصر في الأصول ... مرتّب على أربعة مطالع وخاتمة"⁽⁶⁾، وذكره أيضاً كحلّة⁽⁷⁾ وهو من كتبه المفقودة، فلم أعثّر له على ذكر فيما تيسر لي من فهرس المكتبات⁽⁸⁾.

(1) انظر، اليونيني، ذيل مرآة الزّمان، 330/4.

(2) انظر، الصّديّ، الوقاي بالوفيات، 204/1.

(3) نفسه، والجزء والصّحفة.

(4) بركات، التّسهيل للتّسهيل، 14.

(5) انظر: الصّديّ، الوقاي بالوفيات، 204/1. وطاش كبرى زادة، مفتاح السّعداء، 193/1-194. النّعيمي،

الذّراير في تاريخ المدّارين، 261/2.

(6) حاجي خليفة، كشف الظّنون، 247/1-248.

(7) كحلّة، معجم المؤلّفين، 239/11.

(8) سعد، ابن النّاطم النّحوي، 46.

2_ مقدّمة في المنطق:-

ذكر الصّفيّ أنّه رآه⁽¹⁾، وذكره السيوطي⁽²⁾، وطاش كبري زاده⁽³⁾ والخوانساري⁽⁴⁾، وإسماعيل باشا البغدادي⁽⁵⁾.

3_ مقدّمة في العروض:-

ذكره الصّلاح الصّفيّ⁽⁶⁾، والسيوطي⁽⁷⁾ وطاش كبري زاده⁽⁸⁾، والخوانساري⁽⁹⁾، وحاجي خليفة⁽¹⁰⁾، والزركلي⁽¹¹⁾ وعمر كحالة⁽¹²⁾. وقد نسبوه جميعاً إلى بدر الدّين .
غير أنّ هناك من نسب هذه المقدّمة إلى ابن مالك "جمال الدّين" نحو: إسماعيل باشا البغدادي⁽¹³⁾، وكارل بروكلمان⁽¹⁴⁾ ومحمّد رزق سليم⁽¹⁵⁾ غير أنّي لم أجد في المصادر التي ترجمت لابن مالك "صاحب الألفيّة" من نسب إليه مصنفاً في العروض .

4_ كرّاسة في البديع:-

أشار إليها الصّلاح الصّفيّ بقوله: "وقيل أُملي كرّاسة على قول أبي جلنك:
والبّان تخمبّه مَنانيراً رأتُ قاضي القضاة فنفتت أنابها
وتكلّم على ما في هذا البيت من علوم البلاغة، سبحان الله العظيم⁽¹⁶⁾".

(1) انظر، الصّفيّ، الوافي بالوفيات، 205/1 .

(2) السيوطي، بخية الوعاة، 225/1 .

(3) طاش كبري زاده، مفتاح السعادة، 156/1 .

(4) الخوانساري، روضات الجنّات، 711 .

(5) البغدادي، هدية العارفين، 135/2 .

(6) انظر، الصّفيّ، الوافي بالوفيات، 205/1 .

(7) انظر، السيوطي، بخية الوعاة، 225/1 .

(8) انظر، طاش كبري زاده، مفتاح السعادة، 156/1 .

(9) انظر، الخوانساري، روضات الجنّات، 711 .

(10) انظر، حاجي خليفة، كشف الظنون، 1134 .

(11) انظر، الزركلي، الأعلام، 260/7 .

(12) انظر، كحالة، معجم المؤلفين، 239/11 .

(13) انظر، البغدادي، هدية العارفين، 135/2 .

(14) انظر بروكلمان، تاريخ الأدب العربي، 363/1 .

(15) انظر، سليم، عصر سلاطين المماليك، 165/3 .

(16) الصّفيّ، الوافي بالوفيات، 204/1 .

أما ابن حجة الحموي فقد ذكر أن بدر الدين، أملى هذه الكراسة في البديع على بيتين
قالهما ابن جلنك الحلبي، وهما:
لله بُسْتَانٌ حَلَّالٌ نَا دَوْحَهُ فِي جَنَّةٍ قَدْ فَتَحَتْ أَبْوَابَهَا
وَالْبَانُ تَحْسَبُهَا سَنَانِيرًا رَأَتْ قَاضِي الْقَضَاةِ فَنَفَّشَتْ أَدْنَابَهَا
ثم قال: "وأنا بالأشواق إلى رؤيتها⁽¹⁾".

5_ روض الأذهان في المعاني والبيان -

سماء الصقدي "روضة الأذهان"⁽²⁾، وسماء القلقشندي "روض الأزهار"⁽³⁾، ونسبه إلى
ابن مالك. وذكره السبكي⁽⁴⁾، والمتوطني⁽⁵⁾، وطاش كبري زاده⁽⁶⁾، وحاجي خليفة⁽⁷⁾،
وإسماعيل باشا البغدادي⁽⁸⁾، والخوانساري⁽⁹⁾، والزركلي⁽¹⁰⁾، وكحالة⁽¹¹⁾.
ونذكر أحمد مطلوب أن روض الأذهان أحد مصادر كتاب بهاء الدين السبكي، وقد نقل
عنه في مواضع كثيرة، وأضاف بأن الكتاب لا يزال مخطوطاً في مكتبة "لين"، وأنه لا
يختلف كثيراً عن كتاب المصباح - للمؤلف -، ومنهجه قريب منه⁽¹²⁾.

6_ المصباح في علم المعاني والبيان والبديع -

احتل هذا الكتاب مكانة بارزة عند الدارسين البلاغيين، فقد اختصره ابن النحويّة
بكتابه "ضوء المصباح"، ثم وضع عليه شرحاً سماه "إسفار المصباح عن ضوء

(1) ابن حجة الحموي، خزنة الأدب، 46.

(2) الصقدي، الوافي بالوفيات، 205/1.

(3) القلقشندي، صبح الأعشى، 469/1.

(4) انظر، السبكي، عروس الأعراس، 376/1.

(5) انظر، المتوطني، بنية الوعاة، 225/1.

(6) انظر، طاش كبري زاده، مفتاح السعادة، 156/1، وقد سماه "روض الأزهار".

(7) انظر، حاجي خليفة، كشف الظنون، 916/1.

(8) انظر، للبغدادي، هدية العارفين، 135/2.

(9) انظر، الخوانساري، روضات الجنات، 711.

(10) انظر، للزركلي، الإعلام، 260/7.

(11) انظر، كحالة، معجم المؤلفين، 239/11.

(12) انظر، مطلوب، القرويني وشروح التلخيص، 92.

المصباح⁽¹⁾، ونظمه رجلاً محمد بن عبد الرحمن المراكشي⁽²⁾، وانتفع به السيوطي عند تأليفه كتابه "الإتقان في علوم القرآن"، وعده "من الكتب المتعلقة بالإعجاز وفنون البلاغة"⁽³⁾، ويرى أحمد مطلوب أن المصباح أول تلخيص لمفتاح العلوم وصل إلينا⁽⁴⁾. وذهب بروكلمان إلى أن المصباح "مقتبسات من جميع المفاتيح"⁽⁵⁾. أما محمد علي حمزة سعيد، فقد وقف عند المصباح وقفة طويلة، خرج منها بأن ابن الناظم ادعى تأليف الكتاب ابتداءً، وأن الكتاب "في أساسه للمكاشي"، فعباراته إلا القليل منها، عبارات المفاتيح، ولم يضيف ابن الناظم من عنده شيئاً له أهمية حتى يباح لنا أن نعدّ الكتاب له⁽⁶⁾.

في النحو والصرف

سبقت الإشارة إلى أن طابع الشرح والاختصار غلب على مؤلفات ابن الناظم، غير أن طابع الشرح في مؤلفاته النحوية أبين، والغالب على مصنفاته أنها شروح لكتب والده؛ ولعل السبب في سلوكه هذا المسلك في التأليف، يعود إلى تصنّره مجلس أبيه للتدريس⁽⁷⁾. وكانت كتب ابن مالك قد شاعت في البيئات العلمية آنذاك⁽⁸⁾، ووجدت هوى عند الدارسين، وعند تلامذته خاصة، وكان منهم من تتلمذ له ولابنه، كبر الدين بن جماعة⁽⁹⁾، ولذا وجب عليه شرحها؛ وفاء لأبيه، وعناية بميراثه العلمي؛ ولأنها المادة التعليمية الرئيسة المرغوب فيها في تلك البيئات، وهي تحتاج أيضاً إلى إيضاح ما استبهم منها، وتفسير غريبها، وحلّ مشكلاتها، وفتح مقلها⁽¹⁰⁾.

(1) انظر، ابن نخري بردي، الترر للكلمة، 285/4-286. وابن قاضي شعبة، طبقات النحاة والنحويين، 272.

(2) انظر، حاجي خليفة، كشف الظنون، 1707/2.

(3) انظر، السيوطي، الإتقان، 19/1.

(4) انظر، مطلوب، البلاغة عند المكاشي، 18.

(5) انظر، بروكلمان، تاريخ الأدب العربي، 353/1.

(6) سعيد، ابن الناظم النحوي، 51-52.

(7) انظر، المرحم السابق، 55.

(8) انظر، الشبكي، طبقات الشافعية الكبرى، 28/5.

(9) انظر، الصدي، الوالي بالوفيات، 204/1، 359/3.

(10) انظر، ابن الناظم، شرح الألفية، 2.

ومن الجدير ذكره أن طريقة الشرح في التأليف آنذاك، لم تكن معيبة، ولا تقدر بصاحبها، فلم يُعرف لابن يعيش، وهو من أبرز نحاة القرنين السادس والسابع، غير ثلاثة شروح، هي: شرح المفصل، وشرح تصريف ابن جني، وشرح الكافية⁽¹⁾. ولم نجد من يقدح به لأنه قصر تأليفه على الشرح.

7_ شرح شافية ابن الحاجب:-

ذكره خالد الأزهرى⁽²⁾، وقد رجح سعيد أن يكون هذا الشرح هو الذي أشار إليه الأسنوي بقوله⁽³⁾: "وضع - يعني ابن النّاطم - شرحاً على غريب التصريف لابن الحاجب⁽⁴⁾"، غير أن صاحب الكشف لم يشر إليه في ثبت شروح شافية ابن الحاجب⁽⁵⁾.

8_ شرح الكافية لابن مالك:-

نظم ابن مالك منظومته الكافية في حلب في أثناء إقامته فيها⁽⁶⁾، وهي تقرب من ثلاثة آلاف بيت تنتظم فيها موضوعات النحو والصرف جميعاً⁽⁷⁾. وقد شرح الكافية للشافية نحاة غير ابن مالك منهم ابنه بدر الدين⁽⁸⁾.

9_ شرح لامية الأفعال لابن مالك⁽⁹⁾:-

وهو شرح مختصر لمنظومة والده للموسومة بـ "لامية الأفعال"، وعدد أبياتها أربعة عشر ومائة بيت من البحر الطويل، وعلى روي واحد هو اللام، وهي في خمسة أبواب، هي: باب أبنية للفعل المجرد وتصاريفه، وباب أبنية للفعل المزيد فيه، وباب أبنية أسماء للفاعل والمفعولين، وباب أبنية المصادر، وباب المفعّل المقعّل ومعانيهما، وهذه كلها

(1) انظر، السيوطي، بغية الوعاة، 352/2.

(2) انظر، الأزهرى، شرح التصريح، 319/2، 352.

(3) انظر، سعيد، ابن النّاطم النحوي، 56.

(4) السبكي، طبقات الشافعية، 455/2.

(5) انظر، حاجي خليفة، كشف الظنون، 1021/2.

(6) انظر، ابن الجزري، غاية النهاية، 181/2.

(7) انظر، بركات، التمهيد للتسهيل، 18.

(8) انظر، حاجي خليفة، كشف الظنون، 1369/2. السيوطي، بغية الوعاة، 225/1.

(9) سماء بروكلمان في تاريخ الأدب العربي، 362/1 بـ "المفتاح في أبنية الأفعال"، وتبعه على هذه التسمية جرجي زيدان في تاريخ أدب اللغة العربية، 152/3.

موضوعات صرفية في رأي جمهرة المتأخرين⁽¹⁾. ومن الجدير ذكره أن بدر الدين بن مالك هو أول شارح لها⁽²⁾.

وقد ذكر بروكلمان ثلاث نشرات أوروبية لهذا الكتاب، وهي:
أولاً: نشرة المستشرق كلجرن، في هلسنكفورس عام (1854م)⁽³⁾، وذكرها البستاني جاعلاً عام (1851) تاريخاً لهذه الطبعة⁽⁴⁾.
ثانياً: نشرة كلجرن وفولك عام (1864 م) في بطرسبرج⁽⁵⁾، وذكرها كذلك جرجي زيدان⁽⁶⁾.

ثالثاً: نشرة فولك عام (1866 م) في ليبزك⁽⁷⁾.

10_ تكملة شرح التسهيل:-

ذكر السبوي⁽⁸⁾، وطاش كيري زادة⁽⁹⁾، والخوانساري⁽¹⁰⁾ - في إحدى روايته - أن ابن الناطم لم يتم تكملة شرح التسهيل، على حين ذكر حاجي خليفة⁽¹¹⁾، والخوانساري⁽¹²⁾ في روايته الأخرى أنه أتمها.

وذكر السبوي أن أبا حيان قد لخص هذا الشرح بكتابه "التخيل الملخص عن شرح التسهيل للمصنف وابنه بدر الدين"، وشرحه بمعلمته النحوية الضخمة "التنزيل والتكميل في شرح التسهيل" في عشر مجلدات. وقال فيه أنه مطول الارتشاف ومختصره - مجلدان - ولم يؤلف في العربية أعظم من هذين للكتابين، ولا أجمع ولا أحصى للخلاف والأحوال، وعليهما اعتمدت في كتابي جمع الجوامع نفع الله به⁽¹³⁾.

(1) انظر، سعيد، ابن الناطم النحوي، 58.

(2) انظر، بروكلمان، تاريخ الأدب العربي، 362/1.

(3) انظر، المرجع السابق، الجزء والصحة.

(4) انظر، البستاني، دائرة المعارف، 18/4.

(5) انظر، بروكلمان، تاريخ الأدب العربي، 362/1.

(6) انظر، جرجي زيدان، تاريخ أدب اللغة العربية، 152/3.

(7) انظر، بروكلمان، تاريخ الأدب العربي، 362/1.

(8) انظر، السبوي، بغية الوعاة، 225/1.

(9) انظر، طاش كيري زادة، مفتاح السعادة، 156/1.

(10) انظر، الخوانساري، روضات الجنات، 710.

(11) انظر، حاجي خليفة، كشف الظنون، 405/1.

(12) انظر، الخوانساري، روضات الجنات، 710.

(13) انظر، السبوي، بغية الوعاة، 282/1.

11_ شرح كافيّة ابن الحاجب:-

نكره المتبوطي، وطاش كبري زادة، وسمّياه "شرح الحاجبيّة"⁽¹⁾، وسمّاه خالد الأزهرى "نكت الحاجبيّة"⁽²⁾، ونكره بروكلمان بين شروح الكافيّة، وأشار إلى نسخة، في مكتبة الأسكوريال "رقمها 200"⁽³⁾، ويذكر سعيد أنّه حصل على نسخة منها مصوّرة على "مكروفلّم"، مؤكّداً أنّ نسبة الشرح إلى ابن النّاطم صحيحة، وأنّ هذا الشرح لا يمكن وضعه نظير شرح الرّضويّ، أو ركن الدّين الأستراباديّ، أو شرح الجاميّ على الكافيّة بأيّة حال، غير أنّه صرّح بأنّ في هذا الشرح ما ينمّ على تمكّن مبكّر من الدّرس النّحوي⁽⁴⁾.

12_ شرح ألفيّة ابن مالك، المشهور بـ"شرح ابن النّاطم":-

وهو أكثر كتبه شهرة، وأوسعها انتشاراً، ولولاه لما عرّف ابن النّاطم نحويّاً بارزاً عند الدّارسين .

وكان ابن مالك قد صنّف ألفيّة بحماه، للشيخ شرف الدّين البارزي⁽⁵⁾ في ثمانية وسبعين باباً وفصلاً⁽⁶⁾، احتوت أهمّ أبواب النّحو والصّرف .

وقد نقل المتبوطي⁽⁷⁾، وحاجي خليفة⁽⁸⁾، عن الذّهبيّ في تاريخ الإسلام، أنّ لابن مالك شرحاً على ألفيّة .

ولكن من يرجع إلى من ترجم لابن مالك من القدماء، كالبيونيني⁽⁹⁾، والمتبكي⁽¹⁰⁾، والصّدي⁽¹¹⁾، وابن كثير⁽¹²⁾، وابن

(1) انظر، المتبوطي، بغية الوعاة، 225/1. وطاش كبري زادة، مفتاح المتعاده، 156/1 .

(2) انظر، الأزهرى، شرح التصريح، 28، 37/1 .

(3) انظر، بروكلمان، تاريخ الأدب العربي، 367/1 .

(4) انظر، سعيد، ابن النّاطم النّحويّ، 64-65 .

(5) قال ابن الوردي في تاريخه، 222/2: "... وأخبرني قلاضي القضاة شرف الدّين هبة الله بن البارزي قال: نظم الشيخ جمال الدّين الخلاصة الألفيّة بحماه عندنا برسم اشتغلي فيها". وانظر، المقرئ، نفع الطّبيب، 431/2 .

(6) انظر، ابن مالك، أبواب الألفيّة وفصولها .

(7) انظر، المتبوطي، بغية الوعاة، 133/1 .

(8) انظر، حاجي خليفة، كشف الظّنون، 151/1 .

(9) انظر، البيونيني، ذيل مرآة الزّمان، 76/3 .

(10) انظر، المتبكي، طبقات الشّافعيّة الكبرى، 28/5 .

(11) انظر، الصّدي، الوافي بالوفيات، 360/3 .

(12) انظر، ابن كثير، البدلية والنّهاية، 267/13 .

السوردي⁽¹⁾، وابن شاكر الكتبي⁽²⁾، وابن الجزري⁽³⁾، وهؤلاء ممن عاصروه، أو ممن أخذوا عن تلامذته، لا يجد أحداً منهم يذكر لابن مالك شرحاً على ألفيته، على حين ذكروا شرحه على كافيته وتسهيله .

ولهذا أشار محمد الطنطاوي في عده ابن الناظم أول شارح للألفية⁽⁴⁾، وبشرحه مهّد السبيل للشرّاح الذين جاءوا بعده.

13_ شرح عمدة الحافظ وعمدة الالفاظ:-

عمدة الحافظ وعمدة الالفاظ، من الكتب النحويّة لجمال الدّين بن مالك، وهو مختصر يضمُّ أصول النّحو، وقد شرحه ابن مالك "الأب"، كما شرحه ابنه بدر الدّين، شرحاً لطيفاً⁽⁵⁾.

14_ شرح ملحة الإعراب، للحريّ:-

أشار إليه كل من السيوطي⁽⁶⁾، وطاش كبري زادة⁽⁷⁾، وحاجي خليفة⁽⁸⁾، وإسماعيل باشا البغدادي⁽⁹⁾، و بروكلمان⁽¹⁰⁾ الذي أشار إلى وجود ثلاث نسخ منه، إذ قال: "شرح لمحمد بن مالك بدر الدّين: الفاتيكان ثالث 320، برلين 6510 (قطعة منه بلا نسبة)، جوتا 229 رقم 2"⁽¹¹⁾. في حين ذكر سعيد أن "شرح ابن الناظم لها مفقود، لم أعثر على ما يشير إلى مكان وجوده"⁽¹²⁾.

(1) انظر، ابن الوردي، تاريخ ابن الوردي، 222/2. ومن الجدير نكره أن ابن الوردي أحد شرّاح الألفية.

انظر، حاجي خليفة، كشف الظنون، 151/1 .

(2) انظر، الكتبي، فوات الوفيات، 452-453/2 .

(3) انظر، ابن الجزري، غاية النهاية، 180-181/2 .

(4) انظر، الطنطاوي، نشأة النّحو، 231 .

(5) حققه عثمان عبد الرحمن الثّروي، وطبع في بغداد، 1397هـ-1977م .

(6) انظر، السيوطي، بخية الوعاة، 225/1 .

(7) انظر، طاش كبري زادة، مفتاح السعادة، 156/1 .

(8) انظر، حاجي خليفة، كشف الظنون، 1817/2 .

(9) انظر، البغدادي، هديّة العارفين، 135/2 .

(10) انظر، بروكلمان، تاريخ الأدب العربي، 154/5 .

(11) للمرجع السابق نفسه، والجزء، والصّحّة .

(12) سعيد، ابن الناظم النّحوي، 58 .

المبحث الثالث:-

_ دراسة الكتاب

_ المنظومات النحوية

_ ملحمة الإعراب

_ شروح الملحمة

_ منهج ابن الناطم في تأليف كتابه

_ مصادر الكتاب

_ الخاتمة

_ موقف ابن الناطم من مدرستي البصرة والكوفة

_ مذهب ابن الناطم النحوي

_ المصطلحات النحوية التي اعتمدها ابن الناطم في شرحه

- مأخذ على الكتاب

_ موازنة بين شروح الملحمة

_ الخاتمة

المنظومات -لنحوية

من أقدم المنظومات في النحو والصرف أرجوزة أحمد بن منصور اليشكري (ت 370 هـ)، وهي تزيد على ألفي بيت، نظمها سهل، وعلمها كثير⁽¹⁾.

ومن منظومات ابن مالك (ت 672 هـ) في النحو والصرف شاعت كثيرا في أيامنا، فله "الخلاصة" المشهورة بـ"الألفية"⁽²⁾. ويقرئ ابن مالك في ألفيته بتقثم ابن معط أبي الحسين يحيى الزواوي (ت 628 هـ) عليه في نظم النحو، إذ يصف ألفيته بقوله:

تَقَرَّبُ الْأَقْصَى بِلَفْظٍ مُوجِزٍ	وَتَبَسُّطُ الْبَدَلِ بِوَعْدٍ مُنْجِزٍ
وَتَقْتَضِي رِضًا بِغَيْرِ سُخْطٍ	فَائِقَةُ أَلْفِيَةِ ابْنِ مُعْطٍ
وَهُوَ بِمُسَبِّقِ حَائِزٍ تَفْضِيلًا	مُسْتَوْجِبٌ ثَنَائِي الْجَمِيلِ ⁽³⁾

ومن الجدير ذكره أن ألفية ابن معط تعرف بـ"الثرة الألفية في علم العربية"⁽⁴⁾. ومع إقرار ابن مالك بتقثم ابن معط عليه في الزمان، نجده يرفع ألفيته فوق ألفية سابقه، ثم يدعو لنفسه ولصاحبه فقط بهبات وافرة في درجات الآخرة⁽⁵⁾.

ولابن مالك منظومة أخرى في النحو والصرف، هي "الكافية الشافية"، وتقع في سبعة وخمسين وسبعمائة وألفين من الأبيات.

وقد جمع الحسن المرادي (ت 749 هـ) معاني الحروف في منظومة شعرية، ثم شرحها في كتاب⁽⁶⁾، ونظم زين الدين الأتاري (ت 828 هـ) لألفيته ومسامها كفاية الغلام في إعراب الكلام⁽⁷⁾. ثم كثرت المنظومات والأراجيز في النحو والصرف واللغة، وقد لقيت هذه الأعمال عناية كبيرة من المشرحين في القرون اللاحقة.

(1) انظر، اليماني، إشارة التحيين، 50. والمبوطي، بغية الوعاة، 392/1.

(2) انظر، فائق فارس، في تحقيقه شرح ملحّة الإعراب، 24.

(3) انظر، ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 12-11/1.

(4) انظر، القسطلي، إنباء الرواة، 38/4.

(5) فائق فارس، في تحقيقه شرح ملحّة الإعراب، 24.

(6) انظر، فخر الدين قباله، وزمبله، في تقديمهما تحقيق كتاب "الجنى اللدني"، 10.

(7) انظر، فائق فارس، في تحقيقه شرح ملحّة الإعراب، 25.

ملحة الإعراب

المُلْحَة - في اللغة - هي الكلمة المليحة، وقيل: القبيحة، وجمعها: المُلَح. وقيل: الملح بياض إلى الحمرة، ما هو كلون الطبي، وقال أبو عبيدة: "هو الأبيض الذي ليس بخالص فيه غُفْرَة". ورجل أُمْلَح للحية إذا كان يعلو شعر لحيته بياض من خلقة، ليس من شيب، وقد يكون من شيب⁽¹⁾. وكأنما ذهب الحريري في تسمية منظومته إلى معنى الغرابية والطرافة؛ لما حوت من المتعة واللطافة .

وقد أطلق النّاطم على منظومته النّحويّة هذه اسم "ملحة الإعراب ومسبحة"⁽²⁾ الآداب، وقيل: "وسنخة الآداب"⁽³⁾، أو: "نسخة"⁽⁴⁾ الآداب .

وهي منظومة الحريري في النحو والصرف، تقع في نحو ثلاثمائة وخمسة وسبعين بيتاً من الرّجز المشطور، وهي بذلك لا تصل إلى عدّة أبيات "الكافية الشافية" ولا إلى عدّة أبيات الألفيّة .

(1) انظر، ابن منظور، لسان العرب، مادة (ملح) .

(2) قال ابن منظور في اللسان، مادة (سبح): "المُحَبَّةُ الدُّعَاءُ وصَلَاةُ التَّطَوُّعِ وَالنَّافِلَةِ؛ يقال فرغ فلان من مُحَبَّتِهِ أي من صلاته النَّافِلَةِ، سُمِّيَتْ الصَّلَاةُ تَسْبِيحاً؛ لِأَنَّ التَّسْبِيحَ تَعْظِيمُ اللَّهِ وَتَكْزِيْبُهُ مِنْ كُلِّ سِوَاهُ؛ قال ابن الأثير: وَإِنَّمَا خَصَّتْ النَّافِلَةَ بِالمُحَبَّةِ وَإِنْ شَارَكْتَهَا الْفَرِيضَةُ فِي مَعْنَى التَّسْبِيحِ؛ لِأَنَّ التَّسْبِيحَاتِ فِي الْفَرَاتِضِ نَوَافِلٌ فَقِيلَ لصلَاةِ النَّافِلَةِ مُحَبَّةٌ؛ لِأَنَّهَا نَافِلَةٌ كَالْتَّسْبِيحَاتِ وَالْأَنْكَارِ فِي أَنَّهَا غَيْرُ وَاجِبَةٍ .

(3) قال ابن فارس في المقاييس في اللغة، مادة (سنخ): "سنخ السين والنون والخاء أصل واحد يدل على أصل الشيء.. فالمنسخ: الأصل، والمنسخ: النسخ؛ وأصلها: يقال سنخ الرجل في العلم سنوخاً أي علم أصوله".

(4) قال ابن منظور في اللسان، مادة (نسخ): "نسخ: نسخ الشيء يَنْسَخُهُ نَسْخاً وَتَنْسَخُهُ وَاسْتَنْسَخَهُ: لِكْتَتِبَهُ عَنْ مَعَارِضِهِ. التَّنْخِيبُ: التَّنْخِيبُ لِكْتَتَبَكَ كِتَاباً عَنْ كِتَابٍ حَرْفًا بِحَرْفٍ، وَالْأَصْلُ نُسْخَةٌ، وَالْمَكْتُوبُ عَنْهُ نُسْخَةٌ لِأَنَّهُ قَامَ مَقَامَهُ... وَ النُّسخة، بالضم: أصل المتنسخ منه".

شروح الملحّة

- عني العلماء بالملحة فشرحوها؛ لتقريب ألفاظها وتيسير مضمونها، وممن شرحوها:
- 1_ أبو محمد القاسم بن عليّ الحريري (ت 516 هـ)، ناظم الملحّة نفسه⁽¹⁾، وهو شرح مطبوع⁽²⁾.
 - 2_ أبو العباس أحمد المبارك الحوفي (ت 664 هـ)⁽³⁾.
 - 3_ بدر الدّين محمد بن مالك المعروف بابن النّاطم (ت 686 هـ) وهو الذي بأيدينا، ومنه عدة نسخ، وسيرد الحديث عن ذلك بالتفصيل في حينه بإذن الله تعالى .
 - 4_ محمد بن حسن بن سباع الصّائغ (ت 722 هـ) وسُمّي شرحه "الملحة في شرح الملحّة"⁽⁴⁾.
 - 5_ أبو المحاسن عبد الله بن عبد الحقّ: فرغ من شرحه سنة (775 هـ)⁽⁵⁾.
 - 6_ ابن الوكيل أحمد بن موسى (ت 791 هـ) اختصر الملحّة وشرحها⁽⁶⁾.
 - 7_ عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي (ت 802 هـ)، نظم مقمّة ابن بابشاذ في ألف بيت، وله شرح ملحّة الإعراب⁽⁷⁾.
 - 8_ أحمد بن حسين بن رسلان الرّملي (ت 844 هـ)⁽⁸⁾، مكتبة جمعية المستشرقين الألمانية 9، 83⁽⁹⁾.

(1) انظر، بروكلمان، تاريخ الألب العربي، 154-153/5.

(2) وقد حقّقه الدكتور فلان فارس، جامعة اليرموك/ليريد -صان، 1412هـ-1991م.

(3) حاجي خليفة، كشف الظنون، 1817.

(4) المصدر السابق، 1818.

(5) المصدر السابق نفسه، 1818.

(6) انظر، حاجي خليفة، كشف الظنون، 1817. وابن العماد، شذرات الذهب، 316/6. والسيوطي، بنية

الوعاء، 393/1.

(7) انظر، حاجي خليفة، كشف الظنون، 1817. وابن العماد، شذرات الذهب، 17/7.

(8) حاجي خليفة، كشف الظنون، 1817. وابن العماد، شذرات الذهب، 249-248/7.

(9) بروكلمان، تاريخ الألب العربي، 156/5.

- 9_ عبد الله بن أحمد بن عيسى المرادوي المقدسي فرغ من شرحه سنة (847 هـ) ⁽¹⁾ .
- 10_ محمد بن أحمد بن سعيد الحفصي المرادي المقدسي، ألف شرحه سنة (849 هـ) ⁽²⁾ .
- 11_ الشيخ سريحا بن محمد سريحا المصري (ت 888 هـ)، وسمّاه "منحة الإعراب" ⁽³⁾ .
- 12_ علي بن محمد بن علي القرشي القلصادي أو "القلصاوي" (ت 891 هـ)، الإسكوريال ثان 121 رقم 1 ⁽⁴⁾ .
- 13_ جلال الدين السيوطي (ت 911 هـ) ⁽⁵⁾، ومنه نسخة مخطوطة في باريس 5329، ونسخة أخرى في القاهرة ثان 137/2 ⁽⁶⁾ وهو شرح ممزوج ⁽⁷⁾ .
- 14_ جمال الدين محمد بن عمر بحرق الحضرمي (ت 930 هـ) وقد سمى شرحه "تحفة الأحاب" وطرفة الأصحاب"، ومنه نسخ خطية كثيرة وقد طبع في مصر مراراً ⁽⁸⁾ .
- 15_ عبد الله بن أحمد الفاكهي (ت 972 هـ) وسمى شرحه "كشف النقاب"، ومنه نسخ خطية في مكتبات كثيرة ⁽⁹⁾ .
- 16_ عبد الملك بن دعسين (ت 1006 هـ)، وسمّاه "منحة الملك الوهاب"، ومنه نسخ خطية ⁽¹⁰⁾ .
- 17_ عبد الحميد بن أحمد المعافى ألف شرحه سنة (1026 هـ) ⁽¹¹⁾ .
- 18_ إسماعيل بن أحمد بن عبد القادر المحلاوي، وسمى شرحه "مفتاح الأباب" ⁽¹²⁾ .
- 19_ مصطفى بن محمد بن محب الدين، ومنه نسخ خطية، الظاهرية بدمشق 68، 157،

(1) انظر، المساري، في تحقيقه لكتاب، تحفة الأحاب، للحضرمي، 19 .

(2) بروكلمان، تاريخ الأدب العربي، 154/5 .

(3) انظر، حاجي خليفة، كشف الظنون، 1818 .

(4) بروكلمان، تاريخ الأدب العربي، 154/5 .

(5) حاجي خليفة، كشف الظنون، 1817 .

(6) بروكلمان، تاريخ الأدب العربي، 154/5 .

(7) انظر، المساري، في تحقيقه لكتاب، تحفة الأحاب، للحضرمي، 20 .

(8) ابن العماد، شذرات الذهب، 176/8. وبروكلمان، تاريخ الأدب العربي، 154/5 .

وقد حققه بشير عبد الله المساري، لنيل درجة الماجستير، ونشرت دار ابن حزم الطبعة الأولى منه عام

1423 هـ - 2002 م .

(9) ابن العماد، شذرات الذهب، 366/8، 367. بروكلمان، تاريخ الأدب العربي، 155/5 .

(10) بروكلمان، تاريخ الأدب العربي، 155/5 .

(11) المرجع السابق، 155/5 .

(12) نفسه، 155/5 .

الموصل 3، 83⁽¹⁾ .

20_ حسين والي بن إبراهيم الأزهرى (ت 1306 هـ)، وقد طبع شرحه في القاهرة سنة 1293 هـ، واسمه "نفحة الآداب"⁽²⁾ .

21_ محمود الألوسى (ت 1270 هـ)، واسمه "كشف الطرة عن الغرة"، وقد نُشر في دمشق سنة 1301 هـ⁽³⁾ .

22_ وهناك شرح مجهول المؤلف، منه نسخ خطية في برلين⁽⁴⁾ .

23_ ومن الملحة مختصر منظوم لمحمد بن أحمد بن جابر (ت 780 هـ)، ومنه نسخة خطية في باريس، ويسمى "المنحة"، وقد شرحه مؤلفه، ومنه نسخة في القاهرة⁽⁵⁾ .

24_ وهناك شرح مجهول المؤلف لأحد المختصرات، في القاهرة⁽⁶⁾ .

(1) بروكلمان، تاريخ الألب العربى، 155/5 .

(2) المرجع السابق، 155/5 .

(3) نفسه، 155/5 .

(4) نفسه، 155/5 .

(5) نفسه، 156/5 .

(6) نفسه، 156/5 .

منهج ابن النّاطم في تأليف كتابه

كان لنبوغ ابن النّاطم في كثير من العلوم والفنون أثر بارز في مؤلفاته، ومنها شرح ملحة الإعراب، فقد جاء كتابه سهلاً واضحاً بعيداً عن التعقيد، يستطيع القارئ أو الدّارس أن يقرأه دون عناء، أو توقّف في فهم عباراته وآرائه، إذ إنّ أسلوبه جليّ واضح. أضف إلى ذلك ميله إلى الاختصار والاكتفاء بلبّ الموضوع .

وقد سار في شرحه كما يلي:-

1_ بدأ ابن النّاطم شرحه دون مقدّمة يبيّن فيها الدّافع الذي حمّله على وضع كتابه، أو النهج الذي سار عليه في شرحه، واكتفى بالبسملة، والتّوكّل على الله⁽¹⁾ .

2_ تخطّى الشّارح مقدّمة النّاطم، التي بلغت ستة أبيات، ولم يتعرّض لها بالتفسير أو الشّرح أو التّعليق .

3_ قلّما يذكر الشّارح أبيات النّاطم في شرحه، فقد بلغت أبيات الملحة ثلاثمائة وخمسة وسبعين بيتاً، اكتفى الشّارح بذكر ثمانية أبيات كاملة⁽²⁾، وما يقرب من عشرين جزء من الأبيات⁽³⁾ ما بين صدر أو عجز، أو ربّما الاكتفاء ببعض كلمات من البيت .

4_ أحياناً يذكر البيت الشعري، أو الشّطر من البيت، ثمّ يعرّبه⁽⁴⁾، زيادة في إيضاح الشّرح وبيانه .

5_ وتارة يذكر قول الحريري، معللاً إيّاه، ومبيّناً الغرض منه، فقد أورد قوله: "فإنّه المضارع المُستعلي"، وبيّنه بقوله: "جعله مُستعليّاً بالنّسبة إلى الماضي والأمر؛ فإنّه ليس في الأفعال ما يُعرب إلا المضارع"⁽⁵⁾. وقال أيضاً:

وإنْ تَقُلْ لَا رَبَّ إِلَّا لِلَّهِ فَارْفَعْهُ وَارْفَعْ مَا جَرَى مَجْرَاهُ

يعني: في مثل هذا لا يصحّ النّصب على الاستثناء؛ لأنّ للكلام مفرغ، فيُعطى فيه ما بعد

(1) انظر، قسم التّحقيق، 91 .

(2) انظر، قسم التّحقيق، 107، 108، 111، 135، 147، 157، 159، 172، 212 .

(3) انظر، قسم التّحقيق، 101، 108، 109، 114، 137، 142، 145، 150، 173، 174، 186، 188، 219،

220، 221، 223، 224، 226.

(4) انظر، قسم التّحقيق، 137، 172، 226 .

(5) انظر، قسم التّحقيق، 101.

"إلا" من الإعراب ما يستحقه من سقوطها، وهو الرفع خبر "لا" النافية للجنس، كما إذا قلت: لا رجل قائم⁽¹⁾.

6_ ونادراً ما يتعرض ابن النّاطم لتوضيح معاني الكلمات الواردة في منظومة الحريري، وتفسيرها، من ذلك أنه أورد قول الحريري: "كلا النوعين جاء فضلة"، وفسّر الفضلة بقوله: "الفضلة عبارة عما يتم الكلام بدونه"⁽²⁾.

7_ كان لا يأخذ كلام ناظم الملحة على علاته، بل ربّما ينتقده، ويبيد رأيه في ذلك، مع تعليل ما ذهب إليه، من ذلك ما قاله الحريري، في معرض حديثه عن بقاء الاسم المعتل: "هذا إذا ما وردت مُخَفَّفَةً"، وقد علّق عليه بقوله: أحسن منه أن يقول: هذا إذا ما وردت مكسور ما قبلها؛ لينبّه على أن نحو: ظبي، ولحي، في حكم الصحيح⁽³⁾. وفي معرض حديثه عن الظرف، أورد قول الحريري:-

وأينما صانقت في لا تَصْمَرُ فارفع وقل يوم الخميس نَيْرُ
فقد ذكر هذا البيت، وعلّق عليه بقوله: "مراده به أنه لا ينصب اسم الزّمان أو المكان على الظرفيّة، إلا إذا ضمن معنى: في وهذا صحيح لكن العبارة لا تؤيّيه"⁽⁴⁾.

8_ ولم يقف الأمر عند هذا الحدّ، بل نجده يخطئ الحريري في بعض آرائه، من ذلك، ما قاله الحريري - في معرض حديثه عن حروف النّصب -: "ويُنصبُ الفعلُ بأو وحتى". وقد صحّح ذلك بقوله: "الصّواب أن يقال: ويُنصبُ الفعلُ بأنّ مضمرة بعد أو، وحتى"⁽⁵⁾.

9_ تنقيد ما أطلقه الحريري من الأحكام، نحو ما ذكره من قول الحريري في سياق الحديث عن الحال والتمييز: "قوله: 'كلا النوعين جاء فضلة'. الفضلة عبارة عما يتم الكلام بدونه، وقولي 'فضلة' مخرجٌ لخبر كان، في قولك: كان زيدٌ راكباً. وقولي: مشتقة أو مؤولة بمشتق، مخرجٌ للتمييز"⁽⁶⁾.

(1) قسم التحقيق، 156.

(2) نفسه، 146.

(3) نفسه، 108.

(4) نفسه، 152.

(5) نفسه، 219.

(6) نفسه، 146.

مصادر الكتاب

أفاد ابن النّاطم في كتابه من كتب التّراث التي خلفها النّحاة المتّقنّون عليه، وإن لم يصرّح بذلك في كتابه، إذ إنّه لم يذكر أي كتاب نحويّ من كتب النّحاة السّابقين، كما أنّه لم ينسب أيّاً من الآراء النّحويّة إلى أصحابها. ومع ذلك فصدى هؤلاء السّابقين ظاهر في كتابه بقوة ووضوح⁽¹⁾.

أدلّته

اعتمد ابن النّاطم فيما عرض من المسائل النّحويّة على أدلّة النّحو: السّماع، والقياس، والإجماع، وهي كما يلي:-

1_ السّماع:-

اقتصر ابن النّاطم في شرحه على مصدرين من مصادر السّماع، هما: القرآن الكريم، وأقوال العرب للفصحاء من شعر ونثر، إضافة إلى بعض التّراكيب النّحويّة التي درجت على اللّسنة للنّحاة السّابقين.

ويقدّم من المسموع كلام الله تعالى، فيستشهد لأكثر المسائل النّحويّة بآية أو أكثر. ولم يكن معنياً بالقراءات القرآنيّة.

كما استشهد ببعض الأبيات للشّعريّة، دون الاهتمام بتوثيق هذه الشّواهد الشّعريّة بنسبتها إلى قائلها، جرياً على عادة النّحاة.

وكذا أورد بعض التّراكيب النّحويّة المشهورة، نحو قوله: "لا تأكل السّمك وتشرب اللّبن"⁽²⁾.

(1) ظهر ذلك بوضوح في معرض الحديث عن موقفه من مدرستي البصرة والكوفة. وكذلك في سياق الحديث عن مذهبه النّحوي.

(2) انظر، قسم التّحقيق، 218.

2_ القياس:-

وهو أحد أدلة النحو لإثبات القواعد الكلية؛ لأنه لا يمكن حصر الأدلة النقلية على كل ما يُتكلّم به من تراكيب، فكان القياس ضروريًا للتعبير عن جميع المعاني. قال ابن الأنباري: "اعلم أن إنكار القياس في النحو لا يتحقق؛ لأنّ النحو كلّهُ قياس، ولهذا قيل في هذه: النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو، ولا يعلم أحد من العلماء أنكره لثبوته بالدلالة القاطعة⁽¹⁾".

من ذلك قوله في معرض الحديث عن ما النافية: "وأما النافية يعملها الحجازيون عمل ليس⁽²⁾" حملًا على المعنى، فيقولون: ما زيد قائمًا، ... والتّميمون يُلغونها وهو القياس؛ لأنها غير مختصة، وحق العامل أن يكون مختصًا⁽³⁾. وقال في معرض حديثه عن التصغير: "وشدّ تصغيرهم ذا في الإشارة والذي على نيا، واللّثيا، لما كانا لا يتمكّنان صغراً⁽⁴⁾".

وكذا قوله: "وأمثلة التصغير: "فُعِيل، فُعَيْل، فُعَيْعِل⁽⁵⁾". وقال أيضاً: "وقد يُصغّر الاسم على غير لفظه، فيقال في إنسان: أنيسيان، وفي تصغير مغرب: مُغَيْرِيَان، وفي أصيل: أصيلان. وهو شاذّ لا يقاس عليه⁽⁶⁾".

ومعلوم أن الشاذّ: ما يكون مخالفاً للقياس من غير نظر إلى قلة وجوده وكثرته⁽⁷⁾.

(1) الأنباري، لمع الأدلة، 95.

(2) علّ المبرد، في المقتضب، 188/4، إعمالها عندهم بقوله: "وذلك أنهم رأوها في معنى ليس" تقع مبتدأة، وتتفي ما يكون في الحال، وما لم يقع، فلما خلصت في معنى ليس" وثبتت على ما تكل عليه، ولم يكن بين نفييهما فصل البتة حتى صارت كل واحدة تغني عن الأخرى، أجروها مجراها".

(3) قسم للتحقيق، 183.

(4) نفسه، 180.

(5) نفسه، 179.

(6) نفسه، 181.

(7) انظر، الجرجاني، التعريفات، 164.

موقف ابن النّاطم من مدرستي البصرة والكوفة

عُرفت في النّحو العربيّ، مسائل خلافيّة، شجر حولها خلاف بين جمهور البصريين وجمهور الكوفيين، وقد أُفردت كتب بأكملها لدراستها، كالإنصاف، لأبي البركات الأنباري، ومسائل خلافيّة في النّحو، للعسكري، والذهب المذاب في مذاهب النّحاة، للكوراني، وغيرها. ومن المسائل الخلافيّة، تلك الّتي تابع فيها ابن النّاطم نحاة البصرة، وخالف فيها نحاة الكوفة:-

1- فعل الأمر:-

فعل الأمر عند ابن النّاطم، صيغة مشتقة من المصدر، كالماضي والمضارع، وفاقا للبصريين⁽¹⁾، يوصف على خلافه للكوفيين في ذهابهم إلى أنّه معرب مجزوم⁽²⁾، بوائه مقتطع من المضارع. فأصل "افعل" مجزوم بلام الأمر المحذوفة⁽³⁾، على حين أنّه عند البصريين قسم الماضي والمضارع في الفعلية بوائه مبني على السكون؛ لمجيئه على مقتضى الأصل والبناء في الأفعال هو الأصل⁽⁴⁾.

2- المصدر أصل أم فرع:-

ذهب ابن النّاطم إلى أنّ "المصدر أصل للفعل، وللوصف في الاستثاق"⁽⁵⁾ وردّ الكوفيين بأسلوبه المنطقي، قال "وذهب للكوفيون إلى أنّ الفعل أصل للمصدر، وهو باطل؛ لأنّ الفرع لا بدّ فيه من معنى الأصل، ولا شك أنّ الفعل يدلّ على المصدر والزّمان،

(1) انظر، سيويه، الكتاب، 17/1. المبرد، المقتضب، 131/3، 3/2. ابن جني، الخصائص، 83/3. وقسم لتحقيق، 227.

(2) انظر، قسم التحقيق، 227.

(3) انظر، لفراء، معاني القرآن، 1/469-470، 491. ونعلب، مجالس نعلب، 456/2. وابن خالويه، إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، 132، 127، 54، 27 ...

(4) انظر، لزجاجي، الجمال في النّحو، 260، الإيضاح في علل النّحو، 77. والأنباري، الإنصاف، 593/2،

المسألة 82، ولسرر العربية، 165-167. والرّضي، شرح الرّضي على الكافية، 1/249.

(5) ابن النّاطم، شرح الألفية، 262، وانظر، قسم التحقيق، 143.

ففيه معنى المصدر وزيادة، فهو فرع والمصدر أصل؛ لأنه دالٌّ على بعض ما يدلُّ عليه الفعل⁽¹⁾.

3_ المفعول معه:-

ذهب ابن النّاطم إلى أن الاسم المنصوب بعد واو بمعنى "مع" منصوب بما قبلها من الفعل أو شبهه⁽²⁾، وفاقا للبصريين⁽³⁾، في حين ذهب الكوفيون إلى أنه منصوب على الخلاف⁽⁴⁾.

4_ نعم وبنس:-

ذهب ابن النّاطم إلى أن "نعم" و"بنس"علان ماضيان لا يتصرفان، والدليل على فعليتهما جواز دخول تاء التّأنيث الساكنة عليهما عند جميع العرب، واتّصال ضمير الرّفع البارز بهما في لغة قوم حكي الكسائي عنهم: الزّيدان نعماً رجلين، والزيّدون نعموا رجالاً⁽⁵⁾، وهو مذهب البصريين⁽⁶⁾، أمّا للكوفيون فيرون أنّهما اسمان، بدليل دخول حرف الجرّ عليهما⁽⁷⁾، وقد ردّ ابن النّاطم ما ذهب إليه الكوفيون بقوله: "ولا حجة فيما أورده"⁽⁸⁾.

(1) ابن النّاطم، شرح الألفية، 362-363. وانظر، قسم التحقيق، 143.

(2) انظر، ابن النّاطم، شرح الألفية، 279، وقسم التحقيق، 145.

(3) انظر، سيبويه، الكتاب، 297/1. المبرد، الكمل، 333/1. ابن المّزّاج، الأصول في النّحو، 253/1. ابن جني، ميزّ صناعة الإعراب، 142/1.

(4) انظر، الفراء، معاني القرآن، 33-34. والمسيوطي، مع الهوامع، 219-220.

(5) انظر، ابن النّاطم، شرح الألفية، 467، وقسم التحقيق، 98.

(6) انظر، سيبويه، الكتاب، 266/3. والمبرد، المقتضب، 140/2. وابن المّزّاج، الأصول في النّحو، 130/1.

وابن جني، المنصف، 241/1.

(7) انظر، الأثيري، الإصناف، 97-126، المسألة 14.

(8) ابن النّاطم، شرح الألفية، 467.

5- حروف الجر:-

ذهب ابن النّاطم إلى جواز حذف "رُبَّ" بعد الواو، وإبقاء عملها⁽¹⁾، وفاقا للبصريين⁽²⁾ في حين يرى الكوفيون أنّ الواو نفسها هي الخافضة؛ لأنها نابتت منابها فعملت عملها⁽³⁾.

6- الابتداء:-

ذهب ابن النّاطم إلى أنّ المبتدأ مرفوع بالابتداء، وأنّ الخبر مرفوع بالمبتدأ، فقال: "ولا خلاف عند البصريين أنّ المبتدأ مرفوع بالابتداء، وأمّا الخبر: فالصّحيح أنّه مرفوع بالمبتدأ⁽⁴⁾. وأورد قول سيبويه: "فأمّا الذي يبني عليه شيء هو فإنّ المبنى عليه يرتفع به، كما ارتفع هو بالابتداء، وذلك كقولك: عبد الله منطلق⁽⁵⁾". ويتابع ابن النّاطم في بسط المسألة بسطاً منطقيّاً، قائلاً: "وقيل: رافع الجزأين هو الابتداء؛ لأنّه اقتضاهما، فعمل فيهما، وهو ضعيف؛ لأنّ أقوى العوامل، وهو الفعل لا يعمل رفعين دون إبتاع، فما ليس أقوى أولى ألا يعمل⁽⁶⁾". وذهب الكوفيون إلى أنّ المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ، فهما يترافعان⁽⁷⁾. وقد ردّ ابن النّاطم ما ذهب إليه الكوفيون، بقوله: "ويبطله أنّ الخبر يرفع للفاعل، كما في نحو: زيد قائم أبوه، فلا يصلح لرفع المبتدأ؛ لأنّ أقوى العوامل وهو للفعل لا يعمل رفعين بدون إبتاع، فما ليس أقوى لا ينبغي له ذلك⁽⁸⁾".

(1) انظر، قسم التحقيق، 118، وابن النّاطم، شرح الألفية، 355-359.

(2) انظر، سيبويه، الكتّاب، 420، 421، 427/1. وابن المّزّاج، الأصول في النحو، 512/1-513.

(3) انظر، الأنباري، الإصناف، 361/1 المسألة 55.

(4) ابن النّاطم، شرح الألفية، 107، وانظر، قسم التحقيق، 127-128.

(5) سيبويه، الكتّاب، 78/2.

(6) ابن النّاطم، شرح الألفية، 108.

(7) انظر، الفراء، معاني القرآن، 12-13. وثلث، مجالس ثلث، 389/2. وابن الأنباري، شرح القصائد

السبع الطوال الجاهليّة، 317، والإصناف، 44-51، المسألة 5.

(8) ابن النّاطم، شرح الألفية، 108.

7_ ما العاملة عمل ليس:-

ذهب ابن النّاطم إلى أنّ خبر "ما" الحجازيّة منصوب بها، وفاقا للبصريين⁽¹⁾، قال: "الحق أهل الحجاز ما النّافية بليس في العمل إذا كانت مثلها في المعنى، فرفعوا بها الاسم، ونصبوا الخبر نحو: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾⁽²⁾ و﴿مَا هِيَ أُمّهَاتِهِمْ﴾⁽³⁾، وأهملها التّميميون؛ لعدم اختصاصها بالأسماء وهو القياس⁽⁴⁾، وذهب الكوفيون إلى أنّ خبر "ما" منصوب بنزع الخافض⁽⁵⁾.

كما يرى ابن النّاطم أنّ "إن" بعد "ما" النّافية المشبّهة بليس زائدة⁽⁶⁾، وهو مذهب البصريين⁽⁷⁾. ومذهب الكوفيين أنّها مؤكّدة لا زائدة⁽⁸⁾.

8_ التّعجب:-

ذهب ابن النّاطم إلى أنّ صيغة "أفعل" في قولهم: ما أفعله، فعل ماضٍ لا يتصرّف، وفاعله ضمير مستتر عائد على "ما". والدّليل على فعليّته لزومه متّصلاً بياء المتكلم، ونون الوقاية، نحو: ما أعرفني بكذا، وما أرغبني في عفو الله، ولا يكون كذلك إلاّ الفعل⁽⁹⁾. وهو مذهب البصريين⁽¹⁰⁾. وردّ مذهب بعض الكوفيين، فقال: "وعند بعض الكوفيين أنّ "أفعل" في التّعجب اسم لمجيئه مصغراً وإنّما التّصغير للأسماء، ولا حجة فيما

(1) انظر، سيويه، الكتاب، 57-66. والمبرد، المقتضب، 188/1. وابن جني، الخصائص، 167/1، 25.

(2) سورة يوسف، الآية 31.

(3) سورة المجادلة، الآية 2.

(4) ابن النّاطم، شرح الألفيّة، 145، وانظر، اسم التّحقيق، 178.

(5) انظر، الفراء، معاني القرآن، 42/2. وتعلّب، مجالس تطيب، 422/2. والأبّاري، الإتصاف، 165/1،

المسألة 19.

(6) انظر، ابن النّاطم، شرح الألفيّة، 145-146.

(7) انظر، سيويه، الكتاب، 222/4. والمبرد، المقتضب، 51/1، 363، الكامل، 341/1.

(8) انظر، الأبّاري، الإتصاف، 636/2، المسألة 89. والمثبوطي، منع الهوامع، 123/1.

(9) انظر، ابن النّاطم، شرح الألفيّة، 456، واسم التّحقيق، 162.

(10) انظر، سيويه، الكتاب، 95-100. والمبرد، المقتضب، 158/4. وابن المزّاج، الأصول في

النحو، 117/1. وابن جني، المنصف، 241/1.

أوردوه لشذوذه، ولا مكان أن يكون التصغير دخله لشبهه "بأفعل" التفضيل لفظاً، ومعنى، والشئ قد يخرج عن بابهِ لمجرد الشبه بغيره⁽¹⁾ ووافق ابن النّاطم سيبويه في إعراب "ما" التّعجّبية، فقال: "فأما نحو "ما أحسن زيداً"، "فما" فيه عند سيبويه نكرة غير موصوفة، في موضع رفع بالابتداء، وساغ الابتداء بالنكرة؛ لأنها في تقدير التخصيص⁽²⁾". ثم أورد رأي الأخفش، قائلاً: "وذهب الأخفش إلى أن "ما" في نحو: ما أحسن زيداً، موصولة وهي مبتدأ، وأحسن صلتها، والخبر محذوف وجوباً، تقديره: الذي أحسن زيداً شيء عظيم⁽³⁾. ثم رجّح ما ذهب إليه سيبويه، فقال: "والذي ذهب إليه سيبويه أولى؛ لأنّ "ما" لو كانت موصولة لما كان حذف الخبر واجباً؛ لأنّه لا يجب حذف الخبر إلا إذا علم، وسدّ غيره مسدّه، وها هنا لم يسدّ مسدّ الخبر شيء؛ لأنّه ليس بعد المبتدأ إلا صلتها، والصلة من تمام الاسم، فليست في محلّ خبره، إنما هي في محلّ بقية حروف الاسم، فلا تصح لسدّ مسدّ الخبر⁽⁴⁾".

9- العدد:-

العدد المركب عند الكوفيين إذا أضيف، أعرب صدره بما تقتضيه العوامل، وجُزّ عجزه بالإضافة⁽⁵⁾، والبصريّون لا يرون ذلك، بل قالوا ببناء الصدر والعجز⁽⁶⁾. وقد وافق ابن النّاطم للبصريين في ما ذهبوا إليه، في حين عدّ ما استشهد به الكوفيّون من الشواذ⁽⁷⁾.

(1) ابن النّاطم، شرح الألفية، 457.

(2) المصدر السابق، 456.

(3) المصدر السابق نفسه، 457.

(4) المصدر السابق نفسه، 457.

(5) انظر آراء الكوفيين في، الغراء، معاني القرآن، 33/2-34. وطلب، مجالس طلب، 658/2-659. والأخبار، الإتصاف، 309/1، المسألة 42. والأسموني، شرح الأسموني، 70/4.

(6) انظر آراء البصريين في، سيبويه، الكتاب، 400/2، 298-299. والميرد، المقتضب، 179/2.

(7) انظر، ابن النّاطم، شرح الألفية، 734، وقسم للتحقيق، 213.

10_ ناصب الفعل المضارع بعد "حتّى، والسواو، والفاء، و أو":-

الفعل المضارع بعد هذه الحروف منصوب "بأن" المضمرة وجوبا، هذا ما ذهب إليه نحاة البصرة⁽¹⁾، أمّا نحاة الكوفة فقالوا بأن "حتّى" هي التي تنصب الفعل المضارع⁽²⁾، وأنه - أي: الفعل المضارع - منصوب بعد الواو على الصّرف⁽³⁾، وبعد الفاء السببية ينتصب بالخلاف⁽⁴⁾. وقد وافق ابن النّاطم البصريين في ما ذهبوا إليه⁽⁵⁾.

هذه طائفة من آراء ابن النّاطم النّحويّة، وقد رأينا من خلالها كيف أنّه كان يأخذ بآراء مدرسة البصرة ونحاتها، وفي الوقت نفسه كانت مخالفته لأهل الكوفة جلية واضحة، لا تحتاج إلى تأويل.

ولكن هل كانت تلك المخالفة في الآراء النّحويّة للكوفيين مخالفة مطلقة؟ وهل أخذ ابن النّاطم بآراء البصريين جميعها؟ إنّ من يتتبع آراء ابن النّاطم يجده يوافق الكوفيين في بعض ما ذهبوا إليه، على الرغم من تمكن الاتجاه البصري في دراسته النّحوية. وهذه المسائل من القلّة بحيث لا تشكل إلا نسبة قليلة، وإليك بعض تلك المسائل:

11_ إعراب الفعل المضارع:-

يرى البصريون أنّ للفعل المضارع يرفع؛ لأنّه في موضع الأسماء⁽⁶⁾، وذهب للكوفيون عدّة مذاهب، أشهرها مذهب للفراء، وهو أنّ للرفع له تجرّده من النّاصب والجازم⁽⁷⁾، وقد كتّب لمذهب الفراء أن يشيع في الدّراسات النّحويّة المتأخّرة خاصّة، حتّى يومنا هذا، ولعلّ الفضل في ذلك يعود إلى أن ابن مالك وشراح كتبه قد أخذوا بما ذهب إليه الفراء، ومنهم ابن النّاطم، الذي قال - في معرض حديثه عن إعراب

(1) انظر، سيويه، الكتاب، 5/3، وما بعدها. والمبرد، المقتضب، 25/2. وابن السّراج، الأصول في النحو، 145/2. وابن يعيش، شرح المفصل، 21/7.

(2) انظر، الألباري، الإتصاف، 597/2 المسألة 83.

(3) انظر، المصدر السابق، 555/2، المسألة 75.

(4) انظر، المصدر السابق، 557/2، المسألة 76.

(5) انظر، قسم التحقيق، 217.

(6) انظر، سيويه، الكتاب، 9/3-11. والمبرد، المقتضب، 5/2. وابن السّراج، الأصول، 151/2.

(7) انظر، الألباري، الإتصاف، 550/2، المسألة 74، أسرار العربيّة، 167. وابن يعيش، شرح المفصل،

12/7. والأشموني، شرح الأشموني، 281/3-282.

الفعل المضارع:- "..... وهو إمّا مرفوع إن لم يدخل عليه ناصب ولا جازم، وإمّا منصوب، وإمّا مجزوم⁽¹⁾". ونجد ابن النّاطم ينصّ صراحة على بطلان ما ذهب إليه البصريون في هذه المسألة⁽²⁾.

12_ منع صرف ما ينصرف:-

ذهب البصريون إلى أنّه لا يجوز منع صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر⁽³⁾، وذهب الكوفيون والأخفش، والفارسيّ إلى أنّه يجوز⁽⁴⁾، ووافقهم ابن النّاطم في تجويز ذلك، جاءه: "الحاكم في ذلك استعمال العرب"⁽⁵⁾.

13_ الاستثناء:-

ذهب سيبويه إلى أنّ "سواء" لا يكون إلا ظرفاً، ولا يكون اسماً إلا في الشعر⁽⁶⁾، وتابعه جمهور البصريين على ذلك⁽⁷⁾، وقد ردّ ابن النّاطم ذلك بقوله: "ليس الأمر في "سوى" كما قال سيبويه"⁽⁸⁾، موافقاً للكوفيين في أنّ "سوى، ومساء" يكونان اسمين ويكونان ظرفين⁽⁹⁾.

(1) ابن النّاطم، قسم التّحقيق، 215.

(2) انظر، ابن النّاطم، شرح الألفية، 664-665.

(3) قال المبرد في المقتضب، 354/3: "واعلم أنّ الشاعر إذا اضطرّ صرف ما لا ينصرف، جاز له ذلك؛ لأنّه إمّا يردّ الأسماء إلى أصولها. وإن اضطرّ إلى ترك صرف ما ينصرف لم يجر له ذلك؛ وذلك لأنّ الضرورة لا تجوز للحن، وإمّا يجوز فيها أن تردّ الشيء إلى ما كان عليه قبل دخول العلة".

(4) انظر، الأتباري، الإنصاف، 493/2، المسألة 70. وابن يعيش، شرح المفصل، 68/1. والأزهري، التصريح، 228/2. و السّيوطي، معجم الهوامع، 37/1.

(5) ابن النّاطم، شرح الألفية، 660-661.

(6) انظر، سيبويه، الكتاب، 409/1.

(7) انظر، المبرد، المقتضب، 349/4-350. والأشمونى، شرح الأشمونى، 163/2-164. والرّضسي، شرح الرّضسي على الكافية، 228/1.

(8) ابن النّاطم، شرح الألفية، 307.

(9) انظر، ثعلب، مجالس ثعلب، 249/1. والأتباري، الإنصاف، 294/1، المسألة 39.

مذهب ابن النّاطم النّحوي

اطلعنا- فيما سبق - على طائفة من الآراء النّحويّة التي تابع فيها ابن النّاطم النّحاة البصريين، والنّحاة الكوفيين، وقد تبين أنّه كان مع البصريين في أغلبها، كما تبين أنّه تابع الكوفيين في بعضها، في الطّور الأوّل من دراسته، ثم عدل عن متابعتهم فيها في الطّور الثّاني من دراسته النّحويّة⁽¹⁾. وهنا لا بدّ من الإجابة عن سؤال يتبادر للأذهان، ألا وهو: إلى أيّ مدرسة نحويّة ينتمي ابن النّاطم؟

يرى بعض الدّارسين أنّ المدارس النّحويّة قد تعدّدت، وذهبوا إلى قيام مدارس في بغداد، والأندلس، ومصر، والشّام، وغيرها، إلى جانب مدرستي البصرة والكوفة. ومن هؤلاء المعاصرين: محمّد الطّنطاوي⁽²⁾، وشوقي ضيف⁽³⁾، وخديجة الحديثي⁽⁴⁾، فقد ذهبوا إلى وجود مدرسة أندلسيّة. وعدّ الطّنطاويّ ابن مالك وابنه بدر الدّين من نحاتها في الشّام. أمّا شوقي ضيف، والحديثي، فقد عدّا ابن مالك وأبا حيان من نحاتها.

غير أنّ ابن النّاطم بصريّ المذهب، بدليل ما سبق ذكره من موافقته نحاة البصرة، وما زخر به شرحه من الأخذ بآراء المدرسة البصريّة، بل إنّ كان يخطّي* الحريري عندما يأخذ ببعض الآراء الكوفيّة، من ذلك قوله - مصحّحاً ما ذهب إليه الحريري من أنّ للفعل المضارع ينصب بأو وحسّى - قال: "للصّواب أن يقال: وينصب الفعل بأنّ مضمره بعد أو وحسّى"⁽⁵⁾.

وقد تنبعت القضايا للخلافة الواردة في شرحه على الملحّة، فوجنتها تقرب من خمس وعشرين قضية⁽⁶⁾، كان فيها كلّها بصريّ المذهب والفكر. وبذا يمكننا القول بأنّ ابن النّاطم يمثل امتداداً للمدرسة البصريّة، التي ترأسها سيبويه والمبرد وابن جنّي وغيرهم من مشاهير علماء النّحو العربي.

(1) انظر، سعيد، ابن النّاطم النّحوي، 241.

(2) انظر، الطّنطاوي، نشأة النّحو، 190.

(3) انظر، ضيف، المدارس النّحويّة، 288-326.

(4) انظر، الحديثي، ليوحيّان النّحوي، 313.

(5) قسم التّحقيق، 217.

(6) رغبت عن ذكر هذه القضايا في هذا المقام، لأنني أثبتتها في أثناء التّحقيق، ذكراً آراء نحاة المدرستين.

المصطلحات النحوية التي اعتمدها ابن النّاطم في شرحه

- مصطلحات ابن النّاطم النحوية - في مجملها - هي مصطلحات النحويين البصريين، ولا يعني ذلك خلوّ الشرح من المصطلحات الكوفية، أو من بعضها، ويمكن توضيح ذلك كما يلي:-
- 1_ وردت عنده مصطلحات نحوية بصرية، ليس لها ما يقابلها عند الكوفيين، نحو: المفعول المطلق، والمفعول له، والمفعول فيه، والمفعول معه⁽¹⁾.
 - 2_ وردت عنده مصطلحات بصرية لها ما يقابلها عند الكوفيين، ولم يرد مجرد ذكر المصطلحات الكوفية هذه عنده، ومن هذه المصطلحات البصرية، النفي⁽²⁾، والضمير⁽³⁾، والطرف⁽⁴⁾، وحروف الجر⁽⁵⁾، ولا تأتي لنفي الجنس⁽⁶⁾، والمصرف⁽⁷⁾، واسم الفاعل⁽⁸⁾.
 - 3_ استعمل ابن النّاطم مصطلحات نحوية كوفية، مع استعماله ما ينظرها من المصطلحات النحوية البصرية، نحو: الصّفة والنعت⁽⁹⁾، والتّمييز والتّفسير⁽¹⁰⁾، والجرّ والخفض.

(1) انظر، قسم التّحقيق، 137، 145، 146.

قال الأزهري في التّصريح، 323/1: "قال صدق المفعولية- يعني في المفاعيل ما عدا المفعول المطلق- مقيد بالجرّ، كالمفعول به، والمفعول له، والمفعول فيه، والمفعول معه. وهذه التسمية للبصريين، ولما غيرهم فلا يسمى مفعولا إلا المفعول به خاصة، ويقول في غيره: مثبه بالمفعول". وانظر، السبّوطي، مع الهوامع، 165/1.

(2) انظر، قسم التّحقيق، 160، 182، وقد ورد هذا المصطلح عند، سيوريه، الكتاب، 135/1، 181/2، 117/3، 152. والمبرد، المقتضب، 188/190، 4/47، 62/3. وابن السّراج، الأصول في النحو، 461/1. وسماه الكوفيون "لجحد" وقد لورده الفراء كثيرا في معاني القرآن، 377/8، 383، 423، 2/1.... وورد عند ثعلب كذلك في مجالس ثعلب، 475/2.

(3) انظر، قسم التّحقيق، 95، وقد سماه الكوفيون "المكنى". وانظر، الفراء، معاني القرآن، 253/1. وثعلب، مجالس ثعلب، 2/1، 43، 557. وابن خالويه، إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، 27، 31، 48، 50.

وقد ورد مصطلح "المضمر" عند ثعلب، في مجالسه، 374/1. كما استعمل بعض نحاة البصرة مصطلح "المكنى"، انظر، ابن السّراج، الأصول في النحو، 79، 101، 176/1. وابن يعيش، شرح المفصل، 84/3.

(4) انظر، قسم التّحقيق، 151، وقد سماه الكوفيون "صفة، والمحل" انظر، ابن السّراج، الأصول، 246/1.

(5) انظر، قسم التّحقيق، 115، وقد سماها الكوفيون "حروف الصّفة، أو حروف الخفض، أو حروف الإضافة"، انظر، ثعلب، مجالس ثعلب، 2/446، 467. ابن يعيش، شرح المفصل، 4/74، 7/8.

السبّوطي، مع الهوامع، 2/19، 116. واستعمل المبرد، في المقتضب، 61/3 مصطلح الكوفيين "حروف الخفض".

(6) انظر، قسم التّحقيق، 159، والكوفيون يسمّون هذه الـ "لا" "لا التّبرئة"، انظر، الفراء، معاني

القرآن، 120/1. ثعلب، مجالس ثعلب، 131/1، 132.

(7) انظر، قسم التّحقيق، 204، وسماه الكوفيون "الإجراء"، انظر، الفراء، معاني القرآن، 1/438، 30/3.

ثعلب، مجالس ثعلب، 138/1.

(8) انظر، قسم التّحقيق، 140.

(9) انظر، نفسه، 194.

(10) انظر، نفسه، 149.

مأخذ على الكتاب

عمل ابن النّاطم على شرح أبيات الملحّة وبيان مراد ناظمها، جاعلاً من السّهولة والوضوح سبيلاً لتحقيق ذلك، ومع ذلك، لم يخلُ شرحه من بعض الهنات والبهفوات، منها:-

- 1_ عدم نسبة الآراء النّحويّة إلى أصحابها .
 - 2_ إهماله نسبة الشّواهد الشّعريّة إلى قائلها .
 - 3_ عدم التزامه بترتيب الحريري للملحة، فكان يقدّم موضوعاً ويؤخّر آخر، دون مبرّر .
 - 4_ عدم التزامه بمنهج ثابت في شرحه، فتارة يذكر بيتاً من أبيات الملحّة، ويتناوله بالشرح اللّغوي والنّحوي، وقد يرد ما هو أكثر غموضاً منه من حيث اللّغة دون أن يعلّق عليه. وربّما ذكر كلمة أو كلمتين أو شطراً من البيت، وفي كثير من الأحيان يعتمد إلى شرح أبيات الملحّة دون ذكرها .
 - 5_ عمل الشّارح على بيان معاني بعض الحروف وإهمال بعضها الآخر، كما هو الحال في حديثه عن حروف الجر، مثلاً .
 - 6_ ومن المأخذ أنّه لم يستوفِ بعض الموضوعات النّحويّة، كموضوع العدد .
- إلا أنّ هذه الأمور لا تنقص من قيمة الكتاب، أو من شخصيّة المؤلّف، فالكمال لله وحده .

موازنة بين شروح الملحّة

تعددت شروح الملحّة، وكتب لبعضها أن يُطبع وينتشر بين أوساط الدارسين والباحثين، في حين ما زال عدد كبير من هذه الشُّروح مخطوطاً، وقد استطعت الحصول على شرحين من شروح الملحّة، بالإضافة إلى شرح ابن النّاطم، لإجراء موازنة بين هذه الشُّروح؛ قاصداً من ذلك بيان طريقة كل شارح في تناوله متن الملحّة، وإبراز العلاقة بينها، ومعرفة مكانة شرح ابن النّاطم بين غيره من الشُّروح. وهذان الشرحان هما:-

- 1_ شرح الإمام أبي محمد القاسم بن عليّ الحريري البصري (ت 516 هـ)، وقد سمّاه "شرح ملحّة الإعراب" وهو أوّل شرح على الملحّة بأكثر الشُّروح انتشاراً .
- 2_ شرح لأبي المحاسن محمد بن عمر بحرق الحضرميّ (ت 930 هـ)، المسمّى تحفة الأحاب وطُرقة الأصحاب في شرح ملحّة الإعراب .

أولاً: من حيث المنهج:-

أ_ منهج الحريري:-

يبدأ الحريري شرحه بإيراد البيت أو البيتين أو الثلاثة أبيات من منظومته، ثمّ يعمل على تفسير الألفاظ الغامضة، أو بعضها، ومن أمثلة ذلك قوله في البيت الثالث عشر من الملحّة:-

والحرف ما لم يمت له علامة فقم على قولي تكن علامة

قوله: "تكن علامة" يعني به: الكثير لعلم المبالغ فيه، ومن أصول كلام العرب إدخال الهاء في صفة المؤنث، وحذفها من صفة المذكر، كقولهم: قائم، وقائمة، وعالم، وعالمة، إلا أنهم عمدوا إلى عكس هذا الأصل عند المبالغة، فقالوا للكثير العلم: علامة، وللمتبع الرواية: راوية، والمطلع على حقائق النسب: نسابة. وحذفوا الهاء من صفة المؤنث، في المبالغة، فقالوا للمرأة الكثيرة الصبر والشكر: صبور وشكور، وللكثيرة الكمال والتعطر: مكتمل ومغطّار، لينبؤا بتغيّر الصفة على أصلها الموضوع لها على معنى حدث فيها، وهو المبالغة. وحكي أن أبا عليّ الفارسي - رحمه الله تعالى - سئل: هل يجوز إدخال هذه الهاء في صفات الله تعالى؟ فمنع منها، واحتج بأن الهاء من

خصائص المؤنث التي نَمَّ الله - عزَّ وجلَّ - من نسبها إليه، بقوله: ﴿إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِىَ إِلَّا إِنْتَا﴾⁽¹⁾؛ فلهذا لم يجر إدخال الهاء في صفاته؛ تنزيهاً له عما يُطلق على صفة المؤنث⁽²⁾.

بـ منهج ابن النّاطم⁽³⁾.

جـ منهج بحرق:-

يمكن القول إنّ شرح بحرق للملحة، سار وفق خطوات عدّة، وتقصيل ذلك كما يلي:-

1_ الخطوة الأولى:- شرح الأبيات:-

يبدأ بشرح القواعد التي تضمنتها أبيات الملحة، فيورد البيت أو البيتين، أو أكثر من ذلك، بحسب اشتراكها في الظاهرة النحويّة، مثال ذلك قول النّاطم:-

وَقَدَّمَ الْأَخْبَارَ إِذْ تَسْتَقِيمُ كَقَوْلِهِمْ أَيْنَ الْكَرِيمُ الْمُتَعِيمُ
وَمِثْلُهُ كَيْفَ الْمَرِيضُ الْمُتَنَفِّ وَلَيْهَا الْغَادِي مَتَى الْمُتَصَرَّفُ

فشرحه بقوله: "اعلم أنّ الأصل تقديم المبتدأ على الخبر، ويجوز تقديم الخبر عليه، كقولك: زيد في الدار، و: في الدار زيد. وقد يجب تقديم الخبر، إذا كا من أسماء الاستفهام، كقولك: أين الكريم؟ و: كيف المريض؟ و: كم مالك؟ ف"أين" خبر مقّم، و"الكريم" مبتدأ مؤخر، وهكذا ما بعده؛ وذلك لأنّ لأسماء الاستفهام صدر الكلام"⁽⁴⁾.

2_ الخطوة الثانية:- وضع الفوائد:-

ينتقل الشارح بعد مناقشة القضايا النحويّة إلى الناحية اللغويّة، فيعمل على تفسير الكلمات الغامضة والغريبة، معنوياً لتلك المفردات بـ"قائده"، نحو قوله "قائده" (المُتَنَفِّ) - بكسر النون وفتحها - يقال: أُنَفَّفَ للمرض، و: أُنَفَّفَ المريض، إذا لازمه المرض، يتعدّى ولا يتعدّى⁽⁵⁾. وهكذا يسير النّحو إلى جانب فقه اللغة، لا فرق بينهما من حيث اهتمام الشارح، إلا أنّ الاهتمام بالتّاني كوسيلة لمزيد من التّوضيح، وليس كغاية بحدّ ذاته، على أنّ للفوائد قد تشمل إسناد المواطن إلى أماكنها، وكذا التّعريف بشخصيّات في المتن، وما إلى ذلك⁽⁶⁾.

(1) سورة النساء/ من الآية 117.

(2) الحريري، شرح ملحّة الإعراب، 9-10. وانظر، فائز فارس، تحقيق شرح ملحّة الإعراب، قسم النّراسة، 32-33.

(3) انظر، قسم النّراسة، 57.

(4) بحرق، تحفة الأحباب، 137. وانظر، المساري، تحقيق تحفة الأحباب، 40.

(5) بحرق، تحفة الأحباب، 137.

(6) المساري، تحقيق تحفة الأحباب، 40.

3_ الخطوة الثالثة:- وضع التنبيهات للشارح:-

ثم تأتي الخطوة الثالثة التي تمثل الدور الإضافي للشارح، وهي الفوائد الجمّة، والزوائد المهمة، التي ذكرها، وهي مسائل وخواطر نحوية مهمة، وقد تتعدّد بتعدّد الحاجة إليها، فمن استدراك لما أغفله الناظم، إلى إزالة ما قد يكون مظنةً لوقوع اللبس من النظم، إلى استنتاجات نحوية تفهم من السياق، أو إيراد ما خرج عن القاعدة، أو توضيح الفروقات الإعرابية بين صور التراكيب النحوية، وأحياناً الاعتراض على رأي الناظم، أو تقييد ما أطلق الناظم من الأحكام، أو عكسه .

ومن أمثلة ذلك قوله في - باب قسمة الأفعال-: تنبيه: ما ذكره الناظم من بناء آخر الفعل الماضي على الفتح، ليس على إطلاقه، فإنه إذا اتصلت به تاء الفاعل، أو نونه، بُني على السكون، ك"تَخَلَّتْ"، وَخَرَجَتْ، وَانْطَلَقَتْ، وَتَخَلَّلْنَا، وَخَرَجْنَا، وَتَخَلَّنَ، وَخَرَجْنَ. وإذا اتصلت به واو الجمع بُني على الضمّ، ك"تَخَلَّوْا، وَخَرَجُوا، وَانْطَلَقُوا"⁽¹⁾ .

وقوله - في باب فعل الأمر-: ما ذكره من بناء الأمر على السكون مقيد بما إذا لم يَلِهْ ساكن، ك"لام التعريف"، فإنه يكسر، وبما إذا لم يكن آخره حرف علة؛ فإنه يُبنى على حذف آخره⁽²⁾ .

وقد كثرت التنبيهات في شرح بحرق، حتّى لا يكاد يخلو منها باب من أبواب الشرح .

4_ الخطوة الرابعة:- وضع الخلاصة:-

ولم تكن كثيرة في معظم مواضع الكتاب، منها قوله: "الحاصل أنّ الممنوع من الصرف ما فيه علّتان من علل تسع، لو علة واحدة تقوم مقام عَظْمَيْنِ .
فالعلة التي تقوم مقام عَظْمَيْنِ ما فيه ألف التانيث، مقصورة كانت ك"سكرى" لو ممدودة ك"حصناء". والجمع الذي على وزن "مفاعل"....."⁽³⁾ .

ثانياً: من حيث الشواهد النحوية، ومصادر الشروح:-

أ_ الآيات القرآنية الكريمة:-

دأب الحريري في شرحه على الملحة، على الاحتجاج بآيات القرآن الكريم، وهي كثيرة في شرحه، كما أنه أورد بعض القراءات القرآنية .

(1) بحرق، تحفة الأحمب، 88 .

(2) المصدر السابق، 89 .

(3) المصدر السابق، 205 .

وكان للآيات القرآنية في شرح ابن النّاطم حصة الأسد، مقارنة مع غيرها من الشّواهد الأخرى، إذ استشهد بما يزيد على عشرين آية قرآنية كريمة. ولم يتعرّض ابن النّاطم في شرحه للقراءات القرآنية .

ولم يكن بحرق أقلّ اعتماداً على الآيات الكريمة من سابقيه في ما يتعلّق بالشّواهد النّحويّة، بل إنّه قد فاق ابن النّاطم في ذلك، إذا نعتت شواهد القرآنية المئة والعشرين آية .
بـ الحديث النبوي :-

استشهد الحريري في شرحه بحديثين شريفيين⁽¹⁾، وبذا فإنّ احتجابه بالحديث الشريف لا يكاد يُنكر. في حين خلا شرح ابن النّاطم من الاحتجاج بالأحاديث الشريفة. أمّا بحرق، فقد احتجّ بحديث واحد⁽²⁾ .

جـ الأمثال :-

تكاد تخلو الشّروح الثلاثة من الاحتجاج بالأمثال، فقد كانت قليلة عند الحريري، نادرة عند ابن النّاطم، وبحرق .
دـ الشّواهد الشعريّة :-

فاق الحريري صاحبيه، في الاحتجاج بالأبيات الشعريّة، إذ استشهد بأكثر من مئة بيت شعريّ، كلّها من عصر الاحتجاج النّحوي. في حين اكتفى ابن النّاطم بخمسة أبيات شعريّة. بينما كانت شواهد بحرق سبعة عشر بيتاً شعريّاً. وقد وردت بعض الشّواهد الشعريّة في الشّروح الثلاثة، ومع ذلك تفرد كلُّ شارح بأبيات خلا منها شارحاً صاحبيه .

هـ الأعلام للوارد نكرها في الكتب الثلاثة :-

أكثر الحريري من نكر الأعلام من نحاة، وشعراء وغيرهم. بينما لم يذكر ابن النّاطم سوى علمين اثنين هما: الخليل، وسيبويه⁽³⁾. وكان بحرق وسطاً بين سابقه، إذ كان مقلّاً بالنسبة إلى الحريري، مكثرأً بالنسبة إلى ابن النّاطم .

وـ نكر الكتب النّحويّة، وعزو الآراء إلى أصحابها :-

أقلّ الشّراح من ذلك، وربما كان بحرق أكثرهم، ثمّ الحريري، في حين خلا شرح ابن النّاطم من ذلك خلواً تاماً .

(1) انظر، الحريري، شرح ملحّة الإعراب، 7، 140 .

(2) انظر، بحرق، تحفة الأحياء، 290 .

(3) انظر، قسم النّحويّ، 97 .

خاتمة

تمّ بعون الله وفضله إتمام كتاب "شرح ملحّة الإعراب" لشارحها بدر الدّين بن مالك، الشّهير بابن النّاطم، دراسة وتحقيقاً، وبذا فمن الممكن تسجيل النتائج التّالية:-

1_ إجماع الباحثين والدّارسين الذين تناولوا ابن النّاطم، بالبحث والدّراسة على أن الكتاب له .

2_ أدرك الشّارح أن ملحّة الإعراب كتاب تعليمي مختصر يهدف إلى تناول النّحو العربيّ تناولاً بعيداً عن التّعقيد والفلسفة، فجعل أسلوبه مسخراً لخدمة هذا الهدف، فجاء الشّرح بعيداً عن الإسهاب والتّطويل، والدّخول في الخلافات النّحويّة، وآراء النّحاة، فكان معبراً عن وجهة نظر الشّارح .

3_ كان الشّارح ذا نزعة بصريّة واضحة، فقد أخذ بآراء البصريين، وسار على نهجهم، بل إنّه خالف ناظم الملحّة حين أخذ ببعض آراء مدرسة الكوفة .

4_ جعل الشّارح من كتاب الله تعالى زاداً له في الاستشهاد وإثبات القضايا النّحويّة والصّرفيّة، وكان اعتماده على الاستشهاد بالأشعار قليلاً، في حين تجنّب الاستشهاد بالحديث الشّريف، وكان استشهاده بالأمثال ولغات العرب نزرّاً يسيراً. وربّما يعود الدّافع وراء ذلك إلى طبيعة الكتاب المشروح من حيث ميله إلى الاختصار .

5_ لم يلتزم الشّارح بترتيب النّاطم، فكان يقدّم بعض الموضوعات، ويؤخّر بعضها، إضافة إلى إهماله لمقّمّة الملحّة وخاتمتها .

6_ لم يستوف الشّارح بعض الموضوعات، كموضوع العند، إذ اقتصر على ما جاء في الملحّة، دون أيّ إضافات .

7_ خلّو الشّرح من مقّمّة تبيّن منهجيّة للكتاب، أو الدّافع وراء تّأليفه، في حين أورد خاتمة مختصرة أشار من خلالها إلى انتهاء مادة الكتاب .

رحم الله ناظم الملحّة أبا محمّد القاسم بن عليّ الحريري، وشارحها بدر الدّين بن مالك، رحمة واسعة، وأسكنهما فسيح جنّاته. سائلاً المولى عزّ وجلّ أن يكون هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وأن يتقبّله خير قبول، وأن يكون زاداً للباحثين والدّارسين، إنّه نعم المولى ونعم النصير .

القسم الثاني

معالم التحقيق

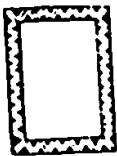
_ نسخ الكتاب

_ منهج التحقيق

_ دلالات الرموز

_ ملادة الكتاب

من اعلام الشيخ الامام العلامة عبد الدين ابن السمع الامام العلامة
 جمال الدين عبد الله محمد بن مالك الطائي الحياضي
 على طه الاحزاب وسبج الادب للشيخ الامام العالم
 الاوحد ابو محمد القاسم بن علي الحكري المصري رحمه الله
 الحبيب وحل الله على سائرنا والآمين



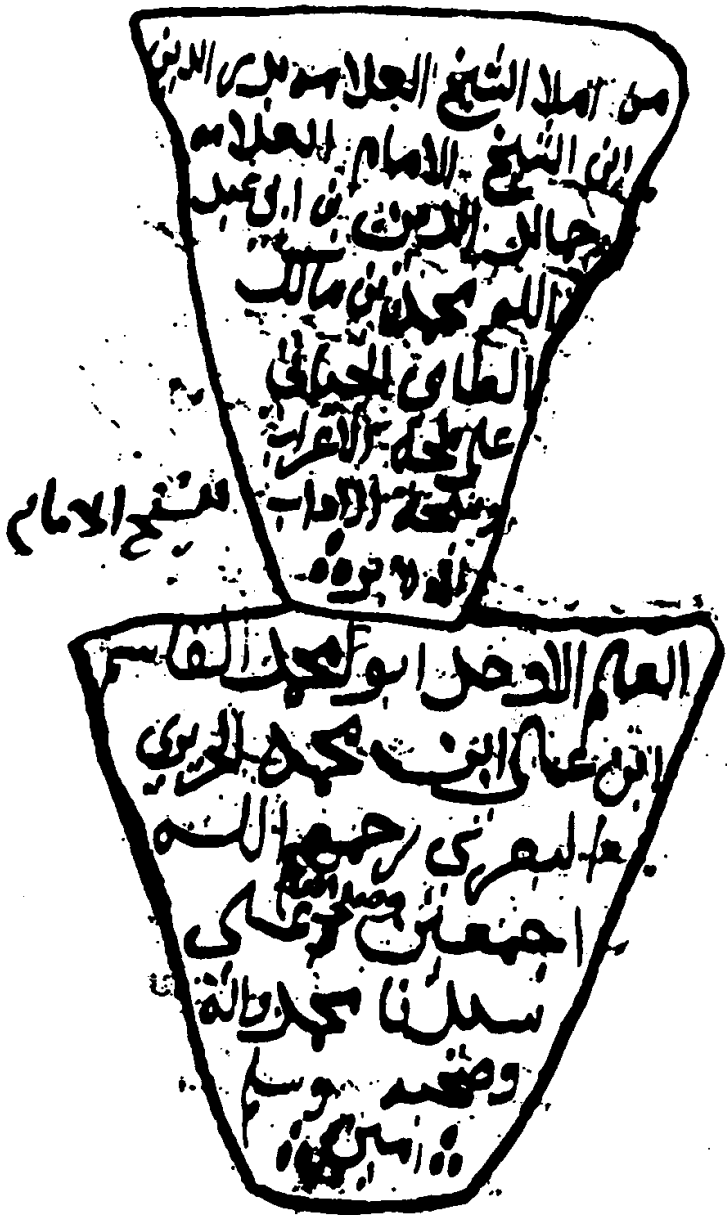
الانفعال

المعززة والندرة الاستمساك بقسم الندر ومعهززة فانه
 ما دل على غير معين لأجل خلا وخاب علامه
 الندرة صلاحه دخول رب لعل للرب رجل
 بانه ورس علامه ملكه ورس غنايه حفظه وقد
 بلون الحكمه ندره ولا تضل في الاستعمال لندره
 رب فيعبر لكونه ندره بدخول رب على نظير
 ذلك الحكمه نحو كونه فانه لا يدخل عليه رب استاء
 العزير فاسا المعززة هي ما دل على شيء
 بعينه وهي انواع المصنوع وهو ما دل على شيء
 المتكلم والمخاطب والغائب نحو الالوت وهو
 والقلم وهو ما دل على معين بغتة فظنه كبريه
 وعزير والموصولة وهو ما انفقر الى فعله
 حكمه خبريه شتم على صغير عايد كادى والى
 وشتمها وجمعها وانتم الاشاره وهو ما دل على شيء
 وانما زه نحو خادك ودي والآخر والاكثر

المفعول

الاسم والفعل والجر والاسم والاسم والاسم والاسم
 دخول حرف الجر من والى وحسن على وقوع الواحد
 من زيد ونظير الى معزرو والاسم والاسم والاسم
 كحط على ياك فزيد وهو والد زيد اسمها ولد فعله عز
 الجري عليها والمفعول علامات منها دخول فاعل
 وسوف نحو قلنا لم يستعوم وسوف يقع ومنها كحاف
 نداء الضمير في نحو ليس زيد فاء است فاعلها انزل
 على الامر وهو فاعل شقاق في دخول وادخل والمترادف
 كونه فاعل شقاق ان يكون على صيغة يقبل وزها
 الى الماضى والمضارع كما يرتد قلالي قال ويحك
 وادخل الى دخل ويحيط ويهم من هذا ان الحكمه
 متبوعه على الامر ولا فاعل فاعل شقاق في اسم
 كونه بمعنى شئت وتزال بعين نزل واسا الجوف
 فعلاش الا يدخل على علامه فاعل لاسا ولا علامه

والذي هو مبني لشبهه بالحرف لفظاً لانه لا يزد ولا ينقص
 الاموصولاً بحمله كما ان الحزق لا يزد ولا ينقص الا في ضمير
 جملة لانه لا يحكي الاعم منبداء وخبر او فعل وفاعل
 ونا الضمير نحو هو لدر فعلت اتم مبني لشبهه بالحرف
 لفظاً لانه على حرف واحد وطل اتم وضو على حرف
 واحد وجر قين وهو مبني لشبهه بالحرف وضعا
 فهذه جملة انواع المبنيات فاغزفها موقفا ان
 شاء الله تعالى ولئن هذا اخر ما نعلقه على ملج
 الاعزاب خاتمين الكلام فيه بالمحمد لله رب العالمين
 وبالصلاة على الصغوة وحلقه جملة الله وصحة اجمعهم
 صاه دانه واصله لل يوم الدرس حسا الله ومع المولى
 رافوا الصراع من غلبه على امر عباد الله واجوجهم
 الى رحمة محمد بن عبد الله المولى والمقدس ان في
 بلغ مقابلة في محال اخرها يوم السبت باع ثوبه للاحه سائر
 وارواح شجاية والمحمد لله رب العالمين صلوات الله عليه وسلم



[illegible]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
 اللَّهُمَّ وَالْعَمَلُ وَالْفِعْلُ وَالْإِسْرَافُ وَالْمُتَعَدِّاتُ بِمَا بَدَا
 مِنْهَا دَعَاكَ إِلَهُ الْكَرَمِ وَالْإِسْرَافُ وَالْمُتَعَدِّاتُ بِمَا بَدَا
 أَخَذْتُ مِنْكَ بِرَبِّكَ وَنَفَرْتُ إِلَيْكَ وَتَكَلَّمْتُ بِكَ كَلِمَةً
 رَاسِخَةً وَعَلَى كُلِّ حَرْجٍ بَيْتُكَ وَأَزِيدُ مِنْكَ وَالَّذِي دَعَا
 إِلَهُ الْأَعْلَى فَحَقَّ الْبَيْتُ عَلَيْهِ وَالْفِعْلُ وَالْمُتَعَدِّاتُ بِمَا بَدَا
 وَفَعَلَ قَدْ رَأَيْتُ سَوْدًا فِي قَلْبِي أَوْ رَسْمًا بِرُوحِي
 يَتَرَدَّدُ فِي خِلَافِي تَالِئِهِ يَتَرَدَّدُ فِي خِلَافِي تَالِئِهِ
 أَرَادَ بِكَ الْأَمْرَ وَهُوَ دُنْ شَتَّى قَدْ خَلَقَ قَارًا وَفَعَلَ الْأَمْرَ
 بِكَ وَنَدَى أَسْتَشْفِي فِي أَنْ يَكُونَ رَسْمًا بِرُوحِي بَيْتُكَ
 الْيَا حَيُّ وَالْمُتَعَدِّاتُ بِمَا بَدَا كَمَا يَحْتَلُّ الْبَيْتُ قُلْ دَعَاكَ وَتَكَلَّمْتُ بِكَ
 وَفَعَلَ رَسْمًا بِرُوحِي وَفَعَلَ أَنْ الْكَلِمَةُ فِي دَلَّتْ عَلَى الْأَمْرِ وَتَكَلَّمْتُ
 دَعَاكَ شَتَّى قُلْ أَسْرَافُ كَعْدِي أَسْلَمْتُ مِنْ رَأْيِي شَتَّى قُلْ
 وَفَعَلَ قَارًا وَفَعَلَ قَارًا أَرَادَ بِرُوحِي عَلَيْهِ عِلَامَاتُ الْأَسْرَافِ
 وَالْمُتَعَدِّاتُ بِمَا بَدَا فَفَعَلَ الْكَلِمَةَ وَتَكَلَّمْتُ بِكَ بِمَنْفَعَةٍ

انا الذي بلغ مبلغاً مثالية في حياضة لراها
 بين الله بين شأنيته عز من سمته
 مطر والجلالة رب العالمين
 وعلى الله مكي يسلمها يا محمد
 والله وصحبه وسلم
 محمد بن

[illegible]

تَبَخَّرُوا مِنْكُمْ فَعَلْتُ مَا مَشِيتُ بِهِ

نسبة الكتاب

أجمعت كتب التراجم التي ترجمت لابن النّاطم، ومعاجم التّأليف، وفهارس المكتبات المخطوطة⁽¹⁾، - التي تأتي لي الإطلاع عليها - على نسبة هذا الكتاب إلى بدر الدّين محمّد بن مالك الشّهير بابن النّاطم، وقد قرُن اسم الكتاب باسم صاحبه في مراحل تداوله وأماكنه ، فهو ليس من الكتب المجهولة المؤلّف، أو التي اختلفت في نسبتها إلى أصحابها .

نسخ الكتاب

اعتمدت في تحقيق كتاب "شرح ملحة الإعراب وسبحة الآداب" على نسختين مخطوطتين، وفيما يأتي وصف لهاتين النّسختين:-
أولاً: النّسخة الأولى:-

ورد ذكرها في فهرس المخطوطات العربيّة في مكتبة تشستر بيتي⁽²⁾، وقد تمّ تصويرها من مكتبة الجامعة الأردنيّة، وتقع هذه النّسخة في (34) ورقة، كل ورقة لها وجهان، وهي أقدم من النّسخة الأخرى ، وأكثر ضبطاً منها، ويعود نسخها إلى القرن الثّامن (اثنيتين وأربعين وسبعمائة هـ)، وقام بنسخها محمّد بن سليمان بن عبد الحافظ المقدسي الشّافعي، عدد متوسّط الأسطر (15) سطراً في الصّفحة الواحدة، وفي كلّ سطر (10) كلمات في المتوسّط. وهي مكتوبة بخطّ نسخي واضح، منقوطة .

وفي هذه النّسخة خلل في التّرتيب في أكثر من موضع، ففي الورقة (22/أ) يتابع المؤلّف الحديث عن موضوع "كان وأخواتها"، ويتحدّث عن جواز تقديم خبر كان وأخواتها على اسمها معرباً قول الحريري:-

قَدْ كَانَ سَمَحاً وَائِلَ وَوَاقِفاً بِالْبَابِ أَضْحَى السَّائِلَ

فيرعب حتّى قوله: "واقفاً"، ويقف عند قوله: "بالباب"، وقبل أن يعربه ينتقل إلى الحديث عن نتمّة موضوع "النّداء"، فيقول: "وواقفاً: خبر أضحى مقدّماً عليها؛ لأنها فعل، فقُدّم

(1) انظر قسم الدّراسة، 50 ، تخريج كتاب ملحة الإعراب .

(2) انظر، أبري، فهرس المخطوطات العربيّة في مكتبة تشستر بيتي (دبلن/إيرلندا)، 102/1، تحت رقم (3171).

عليها كما يقدّم المفعول في نحو: زيداً ضربت، وبالباب إن لم يكن المنادى اسم إشارة ولا اسم جنس مفرداً ولا مستعانياً به ولا مندوباً، فيقال: زيداً أقبل، و: ربّ ارحمّني، ولا يقال: هذا أقبل، ولا: رجل اسمع، ولا: لزيد، ولا: زيّده. فقوله: "إن لم يكن المنادى....." تتمة موضوع النداء الذي سيأتي الحديث عنه في الورقتين (24-25).

ثمّ ينتقل إلى الحديث عن "الترخيم" في السطر الأخير من الورقة (22/أ)، ويواصل الحديث عنه في الورقة (22/ب)، وفي السطر قبل الأخير من الورقة نفسها ينهي ما يتعلّق بالترخيم، ويتناول موضوع "التصغير" وفي منتصف الورقة (23/أ) يقطع حديثه عن "التصغير"، ويعود إلى موضوع "كان وأخواتها"، يقول: "وإن كان قبل ياء التصغير ألف، قُلبتْ واواً - وإن كانت زائدة - كقولك في ضارب: ضويزب، وإلا رُكّبتْ إلى أصلها كقولك في ناب: نوّيب، وفي باب: بُوّيب، تُردُّ ألف "باب" إلى الياء؛ لأنّها بدل منها بدليل" ويتبعه مباشرة بقوله: "جارٌ ومجرور متعلّق بخبر أضحى، السائل: اسمها. واعلم أنّ كان لمطلق الوجود....".

ثمّ يتحدّث عن "ما النافية"، ثمّ يتناول موضوع "النداء"، في الورقة (24/أ-25/أ)، خاتماً حديثه عنه بجواز حذف حرف النداء، فيقول: "ويجوز حذف حرف النداء على خلاف"، وتتمّته بقوله: "إن لم يكن المنادى....." التي سبقت الإشارة إليه .

ثمّ يتحدّث في ثلاثة أسطر عن "تصغير المتمكّن". فموضوع "النسب" فـ"التّوابع"، مبتدئاً بـ"النّعت"، فـ"التّوكيد"، فـ"البدل"، فـ"عطف البيان"، فـ"عطف النسق" في نهاية الورقة (26/أ)، ويواصل حديثه عن "عطف النسق" في الورقة (26/ب)، وفي منتصف الصّفحة يقطع موضوع "عطف النسق" ليعود إلى إتمام موضوع "التصغير"، فقد ذكر شاهداً قرآنياً متعلّقاً بحرف العطف "أم"، ثمّ أتبعه بقول الشاعر: "قللت: أهى سرت أم عادنني حلم؟" ويتبعه مباشرة بقوله: "قولهم في الجمع أنياب، ولو كانت ألفها بدلاً من واو، قللت: أنواب.....". و بعد أن ينتهي من موضوع "التصغير" في الورقة (27/ب) يعود إلى إتمام الحديث عن "عطف النسق"، فقد أنهى حديثه عن "التصغير" بقوله: "وشذّ تصغيرهم "ذا" في الإشارة و"الذي" على: "ذيا، واللذيا" لمّا كانا لا يتمكّنان صغراً". ويتبعه مباشرة بقوله: "أم هنا متصلة؛ لأنّ المعنى: قللت: أهى سارية أم عائد حلمها".

ثانياً: - النسخة الثانية:-

ذكرها بروكلمان، في تاريخ الأدب العربي⁽¹⁾، وأشار إلى أنها موجودة في جوتا 229 رقم 2. وقد حصلت عليها عبر المراسلة .

وتقع في (36) ورقة كل ورقة لها وجهان، وهي ضمن مجموع وتحمل الأرقام (121-156). ويعود نسخها إلى القرن التاسع - على الأرجح - ، ولم يصرح ناسخها بذكر اسمه. عدد متوسط الأسطر (14) سطرًا في الصفحة الواحدة، وفي كل سطر (8) كلمات في المتوسط. وهي مكتوبة بخط نسخي واضح، منقوطة .

وفي هذه النسخة بتر بمقدار ورقة واحدة، من (1/ب) وحتى (2/ب)، ويبدو من خلال عملية المطابقة بين النسختين أن ناسخ الثانية منهما قد نسخها عن الأولى، بدليل أن بعض الأخطاء الواردة في النسخة الأولى أثبتت كما هي في النسخة الثانية دون أي تغيير، من ذلك مثلاً ما ورد في الورقة (5/ب) من النسخة الأولى - في معرض الحديث عن الأسماء الستة - قوله: "ولو كانت مضافة إلى غير ياء المتكلم قُدِّرَ فيها الإعراب، نحو: هذا أبي، و: رأيت أبي، و: مررت بأبي"، فالأصل أن يقول: "ولو كانت مضافة إلى ياء المتكلم قُدِّرَ فيها الإعراب". وقد ورد هذا الخطأ كما هو في النسخة الثانية في الورقة (122/ب). أضف إلى ذلك أن ما ورد في النسخة الأولى من خلل في الترتيب - وقد أشير إليه في وصف تلك النسخة - قد جاء في النسخة الثانية كما هو دون تغيير .

(1) انظر، بروكلمان، تاريخ الأدب العربي، 154/5 .

منهج التحقيق

يتلخّص المنهج الذي اتبعته في تحقيق هذا الكتاب فيما يلي:-

1_ المقابلة بين النُسختين، وإثبات الصّواب، أو ما هو أولى، في المتن في حال وجود خلاف بينهما، مع الإشارة في الحاشية إلى ما في النسخة الأخرى، بغضّ النظر عن النسخة التي تشتمل على ما هو صحيح، ملتزماً في المتن بالنسخة "م"؛ لأنها أوثّق وأنتم من أختها، محاولاً الخروج من هذه المقابلة بنصّ كامل مستقيم بقدر المستطاع، مع ذكر أرقام صفحات النسخة الأصل عند نهاية كل صفحة .

2_ الالتزام بالنصّ كما أثبتته الشّارح، دون تدخل فيه، إلا إذا اقتضت الضرورة ذلك، من تصويب كلمة خاطئة، أو إضافة كلمة لاستقامة المعنى، مع الإشارة إلى ذلك في الحاشية .

3_ تحرير النصّ وفق قواعد الإملاء والنحو والصّرف .

4_ مراعاة علامات التّرقيم، ووضع كلّ علامة في موطنها المناسب؛ ليساعد ذلك في فهم النصّ .

5_ تخريج الشّواهد من آيات وأشعار، متّبِعاً ما يلي:-

(أ) الآيات القرآنيّة:- فقد رُدّت إلى مواضعها من المصحف الشّريف، مع ذكر اسم السّورة الكريمة، ورقم الآية، في الهامش .

(ب) شواهد الشّعْر:- وقد تمّ تخريجها من دواوين الشّعراء- التي أمكن الإطّلاع عليها - ومن كتب النّحو واللغة والمعاجم، مع إكمال الناقص منها في الهامش، ونسبة الشّواهد غير المنسوبة إلى قائلها، ما استطعت ذلك، ووجدت إليه سبيلاً، وذكر بحر الشّاهد العروضي، وشرحه لغويّاً، وبيان المعنى العام له، وإثبات رواياته المختلفة - إن كان له أكثر من رواية - وبيان الشّاهد النّحوي في الشّواهد الشّعريّة التي تضمّنها الكتاب .

6_ شرح بعض المفردات اللغوية التي تحتاج إلى إيضاح، معتمداً في ذلك على كتب اللغة والمعاجم العربيّة، كلّسان العرب، والقاموس المحيط، وتاج العروس، ومقاييس اللغة وغيرها .

7_ التزام التّرتيب الزّمني، في عرض الآراء النّحويّة ومناقشتها .

8_ تخريج الأماكن والمواقع الجغرافيّة، من المعاجم المختصّة، كمعجم البلدان، ومعجم ما استعجم، والروض المعطار، وغيرها .

9_ صنع فهرس عامّة تهدي الناظر في الكتاب إلى بغيته بأقلّ زمن ممكن، وقد اشتملت تلك الفهارس على: الآيات القرآنيّة، والشّعْر، والأماكن والمواضع، والمصادر والمراجع التي أعانت البحث، ومحتويات الكتاب .

دلالات الرُّمُوز

- _ حُصرت الآيات القرآنيَّة الكريمة بين قوسين مزهُرين ﴿ 》 .
- _ حُصرت العناوين التَّوضيحيَّة، والكلمات الزَّائدة، أو الناقصة، والبحور العروضيَّة للشُّواهد الشَّعريَّة، بين المعقوفين [] .
- _ سنوات الوفاة، ونهايات الصَّفحات، حُصرت بين قوسين () .
- _ حُصر رقم الشَّاهد للتَّعليق والتَّعقيب عليه، بين قوسين () .
- _ تَمَّ حصر الأمثلة التَّوضيحيَّة الَّتِي مثَّل بها المؤلِّف بين " " .
- _ تَنَمَّ الهامش على الصَّفحة التَّالِيَةِ رُمز له بالرَّمز = .
- _ تَمَّ حصر الكلام المنقول من ورقة إلى ورقة أخرى بقصد التَّرتيب بين المعقوفين { } .
- _ رُمز للنُّسخة الأم، بالرَّمز "م". في حين رُمز للنُّسخة المساعدة، بالرَّمز "ل" .

مادة الكتاب

من إملأ الشيخ الإمام العلامة بدر الدين ابن الشيخ الإمام العلامة جمال الدين عبد الله محمد بن مالك الطائي الجبائي، على "ملحة الإعراب وسبحة الآداب"، للشيخ العالم الأوحى "أبو محمد" القاسم بن⁽¹⁾ علي الحريري البصري، رحمهم الله أجمعين.
وصلّى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم.

(1) في (م) : "ابن".

[أقسام الكلمة]⁽¹⁾

بسم الله الرحمن الرحيم

وما توفيقي إلا بالله، عليه توكلت⁽²⁾ .

(1) زيادة للإيضاح .

قال الحريري، في ملحة الإعراب:

أقول من بعد افتتاح القول
وبعدة فأفضل المثل
والله الأظهر خير آل
يا سألني عن الكلام المنتظم
اسمع حديث الرشد ما أقول
حدّ الكلام ما أفاد المستمع
ونوعه الذي عليه يُبنى

بحمد ذي الطول شديد الحول
على النبي سيّد الأنعام
فافهم كلامي واستمع مقالتي
حدّا ونوعاً وإلى كم ينقسم
وافهمه فهم من له معقول
نحو سعى زيد وعمرو متبّع
اسم وفعل ثم حرف معنى

(2) قوله: "وما توفيقي إلا بالله، عليه توكلت"، ساقط من (ل) .

الاسم، والفعل، والحرف⁽¹⁾

للاسم⁽²⁾ علامات يعرف بها⁽³⁾، منها: دخول حرف الجر كمن، وإلى، وحتى، وعلى، في قولك: أخذت من زيد، ونظرت إلى عمرو، وأكلت السمكة حتى رأسها⁽⁴⁾،

⁽¹⁾ قال سيبويه في الكتاب، 12/1: "الكلم اسم وفعل وحرف جاء لمعنى، ليس باسم ولا فعل". وبه قال غيره من النحاة، كالزجاجي، في: الإيضاح في علل النحو، 41، وابن جني، في اللمع، 45، وابن هشام، في شرح قطر الندى، 11، وابن عقيل، في شرحه، 20/1، وغيرهم من النحاة. غير أن محمد محيي الدين عبد الحميد، ذكر في كتابه، منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب، 13، أنه "ذهب بعض النحاة - وهو جعفر ابن صابر - إلى أن أقسام الكلمة أربعة: اسم، وفعل، وحرف، وخالفة، فزاد الذي ساءه خالفة، وزعم أنه هو الذي يسميه النحاة اسم الفعل، وذلك نحو هَيَّاتَ، وَأَفَّ، وَصَتَ".

⁽²⁾ قال الأباري، في الإنصاف، 6/1، المسألة الأولى: "ذهب الكوفيون إلى أن الاسم مشتق من الوسم، وهو العلامة، وذهب البصريون إلى أنه مشتق من السمو، وهو العلو".

وانظر، العكبري، مسائل خلافة في النحو، 58.

⁽³⁾ ذكر ابن السراج، في أصوله، 36-38/1، أن الاسم ينفرد بعلامات خاصة تميزه عن غيره من أقسام الكلمة، ومن هذه العلامات: الجر، ويشمل: الجز بالحرف، والإضافة، والتبعية، والتثوين بأنواعه المختلفة، والنداء، ودخول "ال" التعريف عليه، والإسناد له، وبامتناع قد وسوف، والاسم يُنعت، ويُكنى ويُضمر.

وقال 38/1: "ومما يقرب على المتعلم أن يقال: كل ما صلح أن يكون معه 'يضر' وينفع" فهو اسم، وكل ما لا يصلح معه 'يضر' وينفع" فليس باسم، تقول: الرجل ينفعي، والضرب يضرني، ولا تقول: يضر بـ ينفعي، ولا يقوم يضرني".

وانظر: ابن زيد، الفضة المضنية، 45.

⁽⁴⁾ تحدث المرادي في الجنى الداني، 542، عن "حتى" بقوله: "حتى حرف له عند البصريين ثلاثة أقسام: يكون حرف جر، وحرف عطف، وحرف ابتداء. وزاد الكوفيون قسما رابعا وهو أنه يكون حرف نصب، ينصب الفعل المضارع. وزاد بعض النحويين قسما خامسا، وهو أن يكون بمعنى الفاء، نحو: ضربته حتى بكى، ولأضرته حتى يبكي".

وأضاف، 558، أن "في حتى ثلاث لغات: المشهورة 'حتى'، وإبدال حائها عينا، وهي لغة هذيل، وإمالة ألفها، وهي لغة يمنية".

وقد وقف النحاة عند حتى وقفة طويلة، حتى قال الفراء قولته المشهورة: "أموت وفي نفسي شيء من حتى؛ لأنها تخفض، وتنصب، وترفع".

انظر مقولة الفراء في: ابن خلكان، وفيات الأعيان، 228/5. والقنطي، إنباه الرواة، 9/4. وابن العماد، شذرات الذهب، 2/19. والياضي، مرآة الجنان، 41/2. ورمضان عبد التواب، التمهيد لكتاب "المذكر والمؤنث" للفراء، 19.

وذهب صاحب الأجروميّة، 78/ب، إلى أن: "العطف بحتى قليل، نحو: قام القوم حتى زيد، والكثير فيها أن يكون حرف جر، أو حرف ابتداء".

ومن الذين تحدثوا عن حتى: ابن جني، اللمع، 132. وابن هشام، مغني اللبيب، 166-176.

وعلى كم جذع⁽¹⁾ بيتك؟ فزيد، وعمرؤ، والذي، وكم، أسماء؛ لدخول حرف الجرّ عليها⁽²⁾.

وللفعل علامات⁽³⁾، منها: دخول "قد" والسّين، وسوف، نحو: قد قام، وسيقوم، وسوف يقوم. ومنها إلحاق تاء الضمير⁽⁴⁾ في نحو: ليس زيد قائماً، لست قائماً. ومنها أن يدلّ على الأمر، وهو ذو اشتقاق، نحو: قل، وادخل، والمراد بكونه ذا اشتقاق: أن يكون على صيغة يقبل ردها إلى الماضي والمضارع، كما يرُدُّ "قل" إلى: قال، ويقول. و"ادخل" إلى دخل، ويدخل.

ويُفهم من هذا أن الكلمة متى دلّت على أمر ولا تكون ذات اشتقاق، فهي اسم، لك: صه⁽⁵⁾ بمعنى: اسكت، ونزال⁽⁶⁾ بمعنى: انزل.

وأما الحرف⁽⁷⁾ فعلامته أن لا تدخل عليه علامات الأسماء، وعلامات الأفعال (1/2).

(1) قال ابن منظور في اللسان، مادة (جذع): "الجذع واحد جذوع النخلة، وقيل: هو ساق النخلة، والجمع: أجذاع، وجذوع. وقيل: لا يبين لها جذوع حتى يبين ساقها".

(2) قال الحريري، في ملحّة الإعراب:-

فَالِاسْمُ مَا يَدْخُلُهُ مِنْ وَالى
مِثْلُهُ زَيْدٌ وَخَيْلٌ وَغَنَمٌ
أَوْ كَانَ مَجْرُورًا بِحَتَّى وَعَلَى
وَذَا وَتِلْكَ وَالسَّيِّدِ وَمَنْ وَكَمْ

(3) تحدّث الأنباري، في أسرار العربية، 28، عن علامات الفعل، وذكر منها: قبوله تاء التانيث الساكنة، وباء الفاعلة، ونون التوكيد، وتاء الضمير والفاء، وأن المصدرية، وإن الشرطية، وحروف الجزم.

(4) يقصد بها: تاء المتكلم، وتاء المخاطب بأنواعها.

(5) صه: اسم فعل أمر بمعنى: اسكت.

(6) نزال: اسم فعل أمر بمعنى: انزل. وقال ابن عقيل، في شرحه، 257/2: "وأسماء الأفعال: ألفاظ تقوم مقام الأفعال، في الدلالة على معناها، وفي عملها، وتكون بمعنى الأمر، وهو الكثير فيها".

(7) قسم الأنباري، في أسرار العربية، 28، "الحرف إلى: مختص، وغير مختص، فالمختص، ما اختص بدخوله على الأسماء، كحروف الجرّ، أو على الأفعال، مثل حروف النصب والجزم. وغير المختص، ما دخل على الأسماء والأفعال، كحروف العطف، وهل، وبل".

وقد اشترط النحاة في الحرف أن يكون ذا معنى، وفسر المكودي، ذلك في الأجروميّة، 78/ب، بقوله: "وقوله 'جاء لمعنى' يعني أنه لا بد أن يكون لمعنى كحروف الجرّ وحروف الجزم والنصب، واحترز به من حروف التهجي نحو الزاي من زيد، والرءاء من عمرو، فهذا يقال فيه حرف تهجي، ولا يقال فيه عند النحويين حرف؛ لأنه لم يجيء لمعنى".

المعرفة والنكرة

الاسم ينقسم⁽¹⁾ إلى نكرة ومعرفة⁽²⁾، فالنكرة، ما دلَّ على غير معين، كرجل، وغلّام، وكتاب، وعلامة النكرة⁽³⁾ صلاحية دخول رُبٍّ⁽⁴⁾، كقولك: رُبُّ رجلٍ رأيتُه، وربُّ غلامٍ ملكته، وربُّ كتابٍ حفظته .
وقد تكون الكلمة نكرة⁽⁵⁾ لا تصلح في الاستعمال لدخول "رُبٍّ"، فيُعرف كونها نكرةً بدخول "رُبٍّ" على نظير تلك الكلمة، نحو: "كَمْ"، فإنه لا يدخل عليه رُبٌّ⁽¹⁾.

(1) في (ل) بتر بمقدار ورقة يبدأ من قوله: "ينقسم"، حتى قوله: "كفّات ونعمت" .

(2) يرى النحويون أن النكرة أصلٌ، وأن المعرفة فرع؛ لاندراج المعرفة تحت النكرة، ومنع العكس، قال سيبويه في الكتاب، 22/1: "واعلم أن النكرة أخفُّ عليهم من المعرفة، وهي أشدُّ تمكُّناً؛ لأنَّ النكرة أولٌ، ثم يدخل عليها ما تعرف به. فمن ثمَّ أكثر الكلام ينصرف في النكرة".

وانظر، ابن زيد، الفضة المضببة، 49.

(3) ذكر ابن زيد، في الفضة المضببة، 49، بعض علامات النكرة، فقال: "تميز النكرة بقبولها "أل" التعريف، نحو: رجل، الرجل. وبأنها تقبل الجرَّ رُبٍّ".

(4) ذهب سيبويه في الكتاب، 427/1 إلى أن "رُبٍّ" لا يقع بعدها إلا نكرة. وذكر الأنباري في إنصافه، 832/2، المسألة 121، أن نحاة البصرة ونحاة الكوفة قد اختلفوا في "رُبٍّ" إذ ذهب الكوفيون إلى أن "رُبٍّ" اسم، وذهب البصريون إلى أنه حرف جرّ. وأضاف، في أسرار العربية، 119-120، أن: "في رُبٍّ" أربع لغات: بضمّ الرّاء وتشديد الباء وتخفيفها، ويفتح الرّاء وتشديد الباء وتخفيفها .

قال المرادي في الجنى الذاني، 439، وما بعدها: "اختلف النحويون في معنى رُبٍّ على أقوال: الأول: أنها للتقليل، وهو مذهب أكثر النحويين ... الثاني: أنها للتكثير ... الثالث: أنها تكون للتقليل والتكثير، فهي من الأضداد ... الرابع: أنها أكثر ما تكون للتقليل. الخامس: أنها أكثر ما تكون للتكثير، والتقليل بها نادر ... السادس: أنها حرف إثبات، لم يوضع لتقليل ولا تكثير، بل ذلك مستفاد من السياق. السابع: أنها للتكثير في موضع المباهاة والافتخار".

ولاتمام لفائدة انظر: الأندلسي، تنكرة النحاة، 5. والمالقي، رصف المياني، 188. وابن هشام، مغنى اللبيب، 179، وما بعدها. والأشموني، شرح الأشموني، 286/2.

(5) تحدّث ابن جنّي في اللّمع، 158-159، عن النكرة، فجعلها مراتب في الإيغال في الإبهام، فقال: "واعلم أن بعض النكرات أعمُّ وأشيع من بعض، فأعم الأشياء وأبهما شيء" وهو يقع على الموجود والمعدوم جميعاً .

قال سبحانه: ﴿إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ﴾ سورة الحج، الآية 1. فسمّاها شيئاً وإن كانت

معروفة. فموجود إذا أخص من شيء؛ لأنك تقول: كلُّ موجود شيء، وليس كلُّ شيء موجوداً. ومُحدَّتْ أخص من "موجود"؛ لأنك تقول: كلُّ محدث موجود، وليس كلُّ موجود محدثاً. وجسم أخص من محدث؛ لأنك تقول: كلُّ جسم محدث، وليس كلُّ محدث جسماً، فعلى هذا مراتب النكرة في إيغالها في الإبهام، ومقاربتها الاختصاص .

[أقسام المعرفة]⁽²⁾

- وأما المعرفة⁽³⁾: فهي ما دلَّ عليه شيء بعينه، وهي أنواع:-
 _ المضمَر⁽⁴⁾: وهو ما دلَّ على نفس المتكلم، والمخاطب، والغائب، نحو: أنا، وأنت، وهو.
 _ والعلم⁽⁵⁾ وهو ما دلَّ على معين بنفس لفظه، كزيد وعمر .
 _ والموصول⁽⁶⁾ وهو ما افتقر إلى وصله بجملة خبرية مشتملة على ضمير، كالذي،
 والتي، وتثنيتهما، وجمعهما .

(1) ورد في (م) بعد قوله: "لا تدخل عليه رب"، {أسماء العدد} .

(2) زيادة للإيضاح .

(3) قال سيبويه في الكتاب، 5/2: "فالمعرفة خمسة أشياء: الأسماء التي هي أعلام خاصة، والمضاف إلى المعرفة، إذا لم ترد معنى التثوين، والألف واللام، والأسماء المبهمة، والإضمار" .

(4) ذكر الزجاجي في الجمل، 178، أنه سُمي "مضمراً" من قولهم: أضمرت الشيء، إذا سترته وأخفيت. ومنه قولهم: أضمرت الشيء في نفسي. أو من الضمور وهو الهمز؛ لأنه - في الغالب - قليل الحروف. ثم تلك الحروف الموضوعة له غالباً مهموسة، وهي: التاء، والكاف، والهاء. والهمس هو الصوت الخفي". وانظر، ابن منظور، لسان العرب، مادة "ضمَر" .

وقال ابن هشام في شرح سنن الأذهبي، 134: "ويُسمى "الضمير" أيضاً، ويسمى الكوفيون "الكنائية" والمكنى"، وإنما بدأت به؛ لأنه أعرف الأنواع الستة على الصحيح" .

(5) قال سيبويه في الكتاب، 5/2: "فأما العلامة اللازمة المختصة فنحو زيد وعمر، وعبد الله، وما أشبه ذلك. وإنما صار معرفة؛ لأنه اسم وقع عليه يُعرف به بعينه دون سائر أمته" .

ونكر ابن هشام في شرح قطر الندى، 78، أن العلم ينقسم باعتبارات مختلفة إلى أقسام متعددة:-
 فينقسم - باعتبار تشخيص مسماه وعدم تشخيصه - إلى قسمين: علم شخص، وعلم جنس، فالأول كزيد وعمر، والثاني كإسماء للأسد، وعالة للثعلب

وباعتبار ذاته إلى مفرد ومركب، فالمفرد كزيد وإسماء، والمركب ثلاثة أقسام: مركب تركيب إضافة كعبد الله ومركب تركيب مزج كعبلبك ومركب تركيب إسناد كشاب قرأها .

وأضاف ابن زيد في الفضة المضينة، 51، أن العلم ينقسم إلى مرتجل ومنقول . فالمرتجل هو الذي لم يسبق له استعمال في غير العلمية، كآدم، ونوح، وإبراهيم، والمنقول: ما سبق له استعمال في غير العلمية. والمنقول على أقسام: فقد يكون منقولاً من اسم عين كإسم ونمر، أو من مصدر كفضل ونصر، أو من اسم فاعل كعامر، أو من اسم مفعول كمسعود، أو من صفة مشبهة كحسن، أو من أفعل التفضيل كاحمد، أو من جمع كبركات، أو من فعل ماضٍ كشمز، أو من فعل مضارع كيزيد، أو من فعل أمر كاصنعت، اسم مكان، أو من جملة نحو: تأبط شراً .

وانظر، ابن الناطم، شرح الألفية، 75-76 .

(6) قال الشلوبين في شرح المقدمة الجزوليّة: "هناك خلاف حول تعريف الموصول، فقيل: بالصيغة، وهو مذهب الفارسي، والألف واللام في "الذي والتي" زائدة. وقيل: تُعرف "الذي والتي" بالألف واللام، وبإبقائها بكونه في معناها، أي: ما ليس فيه ألف ولا ميم: "من، وما" في معنى ما فيه الألف واللام" .

_ واسم الإشارة⁽¹⁾ وهو ما دلَّ على مُسمَّى وإشارة، نحو: ذا، وذلك، وذِي، وأولاء⁽²⁾، وأولئك⁽³⁾ (1/2) .

_ المعروف بالإضافة⁽⁴⁾ وهو المضاف إلى المعرفة قابلاً للتخصيص⁽⁵⁾، وإن لم يكن وصفاً يعمل عمل الفعل، كغلام زيد، وذا الغنا، ولو كان المضاف من الإبهام بحيث لا يقبل التخصيص، كغير، ومثل، بقي حال الإضافة إلى المعرفة على تنكيره، وكذا إذا كان وصفاً يعمل عمل الفعل، كحسن الوجه، والضارب الرجل⁽⁶⁾ .

(1) تحدث سيبويه في الكتاب، 5/2، عن تعريف أسماء الإشارة بقوله: "وأما الأسماء المبهمة فنحو: هذا، وهذه، وهذان، وهاتان، وهؤلاء، وذلك، وتلك، وذلك، وتلك، وتلك، وأولئك، وما أشبه ذلك. وإنما صارت معرفة؛ لأنها صارت أسماء إشارة إلى الشيء دون سائر أمته".

(2) في (م): "الاء"، والصواب ما أثبت.

(3) في (م): "الائك"، والصواب ما أثبت.

(4) قال سيبويه في الكتاب، 5/2: "وأما المضاف إلى المعرفة فنحو قولك: هذا أخوك، ومررت بأبيك، وما أشبه ذلك. وإنما صار معرفة بالكاف التي أضيف إليها؛ لأن الكاف يُراد بها الشيء بعينه دون سائر أمته".

(5) عرف ابن هشام، في المغني، 663، التخصيص بقوله: "والمراد بالتخصيص الذي لم يبلغ درجة التعريف، فإن "غلام رجل" أخص من غلام، ولكنه لم يتميز بعينه كما يتميز "غلام زيد".

(6) تحدث ابن هشام، في المغني، 663-674، عن "الأمور التي يكتسبها الاسم في الإضافة"، بقوله: "وهي أحد عشر: أحدها: التعريف، الثاني: التخصيص، الثالث: التخفيف، كـ "ضارب زيد، وضارباً عمرو، وضاربو بكر"، إذا أردت الحال والاستقبال، فإن الأصل فيهن أن يعملن النصب، ولكن الخفض أخف منه.... الرابع: إزالة القبح أو التجوز، كـ "مررت بالرجل الحسن الوجه"، فإن "الوجه" إن رُفِع قُبِح الكلام؛ لخلو الصفة لفظاً عن ضمير الموصوف، وإن نُصِب حصل التجوز بإجرائك الوصف للقاصر مجرى المتعدي. الخامس: تنكير المؤنث، كقوله:-

إنارة العقل مكنوف بطوع هوى وعقل عاصي الهوى يزداد تنويرا

.... السادس: تأنيث الذكر، كقولهم: قُطِعَتْ بعضُ أصابعه.... السابع: الظرفية، نحو: (تَوَتَّى

أَكَلَهَا كُلُّ حِينٍ) - سورة إبراهيم، الآية 25 -.... الثامن: المصدرية، نحو: (وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ

ظَلَمُوا أَيَّ مَنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ) - سورة الشعراء، الآية 227 - فاي: مفعول مطلق، ناصبه ينقلبون،

ويعلم: معلقة عن العمل بالاستفهام.... التاسع: وجوب التصنُّر: ولهذا وجب تقديم المبتدأ في نحو "غلام من عنذك؟"، والخبر في نحو "صبيحة أي يوم سفرك؟"، والمفعول في نحو "غلام أيهم أكرمت؟"، ومن مجرورها في نحو "من غلام أيهم أنت أفضل؟".... والعاشر: الإعراب، نحو "هذه خمسة عشر زيد" فيمن أعربه، والأكثر البناء. والحادي عشر: البناء، وذلك في ثلاثة أبواب:-

أحدها: أن يكون المضاف مبهماً كغير ومثل ودون..... الباب الثاني: أن يكون المضاف زماناً مبهماً، والمضاف إليه "إذ" نحو "يومئذ"، الثالث: أن يكون زماناً مبهماً والمضاف إليه فعل مبني، بناء أصلياً، أو بناء عارضاً.....

_ والمعرف باللام⁽¹⁾: وهو ما أحدثت فيه عموماً، أو خصوصاً⁽²⁾، فالأول نحو: ﴿إِنَّ
الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾⁽³⁾، والثاني نحو: ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ قِرْعَوْنَ رَسُولًا فَعَصَىٰ قِرْعَوْنُ
الرَّسُولَ﴾⁽⁴⁾، ومذهب سيبويه: أن اللام وحدها هي المعرفة، وهي مبنية على السكون،
فإذا ابتدء بها دخلت عليها همزة الوصل، فقليل: الرجل. ومذهب الخليل⁽⁵⁾: أن الهمزة
من نفس الكلمة، وحذفت في الدرج⁽⁶⁾.

(1) أورد ابن هشام في شرح قطر الندى، 89-90، أقسام اللام المعرفة، جاعلاً إياها ثلاثة: معرفة للعهد، وهو
- أي العهد - إما ذكرى، نحو: اشتريت فرساً ثم بعته الفرس، وإما ذهني، نحو: جاء القاضي، إذا كان بينك
وبين مخاطبك عهد في قاضي خاص. ومعرفة للجنس، نحو: الرجل أفضل من المرأة، إذا لم ترد به رجلاً
بعينه أو امرأة بعينها، ويُعبر عنها بالتي لبيان الماهية، وبألتي لبيان الحقيقة. وأما الثالثة فللاستغراق، نحو
قوله تعالى: ﴿وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا﴾ - سورة النساء، الآية 28 - أي: كل واحد من جنس
الإنسان ضعيف. وانظر، ابن عقيل، شرحه، 154/1-162.

(2) قال سيبويه في الكتاب، 5/2: "وأما الألف واللام فنحو: الرجل، والفرس، والبعير، وما أشبه ذلك. وإنما
صار معرفة؛ لأنك أردت بالألف واللام الشيء بعينه دون سائر أمته، لأنك إذا قلت: مررتُ برجل، فإنك
إنما زعمت أنك مررت بواحد ممن يقع عليه هذا الاسم، لا تريد رجلاً بعينه يعرفه المخاطب. وإذا أدخلت
الألف واللام فإنما تذكره رجلاً قد عرفه، فنقول: الرجل الذي من أمره كذا وكذا؛ ليتوهم الذي كان عهده ما
تذكر من أمره".

(3) سورة العصر، الآية 2.

(4) سورة المزمل، من الآيتين 15، 16.

(5) هو الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري، صاحب العربية والعروض، كان الغاية في
استخراج مسائل النحو، وتصحيح القياس فيه، وهو أول من استخرج العروض، وحصر أشعار العرب بها،
وعمل كتابه المشهور "العين" لضبط اللغة، وكان زاهداً في الدنيا منقطعاً للعلم، مات سنة خمس وسبعين
ومائة، وقيل: سبعين ومائة.

انظر ترجمته في: أبي الطيب اللغوي، مراتب النحويين، 54-72. والسيرافي، أخبار النحويين البصريين
ومراتبهم، 54-56. واليماني، إشارة التبيين، 114. والغفري، البليغة، 76. والسيوطي، بغية
الوعاء، 557/1-560.

(6) قال ابن هشام في شرح قطر الندى، 89: "وتلخيص الكلام أن في المسألة ثلاثة مذاهب، أحدها: أن
المعروف "ال" والألف أصل، والثاني: أن المعروف "ال" والألف زائدة، الثالث: أن المعروف اللام وحدها،
والاحتجاج لهذه المذاهب يستدعي تطويلاً لا يليق بهذا الإملاء".

وذكر، الكوراني، في، الذَّهَبُ المَذَابِ، 177/أ: "أن الاسم يعرف باللام عند سيبويه، أو الألف واللام
عند الخليل، أو الألف عند المبرد".

قسمة الأفعال وأحكامها

الأفعال⁽¹⁾ تنقسم بحسب الزَّمان (أ/3) إلى ثلاثة أقسام: ماضٍ، ومضارع، وأمر⁽²⁾.
 علامة الماضي أن تحسن معه "أمس"، وأجود من هذا أن يقال في تعريف الفعل الماضي،⁽³⁾ ما يحسن فيه تاء التَّأنيث⁽⁴⁾ كقامت، ونِعمت، وبِئست⁽⁵⁾، فإن "أمس" قد يحسن مع الفعل المضارع، نحو: لم يَقمْ أمس⁽⁶⁾.
 وعلامة⁽⁷⁾ الأمر أن يدلَّ على الطَّلَب⁽⁸⁾، وهو ذو اشتقاق - كما مرَّ -⁽⁹⁾، وهو مبنيٌّ على السُّكون⁽¹⁰⁾ إن كان صحيح الآخر، نحو: قُمْ، واقْعُدْ، وإن كان معتلَّ الآخر،

(1) قال ابن يعيش في شرح المفصل، 4/7: "فأما الفعل فكلُّ كلمةٍ تدلُّ على معنى في نفسها مقترنة بزمان، وقد يضيف قوم إلى هذا الحدَّ زيادةً قيد فيقولون: بزمان محصل، ويرومون بذلك الفرق بينه وبين المصدر".
 وقال الكليني، في رسالة له في اللغة العربية: "وأما الفعل فهو حالة يحصل للشيء وبسبب تأثيره في غيره فليزِم له النسبة إلى ذلك، كالقاطع ما دام قاطعاً".

(2) قال الحريري في ملحة الإعراب:-

وإن أردتَ قسمةَ الأفعالِ	لَيَنجَلِي عَنكَ صَدَا الإِشْكَالِ
فهي ثلاثُ ما لهنَّ رابعٌ	ماضٍ، وفِعْلُ الأمرِ، والمُضَارِعُ
فكلُّ ما يَصْلُحُ فيه "أمس"	فإنَّه ماضٍ بغيرِ بُسْ
وحكْمُه فتَحُ الأخيرِ منه	كقولهم: سارَ وبانَ غَنَ

(3) تحدث الفاكهي في شرح الحدود النحوية، 79، عن حدِّ الفعل الماضي بقوله: "كلمة دلت وضماً على حدث وزمان انقضى".

(4) انتهى البتر من (ل) عند كلمة كقامت".

(5) عرض الأتباري في الإصناف، 97/1-126، المسألة 14، آراء النحاة في تَعَم وبِئس وملخص ذلك قوله: "ذهب الكوفيون إلى أن تَعَم وبِئس اسمان مبتدآن. وذهب البصريون إلى أنهما فعلا ماضيان لا يتصرفان، وإليه ذهب على بن حمزة الكسائي من الكوفيين".

وللفائدة انظر: سيبويه، الكتاب، 3/266، 2/179، 4/116. الفراء، معاني القرآن، 1/56، 57، 267. الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية، 3/903. ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، 1/611-620، والمقرب، 1/65-70. ابن مالك، شرح التسهيل، 3/5-21. البرماوي، شرح الصنور، 50-51.

(6) تحدث ابن هشام في المغني، 365، عن لم، فقال: "حرف جزم لنفي الفعل المضارع، وقلبه ماضياً". أي أن الفعل المضارع ههنا يقلب زمنه إلى الماضي، ولهذا حسن معه "أمس".

(7) ذكر ابن هشام في شرح قطر الندى، 25: أن من علامات فعل الأمر قبوله ياء المخاطبة، نحو: قُمْ، فإنه دالٌّ على طلب القيام، ويقبل ياء المخاطبة، تقول، إذا أمرت المرأة: قومي.

(8) تحدث ابن يعيش، في شرح المفصل، عن فعل الأمر بقوله: "اعلم أن الأمر معناه طلب الفعل بصيغة مخصوصة، وله لصيغته أسماء بحسب إضافاته، فإن كان من الأعلى إلى من دونه قيل له: أمر. وإن كان من النُّظير إلى النُّظير، قيل له: طلب. وإن كان من الأدنى إلى الأعلى، قيل له: دعاء".

(9) انظر قسم التحقيق، 90.

(10) قال الحريري، في ملحة الإعراب:-

حُذِفَ⁽¹⁾ في الأمر⁽²⁾، تقول في الأمر من "سعى، ورمى": اسع، وارم، وضابط بناء فعل الأمر أنه من "أفعل" على "أفعل"، كقولك في أكرم: أكرم .

ومن غيره على مثال المضارع المجزوم بحذف حرف المضارعة، فإن كان ما بعده متحركاً، نطق به، كقولك في الأمر من يقول، وتَدَخَّرَج: قُلْ، وتَدَخَّرَج⁽³⁾، وإن كان ما بعد حرف المضارعة ساكناً جيء في الأمر بهمزة الوصل مكسورة إن لم تضم ما قبل الآخر، كقولك في الأمر من "يضرب، ويعلم": اضرب (3/ب) واعلم، ومضمومة إن ضم، نحو: ادخل، واخرج. وإذا لاقى آخر الأمر المسكن الآخر ساكناً، كسر لالتقاء الساكنين، نحو: ﴿قَمِ اللَّيْلَ﴾⁽⁴⁾ .

وتقول في الأمر من "يخاف": خَفْ؛ لأنك لما أسكنت الآخر التقى ساكنان: الألف، والفاء، فحذفت الألف لالتقاء الساكنين. فإذا عرض له عارض⁽⁵⁾ تحرك آخره؛ لاتصاله بضمير رفع، أو نون توكيد، رددت المحذوف، فنقول: خافي، وخافوا، وخافن⁽⁶⁾ .
أمّا الفعل المضارع⁽⁷⁾ فعلامته أن يكون في أوله أحد حروف المضارعة،

مثال: اخذ صفة المغبون
فأكسر وقل: ليقيم الغلام

= والأمر متبى على السكون
وإن تلاءم اللف ولا

(1) يعني حرف العلة.

(2) قال الحريري، في ملح الإعراب:-

فأسقط الحرف الأخير أبداً
واسع إلى الخيرات لقيت الرشد
فأخذ على ذلك في ما استبهما
ومن أجاد أجيد الجوابا
فقل لها : جافي رجال العيث

وإن أمرت من متعى ومن غدا
تقول: يا زيد اغد يوم الأحد
وهكذا قولك في "ارم من رمي"
والأمر من "خاف" خف العبابا
وإن يكن أمرك للمؤنث

(3) في (م، ول) دخرج، والصواب ما أثبت؛ لاستقامة النص.

(4) سورة المزمل، من الآية، 2 .

(5) قوله: "له عارض" ساقط من (م) .

(6) ذكر المؤلف حالتين من حالات بناء فعل الأمر: الأولى، بناؤه على السكون، والثانية، بناؤه على حذف حرف العلة، وهناك حالة ثالثة لم يذكرها، ألا وهي، بناؤه على حذف النون في الأفعال الخمسة. انظر، ابن هشام، شرح قطر الندى، 26 .

(7) المضارعة: المشابهة. انظر، ابن منظور، لسان العرب، مادة (ضرع) .

وقد علل الأنباري، في أسرار العربية، 35-36، تسمية الفعل المضارع بهذا الاسم بقوله: "وسمي الفعل المضارع بهذا الاسم؛ لأنه يشبه الاسم، ووجه المشابهة بينهما من خمسة أوجه:-"

وهي: (1) همزة المتكلم، ونون المتكلم، وتاء المخاطب، وياء الغائب (2)، كقولك: أَفْعَلُ، وَتَفْعَلُ، وَتَفْعَلُ .

وحرف المضارعة مفتوح، إلا أن يكون ماضيه رباعياً فيُضْمُ، تقول في نَحْرَجْ: يُدْخِرْجُ، وفي أَكْرَمَ: يُكْرِمُ. وتقول في ضَرَبَ: يَضْرِبُ، وفي اسْتَخْرَجَ: يَسْتَخْرِجُ (3) .
وقوله:

"فَائَةُ الْمُضَارِعِ (4/1) الْمُسْتَعْلِي"

=الأول: أن يكون شائعاً فيتخصص، كما أن الاسم يكون شائعاً فيتخصص، فالفعل "يقوم" يدل على الحال والاستقبال، وإذا دخلت عليه سوف، أو السين اختص بالاستقبال، كما أن "رجل" تصلح لجميع الرجال، فإذا دخلت عليها الألف واللام اختص رجل بعينه .

الثاني: أن لام الابتداء تدخل على الفعل المضارع، كما تدخل على الأسماء، وذلك نحو: إنَّ زَيْدًا لَيَقُومُ، و: إنَّ زَيْدًا لِقَائِمٌ، ولا تدخل هذه اللام على الأمر، والماضي .

الثالث: أن هذا الفعل يشترك فيه الحال والاستقبال، فأشبه الأسماء المشتركة، كالعين، تطلق على العين الباصرة، وعلى عين الماء، وعلى غير ذلك .

الرابع: أنه يكون صفة كما يكون الاسم صفة، تقول: مررت برجل يضرب، كما تقول: مررت برجل ضارب.

الخامس: أن الفعل المضارع يجري مجرى الاسم في حركاته وسكونه، فيضرب على وزن ضارب، في حركاته وسكونه، ولهذا يعمل اسم الفاعل عمل الفعل. وانظر، ابن السراج، الأصول في النحو، 1/39-40.

(1) قال الحريري، في ملحّة الإعراب:-

وَإِنْ وَجِئْتَ هَمْزَةً أَوْ تَاءً
قَدْ أَحَقَّتْ أَوَّلَ كُلِّ فِعْلٍ
وَلَيْسَ فِي الْأَفْعَالِ فِعْلٌ يُغْرِبُ
وَالْأَخْرَفُ الْأَرْبَعَةُ الْمَتَابَعَةُ
وَسِمَاطُهَا الْخَاوِي لَهَا تَأْتَتْ
أَوْ نُونٌ جَمْعٌ مُخْبِرٌ أَوْ يَاءُ
فَائَةُ الْمُضَارِعِ الْمُسْتَعْلِي
سِوَاهُ، وَتَمَثَّلَ فِيهِ: يَضْرِبُ
مُسَمَّيَاتٍ "أَخْرَفَ الْمُضَارِعَةَ"
فَأَسْمَعُ وَعَ الْقَوْلَ كَمَا وَعَيْتُ

(2) علّل الأتباري، في أسرار العربية، 33-34، زيادة هذه الحروف دون غيرها، بقوله: "الأصل أن تزداد حروف

المد واللين، وهي: الواو، والياء، والألف. إلا أن الألف لما لم يمكن زيادتها أولاً؛ لأن الألف لا تكون إلا ساكنة، والابتداء بالسكان محال، أبدلوا منها الهمزة لقرب مخرجيهما، وكذلك الواو، لما لم يمكن زيادتها أولاً؛ لأنه ليس في كلام العرب واو زينت أولاً، فأبدلوا منها التاء؛ لأنها تبدل منها كثيراً، ألا ترى أنهم قالوا: تراث، وتجاه، وتخمة، والأصل: وراث، ووجه، ووخمة فأبدلوا التاء من الواو

في هذه المواضع كلها، وكذلك هنا. أمّا الياء، فزيت؛ لأنها لم يعرض فيها ما يمنع زيادتها، كما عرضت في الألف، والواو. وأمّا النون، فزيت؛ لأنها تشبه حروف المد واللين، وتزداد معها في باب: الزئنين، والزئنين.

(3) قال الحريري في ملحّة الإعراب:-

وَضَمُّهَا أَصْلٌ فِي الرَّبَاعِي
وَمَا سِوَاهُ فَهُوَ مِنْهُ يَفْتَحُ
مِثْلُهُ: يَذْهَبُ زَيْدٌ وَيَجِي
مِثْلُ: نُجَيْبٌ مِّنْ أَجَابِ الدَّاعِي
فَلَا تَبْلُ أَخْفَ وَزَيْبٌ أَمْ رَجَجَ
وَيَسْتَجِيشُ تَارَةً وَيَلْتَجِي

جعله مستعلياً بالنسبة إلى الماضي والأمر؛ فإنه ليس في الأفعال ما يُعَرَّبُ إلا المضارع⁽¹⁾، وإعرابه على الرفع والنصب والجزم، نقول: هو يقوم، و: لن يقوم، ولم يقم .

(1) انظر، قسم التحقيق، 214 .

الإعراب

الإعراب⁽¹⁾ ما جيء به لبيان مقتضى العامل⁽²⁾. والمراد بالعامل، ما كان مثل: نفعني، ونفعتُ، والباء كقولك: نفعني زيدٌ، ونفعتُ زيداً، وانتفعتُ بزيدٍ .
والمعرب من الكلم نوعان: الاسم المتمكّن، وهو ما لم يُشبه الحرف، والفعل المضارع .
وأنواع الإعراب أربعة: رفع، ونصب، وجَر⁽³⁾،

(1) تحدّث الأنباري، في أسرار العربية، عن سبب تسمية الإعراب بهذا الاسم، وبين أن: "فيه ثلاثة أوجه: أحدها: أن يكون سُمي بذلك؛ لأنه يبين المعاني، مأخوذ من قولهم: أعرب الرجلُ عن حجتِه إذا بيّنها، فلمّا كان الإعراب يبيّن المعاني سُمي إعراباً، والوجه الثاني: أن يكون سُمي إعراباً، لأنه تغيّرَ يلحق أواخر الكلم، من قولهم: "عربتُ معدة الفصيل" إذا تغيّرت، فإن قيل: "العربُ" في قولهم: "عربتُ معدة الفصيل" معناه الفساد، وكيف يكون الإعراب مأخوذاً منه؟ قيل: معنى قولك،: "أعربتُ للكلام أي: أزلت عرْبَه، وهو فساده، وصار هذا كقولك: أغجمتُ الكتاب، إذا أزلت عجمته وهذه الهمزة تُسمى همزة السلب. والوجه الثالث: أن يكون سُمي إعراباً؛ لأنّ المُعرب للكلام كأنه يتحبّب إلى السامع بإعرابه، من قولهم: "امرأة عروُب" إذا كانت متحبّبة إلى زوجها فلمّا كان المُعرب للكلام كأنه يتحبّب إلى السامع سُمي بإعرابه، إعراباً".
وانظر، ابن يعيش، شرح المفصل، 73/1 .

(2) ذكر ابن فارس، في الصحاح في فقه اللغة، 42، 161، أن من العلوم الجليّة التي خصّصتُ بها العرب الإعراب، الذي هو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ، وبه يُعرف الخبر الذي هو أصل الكلام، ولولاه ما ميّز فاعل من مفعول، ولا مضاف من منوع، ولا تعجب من استفهام. وانظر، الزّجاجي، الإيضاح في علل النحو، 69.

وقال الحريري في ملحة الإعراب:

وإِنْ تُرِيدُ أَنْ تُعْرِفَ الإِعْرَابَا
فَأَنْتَ بِالرَّفْعِ ثُمَّ الْجَرِّ
لِتَقْتَضِيَ فِي نَطْقِكَ الصَّوَابَا
وَالنَّصْبِ وَالْجَزْمِ جَمِيعاً يُجْرِي

(3) علل الزّجاجي، في الإيضاح في علل النحو، 93، في "باب القول في معنى الرّفع والنّصب والجرّ من طريق اللغة"، تسمية هذه الحركات بهذه الأسماء، بقوله: "... فنسبوا الرّفع كلّهُ إلى حركة الرّفع؛ لأنّ المتكلّم بالكلمة المضمومة يرفع حنكه الأسفل إلى الأعلى، ويجمع بين شفتيه... والمتكلّم بالكلمة المنصوبة يفتح فاه، فيبين حنكه الأسفل من الأعلى، فيبين للنّاظر إليه كأنه قد نصبه لإبانة أحدهما عن صاحبه. وأمّا الجرّ، فإنّما سُمي بذلك، لأنّ معنى الجرّ الإضافة، وذلك أنّ الحروف الجارّة تجرّ ما قبلها فتوصله إلى ما بعدها، كقولك: مررت بزيد، فالباء أوصلت مرورك إلى زيد. وكذلك: المال لعبد الله، وهذا غلام زيد".

وأضاف أنّ من سمّاه -الجر- خفضاً فإنّهم فسّروه نحو تفسير الرّفع والنّصب، فقالوا لانخفاض الحنك الأسفل عند النطق به، وميله إلى إحدى الجهتين".

وَجَزَمَ⁽¹⁾، وأنواع البناء أربعة⁽²⁾ وهو: ضَمْ، وَفَتْحٌ، وَكَسْرٌ، وَسُكُونٌ⁽³⁾. فالرَّفْعُ والنَّصْبُ، يشترك فيهما الاسم والفعل، كقولك: زيدٌ يقومُ، و: إنَّ زيداً لن يقومَ. والجرُّ يختصُّ بالأسماء، نحو: مررتُ بزيدٍ، وأخذتُ من عمرو. والجزم يختصُّ بالأفعال⁽⁴⁾، نحو: لم يَقَمْ، و: لم يَقْعُدْ. وَخُصَّ (4/ب) الجرُّ بالاسم؛ لأنَّه لا يكون إلا للإضافة، والأفعال لا يُضاف إليها؛ لأنَّ الإضافة إخبارٌ في المعنى، والأفعال لا يُخبر عنها، وَخُصَّ الجزم بالفعل عوضاً من الجرِّ⁽⁵⁾.

(1) قال ابن منظور، في لسان العرب، مادة (جزم): "الجزم: القطع، جزمت الشيء أجزمه جزماً: قطعته. وجزمت اليمين جزماً: أمضيتها، وحلف بيميناً حتماً. وكلُّ أمر قطعته قطعاً لا عودة فيه فقد جزمته، وجزمت ما بيني وبينه، أي: قطعته، ومنه جزم الحرف، وهو في الإعراب كالسكون في البناء".
وقال الزَّجَّاجي، في الإيضاح في علل النحوي، 93-94: "وأما الجزم فأصله القطع. يقال: جزمتم الشيء وجزمتمه وبترته وجذنته وصلمته وفصلته وقطعت بمعنى واحد. فكان معنى الجزم قطع الحركة عن الكلمة".
(2) قوله: "أنواع البناء أربعة" ساقط من (م).

(3) قال ابن يعيش، في شرح المفصل، 72/1: "واعلم أن سيبويه فصل بين ألقاب حركات الإعراب، وألقاب حركات البناء، فسمَّى حركات الإعراب: رفعاً، ونصباً، وجرّاً، وجزماً. وحركات البناء: ضمّاً، وفتحاً، وكنزاً، ووقفاً للفرق بينها".

(4) هذا ما ذهب إليه سيبويه، في الكتاب، 9/3، بقوله: "واعلم أن حروف الجزم لا تجزم إلا الأفعال، ولا يكون الجزم إلا في هذه الأفعال المضارعة للأسماء، كما أن الجرَّ لا يكون إلا في الأسماء".
وعلى ابن يعيش، في شرح المفصل، 73/1، ذلك بقوله: "وإنما لم تجزم الأسماء؛ لتمكُّنها ولزوم الحركة والتَّوِين لها، فلو جُزِمَتْ لأبطل الجازم الحركة، وإذا زالت الحركة زال بزوالها التَّوِين؛ لأنَّ التَّوِين تابع للحركة، ولو زال اختلت الكلمة بذهاب شئين: أحدهما، الحركة، وهو دليل كونها فاعلة أو مفعولة أو مضافاً إليها. والآخر، التَّوِين، الذي هو كونه منصرفاً".

(5) انظر، سيبويه، الكتاب، 9/3. والزَّجَّاجي، الإيضاح في علل النحوي، 102-120.

الأسماء المعربة

الاسم المعرب ينقسم إلى: متصرف، وغير متصرف، فالمتصرف يُنَوَّن في الوصل، ويُجرُّ بالكسر مطلقاً، وإذا وَقِفَ عليه حُذِفَ منه التَّنوين وسَكَنَ آخره في الرفع والجرّ، تقول: هذا زيدٌ، و: مررتُ بزيدٍ، وأبدلت من تنوينه ألفاً في النصب، تقول: رأيتُ زيداً.

ويُمتنع تنوين الاسم في غير وقف الإضافة، كغلام زيدٍ، والألف والسلام، نحو: الرجل، والفرس⁽¹⁾.

(1) قال الحريري، في ملحة الإعراب:-

ونَوَّنَ الاسمَ الفَرِيدَ المُنْصَرِفَ
وَقِفَ على المنصوبِ منه بالألفِ
تَقُولُ: عَمَرُو قَدْ أَضَافَ زَيْدًا
وَتَسْقِطُ التَّنوينَ إِنْ أَضَفْتَهُ
مِثَالُهُ: جَاءَ غُلَامٌ الوَالِي

إِذَا انْتَرَجْتَ قَائِلًا وَلَمْ تَقِفْ
كَمِثْلِ مَا تَكْتُبُهُ لَا يَخْتَلِفُ
وَحَالَهُ صَادَ الْغَدَاةِ صَيِّدًا
أَوْ إِنْ يَكُنْ بِاللَّامِ قَدْ عَرَفْتَهُ
و: أَقْبَلَ الْغُلَامُ كَالْفَزَالِ

الأسماء الستة

الإعراب بالحركة والسكون أصل، وينوب عنهما الحذف، والحذف، وذلك في مواضع، منها: الأسماء الستة⁽¹⁾، وهي: ذو، بمعنى: صاحب، والفم، بغير ميم، والأب، والأخ، والحم، والهن⁽²⁾ (أ/5). هذه الأسماء⁽²⁾ رفعها بالواو، ونصبها بالالف، وجرها بالياء⁽³⁾، بشرط⁽⁴⁾ أن تكون مضافة⁽⁵⁾ إلى غير ياء المتكلم، تقول: جاءني

(1) من النحاة من يجعلها خمسة، وذلك باسقاط "الهن"، انظر، ابن هشام، شرح قطر الندى، 38، وشرح شذور الذهب، 43.

(2) قال الحريري، في ملحة الإعراب:-

وسِتَّة تَرْفَعُهَا بِالْوَاوِ	فِي قَوْلِ كُلِّ عَالِمٍ وَرَاوِ
وَالنَّصْبُ فِيهَا يَا أَخِي بِالْأَلْفِ	وَجَرُّهَا بِالْيَاءِ فَاعْرِفْ وَاعْتَرِفْ
وَهِيَ: أَخُوكَ وَأَبُو عِمْرَانَا	وَذُو وَفُوكَ وَخَمُوعُ عُمَانَا
ثُمَّ هُنُوكَ سَادِسُ الْأَسْمَاءِ	فَالْحِفْظُ مَقَالِي حِفْظُ ذِي الذِّكَاءِ

(3) ذكر ابن يعيش، في شرح المفصل، 52/1-53، أن للنحاة آراء مختلفة في علامات إعراب هذه الأسماء، منها: أن الحروف في هذه الأسماء - يعني: الواو، والالف، والياء - حروف إعراب، والإعراب فيها مقتر كما يكثر في الأسماء المقصورة. ومنهم من ذهب إلى أنها معربة بالحركات، وأن "الياء" في "أبيك" حرف الإعراب، و"الخاء" في "أخيك" حرف الإعراب، وكذلك الباقية، وأن حروف العلة فيها هي حروف إشباع. وفي هذه الأسماء لغة تجعلها معربة بالحركات، فيقولون: هذا أبك، و: رأيت أبك، و: مررت بأبك. وفي لغة أخرى يقولون: هذا أبك، ورأيت أبك، ومررت بأباك، فيجعلونها أسماء مقصورة.

وأضاف الأنباري، في أسرار العربية، 43، أن الكوفيين ذهبوا إلى أن الواو والضمة قبلها علامة للرفع، والالف والفتحة قبلها علامة للنصب، والياء والكسرة قبلها علامة للجر.

وللفائدة، انظر، المبرّد، المقتضب، 33/1، 227، 229، 234، 239، 240، 270/2، 155. الأنباري، الإنصاف، 17/1-33، المسألة 2. الكوراني، الذهب المذاب، 1/178. العيني، كتاب فرائد القلائد ومختصر الشواهد، 5/أ، شواهد العيني في النحو، 6/ب.

(4) عدد السيوطي في كتابه الفرائد الجديدة، 79، شروط إعراب الأسماء الستة بالحروف نيابة عن الحركات، فقال: "الأول: أن تكون مضافة، الثاني: أن تكون إضافتها لغير المتكلم، الثالث: أن تكون مفردة، الرابع: أن تكون مكبرة، وتختص "ذو" بشرط خاص وهي أن تكون بمعنى "صاحب"، ويختص "الفم" بشرط، وهو أن ترال الميم".

(5) ذهب الأنباري، في أسرار العربية، 43، إلى أن الإضافة في هذه الأسماء على وجهين: الأول، التعليل، والثاني، اللزوم. فما تغلب عليه الإضافة: أبوك، وأخوك، وحموك، وهنوك. وما تلمز الإضافة: فوك، وذو مال.

[إعراب الاسم المعتل]⁽¹⁾

الاسم المعتل ينقسم إلى: منقوص، ومقصور، فالمنقوص⁽²⁾ هو الاسم المعرب الذي آخره ياء تلي كسرة، كالقاضي. وحكمه⁽³⁾ أن يُقَدَّر رفعه وجره ويظهر نصبه بالفتحة، نقول: جاءني القاضي، ومررت بالقاضي، فتكون الياء ساكنة في الرُّقْع والجر؛ لتقل الضمَّة والكسرة على الياء، وتقول في النصب: رأيت القاضي (5/ب)، بظهور الفتحة؛ لخَفَّتْها على الياء⁽⁴⁾.
وقوله⁽⁵⁾:

وَتَوْنِ الْمُنْكَرِ الْمَنْقُوصَا فِي رَفْعِهِ وَجَرِّهِ خُصُوصَا
قد ذكر قبل أن الاسم يُنَوَّن في الدَّرَج إذا كان منصرفاً، فمعنى هذا البيت أن الاسم المنقوص يُنَوَّن إذا كان مُنْكَرًا في حالتي: الرُّقْع والجر سواء أكان⁽⁶⁾ منصرفاً، نحو: هذا مُشْتَرٍ، و: أَفْرَغَ إِلَى حَامٍ، أم⁽⁷⁾ غير منصرف، نحو: هذه جوارٍ، ومررت بجوارٍ⁽⁸⁾ يا فتى .

(1) زيادة للإيضاح .

(2) علَّ الحريري، في شرح ملحَة الإعراب، 39، سبب تسميته بالمنقوص، بقوله: "لأنه نَقَصَ حركتين من حركات الإعراب، وهما: الضمَّة والكسرة" .

(3) قال الحريري في ملحَة الإعراب:-

وَالْيَاءُ فِي "الْقَاضِي" وَفِي "الْمُشْتَرِي"
وَتَفْتَحُ الْيَاءُ إِذَا مَا نُصِبَا
سَاكِنَةً فِي رَفْعِهَا وَالْجَرِّ
نَحْوُ: لَقِيتُ الْقَاضِيَّ الْمُهَذَّبَا

(4) قسَّم الحريري، في شرح ملحَة الإعراب، 40، الاسم المنقوص إلى ثلاثة أقسام: "أحدها: أن يكون معرفاً بالألف واللام ك: القاضي، والوالي. والثاني: أن يكون مضافاً، كقولك: قاضي مكة، و: والي البصرة . وهذان النوعان تسكن ياءهما في الرُّقْع والجر، ويفتحان في النصب. والقسم الثالث: أن يأتي منكراً، كقولك: قاضي، و: والٍ، فتُحذف ياءه في الرُّقْع والجر، ويُقتصر به على تنوين آخره ...".

(5) قال الحريري، في ملحَة الإعراب:-

وَتَوْنِ الْمُنْكَرِ الْمَنْقُوصَا فِي رَفْعِهِ وَجَرِّهِ خُصُوصَا
نَقُولُ: هَذَا مُشْتَرٍ مُخَادِعٌ وَ: أَفْرَغَ إِلَى حَامٍ حِمَاءَ مَانِعٍ

(6) في (م:و:ل) كان، والصواب ما أثبتناه.

(7) في (م:و:ل) أو، وهو خطأ، والصواب ما أثبتناه.

(8) ويُسمى هذا التَّوْنين بتوْنين العوض، وقد علَّ الزَّجَّاجي، في إيضاحه، 97-98، سبب تسميته بهذا الاسم بقوله: "وذلك أن التَّوْنين في هذا الجنس عوض من نقصان البناء، ولذلك صار لازماً. وأصله جوارٍ-

أما في حالة النصب فيُفَرَّق بين المنقوص المنصرف، والمنقوص غير المنصرف. أما المنصرف فينوّن، تقول: رأيت مشترياً وحامياً، وأما غير المنصرف فتُفْتَح ياءه في النصب من غير تنوين، تقول: رأيت جوارِي (1) .

وإذا نوّن المنقوص وياؤه ساكنة، التقى ساكنان فيجب حذف الياء، كما قلت: هذا مشتري، و: جاعني شج (2) .
قوله:

"هذا إذا ما وردت مُخَفَّة"

أحسن منه أن يقول: هذا (6/أ) إذا ما وردت مكسور ما قبلها؛ لينبّه على أن نحو: ظَنِي، ولخي، في حكم الصّحيح، ويُفهم منه أيضاً أن نحو: كرسِي، وشجِي، في حكم الصّحيح (3)؛ لأنّ قبل آخره ياء ساكنة مدغمة، كما أنّ قبل آخر "ظَنِي" ياء ساكنة .

= وسواري، فاستقلت الضمة في الياء المكسور ما قبلها. وكذلك كان في حال الجر، مررت بجواري وسواري مثلاً، فاستقلت للكسرة قبلها أيضاً فأسكنت، فلما سكنت نقص البناء فأدخل عليه التنوين عوضاً من نقص البناء، فسقطت الياء؛ لكونها وسكون التنوين بعدها، فقيل: جوارِي يا هذا. وانظر، الفاكهي، شرح الحدود النحويّة، 205 .

(1) في (م): "جواري".

(2) قال الحريري في ملحة الإعراب:-

وَهَكَذَا تَفْعَلُ فِي يَاءِ "الشَّجِي"
هَذَا إِذَا مَا وَرَدَتْ مُخَفَّةً
وَكُلُّ مَا بَعْدَ مَكْسُورٍ تَجِي
فَافْهَمْهُ عَلَيَّ فَهَم صَافِي الْمَعْرِفَةِ

وتحدث ابن النّاطم، في شرح الألفيّة، 808-809، عن الوقف على الاسم المنقوص بقوله: "وإذا وقِف على المنقوص المنون: فإن كان منصوباً أبدل من تنوينه ألف ... وإن لم يكن منصوباً، فالمختار الوقف عليه بالحذف، إلا أن يكون محذوف العين، أو الفاء، فيقال: هذا قاضٍ، و: مررت بقاضٍ، ويجوز الوقف عليه برد الياء، كقراءة ابن كثير قوله تعالى: ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادِي﴾، سورة الرعد، الآية 7. فإن كان المنقوص محذوف العين "كَمَرٍ" اسم فاعل من "أَرَأَيْ"، أو محذوف الفاء "كَيْفَ" علماً، لم يوقف عليه إلا بالرد وإذا وقِف على المنقوص غير المنون: فإن كان منصوباً ثبتت ياءه ساكنة نحو: رأيت القاضي، وإن كان مرفوعاً، أو مجروراً جاز فيه إثبات الياء، وحذفها، والإثبات أجود، نحو: هذا القاضي، و: مررت بالقاضي. وقد يقال: هذا القاضي، و: مررت بالقاض .

وانظر، ابن هشام، أوضح المسالك، 281/4. والآلومي، روح المعاني، 117/13، 42/25 .

(3) قال المبرّد، في المقتضب، 249/4: "وإذا سكن ما قبل الواو، أو الياء، جرت كلُّ منهما مجرى غير المعلن، نحو: دلو، وظبي، ومعزّو، ومرمي".

الأسماء المقصورة

الاسم المقصور⁽¹⁾ هو الاسم المعرب⁽²⁾ الذي آخره ألف⁽³⁾، كالفتى، والعصا، وموسى، وعيسى.

وحكم المقصور أن يُقدَّر فيه الإعراب، وتبقى الألف ساكنة في كل حال؛ لتعذر الحركة عليها⁽⁴⁾، تقول: جاعني الفتى، فالفتى: مرفوع علامة رفعه ضمة مُقدَّرة على الألف. وتقول: رأيت الفتى، فالفتى: منصوب علامة نصبه فتحة مُقدَّرة على الألف. وتقول: مررت بالفتى، فالفتى: مجرور علامة جرّه كسرة مُقدَّرة على الألف .

(1) قال ابن يعيش، في شرح المفصل، 37/6-38: "سُمِّيَ المقصور مقصوراً؛ لأنه قُصر عن المدِّ والإعراب وحبس، وأخذ من قوله تعالى: ﴿حُورٌ مَّقْصُورَاتٌ فِي الْخِيَامِ﴾؛ سورة الرحمن، الآية 72 . وقد يكون من قصرته، أي: نقصته، من قصر الصلاة. وذلك أن الاسم المقصور كأنه حُبس عمّا استحقّه من الإعراب، أو نُقص عن الممدود الذي هو أزيد لفظاً" .

(2) ذكر ابن هشام، في أوضح المسالك، 228/4: "أنَّ القصر يكون في الأسماء المتمكّنة، ولا يكون في الأسماء المبنيّة" .

(3) قال الحريري، في ملحّة الإعراب:-

وَلَيْسَ لِلْإِعْرَابِ فِيمَا قَدْ قُصِرَ	مِنَ الْأَسْمَاءِ أَثَرٌ إِذَا ذُكِرَ
مِثْلُ: يَحْيَى وَمُوسَى وَالْعَصَا	أَوْ ك: "حَيًّا" أَوْ ك "رَحَى" أَوْ ك "حَصَى"
فَهَذِهِ آخِرُهَا لَا يَخْتَلِفُ	عَلَى تَصَارِيفِ الْكَلَامِ الْمُؤْتَلَفِ

(4) جعل الحريري، في شرحه على الملحّة، 42، الاسم المقصور قسمين: أحدهما ما يدخله التّوِين، كقولك: رَحَى، وَ: حَيًّا، وَ: قَفًّا. والثّاني ما لا يدخله التّوِين؛ إمّا لكونه معرّفاً بالألف واللام، مثل: الحَيَّا، والنّدى، وإمّا لكونه لا ينصرف، مثل: موسى، وعيسى، وسلمى .

وأضاف بأن كلا القسمين لا يختلف حكم آخره في الرّفع، والنّصب، والجرّ .

التثنية

الاسم المثني إعرابه⁽¹⁾ بالالف⁽²⁾ في الرقع، وبياء مفتوح ما قبلها في النصب والجِرْ، يليهما نون مكسورة⁽³⁾، تقول: جاءني الزيدان، فالزيدان مرفوع علامة (6/ب) رفعه الألف⁽⁴⁾؛ لأنه اسم مثني. وتقول: رأيت الزيدنين، فهو منصوب علامة نصبه الياء؛ لأنه مثني. وتقول: مررت بالزيدنين، فهو أيضا مجرور وعلامة جرّه الياء؛ لأنه مثني⁽⁵⁾.
وقوله:

"وتلحق النون بمأقذ ثني
من المقاريد لجبر الوهن"
إشارة إلى ما يقول النحويون: ولحقت النون الاسم عوضاً لما فاتته من الحركة والتثوين⁽⁶⁾.
يعنون أن الاسم قبل التثنية، كان يُعرب بالحركات ويُثَوَّن، فلما ثني مُنِعَ منهما، فجاء بالنون مُحَرَّكة بالكسر بعد علامة التثنية؛ جبراً لما فاتته من ظهور الحركة ولحاق التثوين .

(1) تحدّث الأُبّاري، في الإنصاف، 33-39، المسألة 3، عن اختلاف النُحاة في إعراب المثني وجمع المذكر السالم بقوله: ذهب الكوفيون إلى أن الألف والياء في التثنية والجمع بمنزلة الفتحة والضمّة والكسرة في أنها إعراب، وإليه ذهب أبو علي قطرب بن المستير، وزعم أنه مذهب سيبويه، وليس بصحيح. وذهب البصريون إلى أنها حروف إعراب. وذهب أبو الحسن الأخفش وأبو العباس المبرد وأبو عثمان المازني إلى أنها ليست بإعراب ولا حروف إعراب، ولكنها تدلّ على الإعراب. وذهب أبو عمر الجرمي إلى أن انقلابها هو الإعراب، وحكي عن أبي إسحاق الزجاج أن التثنية والجمع مبنيان، وهو خلاف الإجماع". وانظر له، أسرار العربية، 46-52.

(2) ذكر سيبويه، في الكتاب، 17/1، سبب زيادة الألف في المثني دون الواو بقوله: "ولم يكن الواو ليفصل بين التثنية والجمع الذي على حدّ التثنية".

(3) علّ المبرد، في المقترض، 6/1، كسر هذه النون بقوله: "كسرت نون الاثنين لالتقاء الساكنين على أصل ما يجب فيهما إذا التقيا. ولم تكن فيهما مثل هذه العلة فتمتّع".

وأضاف الحريري، في شرح ملحة الإعراب، 45، قوله: "وكان أصلها السكون، إلا أنه لما سكن ما قبلها كسرت حتى لا يلتقي ساكنان، ومن حكم الساكنين إذا التقيا، أن يكسر الأوّل منهما، إلا أن الألف لما لم يمكن تحريكها، كسرت النون".

(4) في (ل): "مرفوع بالالف".

(5) قال الحريري، في ملحة الإعراب:-

وَرَفَعُ مَا ثَنِيَتْ بِالْأَلِفِ
وَجَرُّهُ وَنَصْبُهُ بِالْيَاءِ
تَقُولُ: زَيْدٌ لَابِسٌ بُرْنَيْنِ
كَقَوْلِكَ: الزَّيْدَانِ كَانَا مَأْفِي
بِغَيْرِ إِشْكَالٍ وَلَا مِرَاءٍ
و: خَالِدٌ مُنْطَلِقٌ إِلَيْنِ

(6) انظر، سيبويه، الكتاب، 18/1. والمبرد، المقترض، 5/1. وابن جني، سر صناعة الإعراب، 449/2.

جمع المذكر السالم

الجمع ما دلَّ على أكثر من اثنين، وله واحد من لفظه، وينقسم إلى: جمع تكسير، وجمع سالم .

فجمع التَّكْسِير⁽¹⁾ ما تغيَّر فيه لفظ الواحد⁽²⁾ كأسد وأسود، ورجل ورجال⁽³⁾ .

والجمع السَّالِم⁽⁴⁾ (أ/7): ما لحقته علامة الجمع، ولم يتغيَّر لفظ واحد.

وينقسم إلى: مذكر، كالزَّيْدَيْنِ، والمُسْلِمِينَ. ومؤنث، كالهِنْدَاتِ، والمُسْلِمَاتِ .

فالمذكر⁽⁵⁾ رفعه بواو مضموم ما قبلها، ونصبه وجره بياء⁽⁶⁾ مكسور ما قبلها،

(1) قال الأنباري، في أسرار العربية، 54: "إنما سُمِّيَ بذلك على التشبُّه بتكسير الآنية؛ لأنَّ تكسيرها إنما هو إزالة التثام أجزائها، فلما أزيل نظم الواحد فكَّ نضده - نضد المتاع نضداً؛ وضعه متراصفاً، أو جعل بعضه فوق بعض - في هذا الجمع، فسُمِّيَ جمع تكسير" .

وانظر، المبرد، المقتضب، 6/1 . وابن جنِّي، اللُّمع، 68 .

(2) جعل الأنباري، في أسرار العربية، 54، هذا التَّغْيِير على ضرب: الأول: أن يكون لفظ الجمع أكثر من لفظ الواحد، نحو: رجل ورجال، ودرهم ودرهم. والثاني: أن يكون لفظ الواحد أكثر من لفظ الجمع، نحو: كتاب وكتب. والثالث: أن يكون لفظ الجمع كلفظ الواحد في الحروف دون الحركات، نحو: أَسَدٌ وأُسْدٌ. والرابع: أن يكون لفظ الجمع مثل الواحد، نحو: الفلَّك، فإنَّها تدلُّ على الواحد والجمع حسب السياق. وانظر، ابن جنِّي، الخصائص، 53/2 .

(3) ذهب النُّحَاة إلى أنَّ إعراب جمع التَّكْسِير يكون كإعراب الواحد، وعَلَّلَ المبرد، في المقتضب، 6/1، ذلك بقوله: "لأنَّه لم يأت على حدِّ التثنية". تقول: هذه قصورٌ ودورٌ، و: رأيت قصوراً ودوراً، و: مررت بقصورٍ ودورٍ. وانظر في ذلك ابن جنِّي، اللُّمع، 68 .

(4) قال الحريري، ملحة الإعراب:-

وَكُلُّ جَمْعٍ صَحَّ فِيهِ وَاحِدَةٌ	ثُمَّ أَتَى بَعْدَ التَّنَاهِي زَائِدَةٌ
فَرَفَعَهُ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ تَبَعٌ	نَحْو: شَجَانِي الْخَاطِبُونَ فِي الْجَمْعِ
وَنَصَبُهُ وَجَرُّهُ بِالْيَاءِ	عِنْدَ جَمِيعِ الْعَرَبِ الْعَرَبَاءِ
تَقُولُ: حَيُّ النَّازِلَيْنِ فِي مَنَى	وَأَسْأَلُ عَنِ الرَّيْدَيْنِ، هَلْ كَانُوا هُنَا؟

(5) ذكر ابن جنِّي في اللُّمع، 63، أن "هذا الجمع يكون للمذكرين ممَّن يعقل" .

(6) سبق الحديث اختلاف النُّحَاة في هذه الحروف "الواو، والياء" أي حركات إعراب، أم هي حروف إعراب. انظر، قسم التحقيق، 105.

يليهان نون (1) مفتوحة (2)، كقولك: "شجاني الخاطبون" فالخاطبون: فاعل "شجاني" مرفوع علامة رفعه الواو؛ لأنه جمع مذكر سالم .

وتقول في النصب: "حي النازلين". وفي الجر: "سل عن الزيدين"، والنون في هذا الجمع لجبر الوهن (3) كما كانت في التثنية (4) قوله: "وتسقط النون في الإضافة" (5)، يعني: نون التثنية، ونون جمع المذكر السالم، تقول: عندي غلامان، و: رأيت ساكنين، فإذا أضفت قلت: غلاما زيدا، وساكني (6) الرضافة (7)، تحذف منهما النون للإضافة (8)، كما تحذف التثوين في قولك: غلام زيد .

(1) قال الحريري، في ملحة الإعراب:

ونون مفتوحة إذ تذكر والنون في كل مثني تكسر

(2) علل المبرد، في المقتضب، 6/1، كون هذه النون مفتوحة بقوله: "حُرِّكَتْ نون الجمع بالفتح؛ لأن الكسر والضم لا يصلحان فيها، وذلك أنها تقع واو مضموم ما قبلها، أو ياء مكسور ما قبلها، ولا يستقيم توالي الكسرات والضمات مع الواو والياء ففتحت".

(3) في (م) : "الوهم".

(4) انظر، قسم التحقيق، 110.

(5) قال الحريري، في ملحة الإعراب:-

وتسقط النون في الإضافة وقد رأيت صاحبني أخينا
نحو: رأيت ساكني الرضافة فاعلم في حذفهما يقينا

(6) في (م،و،ل): "ساكن"، والصواب ما أثبت لما يقتضيه السياق .

(7) قال البكري، في معجم ما استعجم، 654/2 : "الرضافة بضم أوله: رضافة هشام بن عبد الملك بالشام ... ورضافة أخرى ببغداد: معروفة".

(8) ذهب سيبويه، في الكتاب، 186/1-188، إلى هذه النون - نون المثني، ونون جمع المذكر السالم - تحذف للإضافة، وقد تحذف لغير الإضافة، وقد تثبت مع الإضافة. وقد أورد شواهد على ما ذهب إليه .

جمع المؤنث السالم

كُلُّ جمع فيه ألف وتاء⁽¹⁾ مزبدتان⁽²⁾، كمسلمات، وضاريات، لا كفؤاة، وأبيات⁽³⁾، وإعراب هذا الجمع بالضمّة رفعاً، وبالكسر نصباً وجرّاً⁽⁴⁾، حملوا النّصب (7/ب) على الجرّ في جمع المؤنث، كما حملوا النّصب على الجرّ في جمع المذكّر، فقالوا: رأيت المسلمين، كما تقول: مررت بالمسلمين .
وقوله:

"كَفَيْتُ الْمُسْلِمَاتِ شَرِّي"⁽⁵⁾

إعرابه: كَفَيْتُ: فعل وفاعل، المسلمات: مفعول أوّل منصوب علامة نصبه كسرة التّاء؛ لأنّه جمع مؤنث سالم، وشَرِّي: مفعول ثانٍ⁽⁶⁾ ومضاف إليه .

(1) ذكر ابن يعيش، في شرح المفصل، 6/5، اختلاف النّحاة: "في هذه الألف والتّاء، فقال بعض المتقدمين: التّاء للجمع والتّأنيث، ودخلت الألف فارقة بين الجمع والواحد. وقال قوم: التّاء للتّأنيث، والألف للجمع، والذي عليه الأكثر أن الألف والتّاء للجمع والتّأنيث من غير تفصيل" .

(2) علّل ابن يعيش، في شرح المفصل، 6/5، زيادة هذين الحرفين دون غيرهما، بقوله: "إنّما زادوا حرفين؛ لأنّ جمع المؤنث السالم فرع على جمع المذكّر السالم، فكما أنّ المزيد في جمع المذكّر السالم حرفان، كذلك كان مثله في جمع المؤنث، وكان الزائد الأوّل حرف مدّ ولين، كما كان في التثنية والجمع. وإنّما اختيرت الألف دون الواو والياء؛ لخفتها، وتقل الجمع والتّأنيث، واختيرت التّاء معها؛ لوجهين: أحدهما: أنّها تشبه الواو؛ ولذلك أبدلت منها في مواضع كثيرة، نحو: تُكَاهُ وتُخَمُّ، والواو أخت الألف. والوجه الثاني: أنّها تدل على التّأنيث فركبت مع الألف؛ ليدل على الجمع والتّأنيث" .

(3) تحدث الحريري، في شرح ملحّة الإعراب، 52-53، عن أمثال هذه الكلمات بقوله: "وفي جمع التّكسير ما يوجد في آخره ألف وتاء، فيتوهم المبتدئ أنّه من قبل جمع المؤنث السالم الذي لا تفتح تاؤه في النّصب، وذلك مثل: أبيات، وأقوات، وأموات، فهذه الجموع الثلاثة من نوع جمع التّكسير، ويدخل تاءها النّصب، فتقول: أنشدت أبياتاً من الشعر، و: جمعت أقواتاً للشّشاء، و: شاهدت أمواتاً من البرد. والدّلالة على أنّها جمع تكسير أنّ لفظ واحدها الذي هو: بيت، وميّت، وقوت، لم يسلم في هذا الجمع" .

(4) قال ابن يعيش، في شرح المفصل، 6/5: "وهذه التّاء هي حرف الإعراب في هذا الجمع؛ لأنّها حرف صيغت الكلمة عليه لمعنى الجمع فكانت كالواو والياء في الجمع المذكّر السالم، فالتّاء والضمّة عليها بمنزلة الواو في "الزّيدون"، والتّاء والكسرة عليها بمنزلة الياء في "الزّيدون" .

(5) قال الحريري، في ملحّة الإعراب:-

وَكُلُّ جَمْعٍ فِيهِ تَاءٌ زَائِدَةٌ
وَنَصْبُهُ وَجَرُّهُ بِالْكَسْرِ
(6) في (ل): 'مفعول ثاني' .

فَارْفَعَهُ بِالضَّمِّ كَرَفَعَ حَامِدَةً
نَحْو: كَفَيْتُ الْمُسْلِمَاتِ شَرِّي

جمع التَّكْسِيرِ يَجْرِي مجرى المفرد، وإعرابه بالحركات⁽¹⁾

(1) قال الحريري، في ملحة الإعراب: -
وَكُلُّ مَا كُسِرَ فِي الْجُمُوعِ
فَهُوَ نَظِيرُ الْفَرْدِ فِي الْإِعْرَابِ

ك: الأَمْسَدِ وَالْأَيِّاتِ وَالرُّبُوعِ
فَأَسْمَعُ مَقَالِي وَأَتَّبِعُ صَوَابِي

حروف الجر⁽¹⁾

يُجر⁽²⁾ بها كل اسم⁽³⁾ منصرف⁽⁴⁾ كرجلٍ، وفرسٍ، وزيدٍ، وعمرو، وبعض ما لا ينصرف، كعند، ولدن .
وهي⁽⁵⁾: من، وإلى، وفي، وحتى⁽⁶⁾ غير عاطفة ولا ابتدائية، وعلى، وعن⁽⁷⁾، ومذ

(1) قال الصنّان ، في حاشيته، 302/2: "وإنما سُمّيت حروف الجر؛ إمّا لأنها تجرُ معاني الأفعال إلى الأسماء، أي: توصلها إليها، فيكون المراد من الجرّ المعنى المصدرى، ومن ثمّ سمّاها الكوفيون "حروف الإضافة"؛ لأنها تضيف معاني الأفعال، أي: توصلها إلى الأسماء. وإمّا لأنها تعمل الجرّ فيكون المراد بالجرّ الإعراب المخصوص كما في قولهم: حروف النّصب، وحروف الجزم" .

(2) قال ابن جني، في سِرِّ صناعة الإعراب، 123/1-125: "العلّة التي لها صارت هذه الحروف جارة فجرت الأسماء؛ من قبل أنْ الأفعال التي قبل تلك الأسماء ضعفت عن وصولها وإفضائها إلى الأسماء التي بعدها، وتناولها إياها كما يتناول غيرها من الأفعال القويّة الواصلة إلى المفعولين، فلمّا قصّرت هذه الأفعال عن الوصول إلى الأسماء رُفِدَتْ بحروف الجرّ فَجَعِلَتْ موصلة لها إليها، فقالوا: عجبت من زيد، ونظرت إلى عمرو. ومن ثمّ جعلت تلك الحروف جارة، وأعملت هي في الأسماء، ولم يفضّ إلى الأسماء النّصب الذي يأتي من الأفعال" .

(3) ذكر ابن النّازم، في شرحه على الألفيّة، 354، أن: "هذه الحروف كلّها مستوية في الاختصاص بالأسماء، والدخول عليها لمعان في غيرها، فاستحقت أن تعمل؛ لأنّ كلّ ما لازم شيئاً وهو خارج عن حقيقة، أثر فيه غالباً. ولم تعمل الرّقع لاستثثار العمدة به، ولا النّصب؛ لإيهام إهمال الحرف، فتعين الجرّ" .

(4) في (م): "منصوب" .

(5) قال الحريري، في ملحّة الإعراب:-

وَالْجَرُّ فِي الْأِسْمِ الصَّحِيحِ الْمُنْصَرَفِ	بأحرفٍ هنّ إذا قيلَ صِفْ
مِنْ وَإِلَى وَفِي وَحَتَّى وَعَلَى	وَعَنْ وَمُنْذُ ثُمَّ حَاشَا وَخَلَا
وَالْبَاءُ وَالْكَافُ إِذَا مَا زِيدَا	وَاللَّامُ، فَاحْتَظَّهَا تَكُنْ رَشِيدَا
وَرُبُّ أَيْضاً ثُمَّ مَذٌّ فِي مَا حَضَرَ	مِنْ الزَّمَانِ دُونَ مَا مِنْهُ غَبَرَ
تَقُولُ: مَا لَقِيْتُهُ مَذٌّ يَوْمِنَا	و: رَبُّ عَبْدٍ كَيْسٍ مَرٌّ بِنَا

(6) سبق الحديث عن "حتى" وآراء النّحاة فيها، انظر، قسم التّحقيق، 93.

(7) ذهب المبرّد إلى أن "على، وعن" أسماء، فقال في المقتضب، 136/4: "وأما حروف الإضافة التي تُضاف بها الأسماء والأفعال إلى ما بعدها، فمن، وإلى، وربّ، وفي، والكاف الزائدة، والباء الزائدة، واللام الزائدة. فهذه الحروف الصحيحة وما كان مثلاً. فأما ما وضعه النّحويّون، نحو: على، وعن، وقبل، وبعد، وبين، وما كان مثل ذلك، فإنّما هي أسماء" .

وَمُنْذٌ، وحاشا⁽¹⁾، وخَلَا، وعدَا، والباءُ اللَّيْست من نفس الكلمة، وكاف التَّشْبِيهِ، وَاللَّام، اللَّيْست للإِضافة، ورُبُّ .

ولا يُجْرُ بِمُنْذٍ⁽²⁾ وَمُنْذٍ⁽³⁾ إِلَّا الزَّمَانُ⁽⁴⁾ نحو: "ما لقيته مُنْذُ يَوْمِنَا"، وما جاعني مُنْذُ⁽⁵⁾ ثلاثة أيام .

ويرتفع ما بعدهما فيكونان اسمين⁽⁶⁾ مبتدأين⁽⁷⁾، تقول: ما (8/أ) رأيته مُنْذُ يَوْمَانِ، تقديره: مدة ذلك يومان. وتقول: ما رأيته مُنْذُ يَوْمِ الجمعة، تقديره: أول مدة ذلك يوم الجمعة⁽⁸⁾ .

(1) في (م): "حاشى" .

(2) ذكر المرادي، في الجنى الداني، 304، أن مذهب جمهور النحاة في "مُنْذٌ" أنها محذوفة النون، وأصلها "مُنْذٌ". ومن أدلتهم على ذلك: أن تصغير "مُنْذٌ" مُنْذٌ، برد النون، كما أن ذال مُنْذٌ يجوز فيها الضمُّ والكسر عند ملاقة ساكن، نحو: مُنْذُ اليوم، والضمُّ أعرف .

وانظر، ابن هشام، مغنى اللبيب، 441 .

(3) قال الأنباري، في الإنصاف، 382/1-383، لمسألة 56: "يرى الكوفيون أن 'مُنْذٌ' و'مُنْذٌ' مركبتان من 'مِنْ' و'إِذْ'. ويرى الفراء أنهما مركبتان من 'مِنْ' و'ذُو' التي بمعنى الذي" .

(4) ذهب الحريري، في شرح ملح الإعراب، 62، إلى أن: "الأجود أن تجرُ بِمُنْذٍ ماضي الزمان وحاضره، وأن تجرُ بِمُنْذٍ حاضر الزمان وترفع ماضيه، فتقول: ما رأيته مُنْذُ اليوم، و: لم أراه مُنْذُ يومان. وإذا جررت بها فالكلام كله جملة واحدة، وإذا رفعت بها صار الكلام جملتين" .

(5) تحدث ابن هشام، في مغنى اللبيب، 441، عن مُنْذٌ وَمُنْذٌ، وذهب إلى: "أنهما حرفا جرٍ بمعنى 'مِنْ' إن كان الزمان ماضياً، وبمعنى 'فِي' إن كان حاضراً، وبمعنى 'مِنْ' وإلى إن كان معدوداً، نحو: ما رأيته مُنْذُ يوم الخميس، أو مُنْذُ يومنا، أو عامنا، أو مُنْذُ ثلاثة أيام" .

(6) ذهب الأنباري، في أسرار العربية، 147، إلى أن مُنْذٌ وَمُنْذٌ يكون كل واحد منهما اسماً، ويكون حرفاً جارياً، وأن الأغلب على مُنْذٍ الاسمية، وعلى مُنْذٍ الحرفية؛ لأن مُنْذٌ دخلها الحذف، والحذف إنما يكون في الأسماء .

(7) عرض الأنباري، في الإنصاف، 383/1، المسألة 56، اختلاف النحاة في إعراب الاسم الواقع بعد مُنْذٍ "وَمُنْذٌ"، فقال: "ذهب الكوفيون إلى أن مُنْذٌ وَمُنْذٌ إذا ارتفع الاسم بعدهما ارتفع بتقدير فعل محذوف. وذهب أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء إلى أنه يرتفع بتقدير فعل محذوف. وذهب البصريون إلى أنهما يكونان اسمين مبتدأين، ويرتفع ما بعدهما؛ لأنه خبر عنهما" .

وانظر، المبرد، المقتضب، 30/3-31. وابن السراج، الموجز في النحو، 59. والزجاجي، أمالى الزجاجي،

144-145، وفيه حديث ظريف حول مُنْذٍ إذا رُفِعَ بها أو جُرَّ بها، وقد دار الحديث بين الرِّيَاشِي والأخفش

"سعيد بن مسعدة" وعلق عليه المازني والزجاجي وغيرهما. وابن يعيش، شرح المفصل، 117/2 .

(8) قال سيبويه، في الكتاب، 226/4: "وأما مُنْذٌ فتكون ابتداء غاية الأيام والأحيان" .

وحاشا⁽¹⁾ وخلا⁽²⁾ وعدا⁽³⁾ معناها الاستثناء، وينجرُّ ما بعدها فتكون حروفاً، نحو: قام القوم حاشا زيد، وخلا عمرو، وعدا بكر. وينتصب أيضاً فتكون أفعلاً مسندة إلى ضمير ما تقدّم. والمنصوب بعدها مفعول به، تقول: قام القوم حاشا زيداً، تقديره: جاوزوا زيداً، وكذلك التقدير في: قام القوم خلا زيداً، و: عدا عمراً.

(1) قال الأنباري، في الإنصاف، 278/1، المسألة 37: "ذهب الكوفيون إلى أن "حاشى" في الاستثناء فعل ماضٍ، وذهب بعضهم إلى أنه فعل استعمل استعمال الأدوات، وذهب البصريون إلى أنه حرف جرّ، وذهب أبو العباس المبرد إلى أنه يكون فعلاً، ويكون حرفاً".

وزاد ابن هشام، في مغنى اللبيب، 165، أن "حاشا" في قوله تعالى: ﴿حَشَشَ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا﴾ سورة يوسف، من الآية 31، "اسم مرادف للبراءة من كذا، بدليل قراءة بعضهم: ﴿حاشاً لله﴾ بالتثوين".

وأضاف بأنها تأتي على ثلاثة أوجه: أحدها: أن تكون فعلاً متعدياً متصرفاً، تقول: "حاشيته" بمعنى: استثنيت. والثاني: أن تكون تنزيهية، ﴿نحو: حاشَ لله﴾، والثالث: أن تكون للاستثناء.

وذكر المرادي، في الجنى الداني، 567، أن: "في "حاشى" التي يُستثنى بها لغتان: "حاشى" بإثبات الألفين، و"حشى" بحذف الألف الأولى، وأما التي للتنزيه: ففيها ثلاث لغات: هاتان المذكورتان، و"حاش" بحذف الألف الثانية. وزاد في التسهيل "حاش" بإسكان الشين".

ومن النحاة من ذهب إلى أنه إذا دخلت عليها "ما" المصدرية خُصّت بالفعلية، في حين ذهب آخرون إلى جواز الجرّ بها مع دخول "ما" المصدرية عليها.

وللفائدة انظر، الفراء، معاني القرآن 42/2. وابن السراج، الأصول في النحو، 288/1-289. وابن جني، المحتسب، 341/1، واللمع، 125. وابن يعيش، شرح المفصل، 47/8. وابن مالك، التسهيل، 105. والمالقي، رصف المباني، 187. والعيني، المقاصد النحوية، 129/3/3. والسبوطي، شرح شواهد المغني، 368/1، وهمع الهوامع، 232/1. والبغدادى، خزنة الأريب، 182/4.

(2) ذكر المرادي، في الجنى الداني، 436-438، أن "خلا": "لفظ مشترك، يكون حرفاً من حروف الجرّ، وفعلاً متعدياً، وهي في الحالين، من أدوات الاستثناء. فإذا كانت حرفاً جرّت الاسم المستثنى بها وإذا كانت فعلاً نصبت الاسم المُستثنى بها وتتعين فعليتها بعد "ما" المصدرية لأن "ما" المصدرية لا توصل بحرف الجرّ، وإنما توصل بالفعل، وذهب الجرمي والكسائي والفارسي والرُّبَعي إلى إجازة الجرّ بها بعد "ما" فتكون "ما" زائدة لا مصدرية و"خلا" حرف جرّ".

وانظر، ابن مالك، شرح الكافية الشافية، 724/2. وشرح عمدة الحافظ، 271. والأشموني، شرح الأشموني، 11/1، والأزهري، شرح التصريح، 29/1. وابن هشام، مغنى اللبيب، 164، وأوضح المسالك، 6/3.

(3) قال الأنباري، في أسرار العربية، 121: "وأما سيبويه، فلم يذكر بعد "عدا" إلا النصب لا غير". وقال المرادي، في الجنى الداني: "والكلام على "عدا" في جميع ما ذكر كالكلام على "خلا".

وأما "رُبَّ" ⁽¹⁾ فلا تكون إلا في صدر الكلام ⁽²⁾ نحو: رُبَّ رجل لقيته. ولا تجرُ إلا نكرة ⁽³⁾، وقد تجرُ مضمراً على شريطة التفسير بمميز بعده، نحو: رُبَّه رجلاً مررت به .

⁽¹⁾ أورد ابن هشام، في معني اللبيب، 184، في "رُبَّ" ست عشرة لغة. في حين جعلها المرادي، في الجنى الذاني، 447-448، "سبع عشرة لغة. وهي: "رُبَّ" بضمّ الرّاء وفتحها، وكلاهما مع تخفيف الباء، وتشديدها، مفتوحة، فهذه أربع لغات. و: "رُبْتُ" بالأوجه الأربعة، مع تاء التأنيث الساكنة. و: "رُبِيت" بالأوجه الأربعة، مع تاء التأنيث المتحركة. و: "رُبَّ" بضمّ الرّاء وفتحها، مع إسكان الباء. و: "رُبَّ" بضمّ الرّاء والباء معاً، مشددة، ومخففة. و: "رُبُّتَا".

ولتمام الفائدة حول "رُبَّ" وما يتصل بها ، انظر، الجاحظ، البيان والتبيين، 293/1. والمبرد، المقتضب، 15/3، 139/4-140. الرُّماني، معاني الحروف، 107. ابن جنّي، الخصائص، 333/2. و الهروي، الأزهية، 259. ابن عصفور، المقرب، 199/1 .

⁽²⁾ قال الحريري، في ملحّة الإعراب:-

و"رُبَّ" تأتي أبداً مُصَدَّرَةً
ولا يَلِيزُهَا الاسمُ إلا نكرة
وتَنَارَةٌ تُضَمَّرُ بَعْدَ الْوَاوِ
كَقَوْلِهِمْ: وَرَاكِبٌ يُجَاوِي

⁽³⁾ وهو مذهب سيبويه، في الكتاب، 427/1، 54/2-56، 274، 281، قال في ذلك، 54/2-55: "وأما: رُبَّ وأخيه منطلقين، ففيهما قبح حتى تقول: وأخ له. والمنطلقان عندنا مجروران، من قبل أن قوله: وأخيه في موضع نكرة؛ لأنّ المعنى إنّما هو: وأخ له. فإن قيل: أمضاة إلى معرفة أو نكرة ؟ فإنك قائل إلى معرفة، ولكنها أجريت مجرى النكرة، كما أنّ "ملك" مضافة إلى معرفة وهي توصف بها النكرة، وتقع مواقعها. ألا ترى أنّك تقول: رُبَّ مَلِك. ويدلّك على أنّها نكرة أنّه لا يجوز لك أن تقول: رُبَّ رجلٍ وزيد، ولا يجوز لك أن تقول: رُبَّ أخيه حتى تكون قد ذكرت قبل ذلك نكرة".

وقد أورد ابن هشام، في شرح سنن الذهب، 133-134، شواهد دخلت فيها "رُبَّ" على بعض الضمائر، لكنّه بين أنّ هذه الضمائر الواردة نكرها في تلك الشواهد ليست معارف، بل نكرات .

وقد تجرُ "رُبَّ" (1) مضمرة بعد الواو (2)، نحو (3): -

[1] وَلَيْلَ كَمَوْجِ الْبَحْرِ أَرْخَى سُتُورَهُ [الطويل]

تقديره: رَبُّ لَيْلٍ (4).

والبناء (5) للإضافة (6)، نحو: مررتُ به، وللإستعانة (7)، نحو (8): كتبتُ

(1) ساقطة من (ل) .

(2) ذكر ابن مالك، في التسهيل، 148: أن "رُبَّ" تجرُ بعد الواو، والفاء، وبل .

(3) هذا صدر بيت من الطويل، وهو من معلقة امرئ القيس، وتامه:-

عليّ بأنسواع الهُموم لِيَبْتَلي
اللغة: سدوله: ستوره، جمع "سُدْل"، وسدل ثوبه إذا أرخاه. يبتلي: يختبر وينظر ما عندي من صبر

أو جزع.

المعنى: يقول: رَبُّ لَيْلٍ يحاكي أمواج البحر في توحشه وهوله، وقد أرخى عليّ ستور ظلامه مع أنسواع الحزن ليختبرني أصبر أم أجزع .

الشاهد فيه قوله: "وليلٍ" إذ جرَّت "ليل" برُبِّ المحذوفة بعد الواو .

انظر البيت في:-

امرئ القيس، الديوان، 18. والزَّجَّاجي، مجالس العلماء، 273. وابن مالك، شرح عمدة الحافظ، 272. وابن الناطم، شرح الألفية، 377. وابن هشام، أوضح المسالك، 68/3. وشرح شذور الذهب، 321. ومغني اللبيب، 473. والعيني، المقاصد النحويّة، 388/3. والأشموني، شرح الأشموني، 300/2. والأزهري، شرح التصريح، 22/2. والسبوطي، شرح شواهد المغني، 574/2، 782. والبيغادي، خزنة الأئيب، 326/2، 271 .

(4) ذكر ابن الشجري، في أماليه، 243/2: أن "ما" تدخل على "رُبَّ" فتكفها عن العمل -غالبا-، وقد تدخل عليها ولا تكفها.

وانظر، ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 32-33. و"أبو حيان"، ارتشاف الضرب، 815/3 .

(5) قال الرُّمائي، في معاني الحروف، 36: "وهي من العوامل، وعملها الجرُّ، وهي مكسورة؛ وإنما كُسِرَتْ لتكون على حركة معمولها، وحركة معمولها الكسر" .

(6) قال الحريري، في ملحّة الإعراب:-

نَمْ تَجْرُ الْإِسْمَ بَاءَ الْقَسَمِ
لَكِنْ تَخْصُ النَّاءُ بِاسْمِ اللَّهِ
وَوَاوُهُ وَالنَّاءُ أَيْضاً فَأَعْلَمُ
إِذَا تَعَجَّجْتَ بِلا اِسْتِثْنَاءِ

(7) في النسختين "المسبيّة"، والصواب ما أثبت؛ لاستقامة المعنى .

(8) كلمة: "نحو"، ساقطة من (ل) .

بالقلم، وللقسم⁽¹⁾، نحو: بالله أفعَل، وتالله قد كان كذا⁽²⁾،
وتُبدل منها الواو⁽³⁾؛ لأنها من مخرجها وألين منها، وذلك (8/ب) نحو:
والله ليكوننَّ كذا.

(1) جعل الحريري، في شرح ملحّة الإعراب، 67، جعل الباء أصل حروف القسم، وعلل ذلك بقوله: "لدخولها على كل مقسم به مظهر، كقولك: أقسم بالله العظيم، ومضمر، كقولك: أقسم بك لأفعلن". وانظر، الرُّمّاني، معاني الحروف، 36.

(2) قال سيبويه، في الكتاب، 217/4: "وباء الجرّ إنما هي للإزاق والاختلاط، وذلك قولك: خرجت بزيد، ودخلت به، وضربت به بالسوط، ألزقت ضربه إياه بالسوط، فما اتسع من هذا في الكلام فهذا أصله". في حين ذكر ابن هشام، في مغني اللبيب، 137-151، أنها تأتي لأربعة عشر معنى. وقد ذكر الشارح ثلاثة منها، والرابع: الإلصاق، والخامس: التعدية، وتُسمى باء النقل أيضاً، نحو: ذهب بزيد، والسادس: السبيبة، نحو: (إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجَلِ)، سورة البقرة، الآية، 54، والسابع: المصاحبة، نحو: (قِيلَ يَنْتُوْحُ أَهِيْطُ بِسَلَمٍ)، سورة هود، الآية، 48، والثامن: الظرفية، نحو: (وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرِ وَأَنْتُمْ أَذِلَّةٌ)، سورة آل عمران، الآية، 123، والتاسع: البدل، نحو: مال يسرني بها خمر النعم، والعاشر: المقابلة، نحو: اشتريت الفرس بألف، والحادي عشر: المجاوزة، نحو: (وَيَوْمَ تَشْقُقُ السَّمَاءُ بِالْعَمَمِ وَتُنْزَلُ الْمَلَكَةُ تَنْزِيلاً)، سورة الفرقان، الآية، 25، والثاني عشر: التبعية، نحو: (وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ)، سورة المائدة، الآية، 6، والثالث عشر: الغاية، نحو: (وَقَدْ أَحْسَنَ بِي إِذْ أَخْرَجَنِي مِنَ السِّجْنِ)، سورة يوسف، الآية، 100، والرابع عشر: التوكيد، وهي الزائدة. ويشار إلى أن المزني، في كتابه الحروف، 54، قد ذكر أن: "الباءات إحدى وعشرون باء". وإتمام الفائدة انظر، الرُّمّاني، معاني الحروف، 36-41. والمالقي، رصف المباني، 142. والمرادي، الجنى الداني، 36-56.

(3) قال سيبويه، في الكتاب، 17/4: "والواو التي تكون للقسم بمنزلة الباء، وذلك قولك: والله لا أفعل". وأضاف في، 496/3، أنها أكثر حروف القسم استعمالاً، ثم الباء، ثم التاء. وتحدث عنها الحريري، في شرح ملحّة الإعراب، 67، بقوله: "وأما الواو فهي فرع على الباء، فلها حُطَّت رتبة، فلم تدخل على المضمر، وإنما أبدلت منها؛ لأن معنى الباء الإلصاق، ومعنى الواو الجمع، فلما تقارب معنيهما وقع الإبدال فيهما". وانظر، السكاكي، مفتاح العلوم، 47.

وأبدلت الواو تاء⁽¹⁾ مع الله خاصّة⁽²⁾، نحو: ﴿تَاللّٰهِ تَفْتُوْا
تَذَكَّرُ يُوْسُفَ﴾⁽³⁾.

(1) ذكر النحاة أن الواو تبدل تاء في كلمات كثيرة، نحو: تراث، وتجاه، وتخمة، وتهمة.....، انظر، سيبويه، الكتاب، 464/3، 465، 554، 3/4، 223، 234، 239، 240. والمبرد، المقتضب، 63/1، 91، 230/2. والحريري، شرح ملح الإعراب، 67. والأنباري، أسرار العربية، 149.

(2) هذا مذهب سيبويه، في الكتاب، 496/3. وانظر، المبرد، المقتضب، 320/2. وعلل الأنباري، في أسرار العربية، 149، ذلك بقوله: "فإن قيل: فلم اختصت التاء باسم واحد، وهو اسم الله تعالى؟ قيل: لأنها لما كانت فرعاً للواو التي هي فرع للباء، والواو تدخل على المظهر دون المضمرة؛ لأنها فرع انحطت عن درجة الواو؛ لأنها فرع فاختصت باسم واحد، وهو اسم الله تعالى". قال ابن هشام، في معنى اللبيب، 157: "وربما قالوا: تَرَبَّى، و: تَرَبَّ الكعبة، وتألَّرحمن". وأضاف المرادي، في الجنى الداني، 57: "تحياك" ثم حكم على ذلك بالشذوذ. سورة يوسف، الآية، 85.

(3) وقد أورد ابن زيد، في الفضة المضيئة، 181-182، حروف قسم أخرى، إضافة إلى هذه الحروف الثلاثة، وهي: الهاء، وتكون عوضاً عن الواو، نحو: ها الله لأفعلن، والهمزة، نحو: أالله لأفعلن، والميم، نحو: مَ الله لأفعلن. وانظر، السكاكي، مفتاح العلوم، 47. "أبو حيان"، إرتشاف الضرب، 481/2. الخوارزمي، شرح المفصل، 251/4، 617.

الإضافة

الإضافة⁽¹⁾ أن تَضُمَّ اسماً مضمناً معنى "اللام" أو "من"⁽²⁾، إلى اسم آخر، وتصله به، نحو: غلام زيد، وخاتم فضة⁽³⁾. والإضافة إما بمعنى "من"⁽⁴⁾، إن صحَّ أن يُخبر بالمضاف إليه عن المضاف باعتبار مُسمَّاه، نحو: خاتم فضة⁽⁵⁾، ولو قلت: الخاتم فضة، صحَّ؛ فإضافته بمعنى "من". وإمَّا بمعنى⁽⁶⁾ "اللام" إن لم يكن كذي، نحو: غلام زيد، ورأس الشاة، ويوم⁽⁷⁾ الخميس⁽⁸⁾. فإن قلت: لم كانت إضافة: يوم الخميس، بمعنى اللام؟ مع أنه يصحُّ أن يُقال: اليوم الخميس، فتخبر بالمضاف إليه عن المضاف، قيل: لأنَّ الإخبار به ليس باعتبار مُسمَّى المضاف، بل باعتبار تسميته. ألا ترى إذا قلت: اليوم الخميس، كيف هو في تقدير اسم هذا اليوم الخميس، فليس الإخبار في نحو: اليوم الخميس، على حدِّ الإخبار في: الخاتم فضة. فهذا يوضح لك الفرق بين {إضافة يوم الخميس (9/أ)}، وشبهها، وبين⁽⁹⁾: خاتم فضة، وباب ساج، ونحو ذلك.

(1) قال المبرِّد، في المقتضب، 143/4: "فلذا أضفت الاسم إلى الاسم بعده بغير حرف كان الأول نكرة ومعرفة بالذي بعده. فإذا أضفت اسماً مفرداً إلى اسم مثله مفرد أو مضاف صار الثاني من تمام الأول، وصارا جميعاً اسماً واحداً، وانجرَّ الآخر بـ"إضافة الأول إليه ولا تدخل في الأول ألفاً، ولا لاماً، وتحذف منه التثوين؛ وذلك لأنَّ التثوين زائد في الاسم، وكذلك الإضافة والألف واللام، فلا يحتمل الاسم زيادتين".
(2) قال الرُّضِّي، في شرحه على الكافية، 206/2: "وتكون الإضافة على معنى "في"، وضابطها في هذه الحالة، أن يكون الثاني ظرفاً للأول، نحو: ﴿يَصْحَبِي آلِ سَجْنٍ﴾، سورة يوسف، الآية، 39".

(3) قال الحريري، في ملحة الإعراب:-

وَقَدْ يُجْرُ الْإِسْمُ بِالْإِضْفَاءِ
فَقَارَةُ تَأْتِي بِمَعْنَى السَّلَامِ
وَقَارَةُ تَأْتِي بِمَعْنَى "مِنْ" إِذَا
كَقَوْلِهِمْ: دَلُّ أَبِي قُضَافَةَ
نَحْو: لَتَى عَبْدُ بَنِي تَمَامٍ
قُلْتُ مَنَّا زَيْتٌ فَمَنْ ذَاكَ وَذَا

(4) قال ابن هشام، في شرح قطر الندى، 214: "وذلك إذا كان المضاف إليه كلاً للمضاف، ويصحُّ الإخبار به عنه".
(5) ذكر البرماوي، في شرح الصُّور، 148، وجهين آخرين في "خاتم حديد"، الأول: نصب الجزء الثاني مع تثوين الأول. وأضاف بأنَّ نصبه عند بعض النحاة على التمييز، وعند غيرهم على الحال. والوجه الثاني: أن ترفعه إمَّا صفة بتأويله بمشتق، أي: خاتم مصنوع من حديد، وإمَّا بدلاً، أو بيانا.

(6) ما بين المعقوفين {} ساقط من (ل).

(7) في (ل): "ورأس الشاة يوم الخميس".

(8) ذكر الرُّضِّي، في شرحه على الكافية، 206/2، وما بعدها، أنَّ الإضافة هنا - أي عندما تكون بمعنى اللام،

أو في، أو من - تُسمَّى إضافة معنوية؛ لأنها أفادت أمراً معنوياً. ومحضة، أي: خالصة من تقدير الانفصال.

وأضاف أنَّ هناك نوعاً آخر من الإضافة، وهي الإضافة اللفظية؛ لأنها تنيد أمراً لفظياً. أو غير المحضة؛ لأنها

في تقدير الانفصال. وهو كلُّ اسم فاعل أو مفعول، بمعنى الحال والاستقبال، أو صفة مشبهة، ولا تكون إلا

بمعنى الحال، نحو: هذا ضارب زيد غداً، وهذا مروغ القلب، وهذا حسن الوجه.

(9) ما بين المعقوفين {} ساقط من (ل).

فصل

ومن الأسماء ما لازم الإضافة، وهي على ضربين: الأول، ما لازم الإضافة لفظاً ومعنى، نحو: لَدُنْ⁽¹⁾، وهي لأوّل الغاية زماناً ومكاناً، و"لَدَى" وهي بمعنى "عند"⁽²⁾ وسبحان الله⁽³⁾ وذو⁽⁴⁾ ومثل، ومع، وعند،

(1) تحدث ابن النّاطم، في شرحه على الألفيّة، 398-399، عن "لَدُنْ" بقوله: "اسم لأوّل الغاية: زماناً، أو مكاناً، ولا يُستعمل إلا ظرفاً، أو مجروراً "بمن" وهو الغالب فيه، ويلزم الإضافة إلى ما يفسره، سوى "غُدُوّة" فله معها حالان: الإضافة، نحو: لقيته لَدُنْ غُدوة. والإفراد، ونصب "غُدوة" على التّمييز، نحو: لَدُنْ غُدوة. وهو مبني للزوم الظرفية، عدم تصرّفه تصرّف غيره من الظّروف، بوقوعه: خبراً، وحالاً، ونعتاً، وصلّة، وأعربه قيس، وبلغتهم قرأ أبو بكر عن عاصم قوله تعالى: ﴿لِيُنْذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِّن لَّدُنْهُ﴾، سورة الكهف، الآية 2.

(2) ذكر ابن هشام، في مغني اللبيب، 207-209، أنّه تعاقب "عند" كلمتان: "لدى" مطلقاً، و"لَدُنْ"، ويفترقن من وجوه، أولها: أنّ: لَدُنْ مُعَيّدة بابتداء الغاية، نحو: جئت من لَدُنْهُ، وقد اجتمعتا في قوله تعالى: ﴿ءَاتَيْنَاهُ

رَحْمَةً مِّنْ عِنْدِنَا وَعَلَّمْنَاهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا﴾، سورة الكهف، من الآية، 65، ولو جيء بعند فيهما لصح، ولكن ترك دفعاً للتكرار. ثانيها: أنّ "لَدُنْ" لا تكون إلا فضلة. ثالثها: هو أنّ جرّ "لَدُنْ" بمن أكثر من نصبها، حتّى إنّها لم تَجِء في التّنزيل منصوبة، وجرّ "عند" كثير، وجرّ "لدى" ممتنع. رابعها: أنّ "لدى" و"عند" معربان و"لَدُنْ" مبنيّة في لغة الأكثرين. خامسها: أنّ "لَدُنْ" قد تُضاف للجملة.

و"عند" أمكن من "لدى" من وجهين: أحدهما: أن تكون ظرفاً للأعيان والمعاني، تقول: هذا القول عندي صواب، و: عند فلان علم به، ويمتنع ذلك في "لدى". والثاني: أنّك تقول: عندي مال وإن كان غائباً، ولا تقول: لدي مال، إلا إذا كان حاضراً.

وذكر الحريري، في درة الغواص في أوهام الخواص، 31-32، أنّ "عند" لا يدخل عليها من حروف الجرّ إلا "مِنْ"، وعال ذلك بأنّ "مِنْ" هي أم حروف الجرّ؛ لذا فإنّها تتفرد بأمور خاصّة بها. وانظر، ابن عقيل، في شرحه، 59/2.

(3) تحدث سيبويه، في الكتاب، 222/1-226، عن "سبحان" فذكر أنّها من المصادر التي وُضعت موضعاً واحداً لا تتصرّف في الكلام تصرّف ما ذكرنا من المصادر. وتصرّفها أنّها تقع في موضع الجرّ والرفع وتدخلها الألف واللام، وذلك قوله: سبحان الله، ومعاذ الله، كأنه حيث قال: سبحان الله، قال: تسبيحاً وأمّا ترك التثوين في "سبحان" فإنّما ترك صرْفُهُ لأنّه صار عندهم معرفة، وانتصابه كانتصاب "الحمد لله" وقد جاء "سبحان" منوئاً مفرداً في الشعر.

(4) ذكر سيبويه، في الكتاب، 118/3، 121، 158، أنّ "ذو" تضاف للأفعال أيضاً، نحو: لا أفعلُ بذِي سَلَمٍ. "فَذُو ههنا الأمر الذي يَسَلِّمُك وصاحب سلامتك". وانظر، ابن السراج، الأصول في النحو، 15/2.

وأولو⁽¹⁾ وسوى⁽²⁾ .

نحو: جئْتُ من لدن زيدٍ، ولقيته لدى الباب، وسبحان الله، وزيدٌ ذو مالٍ، وجلست مع زيدٍ، وعنده، وهم أولو فضلٍ، وقام القوم سوى زيدٍ .
الثاني ما لازم الإضافة معنى لا لفظاً، نحو: الجهات الست، وهي: فوق، وتحت، وأمام، ووراء⁽³⁾، ويمين، وشمال. ونحو: غير، وبعض، وكل، تقول: جلست فوق السطح، وتحت السقف، وأمام زيدٍ، ووراءه، ويمينه، وشماله .
وقد تُقطع عن الإضافة لفظاً وهي مرادة، وتُبنى على الضمِّ، نحو: جلست فوق، وتحت، وأمام، ووراء، ويمين، وشمال، وكذا غير، تقول: ما فيها غيرُهُ، وقد تُقطع وتُبنى فتقول: عندي دراهم لا غيرُ (9/ب)، وكذا بعض وكل، إلا في البناء، تقول: جاء كلُّهم وبعضُهم، وقد تقول: جاء كلٌّ وبعضٌ⁽⁴⁾ .

(1) في (م): "ألو" .

(2) قال الحريري، في ملحة الإعراب:-

وفي المضاف ما يجرُّ أبداً	مثل لدن زيد وإن شئت لَدَى
ومنهُ سُبْحانٌ وتوٌ ومثلٌ	ومَعَ وعِنْدَ وأولو وكلُّ
ثمَّ الجِهاتُ الستُ فوقُ ووراءُ	ويَمَنَةٌ وعكسُها بلا مِراً
وهكذا غيرُ وبعضٌ ومِوى	في كَلِمٍ شَتَّى رَوَاهَا مَنْ رَوَى

(3) في (ل): "ورى" .

(4) قال الحريري، في شرح ملحة الإعراب، 72-73: "اعلم أن من الأسماء ملازمة للإضافة، فلا يُرى ما بعدها إلا مجروراً، وهي كثيرة، ونذكر ما يُستعمل منها. فمن ذلك: سبحان، ومَعَادَ، وعِيَادَ، وَمَعَ، مفتوحة العين وقد تُسكن، وكلٌّ، وبعض، وأي، وكلا، وكلتا، ومثل، ومثل، وشبه، وشبيه، ونحو، وشطر، وعند، ودون، وسوى، وغير، ويَنَدَ، بمعنى "غير" وقَبِيل، وقَبَالَة، وحِذاء، وإزاء، وتاء، وتِلْقاء، وقبل، وبعد، والجِهات الست التي هي: قُدَّام، وخلف، وفوق، وتحت، ويَمَنَة، ويسرة، وما يجري مجراها، مثل: يَمين، وشمال، وأعلى، وأسفل، وأمام، ووراء. ومن ذلك "مائِر" وهو بمعنى باقٍ، وليس بمعنى جميع، وتَعَمَّرُ الله في القسم، معناه: بقاء الله؛ لأنه يُقال: عَمَرَ، و: عَمَرَ، بفتح العين وضمها، فاختر في القسم الفتح لخفته. ومن ذلك: ذو، وذوات، وتثنيتهما وجمعهما، وأولو، التي معناها: ذُوء، و: أولات، التي معناها: ذَوَات، وبين، وعند، ولدى، ولدن، ووسط، بسكون السين وفتحها، والفرق بينهما، أن المُسَكَّنَة السَّيْن تحل محل "بين" والمفتوحة السَّيْن تقع فيما لا يتجزأ، كقولك في الأول: جلس وسط القوم، وفي الثاني: جلس وسط الدار" .

كم الخبرية

كم⁽¹⁾ اسم لعدد مبهم وهي على ضربين: استفهامية⁽²⁾، وخبرية⁽³⁾. فالاستفهامية⁽⁴⁾ مميزة مفرد منصوب، نحو: كم رجلاً رأيت؟ وجره بعد "كم" إذا دخل عليها حرف جرٍّ جائز، نحو: بكم رجلٍ مررت⁽⁵⁾، (6)؟ وأما "كم" الخبرية، فمعناها التّكثير، ومميزها مجرور⁽⁷⁾ بالإضافة مفرداً، نحو: كم مالٍ أفادته يدي. أو جمعاً، نحو: كم إماءٍ ملكت. وكم أعبدُ أعتقت⁽⁸⁾.

(1) ذهب سيبويه، في الكتاب، 158/2، إلى أن "كم" لها الصّدارة: "لأنها لا تكون إلا مبتدأة، ولا تؤخر فاعلة ولا مفعولة". وأضاف، 274/2، بأنها لا تعمل إلا في نكرة.

ونكر الأنباري، في الإنصاف، 298/2، المسألة 40، وما بعدها، أن نواة الكوفة يجعلون "كم" مركبة من: الكاف "و" ما، فأصلها "كما" وخُففت الألف وسكنت الميم؛ لكثرة الاستعمال. وذهب نحاة البصرة إلى أنها مفردة؛ لأنّ هذا هو الأصل. وانظر، أسرار العربية، 121.

(2) ذهب الزّجاجي، في الجمل، 134، إلى أن "كم" إذا كانت استفهامية فيمنزلة "عشرين" وما أشبهه من الأعداد التي فيها نون، تنصب ما يُفسّرُها، تقول: كم درهماً لك؟ كما تقول: عشرون درهماً لك.

(3) قال ابن السّراج، في الموجز في النّحو، 44: "كم التي تكون خبراً، فهي في التّكثير نظير "رُب" في التّقليل، وهي في الخبر بمنزلة اسم لعدد غير منوّن، نحو: مائتي درهم. وذلك قولك: كم غلام لك قد ذهب".

(4) جعلها سيبويه، في الكتاب، 228/4، للسؤال عن العدد.

(5) قال الزّجاجي، في الجمل، 135: "ويكون الخفض بـ"من" مضمرة، والتّقدير: بكم من رجلٍ مررت؟".

(6) ذكر سيبويه، في الكتاب، 159/2-160، أن مميّز "كم" قد يكون مرفوعاً، فقال: "وإذا قلت: كم عبدُ الله ماكت؟ فكم أيام، وعبد الله فاعل. وإذا قلت: كم عبدُ الله عندك؟ فكم ظرف من الأيام، وليس يكون عبد الله تفسيراً للأيام؛ لأنه ليس منها. والتفسير: كم يوماً عبدُ الله ماكت؟ أو: كم شهراً عبدُ الله عندك؟ فعبد الله يرتفع بالابتداء، كما ارتفع بالفعل حين قلت: كم رجلاً ضربت عبدُ الله وإن شئت قلت: كم غلماناً لك؟ فتجعل "غلماناً" في موضع خبر كم، وتجعل "لك" صفة لهم".

(7) قال الحريري، في ملحّة الإعراب:-

واجرزُ بكم ما كنت عنه مُخبراً تقولُ كم مالٍ أفادته يدي
ومعظمُ ما لقيته مُكثراً وكم إماءٍ ملكت وأعبد

(8) قال ابن جني، في اللّمع، 207: "إذا فصل بين كم وما تعمل فيه، لم يجز فيه إلا النّصب، نحو: كم عبداً لي". وانظر، ابن يعيش، شرح المفصل، 130/4، وأضاف الحريري، في شرح ملحّة الإعراب، 74، أن نصبه هنا يكون على التّمييز.

المبتدأ وخبره

المبتدأ⁽¹⁾ هو الاسم المُخبر عنه بما بعده مُجرّداً من عامل لفظي⁽²⁾، وهو مرفوع بالابتداء⁽³⁾.

والخبر⁽⁴⁾ ما تحصل به الفائدة مع المبتدأ، نحو: زيدٌ عاقلٌ، ﴿وَالصَّلَحَ خَيْرٌ﴾⁽⁵⁾،⁽⁶⁾ والاميرُ عادلٌ⁽⁷⁾.

والخبر على أربعة أضرب⁽⁸⁾: مفعول⁽⁹⁾

(1) عرّف الأنباري، المبتدأ، في أسرار العربية، 55، بقوله: "كلُّ اسمٍ عرّيته من العوامل اللفظية لفظاً ومعنى".

(2) أورد الرضوي، في شرحه على الكافية، 224/1، أن من النحاة من فسّر العوامل اللفظية في حدّ المبتدأ، بنواسخ المبتدأ، وهي: كان، وإن، وطن، وأخواتها، وما، ولا، جاعلين الأولوية للإطلاق دون التخصيص.

(3) هذا ما ذهب إليه البصريون، وقد ذكر الأنباري، في الإنصاف، 44/1، المسألة 5، مخالفة الكوفيين للبصريين، فقال: "ذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ، فهما يترافعان". وانظر، سيبويه، الكتاب، 1/2، 122/24، 78. وابن مالك، شرح التسهيل، 44/1. وشرح الكافية الشافية، 334/1.

(4) عرّف ابن جني، الخبر، في اللمع، 72، بقوله: "وهو كلُّ ما أسندته إلى المبتدأ، أو حدثت عنه". وأضاف ابن السّراج، في الأصول في النحو: "وهو الذي يستفيدة السّامع ويصير به المبتدأ كلاماً، وبالخبر يقع التصديق والتّكذيب".

(5) ما بين المعقوفين {} ساقط من (ل).

(6) سورة النساء، من الآية، 128.

(7) قال الحريري، في ملحة الإعراب:-

وإن فتحت النطق باسم مُبتدأ	فارتفعه والأخبار عنه أبداً
تقول من ذلك زيدٌ عاقلٌ	والصلح خيرٌ والاميرُ عادلٌ
ولا يحوّل حكمه متى دخل	لكن على جملته وهل وبَل

(8) جعل الحريري، في شرح ملحة الإعراب، 78-79، خبر المبتدأ عشرة أقسام: 1_ يكون معرفة، 2_ ويكون نكرة، 3_ ويكون فعلاً ماضياً، 4_ ويكون فعلاً مضارعاً، 5_ ويكون الخبر جارراً ومجروراً، 6_ ويكون الخبر ظرف زمان، 7_ وقد يكون الخبر ظرف مكان، 8_ وقد يكون الخبر جملة مركبة من مبتدأ وخبر، 9_ ومن فعل وفاعل، 10_ أو من شرط وجزاء.

(9) تحدّث ابن النّاظم، في شرحه على الألفية، 110، عن الخبر المفرد، فبيّن أنه لا يخلو إمّا أن يكون جامداً، أو مشتقاً، فإن كان جامداً لم يحتمل ضمير المبتدأ، وذلك كقولك: زيدٌ أخوك. وإن كان مشتقاً: فإن لم يرفع ظاهراً رفع ضمير المبتدأ؛ لأن المشتق بمنزلة الفعل في المعنى، فلا بد من فاعل: إمّا ظاهر، كما في زيدٌ ضارب غلامه. وإمّا مضمّر، كما في نحو: زيدٌ منطلقٌ، فالتقدير: زيدٌ هو منطلقٌ.

مرفوع⁽¹⁾ كعاقِل، وخير، وعادل. وجملة⁽²⁾ فيها ذكر المبتدأ، نحو: زيدٌ قامَ أبوه، وعمرُو عبدُ الله يحِبُّه. وظرف:

{وهو} ⁽³⁾ كلُّ اسم زمان⁽⁴⁾ أو مكان مُضْمَن (10/أ) معنى "في"، نحو: اللقاء غداً، وزيدٌ أمامك⁽⁵⁾. وجارٌ ومجرور، نحو: ﴿أَلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾⁽⁶⁾، ولكون الخبر نفس المبتدأ في المعنى، وجب في الظرف، والجار والمجرور الواقعين خبراً أن يتعلَّقا⁽⁷⁾ باستقرار يصدق على المبتدأ، فيُقَال في إعراب نحو: اللقاء غداً: اللقاء: مبتدأ، وغداً: ظرف متعلِّق باستقرار محذوف خبر للمبتدأ⁽⁸⁾، والتقدير: اللقاء كائنٌ، أو مُستقرٌّ غداً. وفي نحو: "الحمد لله" الحمد: مبتدأ، والتقدير: الحمد ثابتٌ، أو مُستقرٌّ⁽⁹⁾ لله .

⁽¹⁾ قال الأبناري، في الإنصاف، 44/1، المسألة 5: "ذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ، فهما يترافعان ... وذهب البصريون إلى أن المبتدأ يرتفع بالابتداء، وأما الخبر فاختلَفوا فيه: فذهب قوم إلى أنه يرتفع بالابتداء وحده، وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالابتداء والمبتدأ معاً، وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالمبتدأ، والمبتدأ يرتفع بالابتداء".

⁽²⁾ قال ابن عقيل، في شرح، 175/1-176: "قاماً الجملة فإمّا أن تكون هي المبتدأ في المعنى أو لا. فإن لم تكن هي المبتدأ في المعنى فلا بد من رابط يربطها بالمبتدأ، والرابط: إمّا ضمير يرجع إلى المبتدأ، نحو: زيد قام أبوه، وقد يكون الضمير مقترناً، نحو: "السَّمَنُ مَنَوَانٍ بدرهم" التقدير: مَنَوَانٍ منه بدرهم. أو إشارة إلى المبتدأ كقوله تعالى: ﴿وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾، سورة الأعراف، من الآية، 26، في قراءة من رفع "اللباس". أو تكرار المبتدأ بلفظه، وأكثر ما يكون في موضع التفعيم، كقوله تعالى: ﴿أَلْحَاقَةُ

مَا أَلْحَاقَةُ﴾ سورة الحاقة، الآيتان 1-2. أو عموم يدخل تحته المبتدأ، نحو: زيدٌ نِعَم الرجل. وإن كانت الجملة الواقعة هي المبتدأ في المعنى لم تَحْتَجْ إلى رابط". وانظر، ابن هشام، أوضح المسالك، 1/268-274. المكناسي، شرح ألفية ابن مالك، 1/284-290 .

⁽³⁾ ما بين المعقوفين {} ساقط من (ل) .

⁽⁴⁾ اشترط الحريري، في شرح ملحة الإعراب، 79، أن يكون ظرف الزمان "خبراً عن الأحداث دون الأشخاص".

⁽⁵⁾ قال الحريري، في ملحة الإعراب:-

وإن يكن بعض الظروف الخبراً
تقول زيدٌ خلفَ عمرٍو قَداً

⁽⁶⁾ سورة الفاتحة، الآية، 1 .

⁽⁷⁾ في (م): "تعلّقاً" .

⁽⁸⁾ في (ل) : "وغداً ظرف متعلّق باستقرّ غداً" .

⁽⁹⁾ في (ل) : "أو استقرّ الله" .

فأولُه النَّصَبِ ودَغ عنكَ المِرا
والصوم يوم السبت والمير غداً

فصل

وإذا كان مع المبتدأ اسم⁽¹⁾ يصلح أن يكون خبراً، وكان معه⁽²⁾ ظرف أو جارّ ومجرور بظرف فإن كان الظرف أو الجارّ والمجرور يصلح للخبريّة، جاز أن يجعل الاسم خبراً، فترفعه ويُعلّق به الظرف، أو الجارّ والمجرور⁽³⁾ فتقول: أين الأميرُ جالسٌ، فالأميرُ، مبتدأ، وجالسٌ خبره، وأينَ، ظرف متعلّق بالخبر. ومثله: {في}⁽⁴⁾ فناء الدّار بشرّ مائس⁽⁵⁾. وجاز أن تجعل الظرف والجارّ والمجرور خبراً وتتصب الاسم على الحال⁽⁶⁾، فتقول: أين (10/ب) الأميرُ جالساً، و: في الدّار بشرّ⁽⁷⁾ ماشياً .
والأصل في الخبر التأخير⁽⁸⁾ وقد يقدّم⁽⁹⁾، نحو: قائم

(1) ذكر الحريري، في شرح ملحة الإعراب، 81، أن هذا الاسم يكون نكرة .

(2) في (ل) : "مع" .

(3) قال الحريري، في ملحة الإعراب:-

وإِنْ تَقُلْ أَيْنَ الْأَمِيرُ جَالِسٌ
فَجَالِسٌ وَمَائِسٌ قَدْ رَفَعَا
وفي فناء الدّار بشرّ مائسٌ
وقد أجزّ الرّفع والنّصب معاً

(4) ما بين المعقوفين {} ساقط من (ل) .

(5) قال ابن منظور، في لسان العرب، مادة "ماس": "ورجل مائسٌ ومئوسٌ وميمّاسٌ وميمّاسٌ: نمام، وقيل: هو الذي يسعى بين الناس بالفساد" .

(6) اشترط المبرد، في المقتضب، 256/3، 132/4، 166-167، في جواز النّصب أن يتأخّر الاسم النّكرة عن الظرف أو الجارّ والمجرور، فإن تقدّم عليهما لم يجز إلا الرّفع .

(7) في (م)ول: "بشراً"، وهو ربّما من سهو النّاسخين .

(8) يجب تأخير الخبر في حالات، وقد ذكر منها ابن مالك، في شرح الكافية الشّافية، 366/1، وما بعدها:-

إحداها: أن يُخاف التّباسه بالمبتدأ، وذلك إذا كانا معرفتين ومتساويتين، ولا قرينة، نحو: زيدٌ أخوك. الثّانية: أن يُخاف التّباس المبتدأ بالفاعل، نحو: زيد قام. الثّالثة: في أسلوب الحصر. الرّابعة: أن يكون المبتدأ مُستحقّاً للصّدارة. الخامسة: أن يكون الخبر طلباً، نحو: زيداً اضربهُ. السّادسة: أن يكون المبتدأ دعاءً، نحو: سلامٌ عليك. السّابعة: أن يكون المبتدأ بعد "أمّا" نحو: أمّا زيدٌ فاعلم .

وانظر، ابن هشام، أوضح المسالك، 285/1، وما بعدها. والسّيوطي، معجم الهوامع، 32/2 .

(9) قال الأيباري، في الإنصاف، 65/1، المسألة 9: "ذهب الكوفيون إلى أنّه لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه، مفرداً كان أو جملة، فالمفرد، نحو: قائم زيد، وذاهب عمرو، والجملة، نحو: أبوه قائم زيد، وأخوه ذاهب عمرو. وذهب البصريون إلى أنّه يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه المفرد والجملة".

زيد⁽¹⁾، ويجب تقديمه⁽²⁾ إذا تضمن ما له صدر الكلام⁽³⁾، كالاستفهام⁽⁴⁾، كما يجب تقديم المبتدأ لمثل ذلك⁽⁵⁾، (6) .

(1) في النسختين "قام زيد" وربما هو من سهو النساخ. وصوابه ما أثبت في المتن تمشيئاً مع الشرح.

(2) ذكر ابن هشام، في أوضح المسالك، 291/1، وما بعدها، أنه يجب تقديم الخبر في حالات: -

إحداها: أن يُوقع تأخيرَه في ليس ظاهر، نحو: في الدار رجل، وعندك مال. الثانية: أن يقترن المبتدأ بـ"إلا" لفظاً، نحو: ما لنا إلا اتبأغ أحمد، أو نحو: إنما عندك زيد. الثالثة: أن يكون لازم الصنْدية، نحو: أين زيد؟ أو مضافاً إلى ملازمها، نحو: صبيحة أي يوم سقرَكَ؟ الرابعة: أن يعود ضمير متصل بالمبتدأ على بعض الخبر، كقوله تعالى: ﴿ أَمَرَ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَفْقَالُهَا ﴾ سورة محمد، الآية، 24 .

(3) قال الحريري، في ملحة الإعراب: -

وَقَدْ أَمَرَ الْأَخْبَارَ إِذْ تَسْتَفْهِمُ
كَقَوْلِهِمْ أَيْنَ الْكَرِيمُ الْمُتَعَمِّمُ
وَمِثْلُهُ كَيْفَ الْمَرِيضُ الْمُتَنَفِّمُ
وَأَيُّهَا الْغَادِي مَتَى الْمُتَنَصَّرَفُ

وهنا لم يلتزم الشارح بترتيب الحريري لأبيات الملحة، إذ قدّم الحريري الحديث عن "تقديم الخبر" على "أقسام الخبر" .

(4) ذكر النحاة أن الأسماء التي لها حق الصدارة هي: ما التعجبية، وأسماء الاستفهام، وأسماء الشرط، وكم الخبرية، والاسم المضاف إلى اسم استفهام، أو إلى اسم شرط، أو إلى كم الخبرية، والاسم المقترن بلام الابتداء. انظر، ابن هشام، أوضح المسالك، 289/1 "الهامش" حاشية رقم "1" .

(5) لم يتحدث الشارح عن حالات تقديم المبتدأ على الخبر في هذا الكتاب، إلا أنه قد ذكرها في شرحه على ألفيته والده، 114، وما بعدها .

(6) أورد النحاة بعض الحالات التي يجوز فيها التقديم والتأخير، كقولك: زيد قائم، فيترجّح تأخيرَه على الأصل، ويجوز تقديمه لعدم المانع. للاستزادة، انظر، ابن يعيش، شرح المفصل، 93/1. وابن عقيل، شرحه 195/1 .

مسألة [الاشتغال]⁽¹⁾

يجوز في المبتدأ إذا كان خبره فعلاً ناصباً لضميره⁽²⁾ الرفع بالابتداء، والنصب بأنه مفعول فعل مضمّر يُفسرُه الفعل الظاهر، ويُسمّى هذا اشتغال الفعل عن المفعول بضميره⁽³⁾ وذلك نحو: زيدٌ لمتَه، وخالدٌ ضربته⁽⁴⁾، فالرفع فيه على الابتداء، والإخبار بالجملة الفعلية، والنصب على أنه مفعول فعل مضمّر، والتقدير: لمتُ زيداً {لمته}⁽⁵⁾، وضربتُ خالداً ضربته⁽⁶⁾.

(1) زيادة للإيضاح .

(2) في (ل): "ضمير" .

(3) عرقه ابن هشام، في شرح شذور الذهب، بقوله: "وحيث أنه يتقدم اسم ويتأخر عنه عامل، هو فعل أو وصف، وكل من الفعل والوصف المذكورين مشتغل عن نصبه له بنصبه لضميره لفظاً، نحو: زيداً ضربته، أو محلاً، نحو: زيداً مررت به، أو لما لايس ضميره، نحو: زيداً ضربت غلامه، أو: مررت بغلامه" .

وانظر، البرماوي، شرح الصنوبر، 154 .

(4) قال الحريري، في ملحة الإعراب:-

وهكذا إن قلتَ زيدٌ لمتَه

فالرفع فيه جائز والنصب

وخالدٌ ضربته وضمته

كلاهما تلت عليه الكتب

(5) ما بين المعقوفين {} ساقط من (ل) .

(6) أضاف ابن هشام، في شرح شذور الذهب، 426، قوله: "وتكون الجملة بعده لا محل لها من الإعراب؛ لأنها مفسرة" .

الفاعل

الفاعل هو الاسم المسند⁽¹⁾ إليه فعل مقدّم سالم البناء، واسم يشبهه⁽²⁾، وهو مرفوع⁽³⁾ بما أسند إليه⁽⁴⁾، نحو: قام زيد، و: ينطلق عمرو، و: مررتُ بالقائم أبوه .

واعلم أنَّ الفعل على ضربين: ضرب⁽⁵⁾ سالم البناء⁽⁶⁾، وهو المبني للفاعل، وضرب⁽⁷⁾ (11/1) مغير البناء، وهو فعل ما لم يُسمَّ⁽⁷⁾ فاعله. ولا يكون للفعل⁽⁸⁾ إلا فاعل⁽⁹⁾ واحد؛ فلذلك لم يجز

(1) قال السكاكي، في مفتاح العلوم، 42: "الإسناد: هو تركيب الكلمتين، أو ما جرى مجراها على وجه يفيد السامع، نحو: عرف زيد، ويُسمَّى هذا جملة فعلية، أو: زيدٌ عارفٌ، ويُسمَّى هذا جملة اسمية، و: إنْ تكرمُنِي أكرمَكَ، ويُسمَّى هذا جملة شرطية، أو: في الدارِ، أو: أمامك، بمعنى: حصل فيها، ويُسمَّى هذا جملة ظرفية دون نحو: عارفٌ زيدٌ، إذ أضفت، أو: زيدٌ العارفُ، إذا وصفت، فإنك لا تفيد".

(2) أي يشبه الفعل في العمل، وقد ذكر ابن السراج، في الأصول، 76/1، وما بعدها، هذه الأسماء، وهي: اسم الفاعل الجاري على فعله، نحو: قام، يقوم، فهو قائم. والصفة المشبهة باسم الفاعل، نحو: زيدٌ حسنٌ وجهه. والمصدر، نحو: عجبت من ضربِ زيدٍ عمرو، وتأويله: من أن ضربَ زيداً عمرو. وأسماء الأفعال، نحو: هَلُمَّ الثريد. وأفعَل التفضيل، نحو: مررت بالفضل أبوه .

(3) قال المبرد، في المقتضب، 8/1: "وإنما كان الفاعل رفعاً لأنه هو والفعل جملة بحسن عليها السكوت، وتجب بها الفائدة للمخاطب، فالفاعل، والفعل بمنزلة الابتداء، والخبر، إذا قلت: قام زيدٌ، فهو بمنزلة قولك: القائم زيد".

بينما علل الأنباري، في أسرار العربية، 60-61، رفع الفاعل بقوله: "فرقاً بينه وبين المفعول".

(4) قال الحريري، في ملحة الإعراب:-

وكل ما جاء من الأسماء
فأرفعه إذ تُعرب فهو الفاعل
عقَّبَ فعلٌ سالمٌ البناء
نحو جَرَى الماءَ وجَارَ العائِلُ

(5) في (ل): "ضر".

(6) قال الحريري، في ملحة الإعراب، 84: "الفاعل - عند النحويين - كل اسم تقدّمه فعل مُقَرَّرٌ على صيغته، وجعل الفعل حديثاً عنه، وإنما شرط في الفعل أن يكون مقراً على صيغته، وهو معنى قولنا في الملحة: سالم البناء؛ ليفصل بينه وبين ما لم يُسمَّ فاعله".

(7) في (ل): "يُسمَّى".

(8) في (ل): "الفعل".

(9) في (ل): "فاعلاً".

أَنْ يُقَالَ: قاموا الجماعة⁽¹⁾؛ لأنَّ الواو ضمير الفاعل، والجماعة فاعل أيضاً، فلا بدَّ من تفرغ الفعل كقولك: قامَ الجماعةُ، وانطلقَ الرجالُ⁽²⁾.

واعلم أنَّ الفعل المُسند إلى مؤنث، تلحقه علامة للتأنيث؛ لشدة اتصاله بالفاعل،

(1) وافق الشارح هنا جمهور النحاة في أنه إذا أسند الفعل إلى ظاهر مثنى أو مجموع وجب تجريده من علامة تدلُّ على التثنية أو الجمع، فيكون كحاله إذا أسند إلى مفرد. وبعض العرب يقولون: قاما الزيدان، و: قاموا الزيدون، و: قمنَ الهندات، ويُسمَّى هذا التركيب: لغة أكلوني البراغيث. فتأتي بعلامة في الفعل الرفع للظاهر، على أن يكون ما بعد الفعل مرفوعاً به، وما اتصل بالفعل - من الألف، والواو، والنون - حُرُوف تدلُّ على تثنية الفاعل أو جمعه، بل على أن يكون الاسمُ الظاهر مبتدأ مؤخرأ، والفعلُ المتقدم وما اتصل تصل به اسماً في موضع رفع به، والجملة في موضع رفع خبراً عن الاسم المتأخر.

ويحتمل وجهاً آخر، وهو أن يكون ما اتصل بالفعل مرفوعاً به كما تقدّم، وما بعده بدلٌ مما اتصل بالفعل من الأسماء المضمرّة أعني الألف، والواو، والنون.

ومذهب طائفةٍ من العرب - وهم بنو الحارث بن كعب، كما نقل الصّفار في شرح الكتاب - أن الفعل إذا أسند إلى ظاهر - مثنى، أو مجموع - أتى فيه بعلامة تدلُّ على التثنية أو الجمع، فنقول: «قاما الزيدان، وقاموا الزيدون، وقمنَ الهندات»، فتكون الألف والواو والنون حُرُوفاً تدلُّ على التثنية والجمع، كما كانت الناء في «قامت هند» حرفاً تدلُّ على التأنيث عند جميع العرب، والاسم الذي بعد الفعل المذكور مرفوع به، كما ارتفعت «هند» بقامت.

وقد وقف النحاة عند هذه اللغة، ومنهم من أخذ بها، ومنهم من رفضها وأولّها. وكان ابن مالك على رأس من انتصر لها، والتمس أدلة صوابها من القرآن الكريم، والحديث الشريف، وأشعار العرب. أمّا من القرآن، فقوله تعالى: ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾ - المائدة، 71 - وقوله تعالى: ﴿وَأَسْرُوا التَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ - الأنبياء، 3. ومن الحديث الشريف استدلُّ بقوله - صلى الله عليه وسلم - : «يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار».

وأما سنده من الشعر فقول الشاعر:

رَأَيْنَ الْغَوَائِيَّ الشَّيْبَ لَاحَ بَعَارِضِي

وقول الشاعر:

تَوَلَّى قِتَالَ الْمَارِقِينَ بِنَفْسِهِ

وقول الشاعر:

يَلُومُونَنِي فِي اشْتِرَاءِ النَّجِ

انظر، ابن عقيل، شرحه، 389/1-393.

ولإتمام الفائدة، انظر: سيبويه، الكتاب، 19/1، 20، 78، 40/2، 41. الفراء، معاني القرآن، 316/1-317.

ابن جني، سِرُّ صناعة الإعراب، 629/2.

(2) قال الحريري، في ملحة الإعراب:-

وَوَحَّدَ الْفِعْلَ مَعَ الْجَمَاعَةِ

كقوله سَارَ الرِّجَالُ السَّاعَةَ

فإن كان التَّأْنِيثُ مجازياً جاز الوجهان⁽¹⁾ نحو: طلعت الشمسُ، وإن شئت: طلعت الشمسُ. وإن كان تأنيثه حقيقةً، وهو ما له فرجٌ، وجبت العلامة⁽²⁾ نحو: قامت المرأة⁽³⁾، و: انطلقت الناقةُ .

وهذه التاء ساكنة ما لم يلحقها ساكن فتكسر؛ لالتقاء الساكنين⁽⁴⁾، وتقول: قامت الرجالُ، فيؤنث الفعل؛ لأنه مسند إلى جمع تكسير، وهو المجازي للتأنيث؛ لأنه مؤوّل بالجماعة، والله أعلم .

(1) يعني: إثبات التاء، وحذفها، وقد ذكر ناظم الملحة، في شرحه عليها، 87-89، أنه: "يجوز إثبات التاء وحذفها في خمسة مواضع: أحدها: إذا تقدّم الفعل، وكان الفاعل غير حيوان، كقولك: اشتعلت النارُ، اشتعل النار والموضع الثاني: إذا فصلت بين الفعل والفاعل، وقد نطق بهاتين اللغتين لقرآن، فقال سبحانه وتعالى: (وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ) -سورة هود، الآية، 67-، وفي

موضع آخر: (وَأَخَذَتِ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ) -سورة هود، الآية، 94- . والموضع الثالث: ما جمع بالألف والتاء، كقولك: جاء المسلمات، و: جاءت المسلمات. والرابع: ما جمع على جمع التكسير، كقولك: جاءت الرجالُ، وجاء الرجال. والخامس: مع الأفعال التي لا تنصرف، وهي: نعم، وبش، وليس، وعسى...".
في حين قال بحرّق، في شرحه على ملحّة الإعراب، 145: "أطلق الناظم - رحمه الله تعالى - جواز إلحاق التاء بفعل الجماعة، وذلك مقيّد بجمع التكسير، كما مثّل الناظم".

وللفائدة، انظر، المبرّد، المقتضب، 148/2، 349/3. ابن جنّي، الخصائص، 414/2. ابن الشجري، الأملّي الشجرية، 55/2، 153. ابن عيش، شرح المفصل، 92/5. العيني، المقاصد النحويّة، 468/2. الأشموني، شرح الأشموني، 52/2 .

(2) قال الأنباري، في الإنصاف، 758/2، المسألة، 111: "ذهب الكوفيون إلى أن علامة التَّأْنِيثُ إنما حُذفت من نحو: طالق، وطامث، وحائض، وحامل؛ لاختصاص المؤنث به. وذهب البصريّون إلى أنّه إنما حذفت منه علامة التَّأْنِيثُ؛ لأنهم قصدوا به النسب، ولم يُجزّوه على الفعل، وذهب بعضهم إلى أنهم إنما حذفوا علامة التَّأْنِيثُ منه؛ لأنهم حملوه على المعنى، كأنهم قالوا: شيء حائض". وقد أجاز بعض النحاة حذف التاء من الفعل المسند إلى فاعل مؤنث في الضرورة الشعرية، وقد أوردت المصادر النحويّة على ذلك شواهد عدّة، وللفائدة، انظر، الفراء، المذكر والمؤنث، 72، معاني القرآن، 55/1. ابن جنّي، المحتسب، 112/2. المرتضى، أمالي المرتضى، 199/2. الشنتمري، النكت في تفسير كتاب سيبويه، 154/1، 462. ابن بري، شرح شواهد الإيضاح، 330، 460. ابن عصفور، المقرب، 303/1. ابن مالك، شرح التسهيل، 112/2. ابن هشام، تلخيص الشواهد، 482. العلمي، حاشية ياسين، 32/2. البغدادي، خزنة الأديب، 45/1، 46، 50، 430/11، 431، 432، 433 .

(3) في (ل): "المرأت".

(4) قال الحريري، في ملحّة الإعراب:-

نحوُ اشْتَكَتْ غَرَّتْنَا الشَّتَاءَ
بكلِّ ما تَأْنَيْثُهُ حَقِيقِي =

وإنْ نَشَأَ فَرِذٌ عَلَيْهِ التَّاءُ
وتَلَحَّقَ التَّاءُ عَلَى التَّحْقِيقِ

ما لم يُسمَّ فاعله

واقض قضاء لا يُردُّ قائله بالرفع فيما لم يُسمَّ⁽¹⁾ فاعله⁽²⁾

قوله تقديره: في مفعول ما لم يُسمَّ فاعله⁽³⁾. فإنه يريد (11/ب) بيان أنَّ المفعول به حقه النَّصب، نحو: ضربَ زيدَ عمرًا⁽⁴⁾، فإذا أقيم مقام الفاعل⁽⁵⁾ صار مرفوعاً⁽⁶⁾، نحو: ضربَ زيدَ .

وبناء ما لم يُسمَّ فاعله من الماضي، بضمَّ أوله وكسر ما قبل آخره⁽⁷⁾، نحو: علِّم، و: استُخرج، إلا أن يكون ثلاثياً ثانيه ألف، فبناؤه بكسر أوله، كقولك في

وانطلقت ناقةٌ هديرًا
في مثلٍ قد أقبلت الغزالة

= كقولهم جاءت سعاد ضاحكة
وتكسرُ التاء بلا محالة

(1) في (ل): "يسمى".

(2) قال الحريري، في ملحّة الإعراب:-

بالرفع فيما لم يُسمَّ فاعله
كقولهم يكتب عهد الوالي
فاكسرة حين تبددي ولا تقف
وكيل زيت الشام والطعام

واقض قضاء لا يُردُّ قائله
من بعد ضمَّ أول الأفعال
وإن يكن ثاني الثلاثي ألف
تقول بيغ الثوب والغلام

(3) تحدث عنه سيبويه، في الكتاب، 41/1، بقوله: "هذا باب المفعول الذي تعدّاه فعله إلى مفعول، وذلك قولك: كسبَ عبدُ الله الثوبَ، وأعطى عبدُ الله المالَ".

(4) في (ل) "عمرواً".

(5) لم يتحدث الشارح في شرحه هذا عن الأسباب التي يُحذف الفاعل من أجلها، إلا أنه كان قد ذكر بعضاً منها في شرحه على الألفية، 231، فقال: "كثيراً ما يُحذف الفاعل؛ لكونه معلوماً، أو مجهولاً، أو عظيماً، أو حقيراً، أو غير ذلك".

(6) في (ل): "مرفوع".

وقد علل الأنباري، في أسرار العربية، 66، رفعه هنا بقوله: "وإنما استحقَّ المفعول به الرفع هنا؛ لأنهم لما حذفوا الفاعل، أقاموا المفعول مقامه، فارتفع بإسناد الفعل إليه، كما يرتفع الفاعل".

(7) وأضاف، 67، قوله: "إنما ضموا الأول؛ ليكون دلالة على المحذوف، الذي هو الفاعل، إذ كان من علاماته. وإنما كسروا الثاني؛ لأنهم لما حذفوا الفاعل الذي لا يجوز حذفه، أرادوا أن يصوغوه على بناء لا يشركه فيه شيء من الأبنية، فبنوه على هذه الصيغة، فكسروا الثاني؛ لأنهم لو ضمُّوه لكان على وزن "جمل"؛ ولو فتحوه، لكان على وزن "صرد"، ولو أسكنوه، لكان على وزن "فعل"، فلم يبق إلا الكسر فحركوه به".

"قال، وباع، وهات": قِيلَ⁽¹⁾، و: بِنِع⁽²⁾، و: هَيْتَ .

وبناؤه من المضارع بضمّ أوله وفتح ما قبل آخره، نحو: يُعَلِّمُ، و: يُسْتَخْرَجُ. وإذا بُني الفعل لما لم يُسمَّ فاعله ناب [عن]⁽³⁾ الفاعل⁽⁴⁾ - في الرّقع والإفادة - المفعول به، نحو: ضَرَبَ {زَيْدٌ}⁽⁵⁾، و: بِنِعَ الثَّوْبُ، و: كَيْلَ الزَّيْتِ. فإن لم يوجد⁽⁶⁾ ناب عن الفاعل: ظرف، نحو: رُحِلَ يَوْمَ الجمعةِ، أو: جارٌّ ومجرورٌ، نحو: غَضِبَ عَلَى زَيْدٍ، أو: مصدر، نحو: غَضِبَ غَضَبٌ شَدِيدٌ⁽⁷⁾ .

(1) ذهب ابن جنّي في المنصف 251/1-252، إلى أنّ الأصل في هذه الأفعال أن تكون مضمومة الفاء، مكسورة العين، على وزن "فَعِل"، فتقول: قُول، و: بِيْع، إلا أنّ الكسرة تُسْتَقِلُّ في الواو، والياء، فمنهم من يحذفها، فيسكن الواو، فتصير "قُول"، ويسكن الياء، فتصير ساكنة بعد ضمّة، فتقلب واواً، فيقول: "بُوْع" وجعلت العين في هذا الوجه تابعة لحركة الفاء، كما كانت في الفعل. ومنهم من ينقل الكسرة من العين إلى الفاء، فيقول: "بِيْع"، وأما قول "ينقل الكسرة من العين إلى الفاء، فتصير الواو ساكنة بعد كسر، فتقلب ياءً، فيقول "قِيلَ".

انظر، الزّجاجي، الجمال في النحو، 76. ابن جنّي، المنصف، 248/1. ابن عصفور، المتع في التصريف، 451.

(2) قال سيبويه في الكتاب، 342/4: "وبعض العرب يقول: خَيْف، و: بِنِع، و: قِيلَ، فيُشَمُّ إرادة أن يبين أنها "فَعِل". وبعض من يضمُّ يقول: بُوْع، و: قُول، و: خُوْف، و: هُوْب، يتبع الياء ما قبلها، كما قال "مُوقِن". وهذه اللغات دواخل على: قِيلَ، و: بِنِع، و: خَيْف، و: هَيْب، والأصل الكسر، كما يكسر في "فَعِلَتْ". وللغائدة، انظر، العيني، المقاصد النحويّة، 524/2. الأشموني، شرح الأشموني، 323/1. الأزهرى، شرح التصريح، 295/1.

(3) زيادة يقتضيهما السياق .

(4) ذكر الأنباري، في أسرار العربيّة، 66، أنّه: "في حال حذف الفاعل وجب أن يُقام اسم آخر مقامه؛ لأنّ الفعل لا بدّ له من فاعل؛ لئلا يبقى الفعل حديثاً عن غير محدثٍ عنه، فلمّا حُذِفَ الفاعل ههنا، وجب أن يُقام هذا الاسم مقامه؛ ليكون الفعل حديثاً عنه".

(5) ما بين المعقوفين { } ساقط من (ل) .

(6) أي: المفعول به .

(7) قال ابن عقيل، في شرحه، 423/1: "مذهب البصريين - إلا الأخفش - أنّه إذا وُجِدَ بعد الفعل المبني لما لم يُسمَّ فاعله: مفعول به، ومصدر، وظرف، وجارٌّ ومجرور، تعيّن إقامة المفعول به مقام الفاعل، فتقول: ضَرَبَ زَيْدٌ ضَرْباً شَدِيداً يَوْمَ الجمعةِ أَمَامَ الأميرِ في داره، ولا يجوز إقامة غيره مقامه، وما ورد من ذلك شاذٌّ أو مؤوّل. ومذهب الكوفيين أنّه يجوز إقامة غيره وهو موجود، تقدّم أو تأخّر، فتقول: ضَرَبَ ضَرْباً شَدِيداً زَيْدًا، و: ضَرَبَ زَيْدًا ضَرْباً شَدِيداً، وكذلك في الباقي".

المفعول به

المفعولات خمسة: المفعول المطلق، وقد تقدّم⁽¹⁾، والمفعول به، والمفعول فيه، وهو الظرف، والمفعول معه، كالذي في نحو: استوى الماء والخشبة، و: جلستُ والسَّارية. والمفعول له⁽²⁾، وهو المصدر المعلّل به فعلٌ شاركه في (12/أ) الزَّمان والفاعل، نحو: آتَيْتُهُ إكراماً، و: فعلتُ ذلك مخافة الشرِّ .

وكلُّ مفعول حقُّه النَّصب⁽³⁾. وعلامة المفعول به⁽⁴⁾ أن يصدق عليه اسم مفعول قام من لفظ الفعل، كما تقول في نحو: ركب زيدُ الفرسَ، الفرس مركوبٌ. وفي نحو: جمع عمروُ المالَ، المالُ مجموعٌ. فالفرس، والمال مفعولان؛ لأنَّه صدق عليهما المفعول من لفظ الفعل .
وقوله:

"صاد الأميرُ أرنبا"⁽⁵⁾.

إعرابه: صَادَ: فعل ماضٍ، والأميرُ: فاعل، والأرنب: مفعول؛ لأنَّه يصدق عليه اسم مفعول من لفظ الفعل، كقولك: الأرنب مَصِيدٌ⁽⁶⁾ .

(1) لم يتحدّث الشارح عن المفعول المطلق، في ما سبق، وسيأتي الحديث عنه في قسم التَّحقيق، 137.

(2) في(ل): "والمفعول به" .

(3) اتفق العلماء حول نصب المفعول، واختلفوا في ناصبه، وقد فصل الأبناري هذا الخلاف في الإنصاف، 78/1، المسألة 11، وما بعدها، فقال: "ذهب الكوفيون إلى أنَّ العامل في المفعول النَّصب، الفعل والفاعل جميعاً، نحو: ضربَ زيدٌ عمراً. وذهب بعضهم إلى أنَّ العامل هو الفاعل، ونصَّ هشام ابن معاوية صاحب الكسائي على أنَّك إذا قلت: ظننتُ زيداً قائماً. تنصب "زيداً" بالتاء، و"قائماً" بالظن. وذهب خلف الأحمر من الكوفيين إلى أنَّ العامل في المفعول معنى المفعوليَّة، والعامل في الفاعل معنى الفاعليَّة. وذهب البصريُّون إلى أنَّ الفعل وحده عمل في الفاعل والمفعول جميعاً" .

وانظر، الكوراني، الذَّهب المذاب، 176/ب .

(4) عرفه الزَّمخشري، في المفصل، 34، بأنَّه هو "الذي يقع عليه فعل الفاعل" .

(5) قال الحريري، في ملحة الإعراب:-

والتَّصَبُّ للمفعولِ حُكْمٌ وَجَبَا
كقولِهِم صَادَ الأميرُ أرنبا

(6) ذكر ابن عصفور، في الممتع في التصريف، 455، أنَّ أصلها "مَصِيدٌ" على وزن "مفعول"، نقلت الضمَّة من الياء إلى ما قبلها، ثمَّ قُبِيت الضمَّة كسرة لتصحَّ الياء. فيلتقي ساكنان: الياء، و: واو مفعول، فتحذف الياء، فتجيء الواو ساكنة بعد كسرة، فتقلب الواو ياءً، فتقول: "مَصِيدٌ" .

والأصل تقديم الفاعل وتأخير المفعول به؛ لأنه فضلة في الكلام، وقد يتوسّع في المفعول فيقَدِّم على الفاعل⁽¹⁾ على شرط من أمن اللبس بظهور الإعراب، كما في: ضرب عمرًا⁽²⁾ زيدًا، وبغيره، نحو: أكل الكمثرى موسى، و: وضربت موسى سعدى. ولو التبس الفاعل حال تقديمه وجب تأخيره كما في: كلم موسى يعلى⁽³⁾ فالمتقدّم من الاسمين في مثل هذا فاعل اعتباراً⁽⁴⁾ بأولى (12/ب) الحاليين عند الإلباس⁽⁵⁾.

واعلم أن الفعل ينقسم إلى متعدٍّ⁽⁶⁾، ولازم⁽⁷⁾؛ لأنه إما أن يقتضي مزيداً على الفاعل معبراً عنه باسم مفعول تام من لفظ الفعل، أو لا يقتضي ذلك. فالأوّل هو المتعدّي، نحو: ضربَ، كَتَبَ⁽⁸⁾، والثاني هو اللازم، نحو: قامَ، وقَعَدَ، وانطلقَ، وما⁽⁹⁾ أشبه ذلك. والفعل المتعدّي ثلاثة أقسام: متعدٍّ إلى واحد، ومتعدٍّ إلى اثنين، على ضربين: أحدهما ما يتعدّى إلى مفعولين ليس أحدهما خبراً عن الآخر، نحو: أعطيتُ زيداً درهماً،

= وانظر، المبرد، المقتضب، 100/1. ابن جني، المنصف، 288/1.

(1) ذكر ابن النّاطم، في شرحه على ألفية والده، 227، أن: تقديم المفعول على الفاعل ثلاثة أقسام: جائز، وواجب، وممتنع. وانظر، ابن هشام، أوضح المسالك، 123/2. وابن عقيل، شرح ابن عقيل، 430/1.

(2) في (ل): "عمرواً".

(3) قال الحريري، في ملحة الإعراب: -

نحوُ قد استوفى الخراجَ العامِلُ
فقدّم الفاعلُ فهو أولى

وربما أخر عنه الفاعل
وإن تقلّ كلم موسى يعلى

(4) في (ل): "اعتبار".

(5) في النسختين "الاباش"، وربما هو من سهو النسخ.

(6) عرف ابن يعيش، في شرح المفصل، 124/1، التعدّي بقوله: "ومعنى التعدّي أن المصدر الذي هو مدلول الفعل، وهو فعل الفاعل على ضربين: ضرب منهما يلاقي شيئاً ويؤثر فيه فيسمى متعدّياً، وضرب منهما لا يلاقي شيئاً فيسمى غير متعدٍّ، فكل حركة للجسم كانت ملائمة لغيره سميت متعدّية....".

(7) قال ابن السّراج، في أصوله، 169/1: "فأما الفعل الذي هو غير متعدٍّ، فهو الذي لم يلاق مصدره مفعولاً....، والأفعال التي لا تتعدّى، هي ما كان منها خلقه، أو حركة للجسم في ذاته وهيئة له، أو فعلاً من أفعال النفس غير متشبّث بشيء خارج عنها". وانظر، الشلوبين، شرح المقدمة الجزوليّة الكبير، 693/2.

(8) قال الحريري، في ملحة الإعراب: -

مفعولُهُ مثلُ سَقَى ويشربُ

وكُلُ فعلٍ متعدٍّ ينصبُ

(9) في (ل): "وانطلق ما أشبه ذلك".

و: كسوتُ عمراً جبّةً، و: سقيتُ خالداً ماءً⁽¹⁾.

والضَّرْبُ الآخر: ما يتعدّى إلى مفعولين⁽²⁾ أحدهما خبر عن الآخر⁽³⁾ وهي⁽⁴⁾ كلُّ فعل يفيد في الخبر شكّاً⁽⁵⁾، أو يقيناً⁽⁶⁾، أو تحويلاً⁽⁷⁾، فالأوّل، نحو: ظنّنتُ⁽⁸⁾ زيّداً رفيقاً. و: خلّيتُ⁽⁹⁾ الهلال طالعاً. و: حسّبتُ⁽¹⁰⁾ زيّداً أخاك مقيماً. و: زعمتُ⁽¹¹⁾ أباك رجلاً.

(1) ذكر ابن يعيش، في شرح المفصل، 63/7-64، أن المفعول الأوّل في مثل هذا النوع من الأفعال هو الفاعل في المعنى، فعندما نقول: كسوتُ عمراً جبّةً، فعمر هو اللابس للجبّة. كما يجوز في هذه الأفعال الاقتصار على أحد المفعولين، فنقول: أعطيتُ زيّداً، وأعطيتُ درهماً.

(2) جعلها الحريري، في شرحه على الملحّة، 96، سبعة، وهي: ظنّنتُ، وحسّبتُ، وخلّيتُ، وزعمتُ، ووجدتُ، ورأيتُ، وعلمتُ.

(3) بيّن ابن السّراج، في أصوله، 181/1، أنه لا يجوز في هذه الأفعال الاقتصار على أحد المفعولين؛ لأنّها تدخل على المبتدأ والخبر، فكما لا يكون المبتدأ بغير خبر، كذلك هذه الأفعال، لا تعمل في المفعول الأوّل بغير مفعول ثانٍ. وانظر، المبرد، المقتضب، 95/3. والوراق، علل النحو، 288.

(4) قال ابن النّاطم، في شرحه على الألفيّة، 195: "وهي ثلاثة أنواع: الأوّل: ما يفيد في الخبر يقيناً. الثاني: ما يفيد فيه رجحان الوقوع. الثالث: ما يفيد فيه تحويل صاحبه إليه".

(5) سمّاها ابن عقيل، في شرحه على الألفيّة، 348/1-349، بأفعال الرّجحان، وهي: خالَ، وظنَّ، وحسّبتُ، وزعمَ، وعدَّ، وحجّأ، وجعلَ، وهبَ.

(6) جعلها ابن هشام، في أوضح المسالك، 30/2، أربعة، وهي: وجّدَ، وألّفَى، وتعلّمَ - بمعنى اعلمَ - ودرىَ. وأضاف إليها ابن عقيل، في شرحه، 348/1، فعلاً خامساً، وهو: رأى.

(7) ذكر ابن هشام، في أوضح المسالك، 51/2، بأنّها "أفعال التّصيير، كجعلَ، وردَّ، وتركَ، واتّخذَ، وتخيّدَ، وصيّرَ، ووهّبَ".

(8) اشترط ابن النّاطم، في شرحه على الألفيّة، 197، ألا تكون "ظنّ" بمعنى "اتهم". وانظر، الزّجاجي، الجمل في النحو: 30.

(9) اشترط ابن النّاطم، في شرحه على الألفيّة، 197، ألا تكون "خالَ" بمعنى "تكبر"، أو "ظلم".

(10) ذكر ابن النّاطم، في شرحه على الألفيّة، 197، أن "حسّبتُ" يجب ألا تكون بمعنى "صار أخسب"، أي: ذا شقرة، أو حمرة وبياض، كالبرص.

(11) منع ابن النّاطم، في شرحه على الألفيّة، 198، أن تكون "زعمَ" بمعنى "كفّل"، أو "سَمِنَ"، أو "هزلَ".

والثاني: نحو: عَلِمْتُ⁽¹⁾ زيداً فاضلاً. وَ: وَجَدْتُ⁽²⁾ عاقلاً. وَ: رَأَيْتُهُ⁽³⁾ جواداً .

قوله: نحو: اتَّخَذْتُ زيداً صديقاً، وَ: جعلته عالماً⁽⁴⁾ (13/أ) .

والمتعدي إلى ثلاثة⁽⁵⁾ أَعْلَمَ، وَ: أَرَى، وما ضمن معناهما نحو: أَعْلَمَ اللهُ زيداً عمراً⁽⁶⁾ فاضلاً، وَ: أَرَى اللهُ زيداً عمراً خيراً للناس، وَ: نَبَأْتُ زيداً أباك كريماً، وَ: حَدَّثْتُ أخاك بشراً صالحاً. فالمنصوب الأول من هذه المثل مفعول {أول⁽⁷⁾}، والثاني مفعول ثانٍ⁽⁸⁾، والثالث مفعول ثالث. وعلى هذا مجرى جميع الأفعال المتعدية، فاعرفه .

(1) قال ابن الناطم، في شرحه على الألفية، 196: "ومنه "عَلِمَ" لغير عرفان، أو كلمة، وهي: انشقاق الشَّفة العليا" .

(2) ذكر ابن الناطم، في شرحه على الألفية، 196، أن "وَجَدَ" لا تكون "بمعنى: أصاب، أو استغنى، أو حقد، أو حزن" .

(3) اشترط ابن الناطم، في شرحه على الألفية، 195، ألا تكون "رَأَى" بمعنى: أبصر، أو أصاب. وانظر، الزَّجَّاجي، الجمال في النحو، 30.

(4) قال الحريري، في ملحة الإعراب:-

لكنْ فعلُ الشكِّ واليقينِ	يَنْصِبُ مفعولينِ في التلقينِ
تقولُ قدْ خِلْتُ الهلالَ لائِحاً	وقَدْ وَجَدْتُ المُستَشَارَ ناصِحاً
وما أظنُّ عامِراً رفيقاً	ولا أرى لي خالداً صديقاً
وهكذا تَصْنَعُ في عَلِمْتُ	وفي حَسِبْتُ ثم في زَعَمْتُ

(5) أي: ثلاثة مفاعيل. وقال ابن السُّرَّاج، في أصوله، 187/1: "اعلم أن المفعول الأول في هذا الباب هو الذي كان فاعلاً في الباب الذي قبله - يعني: ظنُّ وأخواتها - فنقلته من "فعل" إلى "أفعل" فصار الفاعل مفعولاً".

(6) في (ل): "عمرواً" .

(7) ما بين المعقوفين {} ساقط من (ل) .

(8) في (ل): "ثاني" .

اسم الفاعل

اسم الفاعل: ما دلَّ على حدث وصاحبه، جارياً على المضارع، من أفعاله، كضارب، ومُكْرِم، بخلاف: حَسَن، وظَرِيف⁽¹⁾، ومضروب⁽²⁾.
ويعمل اسم الفاعل عمل فعله⁽³⁾ فيرفع الفاعل مطلقاً، وينصب المفعول به إن كان متعدياً⁽⁴⁾ بشرط أن يكون صلة الألف واللام⁽⁵⁾ أو مجرداً منهما⁽⁶⁾.
والمراد به الحال والاستقبال⁽⁷⁾، تقول: هذا الضَّارِبُ أبوه زيداً، فأبوه: فاعل الضَّارِبِ،

(1) علَّ ابن النّاطم، في شرحه على الألفيّة، 423، خروج أفعال التّفضيل، كأفضل من زيد، والصّفة المشبهة، كحَسَن، وظَرِيف، بقوله: "فإنهما لا تفيدان الحدث".

(2) قال ابن النّاطم، في شرحه على الألفيّة 423: "خرج منه اسم المفعول؛ لأنّه لا يدل على صاحب الحدث".

(3) قال الحريري، في ملحة الإعراب:-

وإنْ ذَكَرْتَ فاعِلاً مُنَوَّناً	فَهُوَ كَمَا لو كَانَ فِعْلاً بَيِّنَا
فَارْفَعْ بِهِ فِي لَزَمِ الْأَفْعَالِ	وَانصِبْ إِذَا عُدِّي بِكُلِّ حَالٍ
تَقُولُ زَيْدٌ مُسْتَوٍ أَبَوْهُ	بِالرَّقْعِ مِثْلُ يَسْتَوِي أَخُوهُ
وَقُلْ سَعِيدٌ مُكْرِمٌ عُمَانَا	بِالنَّصْبِ مِثْلُ يُكْرِمُ الضَّيْفَانَا

(4) انظر، سيبويه، الكتاب، 21/1، 175، 108، 176.

(5) قال ابن هشام، في شرح قطر النّدي، 230: "فإن كان بال عمل مطلقاً، ماضياً كان أو حالاً أو مستقبلاً".

(6) تحدّث ابن النّاطم، في شرحه على الألفيّة، 423، عن عمل اسم الفاعل المجرّد من الألف واللام، فقال: "والغالب: أن اسم الفاعل المجرّد من الألف واللام لا يعمل حتّى يعتمد على استقّهام، نحو: أضارب أخوك زيداً؟ أو نفي، نحو: ما مُكْرِمُ أبوكَ عمراً. أو يجيء صفة: سواء كان نعتاً لنكرة، نحو: مررتُ برجلٍ راكبٍ فرساً، أو حالاً لمعرفة، نحو: جاء زيدٌ طالباً أدباً، أو يجيء مسنداً، نحو: زيدٌ ضاربٌ أبوه رجلاً. ويدخل في المسند خبر المبتدأ، وخبر "كان"، و"إن"، والمفعول الثّاني في باب "ظنّ". وانظر، ابن هشام، شرح شذور الذهب، 385.

(7) قال أبو حيّان، في تذكرة النّحاة، 259: "إنّ الضّرْبَ الذي يعمل من اسم الفاعل إنّما هو الذي بمعنى الحال والاستقبال، وما عداه غير عامل، كالذي بمعنى المضى".

وزيداً: مفعوله⁽¹⁾. وصحَّ عمله عمل الفعل⁽²⁾؛ لأنه بمعناه، كأنك قلت: هو الذي يضرب {أبوه زيداً}⁽³⁾، أو تقول: مررت برجل مكرم أخوه زيداً الآن أو غداً، فترفع به (13/ب) الفاعل، وتنصب المفعول، كما تفعل بالفعل⁽⁴⁾. ولو كان اسم الفاعل مجرداً من الألف واللام، وهو ماضي المعنى لم يعمل عمل الفعل، وإن ذُكر معه المفعول، وجب جرُّه بالإضافة، كقولك: مررت برجلٍ ضاربٍ زيدٍ أمس .
قوله:

"وإنْ ذَكَرْتَ فَاعِلًا⁽⁵⁾ مُنَوَّنًا"

تقديره: وإن ذكرت اسم فاعل. ثم حُذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، وقيدَ بكونه منوناً تعريضاً بأنه إذا كان غير صالح للعمل مجرداً من الألف واللام، وهو بمعنى الماضي، وذكر معه مفعوله، أضيف إليه، كما في قولك: هذا ضاربٌ زيدٍ أمس .

(1) في (ل): "مفعول" .

(2) يقصد: الفعل المضارع. وعُلِّ الوَرَّاق، في عِلِّ النُّحُو، 301، وجوب عمل اسم الفاعل إذا أريد به الحال والاستقبال، وعدمه إذا أريد به الماضي، بقوله: "لأنَّ أصل الأسماء ألا تعمل إلا الجرّ، وأصل الأفعال أن تعمل في المفعول، إلا أنَّ الفعل المضارع قد أشبه الاسم من وجوه أوجبت له الإعراب بعد أن كان مستحقاً للبناء على السكون، فكذا الاسم أيضاً، حُمِلَ على الفعل المضارع، فعمل عمله". وانظر، المبرد، المقتضب، 149/4 .

(3) ما بين المعقوفين { مكرَّر في (ل) } .

(4) في (ل): "بالتفعيل" .

(5) في (ل): "فاعل" .

المصدر

اسم المعنى الصَّادر عن الفاعل⁽¹⁾، كالضَّرَب، أو القائم بذاته، كالعلم. وهو أصل الفعل في الاشتقاق⁽²⁾؛ لدلالة الفعل على معناه مع زيادة من غير عكس، وينتصب مفعولاً⁽³⁾ مطلقاً⁽⁴⁾ إن عمل فيه فعله ولم ينب عن الفاعل كقولك: ضَرَبْتُ ضَرْبًا، وأَكْرَمْتُ إِكْرَامًا⁽⁵⁾، وهو على ثلاثة أضرب:

مؤكدٌ : وهو ما لم يدلَّ على (أ/14) مزيد على معنى فعله⁽⁶⁾، ومبين للنَّوع، نحو: ضَرَبْتُ ضَرْبًا شديدًا، ومنه المسوق للتشبيه نحو: ضَرَبَتْهُ ضَرْبَ الأمير، ومبين للعدد، نحو: ضَرَبْتَيْنِ⁽⁷⁾ .

- (1) عَرَّفَ ابن جَنِّي، في اللمع، 101، المصدر بقوله: "كل اسم دلَّ على حدثٍ وزمان مجهول".
- (2) هذه مسألة خلافية، في النُّحو العربي، وقد تناولها الأنباري، في الإنصاف، 235/1، المسألة 28، فقال: "ذهب الكوفيون إلى أنَّ المصدر مشتقُّ من الفعل وفرع عليه، نحو: ضَرَبَ ضَرْبًا، وقَامَ قِيَامًا. وذهب البصريون إلى أنَّ الفعل مشتقُّ من المصدر وفرع عليه".
- وانظر، المبرد، المقتضب، 14/1. ابن السَّراج، الأصول في النُّحو، 159/1. الورَّاق، علل النُّحو، 305. السيرافي، شرح أبيات سيبويه، 9/1. العكبري، مسائل خلافية في النُّحو، 72.
- (3) يطلق النُّحاة على المفعول المطلق كلمة "المصدر"، ويرون أنَّ المصدر هو المفعول في الحقيقة لسائر المخلوقين. وقد علَّل الأشموني ذلك، في شرح، 208/1. وانظر، ابن يعيش، شرح المفصل، 110/1.
- الرُّضَني، شرح الرُّضَني على الكافية، 295/1.
- (4) علَّل الرُّضَني، في شرح على الكافية، 296/1، سبب تسمية المفعول المطلق بهذا الاسم، بقوله: "لأنَّه ليس مقيَّدًا - لكونه مفعولاً حقيقيًّا - بحرف جرٍّ كالمفعول به، والمفعول فيه، والمفعول له، والمفعول معه".
- وانظر، ابن شقير، المحلِّي في وجوه النُّصب، 6.

(5) قال الحريري، في ملحة الإعراب:-

والمصدرُ الأصلُ وأوَّ أصلُ	ومنهُ يا صاحِ اشتقاقُ الفعلِ
وأوجِبَتْ لَهُ النُّحَاةُ النُّصْبَا	كقولهم ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرْبًا

(6) قال ابن جَنِّي، في اللمع، 102: "نحو: قمت قِيَامًا، وجلست جلوسًا".

(7) قال ابن جَنِّي، في اللمع، 101: "وإنما تذكر المصدر مع فعله لأحد ثلاثة أشياء، وهي: تأكيد الفعل، وبيان النَّوع، وعدد المرات".

وجعلها الصَّيْمرِي، في التَّبصرة والتَّذكرة، 254/1، أربعة، وهي ما ذكرها الشَّارح، مع اختلاف في التَّسمية.

وقد يُقام مقام المفعول المطلق: الوصف، والآلة، والعدد⁽¹⁾ فتُنصب نصبَ المصدر⁽²⁾، تقول: ضَرَبْتَهُ شَدِيداً، و: سارَ زَيْدٌ طَوِيلاً⁽³⁾ فشديداً، وطويلاً، منتصبانِ انتصابَ المصدر على حذف الموصوف، وإقامة صفته مقامه، تقديره: ضَرَبْتَهُ ضَرْباً شَدِيداً، وسارَ زَيْدٌ سِيراً طَوِيلاً⁽⁴⁾. وتقول: ضَرَبْتَهُ سَوْطاً، تقديره: ضَرَبْتَهُ بِسَوْطٍ، ثُمَّ حُذِفَ المصدر، وأُقيمت الآلة مقامه، فتُنصب مفعولاً مطلقاً، وتقول: ضَرَبْتَهُ خَمْسَ ضَرَبَاتٍ، تقديره: ضَرَبْتَهُ ضَرْبَاتٍ خَمْساً، ثُمَّ حُذِفَ المصدر، وأُقيم العدد الموصوف به مقامه، وقد نُصِبَ المصدر بفعل في معناه وإن لم يكن من لفظه، نحو: قَعَدَ جُلُوساً، ومنه: جاءَ الأميرُ ركضاً⁽⁵⁾ .

وقد يُضمَر عامل المصدر اتِّكالاً على قرينة، فمن ذلك قولهم: سمعاً لك وطاعة، التَّقدير: سمعتَ سَمْعاً (14/ب)، و: أطعت طاعةً. ومنه قولهم في الدُّعاء له: سَقِيّاً ورعيّاً، تقديره: سقاه الله سقياً، ورعاه رعيّاً. وفي الدُّعاء عليه: جَذَعاً له وكَيّْاً، تقديره: جدع الله أنفه جدعاً، وكوى أنفه كَيّْاً. كلُّ من هذه المصادر يسمَّى مفعولاً مطلقاً منصوباً بفعل مضمر⁽⁶⁾ .

(1) يقوم مقام المصدر أمور أخرى غير التي ذكرها الشارح، وقد أشار إليها ابن عقيل في شرحه، 466/1-467، وهي: ما أضيف إليه، نحو: "كلّ" و"بعض" نحو: "جذّ كلّ الجدّ"، و"ضربته بغضّ الضرب" واسم إشارة، نحو: "ضربته ذلك الضرب"، وكالمصدر المرادف لمصدر الفعل المذكور، نحو: "قَعَدْتُ جُلُوساً، وأَفْرَحَ الجذَل"، وضميره، نحو: "ضَرَبْتُهُ زَيْداً" أي: ضَرَبْتُ الضرب.

الشَّرْطِيَّة، و"ما" الاستفهامية .

وانظر، ابن مالك، التَّسهيل، 87 .

(2) قال الحريري، في ملحّة الإعراب:-

وقَدْ أُقِيمَ الوصفُ والآلاتُ
نحوَ ضَرَبْتِ العبدَ سَوْطاً فَهَرَبَ
واجلَدَهُ في الخمرِ اربعينَ جلدةً

مَقَامُهُ والعددُ الإثباتُ
واضربْ أشدَّ الضربِ مَنْ يَغشَى الرّيبَ
واحبسهُ مثلَ حبسِ زَيْدٍ عبدةً

(3) ذكر ابن هشام، في مغني اللبيب، 729، أن في نصب "طويلاً" ثلاثة أوجه، تبعاً لتقدير المحذوف، فإذا كان تقدير المحذوف "سيراً"، نصبت "طويلاً" على المصدرية، وإن قُدِّرَ المحذوف بـ"زناً" نصبت "طويلاً" على الظرفية، وإن كان التَّقدير "ساره، أو سرتة" كان النُّصب على الحالية .

(4) في (ل): "صويلاً" .

(5) أجاز ابن هشام، في مغني اللبيب، 729، في "قعد جلوساً" و "جاء زيد ركضاً" النُّصب على المصدرية، والنُّصب على الحالية .

(6) قال الحريري، في ملحّة الإعراب:-

وربُّما أضْمَرَ فعلُ المصدرِ
ومثله سَقِيّاً له ورعيّاً
ومنه قد جاءَ الأميرُ ركضاً

كقولهم سَمْعاً وطَوْعاً فَاخْبُرِ
وإن تشأْ جَذَعاً له وكَيّْاً
واشتمَل الصُّمَاءُ إذ تَوَضَّأَ

المفعول له⁽¹⁾

المفعول له⁽²⁾ هو المصدر⁽³⁾ المقدّر معه لام التعليل، نحو:
 زُرْتُهُ خَوْفَ الشَّرِّ، و: غُصِنْتُ فِي الْبَحْرِ ابْتِغَاءَ الدُّرِّ⁽⁴⁾.
 فخوف: مفعول له ومضاف إليه؛ لأنه مصدر مقدّر معه لام التعليل. ألا ترى أَنَّ التقدير:
 زُرْتُهُ لَخَوْفِ الشَّرِّ؟ .
 وشرط نصب⁽⁵⁾ المفعول له⁽⁶⁾ أن يشارك عامله في الفاعل والزمان⁽⁷⁾، فإن وُجدت
 الشروط جاز نصبه، وجره باللام، وإن فُقد شرط منها وجبت اللام، نحو: جئْتُ أَمْسٍ
 لِإِكْرَامِكَ الْآنَ، وفعلته لرضى زيد .

- (1) ذكر ابن هشام، في أوضح المسالك ، 231/2 ، أنه يُسمى كذلك: المفعول لأجله، ومن أجله .
 (2) تحدّث عنه سيبويه، في الكتاب، 367/1، تحت عنوان: "هذا ما ينتصب من المصادر؛ لأنه عذر لوقوع
 الأمر". وتبعه في هذه التسمية الصيمري، في التبصرة والتذكّرة، 255/1.
 (3) ذكر الحريري، في شرح ملحة الإعراب، 105، أنه "لا يكون إلا مصدراً".
 (4) قال الحريري، في ملحة الإعراب:-

وإن جرى نطقك بالمفعول له	فانصبه بالفعل الذي قد فعله
وهو لعمري مصدر في نفسه	لكن جنس الفعل غير جنسه
وغالب الأحوال أن تراه	جواب لم فعلت ما تهوّه
تقول قد زرتك خوف الشر	وغصنت في البحر ابتغاء الدر

- (5) علّ سيبويه، في الكتاب، 367/1، نصبه، فقال: "فانتصب؛ لأنه موقع له، ولأنه تفسير لما قبله".
 (6) اشترط النحاة شروطاً عدة لنصب المفعول لأجله، وقد ذكرها ابن هشام، في أوضح المسالك،
 231/2-232، فقال: "وجميع ما اشترطوا له خمسة أمور: الأول: كونه مصدراً فلا يجوز "جئتُك
 السَّمْنُ والعَسَلُ" الثاني: كونه قلبياً كالرغبة - والمراد بالمصدر القلبى أو الفعل القلبى ما
 تتعلّق بالنفس لا بالجوارح - ، فلا يجوز "جئتُك قِرَاءَةَ الْعِلْمِ" والثالث: كونه علّة، غرضاً كان
 كَرِغْبَةٍ، أو غير غرض كـ "قعد عن الحرب جُبْنًا"، والرابع: اتّحاده مع المعلن به وقتاً، فلا يجوز
 "تأهّبْتُ السَّفَرُ" والخامس: اتّحاده بالمعلن به فاعلاً، فلا يجوز "حَبَّبْتُكَ مَحَبَّتَكَ إِيَّايَ".
 (7) يوافق الشارح في ذلك والده، الذي اشترط مشاركة المصدر لفعله، في الوقت والفاعل.

انظر، ابن مالك، شرح الكافية الشافية، 671/2. وقال السيوطي في همع
الهوامع، 132/3: "ولم يشترط ذلك سيبويه ولا أحد من المتقدمين".

المفعول معه

هو الاسم المذكور فضلة بعد واو بمعنى "مع" ⁽¹⁾ قبلها فعل أو معنى فعل ⁽²⁾، نحو: سرتُ والليل، و: حسبكُ وزيداً درهم، كأنه قال: كفاكُ وزيداً (15/أ). ولا يجوز النصب في: كلُّ رجلٍ وضيعته؛ لأنه لم يتقدّم فعل ولا معناه، وكذا لا يجوز النصب في نحو: اشترك زيدٌ وعمرو ⁽³⁾؛ لأنه غير فضلة .

(1) قال عنه الصيّمري، في التّبصرة والتّنكرة، 256/1 : "ما كانت الواو فيه بمعنى المصاحبة" .

(2) فسّر ابن النّاظم، في شرحه على الألفيّة، 279، "معنى الفعل" بقوله: "ما يشبه الفعل من الأسماء كاسم الفاعل، وغيره" .

(3) علّل ابن هشام، في شرح قطر النّدى، 193، عدم جواز النّصب ههنا بقوله: "فإنه عمدة؛ لأنّ الفعل لا يستغنى عنه، لا يُقال: اشترك زيدٌ؛ لأنّ الاشتراك لا يأتي إلا بين اثنين" .

الحال والتَّمْيِيز⁽¹⁾

قوله:

.....منصوبانٍ على اختلاف الوضع والمباني⁽²⁾

يعني أنَّ النَّصْب يلزم الحال والتَّمْيِيز على اختلاف تراكيب الكلام، فلا يُخصُّ نصيبها بموضع دون موضع. قوله: "كلا النوعين جاء فضلة". الفضلة عبارة عمّا يتمُّ الكلام بدونه، والحال⁽³⁾ عند النُّحويين، هو⁽⁴⁾ كلُّ نكرة فضلة مشتقة أو⁽⁵⁾ مؤوَّلة بمشتقٍّ، وعلامتها أن تقع في جواب "كيف"⁽⁶⁾ إمَّا ظاهرة، كقولك: راكباً، لمن قال: كيف جئت؟ أو مقدَّرة، كقولك: انطلقت مسرعاً، قدَّرت أنه يُقال لك: كيف انطلقت؟ فذكرت مسرعاً جواباً للسؤال المقدَّر .

وقولي "فضلة" مخرَجٌ لخبر كان، في قولك: كان زيدٌ راكباً. وقولي: مشتقة أو مؤوَّلة بمشتقٍّ، مخرَجٌ للتَّمْيِيز⁽⁷⁾. وكلُّ حال لا بدُّ له من عامل، ومن صاحب، فالعامل⁽⁸⁾: فعل أو

(1) أطلق ابن جنِّي، في اللِّمع، 116، على: الحال، والتَّمْيِيز، والاستثناء، وأسماء "إن" وأخواتها، وأخبار "كان" وأخواتها، المشبهة بالمفعول .

(2) قال الحريري، في ملحة الإعراب:-

والحالُ والتَّمْيِيزُ منصوبانِ	على اختلاف الوضع والمباني
ثمَّ كلا النوعين جاء فضلة	منكراً بعد تمام الجملة
لكن إذا نظرت في اسم الحال	وجنته اشتق من الأفعال
ثمَّ تراه في اعتبار من عقل	جواب "كيف" في سؤال من سأل
مثاله: جاء الأمير راكباً	وقام قس في عكاظ خاطباً

(3) قال الملك المؤيد، في الكنَّاش، 62: "وسميت حالاً؛ لعدم ثبوتها؛ لأنها من حال يحول، إذا تغير".

(4) الحال يذكر ويؤنث، والغالب تأنيثه. انظر، ابن جنِّي، اللِّمع في العربية، 116. ابن عقيل، شرحه، 519/1.

(5) في (م): "و"، ورُبَّما هي من سهو النَّاسخ .

(6) اشترط الحريري، - في شرحه على الملحة، 109 - في الاسم المنصوب على الحال أن يجمع "ست شرائط، وهي: أن يكون نكرة، مشتقاً من فعل، يأتي بعد تمام الكلام، وأن يكون صاحب الحال معرفة، والعامل فيه فعلاً صريحاً أو معنى فعل، ويؤرى جواب "كيف" .

(7) قد يكون التَّمْيِيز مشتقاً، إذ أورد ابن عقيل، في شرحه على الألفية، 519/1، "لله دره فارساً"، وعُلق عليه بقوله: "فإنه تمييز مشتق، لا حال على الصحيح؛ إذ لم يقصد به الدلالة على الهيئة، بل التعجب من فروسيته" .

(8) تحدَّث الأتباري، في أسرار العربية، 112، عن العامل في نصب الحال، مناقشاً آراء بعض النحاة، كالفرَّاء، وغيره. وانظر، له، الإنصاف، 250/1، المسألة 31 .

معنى {فعل} (1)، فالفعل، نحو: جاء الأميرُ ركباً (15/ب)، وقام قيسٌ خاطباً. ومعنى الفعل (2)، كذا في قولك: ذا بالفناء قاعداً (3)، فذا: مبتدأ، وبالفناء: خبره، وقاعداً: حال، والعامل فيها ما في "ذا" من معنى أشير (4)، ونحو ذلك: كأن طالعاً، حال من الكاف، والعامل فيها ما في "كأن" من معنى أشبه (5).
ويكون عامل الحال مضمرأ (6) كما يكون مظهراً، وذلك في نحو قولك: بعته (7) بدرهم

فصاعداً (8)، تقديره: فذهب الثمن صاعداً، حال العامل فيها مضمر كما ترى .
وأما صاحب الحال (9) فهو الموصوف بالحال في المعنى في قولك: جاء زيد ركباً، وكعمرو، في قولك: جاء عمرو مسلماً، وتقول: هذا خاتمك حديداً (10)، وهذه جيتك خزاً،

(1) ما بين المعقوفين {} ساقط من (ل) .

(2) قال الحريري، في شرحه على الملح، 111، "العامل في الحال يكون فعلاً صريحاً، ... ويكون في معنى فعل، كالظرف، وحرف التنبيه، واسم الإشارة، والجار والمجرور" .

(3) قال الحريري، في ملح الأعراب:-

ومنه: مَنْ ذَا بالفناء قاعداً
و: بعته بدرهم فصاعداً

(4) قال ابن جنّي في اللّمع، 117، في "هذا زيد قائماً": "فتنصب قائماً" على الحال بما في "هذا" من معنى الفعل؛ لأنّ "ها" للتّبيه، و"ذا" للإشارة، فكانك قلت: أنبّه عليه قائماً، وأشير إليه قائماً" .

(5) ذهب الشارح هنا إلى أنّ "كان" هنا تفيد التشبيه، في حين ذهب الزّجاجي، في كتاب حروف المعاني، 28-29، إلى غير ذلك، إذ ذكر أنّ: "كان" لها ثلاثة أوجه: تكون تشبيهاً، وشكاً، وتكون مخففةً، فإذا وقعت على الأسماء كانت تشبيهاً، كقولك: كان زيداً أخوك، وإذا كان خبرها مشتقاً من الفعل كانت شكاً، كقولك: كان زيداً منطلق، وكأنّي أنطلق، فهذا شكٌ، وذلك؛ لأنّه لا يُشَبَّه بالفعل ... والمخففة، يجوز رفع اسمها ونصبه" .

(6) أشار ابن زيد، في الفضّة المضيئة، 152، إلى أنّ الإضمار يكون جوازاً، كما يكون وجوباً .

(7) في (م): "بعه" .

(8) تحدّث النّحاة عن التّسعير حديثاً مسهباً، ذاكرين فيه أوجه عدّة، رغبت عن ذكرها خشية الإطالة. وإلتام الفائدة، انظر سيبويه، الكتاب، 397-392/1. المبرّد، المقتضب، 255/3-257. الورّاق، علل النّحو، 375. ابن جنّي، الخصائص، 268/2. ابن الشّجري، الأمالي الشّجرية، 283/2. الأعم الشّنتمري، النّكت في تفسير كتاب سيبويه، 217/1. ابن يعيش، شرح المفصل، 68/2 .

(9) يكون صاحب الحال معرفة، ويجوز أن يكون نكرة شريطة وجود مسوّغ لذلك، وقد ذكر السّيوطي تلك المسوّغات، في المطالع السّعيدة، 351-352 .

(10) ذكر المبرّد، في المقتضب، 272/3، أنّ سيبويه أجاز في "هذا خاتمك حديداً" نصب "حديداً" على الحالّة. وقد رفض المبرّد ذلك، وذهب إلى أنّ "حديداً" منصوبة على التّمييز، فقال: "وإذا قال: هذا خاتمك حديداً، فالحديد لازم. فليس للحال هاهنا موضع بين، ولا أرى نصب هذا إلا على التّبيين" .

فتنصب حديداً وخزاً⁽¹⁾ على الحال؛ لأنهما في تأويل المشتق، كأنك قلت: هذا خاتمك قوياً، وهذه جبّتك ناعمة .

وأما التمييز⁽²⁾ فهو النكرة⁽³⁾ الفضلة المضمّنة معنى "من" الجنسية⁽⁴⁾. فقولي: نكرة، احترازاً من المنصوب على التشبيه بالمفعول به، وهو الحسن⁽⁵⁾ الوجهه. وقولي: فضلة، احترازاً من اسم "لا" التي (16/أ) لنفي الجنس، نحو قولك: لا رجُل في الدّار. وقولي: مضمّنة معنى "من" الجنسية؛ ليخرج الحال. والتمييز في الكلام على ضربين: تمييز في {المفرد، وتمييز في} ⁽⁶⁾ الجملة .

أما التمييز في المفرد فأكثر ما يقع بعد العدد⁽⁷⁾، نحو: عشرون درهماً، والكيل، نحو: منّوان⁽⁸⁾ زيتاً، و: قفيز⁽⁹⁾ بُراً، والوزن، نحو: رطل

(1) في (ل): "حديد وخز".

(2) أطلق عليه المبرد، في المقتضب، 272/3، "التبيين". وقال ابن هشام، في شرح شذور الذهب، 254، بعد أن ذكر التمييز: "وهو التفسير، والتبيين، ألفاظ مترادفة لغة واصطلاحاً".

(3) قال الملك المؤيد، في الكناش، 68: "إنما هو على المختار، وهو مذهب البصريين، فإن التمييز عندهم لا يكون إلا نكرة، والكوفيون يجيزون أن يكون التمييز نكرة ومعرفة".

(4) تحدث المرادي، في الجنى الثاني، 308، وما بعدها، عن "من"، وذكر لها عدّة معانٍ، منها: بيان الجنس، نحو قوله تعالى: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾ سورة الحج الآية 30. وانظر، ابن هشام،

مغني اللبيب، 419، وما بعدها .

(5) يشير إلى الصّفة المشبهة، وأنها ليست تمييزاً .

(6) ما بين المعقوفين {} ساقط من (ل) .

(7) قال الحريري، في ملحة الإعراب: -

وإن تُردّ معرفة التمييز	لكي تُعدّ من ذوي التمييز
فهو الذي يُذكرُ بعدَ العددِ	والوزنِ والكيلِ ومذروع اليدِ
و"من" إذا فُكرت فيه مضمرة	من قبل أن تُنكرة وتضمرة
تقول: عندي منّوان زُبداً	وخمنسة وأربعون عبداً
وقد تصدقت بصاع خلاً	ومائة غير جريب نخلاً

(8) منّوان، مثني "من"، قال ابن منظور، في لسان العرب، مادة (منن): "والمن لغة في المنّا الذي يوزن به. الجوهري: والمنّ المنّا، وهو رطلان، والجمع أمنان، وجمع المنّا أمناة. ابن سيده: المنّ كيل أو ميزان، والجمع أمنان".

(9) القفيز، من المكاييل، قال ابن منظور في لسان العرب، مادة (قفز): "والقفيز من المكاييل: معروف وهو ثمانية مكاييل عند أهل العراق، وهو من الأرض قدر مائة وأربع وأربعين ذراعاً، وقيل: هو مكيال تتواضع الناس عليه، والجمع أقفزة وقفزان".

سمناً⁽¹⁾، والمساحة، نحو: جَرِيبٌ⁽²⁾ نَخْلًا. وقد يقع بعد "مِثْل" و"غَيْر"، ونحوهما، نحو: لي مِثْلُهُ⁽³⁾ رجلاً، و: له غَيْرُهَا إبلاً⁽⁴⁾.

وأما التَّمْيِيز في الجملة⁽⁵⁾ فهو الفضلة المبيّنة إجمالاً في الإسناد، نحو: طاب زيدٌ نفساً⁽⁶⁾، طاب: فعل ماضٍ، وزيدٌ: فاعل، ونفساً: نَصِبَ على التَّمْيِيز؛ لأنه بيان لما في "طاب زيد" من الإجمال. وذلك لأنك إذا قلت: طاب زيد، احتمل أن الطَّيِّب لنفس زيد، أو لأصله، أو غير ذلك. فإذا قلت: طاب زيدٌ نفساً، بيّن "نفساً" ذلك الإجمال. ومنه نعم⁽⁷⁾ رجلاً زيدٌ، و:

بئس عبد الله بدلاً⁽⁸⁾،

وكذا قولك: حبذا⁽¹⁾ زيدٌ رجلاً، و: حبذا أرض البقيع أرضاً⁽²⁾.

(1) أشار الحريري، في شرحه على الملحة، 114، إلى أنه في مثل "عندي رطلٌ زيتاً"، جاز أن تنصب "زيتاً" على التَّمْيِيز، وأن تجرّه بالإضافة، أن ترفعه على أنه بدل من الرُّطْل.

(2) قال ابن منظور، في لسان العرب: "والجَرِيبُ من الطعام والأرض: مقدار معلوم. الأزهرى: الجَرِيبُ من الأرض مقدار معلوم الذُّراع والمساحة، وهو عَشْرَةُ أَقْفَرَةٍ، كل فَقِيرٍ منها عَشْرَةُ أَعْشِيرَاءَ، فالعَشِيرُ جزءٌ من مائة جزءٍ من الجَرِيب. وقيل: الجَرِيبُ من الأرض نصف الفَنجَان. ويقال: أَقْطَعَ الوالى فلاناً جَرِيباً من الأرض أي مَبْزَرَ جريب، وهو مكيلة معروفة، وكذلك أعطاه صاعاً من حَرَّة الوادي أي مَبْزَرَ صاع، وأعطاه قَفِيزاً أي مَبْزَرَ قَفِيز. قال: والجَرِيبُ قَدْرٌ ما يَزْرَعُ فيه من الأرض".

(3) قال سيبويه، في الكتاب، 172/2: "وزعم الخليل - رحمه الله - أن المجرور بدل من التَّنوين، ومع ذلك أنك إذا قلت: لي مثله، فقد أبهمت، كما أنك إذا قلت: لي عشرون، فقد أبهمت الأنواع، فإذا قلت: درهماً، فقد اختصت نوعاً، وبه يُعرف من أي نوع ذلك العدد. فكذاك "مثله" هو مبهم يقع على أنواع: على الشَّجَاعَةِ، والفروسيَّة، والعبيد، فإذا قال: عبداً، فقد بيّن من أي أنواع المِثْل، والعبد ضرب من الضُّرُوب التي تكون على مقدار المِثْل".

(4) في (ل): "بلاً".

(5) أطلق عليه ابن هشام، في أوضح المسالك، 260/2 "تمْيِيز النسبة".

(6) ذكر السيوطي، في المطالع السعيدة، 366، أن هذا النوع من التَّمْيِيز يُسمَّى تَمْيِيزاً مَنْقُولاً أو مَحْوِلاً، وهو إما أن يكون مَنْقُولاً أو مَحْوِلاً عن فاعل، أو مفعول. وفي "طاب زيدٌ نفساً"، فإن التَّمْيِيز هنا مَنْقُول أو مَحْوَل عن فاعل، إذ التَّنْدِير: طابت نفس زيد.

(7) سبق الحديث عن "نعم"، انظر قسم التَّحْقِيق، 98، وذكر الزَّجَّاجِي، في كتاب حروف المعاني، 16، أن: "نعم" للحمد والشَّاء المستحقَّ الشَّاع في الجنس كقولك: نعم الرَّجُل زيد، إنما هو مدح له بالحقِّ المستحق في جنس الرِّجَال".

(8) ذكر الأبنباري، في أسرار العربية، 73، أن المخصوص بالذَّم هنا محذوف تخفيفاً، يُفسَّره المذكور، والتَّنْدِير: بئس البذل عبد الله بدلاً، ونُصِبَت النِّكْرَةُ على التَّمْيِيز.

واعلم أنَّ "حبذا" في باب المدح قريب من "نعم"، إلا أنَّ فاعل "حب" لا يكون غير "ذا"⁽³⁾، وإن أُفرد المقصود بها أو تُثني أو جُمع⁽⁴⁾، نقول (16/ب): حبذا زيد، و: حبذا هند، و: حبذا الزيدان، و: حبذا الزيدون .

وكثير ما يجيء معه التَّمييز، {نحو: حبذا زيد رجلاً⁽⁵⁾}. ومما يقع فيه⁽⁶⁾ التَّمييز، الكلام المصدَّر بكم⁽⁷⁾ الاستفهامية⁽⁸⁾؛ وذلك لأنَّ "كم" كناية عن العدد، فينتصب التَّمييز بعدها، كما ينتصب بعد الأعداد⁽⁹⁾، وذلك قولك: كم درهماً لك؟ فهذا على حدٍّ: عشرون درهماً لك⁽¹⁰⁾ .

(1) قال ابن منظور، في لسان العرب، مادة (حبب): "حبذا كذا وكذا، بتشديد الباء، فهو حرفٌ معنًى، ألفٌ من حبٍّ وذا. يقال: حبذا الإمارة، والأصل حبَّبَ ذا، فأذغمت إحدَى الباعين في الأخرى وشُدَّتْ، وذا إشارةٌ إلى ما يقرُبُ منك".

(2) قال الحريري، في ملحة الإعراب:-

ومِنْهُ أَيضاً: نَعَمْ زَيْدٌ رَجُلًا
و: حَبْذَا أَرْضُ الْبَقِيعِ أَرْضًا
و: قَدْ قَرَّرْتُ بِالْإِيَابِ عَيْثًا
و: بَسَّسَ عَبْدُ الدَّارِ مِنْهُ بَدَلًا
و: صَالِحٌ أَطَهَرُ مِنْكَ عَرْضًا
و: طَبِئْتُ نَفْسًا إِذْ قَضَيْتُ الدُّنْيَا

(3) أمَّا فاعل "نعم" فقد ذكر الأنباري في أسرار العربية، 73، أنه يجب أن يكون فاعل "نعم، وبس" اسم جنس. وقال الحريري، في شرح ملحة الإعراب، 114: "ولا يكون فاعلها إلا ما فيه الألف واللام، وما أضيف إلى ما فيه هذه الألف واللام".

(4) علَّ ابن جني، في اللمع، 224، ذلك بقوله: "وحبذا، مع الواحد، والواحدة، والاثنتين، والجميع، بلفظ واحد؛ لأنه جرى مجرى المثل".

(5) للاستزادة، انظر، العيني، المقاصد النحوية، 26/4. السيوطي، معجم الهوامع، 89/2. البغدادي، خزانة الأدب، 11، 197.

(6) ما بين المعقوفين {} ساقط من (ل) .

(7) سبق الحديث عن "كم" واختلاف النحاة فيها، انظر، قسم التَّحْقِيق، 120.

(8) قال الحريري، في ملحة الإعراب:-

وَكَمْ إِذَا جُنَّتْ بِهَا مُسْتَفْهَمًا
فَانصَبَ وَقُلْ كَمْ كَوَكَبًا تَحْوِي السَّمَاءَ

(9) قال سيبويه، في الكتاب، 157/2: "وإذا قال لك رجل: كم لك؟ فقد سألك عن عدد؛ لأنَّ "كم" إنما هي مسألة عن عدد ههنا، فعلى المجيب أن يقول: عشرون أو ما شاء، ممَّا هو أسماء لعدة. فإذا قال لك: كم لك درهماً؟ أو: كم درهماً لك؟ ففسِّرْ ما يسأل عنه، قلت: عشرون درهماً، فعملت "كم" في النِّزَاهِم، و"لك" مبنية على "كم". واعلم أنَّ "كم" تعمل في كلِّ شيء حسنٍّ للعشرين أن تعمل فيه، فإذا قَبِحَ للعشرين أن تعمل في شيء قَبِحَ ذلك في "كم"؛ لأنَّ العشرين عدد منوَّن، وكذلك "كم" هو منوَّن عندهم".

(10) سبق الحديث عن "كم" الاستفهامية والخبرية، انظر، قسم التَّحْقِيق، 125.

الظَّرْف (١)

هو: كلُّ اسم زمان (٢) أو مكان مضمَّن معنى "في" (٣). أي: مذكور لواقع فيه (٤) ومبهم الزَّمان (٥) ومختصُّه لك صالح، تقول: صام خالدٌ أياماً، وغاب شهراً، وأقام عاماً، فهذا من المبهم. والمختصُّ كقولك: صام زيدٌ يوم الجمعة، وغاب شهر رمضان، وأقام سنة كذا (٦).
وأما المكان، فإنما يصلح للظَّرْفِيَّة، وهو ما لا يشعر بصورة مسمَّاه (٧)، نحو الجهات السَّتْ، وهي: أمام، ووراء، وفوق، وتحت، ويمين، وشمال (٨)، ونحو: عند، ولدى (٩)، ودون، تقول: هبَّتْ الرِّيحُ يَمَنَةَ المصلَّى، فيمئة: ظرف مكان معلقٌ بهبَّتْ. وكذا الزَّرْع (١٧/أ) تلقاء الحيا. وتقول: قيمة الفضَّة دون الذهب، كما تقول: الذهب فوق قيمة الفضَّة.

(١) ذكر ابن السَّراج، في أصوله، 190/1، أنه يُسمَّى أيضاً: المفعول فيه .

وعلى الأنباري، في أسرار العريئة، 106، تسميته بالظَّرْف، بقوله: "إِنْ قِيلَ: فلم سَمِيَ ظَرْفاً؟ قِيلَ: لأنَّه كان محلاً للأفعال، سَمِيَ ظَرْفاً، تشبيهاً بالأواني التي تحلُّ الأشياء فيها؛ ولهذا سَمِيَ الكوفيُّون الظَّرْف محالاً" لحلول الأشياء فيه .

(٢) قال ابن جنِّي، في اللُّمع، 111: "اعلم أنَّ الزَّمانَ مرور اللّيل والنَّهار، نحو: اليوم واللّيلة والسَّاعة والشَّهر والسَّنَة" .

(٣) عرَّف ابن هشام، في شرح قطر النَّدَى، 191، الظَّرْف بقوله: "وهو كلُّ اسم زمان أو مكان سُلِّطَ عليه عامل على معنى "في" ."

(٤) أضاف الشَّارح، في شرحه على الألفيَّة، 273، بعد "فيه" قوله: "من فعل أو شبهه" .

(٥) عرَّف السُّيوطي، في المطالع السَّعيدة، الزَّمنيَّة المبهمة بقوله: "بأن تقع على قدر من الزَّمان غير معيَّن، كوقت وحين وزمان" .

(٦) قال الحريري، في ملحَة الإعراب:-

والظرفُ نوعانِ فظرفُ أزمنةٍ	يجري معَ الذَّهرِ وظرفُ أمكنةٍ
والكلُّ منصوبٌ على إضمارٍ في	فاعتبرِ الظَّرْفَ بهذا واكتَفِ
تقولُ صامَ خالدٌ أياماً	وغابَ شهراً وأقامَ عاماً
وباتَ زيدٌ فوقَ سطحِ المَسجدِ	والفَرَسُ الأبلقُ تحتَ مَعبدِ
والرِّيحُ هبَّتْ يَمَنَةَ المصلِّي	والزَّرْعُ تلقاءَ الحيا المُنهلِ
وقيمةُ الفضَّةِ دونَ الذهبِ	وقمَ عمروُ فاندنَ منه واقربِ
ودارُهُ غربيٌّ فيضِ البَصرةِ	ونخلُهُ شرقيُّ نهرِ مُرةِ

(٧) قال ابن السَّراج، في: الموجز في النحو، 36: "وأعني بالمبهم: ما ليس له حدود معلومة تحصره" .

(٨) ذكر الملك المؤيد، في الكُنَّاش، 58، أنَّ من المكان المبهم، ما كان بمعنى الجهات السَّتْ، أو: "ملحقاً بها كالميل، والفرسخ، وحُمِلَ على المكان المبهم، عند، ولدى، وشبههما، نحو: دون، و: مع. وحُمِلَ أيضاً على المكان المبهم: لفظ مكان في قولك: جلست مكانك" .

(٩) في (م): "دا" .

ونقول: ثُمَّ عمرو، فَنَمَّ: إشارة إلى المكان البعيد، وهو ظرف قياسي؛ لأنه يُشعر بصورة مُسمَّاه، وهو هنا معلقٌ باستقرار محذوف خبراً عن عمرو .

وقد تُقام الصِّفة مقام المكان⁽¹⁾ فتُنصب على الظَّرْفِيَّة⁽²⁾ كقولك: داره غربي فيض البصرة⁽³⁾، تقديره: داره مكاناً غربي فيض البصرة، وكذا: نخله شرقي نهر مرة⁽⁴⁾ . ومن الظروف ما يتصرف⁽⁵⁾ فيكون ظرفاً تارة، وغير ظرفٍ أخرى، كيوم، ومكان. ومنها ما لا يتصرف، كقبل، وبعد، وعند⁽⁶⁾، فهذه لا تستعمل غير ظرفٍ إلا مجرورة بمنٍ خاصة .
قوله⁽⁷⁾:

وأينما صادفتَ في لا تُضمَرُ فارتفع وقلَّ يومَ الخميسِ نَيْرُ
مُراده به أنه لا ينصب اسم الزَّمان أو المكان على الظَّرْفِيَّة، إلا إذا ضمَّن بمعنى: في "وهذا صحيح لكن العبارة لا تؤدِّيه .

(1) أورد الحريري، في شرحه على الملح، 119، أن الصِّفة تُقام مقام الزَّمان أيضاً، وذلك، نحو: أقمت عنده قليلاً من النهار، فتُنصب "قليلاً" نصب الظرف، وتقدير الكلام فيها: زماناً قليلاً .

(2) اكتفى الشَّارح بالإشارة إلى قيام الصِّفة مقام الظرف، إلا أن سيبويه، قد ذكر في الكتاب، 222/1، أن اسم الزَّمان قد يُحذف ويُقام مقامه المصدر اتساعاً، وذلك نحو: "متى سيرَ عليه؟ فيقول: مقدَّم الحاج، وخفوق النجم، وخلافة فلان، وصلاة العصر، فإِنما هو: زمن مقدَّم الحاج، وحين خفوق النجم، ولكنه على سعة الكلام والاختصار" .

وانظر، المبرد، المقتضب، 343/4. ابن يعيش، شرح المفصل، 44/2. السيوطي، معجم الهوامع، 170/3 .

(3) قال ابن منظور، في لسان العرب، مادة (فيض): "فَيَضُ البصرة: نهرها، غلب ذلك عليه لعظمته. التهذيب: ونهر البصرة يسمى الفَيَض، والفَيَضُ نهر مصر. ونهر فَيَاضٍ أي كثير الماء. ورجل فَيَاضٍ أي وهاب جواد. وأرض ذات فَيَوضٍ إذا كان فيها ماء يَفِيضُ حتى يعلو" .

(4) هكذا أوردها الحريري، في الملح. وفي (م): "نهره شرقي نخل مرة"، وربما هو من سهو النسخ .

(5) عرَّف السيوطي، في المطالع السعيدة، 313-314، الظرف المتصرف، بقوله: "وهو ما جاز أن يُستعمل غير ظرف، كأن يكون فاعلاً، أو مبتدأ، أو خبراً، أو ينتصب مفعولاً به، أو ينجرُّ بغير "من" .

(6) انظر، سيبويه، الكتاب، 223/1. ابن السَّراج، الأصول في النحو، 199/1 .

(7) قال الحريري، في ملح الإعراب:-

وقد أكلتُ قبلَهُ وبعدهُ وإثرة وخلفه وعندَه
وعندَ فيها النَّصبُ يَستمرُ لكنَّها بِمنٍ فقط تُجرُ
وأينما صانفتَ في لا تُضمَرُ فارتفع وقلَّ: يومَ الخميسِ نَيْرُ

[الاستثناء⁽¹⁾]

حروف (2) الاستثناء: إلا⁽³⁾، وحاشا، وخلا، وعدا⁽⁴⁾. والمستثنى (17/ب) هو المخرج بإلا، أو ما في معناها، من مذكور⁽⁵⁾، نحو: قام القومُ إلا زيداً، أو مقدّم، نحو: ما قام إلا زيدٌ. والمستثنى على ضربين: متّصل، ومنقطع، فالمتّصل: هو أن يكون المستثنى بعضاً من المستثنى منه. {والمnقطع⁽⁶⁾}: ما ليس⁽⁷⁾ بعضاً منه، نحو: الودّ، في قولك: ما فيها إنسانٌ إلا ووداً .

(1) زيادة للإيضاح .

وقد أطلق عليه الحريري، في شرحه على الملحّة، 107 "المفعول دونه" .
قال ابن جنّي، في اللّمع، 121: "ومعنى الاستثناء: أن تُخرج الشيء ممّا أدخلت فيه غيره، وتدخله فيما أخرجت منه غيره" .

(2) قال سيبويه، في الكتاب، 309/2: "حرف الاستثناء "إلا" ، وما جاء من الأسماء فيه معنى إلا: فغيرٌ، وسوىٌ. وما جاء من الأفعال فيه معنى "إلا" فلا يكون، وليس، وعدا، وخلا. وما فيه ذلك المعنى من حروف الإضافة وليس باسم، فحاشى وخلا، في بعض اللغات" .

(3) جعل النحاة "إلا" الأصل في أدوات الاستثناء، وقد صرّح بذلك، الخوارزمي، في شرح المفصل، 455/1، فقال: "الأصل في كلمة الاستثناء "إلا؛ لأنها لا تخرج عن معناها، ولا تنفرد غيره. وما سواها ممّا لا يُستثنى به فيخرج عن الاستثناء، ويزيد عن معناها، فتكون "إلا" مفردة، وما سواها من كلم الاستثناء بمنزلة المركّب، ولا شبهة في أن المفرد أصل للمركّب" .

(4) تمّ الحديث عن هذه الحروف - حاشا، وخلا، وعدا - في سياق الحديث عن حروف الجرّ، انظر، قسم التّحقيق، 116-117.

ويلاحظ أن المؤلف قد اقتصر على ما ذكره والده في شرح عمدة الحافظ، 270، من أدوات الاستثناء. في حين ذكر النحاة أدوات أخرى، قال الزّجّاجي، في الجمل في النّحو، 230: "وحروف الاستثناء: إلا، وغير، وسوى، وسوّاء، وحاشا، وخلا، وعدا، وما خلا، وليس، ولا يكون، وإلا أن يكون، وزاد بعضهم هذه الأدوات: لا سيّما، وبّلة" .

وانظر، ابن عصفور، شرح جمل الزّجّاجي، 248/2. ابن هشام، شرح جمل الزّجّاجي، 309 .

(5) عرف ابن مالك، في التّسهيل، 101، المستثنى، بقوله: "وهو المخرج تحقيقاً أو تقديرأ من مذكور أو متروك بـ"إلا" أو ما معناها، بشرط الفائدة" .

(6) ما بين المقوفين {} ساط من (ل) .

(7) في (ل): "ليسا" .

والاستثناء ينقسم إلى: مفرغ، وتام. فالمفرغ: الذي لم يذكر معه المستثنى منه، كما في قولك: ما قام إلا زيد. والتام⁽¹⁾: هو الذي ذكر معه المستثنى منه، كما في: قام القوم إلا زيداً، وإذا قد عرفت هذا فتقول: الاستثناء التام ينتصب فيه المستثنى بالـ⁽²⁾، نحو: جاء القوم إلا سعيداً، و: قام القوم إلا زيداً، و: ما في الدار إنسان إلا وتدأ⁽³⁾.

ويختار البذل⁽⁴⁾ في المستثنى⁽⁵⁾ المتصل الواقع بعد {نفي}⁽⁶⁾ أو شبه نفي، إن لم يتقدم على المستثنى منه، كقولك: ما قام أحد إلا زيد، و: وهل أتى الصبيان إلا

(1) ذكر سيبويه، في الكتاب، 310/2-311، نوعين من أنواع الاستثناء التام: الاستثناء التام الموجب، والاستثناء التام المنفي.

(2) قال الأتباري، في الإنصاف، 260/1-261، المسألة 34: "اختلف مذهب الكوفيين في العامل في المستثنى النصب، نحو: قام القوم إلا زيداً، فذهب بعضهم إلى أن العامل فيه "إلا"، وإليه ذهب أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، وأبو إسحاق الزجاج من البصريين. وذهب الفراء ومن تابعه من الكوفيين - وهو المشهور من مذهبهم - إلى أن "إلا" مركبة من "إن" و"لا"، ثم خففت "إن" وأدغمت في "لا"، فنصبوا بها في الإيجاب اعتباراً بأن، وعطفوا بها في النفي اعتباراً بلا، وحكي عن الكسائي أنه قال: إنما نصب المستثنى؛ لأن تأويله: قام القوم إلا أن زيداً لم يقم، وحكي عنه أيضاً أنه قال: ينتصب المستثنى؛ لأنه مشبه بالمفعول. وذهب البصريون إلى أن العامل في المستثنى هو الفعل، أو معنى الفعل بتوسط "إلا". وانظر، المبرد، المقتضب، 389/4-391. ابن يعيش، شرح المفصل، 75/2. الأزهرى، شرح التصريح، 347/1، الصبيان، حاشية الصبيان، 208/2.

(3) قال الحريري، في ملحة الإعراب:-

وكل ما استثنيت من موجب
تقول جاء القوم إلا سعداً

(4) قال الحريري، في ملحة الإعراب:-

وإن يكن فيما سوى الإيجاب
تقول ما الفخر إلا الكرم

(5) قال ابن جني، في اللمع، 122: "يجوز النصب على أصل الباب".

وأشار ابن السراج، في أصوله، 292/1، إلى أن البذل هنا بدل بعض من كل.

وذكر ابن هشام، في شرح قطر الندى، 205، أن البذل مذهب البصريين، أما الكوفيون فقد اختاروا عطف النسق.

(6) ما بين المعقوفين {} ساقط من (ل).

خالد، و: لا يَقم أحدٌ إلا عمرو⁽¹⁾، ولو تقدّم المستثنى، تعيّن النّصب⁽²⁾،
كقوله⁽³⁾:

[2] وَمَا لِي إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شَيْعَةً وَمَا لِي إِلَّا مَذْهَبَ الْحَقِّ مَذْهَبُ
وَأَمَّا الاستثناء المفرغ⁽⁴⁾ فللاسم الواقع فيه بعد "إلا" ما له مع سقوطها، تقول: ما قام إلا

(1) قال الحريري، في ملحّة الإعراب:-

وإن تَقُلْ لا رَبَّ إِلَّا اللَّهُ
وانصِبْ إذا ما قُدِّمَ المُسْتَثْنَى

(2) قال سيّويه، في الكتاب، 337/2: "حدثنا يونس أنّ بعض العرب الموثوق بهم يقولون: ما إلا أبوك
أحد، فيجعلون أحداً بدلاً، كما قالوا: ما مررت بمثله أحد، فجعلوه بدلاً. وإن شئت قلت: ما لي إلا
أبوك صديقاً.....".

(3) البيت للكُميت بن زيد الأسدي .

اللغة: آل أحمد: أي: آل رسول الله - ﷺ - . شيعة: أنصار وأعوان. مذهب الحق: طريق الحق .

وللبيت رواية أخرى:-

فما لي إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شَيْعَةً وَمَا لِي إِلَّا مَشْعَبُ الْحَقِّ مَشْعَبُ

المعنى: ليس لي من أحب وأنصر إلا آل أحمد، وليس لي مذهب إلا اتباع الحق .

الشاهد: فيه قوله: ما لي إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شَيْعَةً. وكذلك قوله: وما لي إِلَّا مذهب الحق. فقد تقدّم المستثنى،
وهو "آل أحمد، مذهب الحق" على المستثنى منه، وهو "شيعة، مذهب"، فوجب نصبه، وأصل نظم
الكلام: وما لي شيعة إِلَّا آلَ أَحْمَدَ، و: ما لي مذهب إِلَّا مذهب الحق، وإنما وجب نصبه؛ لأنّه لا يصلح
أن يكون بدلاً ولا صفة؛ لامتناع تقدّم البديل على المبدل منه، وتقدّم الصّفة على الموصوف. وكان حكم
المستثنى قبل أن يتقدّم على المستثنى منه جواز الوجهين: النّصب، والبذل .

انظر البيت في:-

الكُميت، هاشميات الكُميت ، 50. المبرد، المقتضب، 398/4. والزّجاجي، الجمل في النّحو، 234. ونعلب،
مجالس نعلب، 62. والأصفهاني، الأغاني، 119/5. والسّيرافي، شرح أبيات سيّويه، 135/2. وابن جنّي،
اللمع، 124. والحريري، شرح ملحّة الإعراب، 127. والأنباري، الإنصاف، 275/1. والخوارمي، شرح
المفصل، 275/1. وابن النّاطم، شرح الألفيّة، 298. وابن منظور، لسان العرب، مادة (شعب). وابن هشام،
أوضح المسالك، 269/2، وتلخيص الشّواهد، 82، وشرح شذور الذهب، 263، وشرح قطر النّدي، 207.
وابن عقيل، شرح ابن عقيل، 499/1. والعيني، المقاصد النّحويّة، 111/3. والسّيوطي، شرح الشّواهد، 82.
والأزهري، شرح النّصريح، 355/1. والأشموني، شرح الأشموني، 230/1. والبغداددي، خزنة الأدب،
314/4، 319، 138/9. والشّنقيطي، الثّرر اللوامع، 161/3 .

(4) علّل الملك المؤيّد، في الكنّاش، 77، تسمية الاستثناء المفرغ بهذا الاسم، بقوله: "وسمي مفرغاً؛ لكون

العامل فرغ له بحذف المستثنى منه" .

زيد، و: ما رأيت إلا زيدا، و: ما مررت إلا بزيد⁽¹⁾، فترفع زيدا بالفاعلية⁽²⁾، وتنصبه بالمفعولية، وتخفّضه بحرف الجر، كما⁽³⁾ إذا أسقطت "إلا"، نحو: ما قام زيد، و: ما رأيت زيدا، و: ما مررت بزيد، و: إلى هذه المسألة أشار بقوله:-

وإن تَقُلْ لا رَبَّ إلا اللهُ فَارْفَعُهُ وارْفَعْ ما جَرى مَجْرَاهُ

يعني: في مثل هذا لا يصحُّ النصب على الاستثناء؛ لأنَّ الكلام مفرغ، فيعطى فيه ما بعد "إلا" من الإعراب ما يستحقُّه مع سقوطها، وهو الرفع خبر "لا" النافية⁽⁴⁾ للجنس، كما إذا قلت: لا رجل قائم⁽⁵⁾.

وأما "حاشي" فيقع بعدها المستثنى مجروراً أو منصوباً، وكذا: عدا وخلا، وقد تقدّم هذا في حروف الجر⁽⁶⁾، وتقول: قاموا ما خلا زيدا، وما عدا عمراً⁽⁷⁾، بالنصب لا غير⁽⁸⁾؛ لأنَّ "ما" مصدرية، بمعنى أنه يؤوّل منها وهو معها مصدر⁽⁹⁾ (18/ب). و"ما" المصدرية لا توصل⁽¹⁰⁾ إلا بالفعل، فيتعين على "خلا و عدا" بعدها أن يكونا فعلين، ويتعيّن فيما بعدها النصب حينئذٍ؛ لأنَّ الأفعال لا يليها عمل الجرّ.

(1) يكون هذا النوع من الاستثناء في الكلام غير الموجب - غالباً -، وقد علّل ذلك الملك المؤيد، في الكناش، 77، بقوله: "وإنما كان في كلام غير موجب؛ ليفيد أنَّ المستثنى منه المحذوف عام؛ لأنَّ النكرة تعمُّ في سياق النفي، فإنَّ التّقدير في نحو: ما ضربت إلا زيدا؛ ما ضربت أحداً إلا زيدا".

(2) في (ل): "على الفاعلية".

(3) في (ل): "أما".

(4) في (ل): "نافية".

(5) هذا ما ذهب إليه الشّارح، إلا أنَّ من النّحاة من جعل ما بعد "إلا" بدلاً من المحلّ، يعني: محلّ "لا مع اسمها". قال سيّبويه، في الكتاب، 317/2: "ومما أجري على الموضع لا على ما عمل في الاسم: لا أحدٌ فيها إلا عبدُ الله، فلا أحدٌ في موضع اسم مبتدأ.....". ووافقه ابن السّراج، في أصوله، 297/1. وانظر، الحريري، شرح ملحة الإعراب: 126، وقد أجاز نصب ما بعد "إلا" على الاستثناء.

(6) انظر قسم التّحقيق، 113.

(7) في (ل): "عمرواً".

(8) قال الحريري، في ملحة الإعراب:-

وإن تكن مُستثْنياً بما عدا
أو ما خلا أو ليس فانصب أبداً
وتقول جاؤوا ما عدا محمداً
وما خلا عمراً وليس أحماً

وإن تكن مُستثْنياً بما عدا
وتقول جاؤوا ما عدا محمداً

(9) في (ل): "مصدرية".

(10) في (م): "يوصل".

وأما: "ليس"، ففعل ماضٍ لا يتصرف⁽¹⁾ وهو يرفع الاسم وينصب الخبر، وقد يجيء في الكلام مضمناً معنى الاستثناء⁽²⁾ نحو: قاموا ليس زيداً⁽³⁾ فاسم⁽⁴⁾ ليس: ضمير بعض القوم، وزيداً: خبرها، تقديره: قاموا ليس بعضهم زيداً، والمعنى على الاستثناء لو جعلت مكانه قاموا إلا زيداً لم يتغير المعنى .
وقد يقع "غير"⁽⁵⁾ موقع "إلا"⁽⁶⁾ فيجرّ المستثنى بها، وتُعرب هي بما يُعرب هو بعد

(1) تحدّث ابن هشام، في معنى اللبيب، 386-387، عن ليس، فقال: "كلمة دالة على نفي الحال، وتتفي غيره بالقرينة وزعم ابن السّراج أنّه حرف بمنزلة "ما" وتابعه الفارسي في الحليّات، وابن شقير، وجماعة، والصّواب: الأوّل - يعني الفعل - ؛ بدليل: لست، ولستماً، ولستنّ، ولئسا، ولئسوا، ولئست، ولسنّ" .

غير أنّ ابن السّراج، قال في أصوله، 294/1-287: "اعلم أنّ قد جاء من الأسماء والأفعال والحروف ما فيه معنى "إلا". أمّا الأوّل من ذلك: فما جاء من الأسماء وأمّا الثّاني: فما جاء من الأفعال في موضع الاستثناء، وهي: لا يكون، وليس، وعدا، وخلا" .
وانظر، له كذلك، الموجز في النّحو، 40 .

(2) ذهب ابن هشام، في معنى اللبيب، 387، إلى أنّ "ليس" المضمّنة معنى الاستثناء، هي "ليس" النّاسخة نفسها، قال عنها: "وتلازم نصب الاسم ورفع الخبر، وقيل: قد تخرج عن ذلك في مواضع: أحدها: أن تكون حرفاً ناصباً للمستثنى بمنزلة "إلا"، نحو: أتوني ليس زيداً، والصّحيح أنّها النّاسخة، وأنّ اسمها ضمير راجع للبعض المفهوم ممّا تقدّم، واستتاره واجب فلا يليها في اللفظ إلا المنصوب" .

(3) قال ابن هشام، في معنى اللبيب، 387: "وهذه المسألة كانت سبب قراءة سيّويه النّحو، وذلك أنّه جاءه حمّاد بن سلمة لكتابة الحديث، فاستملى منه قوله - صلّى الله عليه وسلّم -: "ليس من أصحابي أحدٌ إلا لو شئت لأخذت عليه ليس أبا الثّرداء"، فقال سيّويه: ليس أبو الثّرداء، فصاح به حمّاد: لحت يا سيّويه، إنّما هذا استثناء، فقال سيّويه: والله لأطلُبنّ علماً لا يلحني معه أحد . ثمّ مضى ولزم الخليل وغيره" .

(4) في النّسختين: قاموا ليس زيداً قائم، والصّواب ما أثبت؛ لاستقامة السّياق.

(5) قال ابن هشام، في معنى اللبيب، 209: "غير، اسم ملازم للإضافة في المعنى، ويجوز أن يقطع عنها لفظاً إنّ فهم المعنى وتقدّمت عليه ليس" .

(6) قال المبرّد، في المقتضب، 4/422، عن غير: "وغير، اسم يقع على خلاف الذي يضاف إليه، ويدخله معنى الاستثناء لمضارعه إلا" .

إلا⁽¹⁾، تقول: قام القومُ غيرَ زيدٍ⁽²⁾، و: ما فيها إنسانٌ غيرُ زيدٍ، و: ما قام غيرُ زيدٍ أحدٌ، فتتصبب غيراً كما تتصبب الاسم الواقع بعد "إلا".

ويُختار البديل مجوزاً للنصب في نحو: ما جاء أحدٌ غيرُ زيدٍ، كما صنعت حين قلت: إلا زيدٌ، وإلى هذا أشار بقولـه⁽³⁾:-

ورأوها⁽⁴⁾ تحكمُ في إعرابِها مثلَ اسمٍ إلا حينَ يُستثنى بها

(1) قال المبرد، في المقتضب، 4/422: "اعلم أن كل ما جاز أن تستثنى فيه بـ"إلا" جاز الاستثناء فيه بغير، وكل موضع وقع فيه بعد "إلا" على ضرب من الإعراب كان ذلك حلاً في "غير" إلا أن يكون نعتاً، فيجري على النعوت الذي قبلها".

وانظر، ابن السراج، الأصول في النحو، 1/284.

(2) تحدّث الحريري، في شرحـه على الملحـة، 128، عن حكم الاسم الواقع بعد "غير" في الاستثناء، فقال: "..... أن تأتي استثناء فتجرّ الاسم الواقع بعدها بالإضافة على كل حال".

(3) قال الحريري، في ملحة الإعراب:-

وغيرُ إن جئتَ بها مُستثنىة
ورأوها تحكمُ في إعرابِها
جرتُ على الإضافة المُستولِية
مثلَ اسمٍ إلا حينَ يُستثنى بها

(4) في (ل): "ورادها".

"لا" في النفي

يعمل عمل "إن"، "لا" (1) النافية للجنس (2) (19/أ) في نكرة (3) متصلة بها، نحو: لا رجل ظريف، فلا مشبهة (4) بـ "إن" (5) في نصبها الاسم (6) ورفعها الخبر، ورجل: اسم "لا"، وظريف: خبرها .

(1) تحدث المرادي، في الجنى الداني، 290، وما بعدها، عن "لا"، إذ بين أنها 'حرف يكون عاملاً، وغير عامل. وأصول أقسامه ثلاثة: لا النافية، ولا الناهية، ولا الزائدة، فأما "لا" النافية، فلها ثلاثة أقسام: الأول: العاملة عمل "إن" وهي "لا" النافية للجنس، الثاني: العاملة عمل ليس الثالث: النافية غير العاملة" .

(2) وضَّح المبرد، في المقتضب، 357/4، معنى نفيها للجنس بقوله: "إذا قلت: لا رجل في الدار، لم تقصد إلى رجل بعينه، وإنما نفيت عن الدار صغير هذا وكبيره، فهذا جواب قولك: هل من رجل في الدار؟ لأنه يسأل عن قليل هذا الجنس وكثيره" .

(3) علَّ المبرد، في المقتضب، 375/4، كون اسمها نكرة بقوله: "ألا ترى أن المعرفة لا تقع هاهنا - يعني: اسماً لـ "لا" - لأنها لا تدل على الجنس" .

وقال ابن هشام، في شرح قطر الندى، 133: "يجري مجرى "إن" في نصب الاسم ورفع الخبر "لا" بثلاثة شروط: أحدها: أن تكون نافية للجنس، والثاني: أن يكون معمولاً بها نكرتين، والثالث: أن يكون الاسم مقترناً والخبر مؤخراً" .

(4) ذكر محقق كتاب، أوضح المسالك، 5/2، في الهامش، أن "لا" تشبه "إن" في أربعة أمور:-

أ_ أن كلاً منهما يختص بالدخول على الجمل الاسمية .

ب_ أن كلاً منهما للتأكيد، فد "إن" لتأكيد الإثبات، و"لا" لتأكيد النفي .

ج_ أن كلاً منهما له صدر الكلام، فلا يقع حشواً .

د_ أن "لا" نقيضة "إن" والعلماء يحملون الشيء على ضده، كما يحملونه على نظيره .

(5) قال الأتباري، في أسرار العربية، 136-137: "تختلف "لا" عن "إن" في العمل في أمور:-

الأول: أن "إن" تعمل في المعرفة والنكرة، و"لا" لا تعمل إلا في النكرة خاصة .

الثاني: أن "إن" لا تركب مع اسمها؛ لقوتها، و"لا" تركب في اسمها؛ لضعفها .

الثالث: أن "إن" تعمل في اسمها مع الفصل بينها وبينه بالظرف وحرف الجر، و"لا" لا تعمل في الفصل .

الرابع: أن "إن" تعمل في الاسم والخبر عند البصريين، و"لا" تعمل في الاسم دون الخبر" .

(6) قال سيويو، في الكتاب، 274/2: "و"لا" تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين، ونصبها لما بعدها

كنصب "إن" لما بعدها. وترك التنوين لما تعمل فيه لازم؛ لأنها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد، نحو: خمسة عشر؛ وذلك لأنها لا تشبه سائر ما ينصب ممّا ليس باسم، وهو الفعل وما أجري مجراه؛ لأنها لا تعمل إلا في نكرة، و"لا" وما تعمل فيه في موضع ابتداء" .

وإذا قلت: لا لأبيك مَبْغُضٌ⁽¹⁾، فلا سبيل إلى عمل "لا"؛ لأنَّ اسمها مفصول بالخبر، وليس متَّصلاً بها⁽²⁾.

والنكرة الواقعة بعد "لا" إمّا مفردة، أو مضافة، أو شبيهة بالمضاف، في كون ما بعدها من تنمّة معناها. فإن كانت مفردة بُنِيَتْ على الفتح⁽³⁾، نحو: لا بخيلَ محمودٍ. وإن كانت مضافة أو شبيهة بالمضاف نُصِبَتْ، نحو: لا صاحبَ برٍّ محقورٍ، و: لا قبيحاً فعله محبوب. ويجوز رفع النكرة إن عطفت عليها وكررت⁽⁴⁾ نحو: لا حول ولا قوة إلا بالله، فإن لم ترفعه جاز لك في المعطوف: البناء على الفتح، والرفع عطفاً على محلّ "لا" مع اسمها، والنصب عطفاً على اسم "لا"، وذلك قولك: لا حول ولا قوة، ولا قوة إلا بالله، وإن رفعت، جاز لك في المعطوف: البناء على الفتح، والرفع، وامتنع النصب؛ لعدم تقدّم منصوب اللفظ أو المحلّ⁽⁵⁾.

(1) قال الحريري، في ملحّة الإعراب: -

وانصب بلا في النفي كل نكرة
وإن بدا بينهما معترض
كقولهم لا شك فيما ذكره
فارفع وقُلْ لا لأبيك مَبْغُضٌ

(2) تحدّث الحريري، في شرحه على الملحّة، 132، عن ذلك بقوله: "من شرط انتصاب الاسم النكرة الواقع بعد "لا" أن يكون ملاصقاً لها، وبهذا استدلّ من قال: إنه مبني معها على الفتح، فمتى فصل بينهما فاصل، ارتفع الاسم النكرة على الابتداء".

(3) علّل الأبياري، في أسرار العربية، 136، بناء اسم "لا" على الفتح في هذه الحالة بقوله: "إنما بنيت - أي: النكرة - مع "لا"؛ لأنّ التقدير في قولك: لا رجل في الدار: لا من رجل في الدار؛ لأنّه جواب قائل قال: هل من رجل في الدار، فلما حذفت من اللفظ وركبت مع "لا" تضمّنت معنى الحرف، فوجب أن تبنى، وإنما بُنِيَتْ على حركة؛ لأنّ لها حالة تمكّن قبل البناء، وإنما كانت الحركة فتحة؛ لأنّها أخفّ الحركات".

(4) ذكر ابن جنّي، في اللّمع، 97-100، أنّه إذا عطفت على "لا" وتكررت، جاز في ذلك عدّة أوجه: تقول: لا حول ولا قوة إلا بالله ويجوز: لا حول ولا قوة إلا بالله ويجوز: لا حول ولا قوة إلا بالله ويجوز: لا حول ولا قوة إلا بالله.

وانظر، ابن السّراج، الأصول في النّحو، 386/1. ابن شقير، المحلّي، 140. الزّجّاجي، الجمل في النّحو، 238.

(5) قال الحريري، في ملحّة الإعراب: -

وارفع إذا كرّرت نفيًا وانصب
تقول لا بيع ولا خيال
والرفع في الثاني وفتح الأول
وإن شأ فافتحهما جميعاً
أو غاير الإعراب فيه نصيب
فيه ولا عيب ولا إخلال
قد جاز والعكس كذلك فافعل
ولا تخف رداً ولا تزيغاً

التعجب

له في الأمر العام (19/ب) صيغتان⁽¹⁾: الأولى: ما⁽²⁾ أفعله، نحو: ما أحسنَ زيداً. ما: نكرة تامة بمعنى شيء في موضع رفع بالابتداء⁽³⁾، وأحسنَ: فعل⁽⁴⁾ ماضٍ⁽⁵⁾، وفاعله ضمير مستتر عائد على "ما"، وزيداً: مفعول به .
والثانية: أفعلُ به، نحو: أحسنَ⁽⁶⁾ يزيدَ، لفظه أمر، ومعناه تعجب⁽⁷⁾، ولا يكون فاعله إلا مجروراً بالباء الزائدة .

(1) اقتصر الشارح هنا على صيغتي التعجب القياسيتين، بينما ذكر ابن هشام، في شرح قطر الندى، 276، أن التعجب له ألفاظ كثيرة غير مبوب لها في كتب النحو، كقوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ﴾ -

سورة البقرة، الآية، 28- وسبحان الله! وقولهم: لله دره فارساً

(2) علل الأنباري، في أسرار العربية، 76، زيادة "ما" في التعجب دون غيرها بقوله: "لأنَّ" ما" في غاية الإبهام، والشيء إذا كان مبهماً كان أعظم في النفس؛ لاحتماله أموراً كثيرة، فلهذا كانت زيادتها في التعجب أولى من غيرها" .

(3) هذا ما ذهب إليه سيبويه، في الكتاب، 72/1-73، وأكثر البصريين، في "ما"، غير أن من النحاة من يرى أن "ما" بمعنى: الذي، وهو موضع رفع بالابتداء، و"أحسن" صلتة، وخبره محذوف، وتقديره: الذي أحسنَ زيداً شيء .

ذكره الأنباري، في أسرار العربية، 67-77، مرجحاً ما ذهب إليه سيبويه. وقد رد المبرد، في المقتضب، 177/1، على من زعم أن "ما" موصولة، مفنداً آراءهم .

(4) قال الأنباري، في الإنصاف، 126/1، المسألة 15: "ذهب الكوفيون إلى أن "أفعل" في التعجب نحو: ما أحسنَ زيداً!، اسم. وذهب البصريون إلى أنه فعل ماضٍ، وإليه ذهب أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي من الكوفيين" .

وانظر، المبرد، المقتضب، 177/4. ابن السراج، الأصول في النحو، 101/1. الرضي، شرح كافية ابن الحاجب، 285/2. الصبان، حاشية الصبان، 22/1 .

(5) في (ل): "ماضي" .

(6) قال ابن يعيش، في شرح المفصل، 147/7: "اعلم أن هذا الفعل منقول من "أفعل" التي للصيرورة حين أرادوا المبالغة والمدح بذلك الفعل من قولهم: أنحرَّ الرجل، إذا صار ذا مال فيه النحر، وأجرب، إذا كان ذا إبل فيها الجرب، وأغدَّ البعير، إذا صار ذا غدة" .

(7) قال سيبويه، في الكتاب، 97/4: "وما لم يكن فيه ما أفعله، لم يكن فيه أفعلُ به رجلاً، ولا هو أفعلُ منه؛ لأنك تريد أن ترفعه من غاية دونه، كما أنك إذا قلت: ما أفعله! فأنت تريد أن ترفعه عن الغاية الدنيا. والمعنى في أفعلُ به، وما أفعله واحد، وكذلك أفعلُ منه" .

ولا يُبنى فعل التَّعَجُّب - غالباً - إلا من: فعل⁽¹⁾، ثلاثي⁽²⁾، متفاوت المعنى⁽³⁾، وليس لونا ولا خلقة⁽⁴⁾، وإذا أريد التَّعَجُّب من شيء من ذلك، تُعَجَّب منه بـ "أشدَّ" وما جرى مجراه⁽⁵⁾، نحو: ما أشدَّ استخراجه! وما أفجع موته! وما أنقى بياض الثوب! وما أقبح عور⁽⁶⁾ زيد⁽⁷⁾!

(1) وأضاف، في الكتاب، 100/4: "هذا باب ما تقول العرب في: ما أفعله، وليس له فعل، وإنما يحفظ ذلك حفظاً ولا يقاس عليه. قالوا: أحنك الشاتين، و: أحنك البعيرين، كما قالوا: أكل الشاتين وهذه الأسماء التي ليس فيها فعل، ليس القياس فيها أن يقال: أفعل منه، ونحو ذلك".

(2) أورد ابن هشام، في شرح قطر الندى، 280، أن سيبويه أجاز بناء من "أفعل"، نحو: أكرم، وأحسن، وأعطى. غير أنني لم أجد في سيبويه ما يثبت صحة ما ذهب إليه ابن هشام، ورأي سيبويه في ذلك يظهر بوضوح في الحاشية "5".

(3) وقال، في شرح قطر الندى، 280: "فلا يُبنى - أي: فعل التَّعَجُّب، واسم التفضيل - من نحو: مات، و: فني".

(4) وأورد، في شرح قطر الندى، 280، شرطاً آخر، وهو "لا يكون مبنياً للمفعول، فلا يبنى من نحو، ضرب، وقتل".

(5) قال سيبويه، في الكتاب، 97/4: "هذا باب ما لا يجوز فيه ما أفعله، وذلك ما كان 'أفعل' وكان لونا أو خلقة. ألا ترى أنك لا تقول: ما أحمره، ولا: ما أبيضه؟ ولا تقول: ما أعزجه، ولا في الأعشى: ما أعشاه. إنما تقول: ما أشدَّ حُمُرته! وما أشدَّ عَشَاه!".

(6) العور، من العيوب الخلقية؛ لذا منع سيبويه أن يُصاغ منه فعل التَّعَجُّب بشكل مباشر. بينما أجاز - سيبويه - ذلك، في الكتاب، 98/4-99، في القبح المعنوي، فأجاز أن يقال في الأحمق: ما أحمقه، وفي الأرعن: ما أرعنه، وفي الأذم: ما أذمه، وصارت ما أحمقه، بمنزلة: ما أبلذه، وما أشجعه، وما أجته؛ لأن هذا ليس بلون ولا خلقة في جسده، وإنما هو كقولك: ما ألسنه، وما أذكّره، وما أعزّفه، وأنظّره، تريد: نظّر التفكير، وما أشنعه، وهو أشنع؛ لأنه عندهم من القبح، وليس بلون، ولا خلقة من الجسد، ولا نقصان فيه، فالحقوه باب القبح، كما ألحقوا الذم وأحمق بما ذكرت لك؛ لأن الأصل بناء أحمق ونحوه أن يكون على غير بناء "أفعل" نحو بايد، وعليم، وجاهل، وعاقل، وفهم، وحصيف، وكذلك الأموج، تقول: ما أهوجّه، كقولك: ما أجته".

(7) قال الحريري، في ملحّة الإعراب:-

وتنصب الأسماء في التعجب
تقول ما أحسن زيدا إذ خطا
وإن تعجبت من الألوان
فابن لها فعلاً من الثلاثي
تقول ما أنقى بياض العجاج
نصب المقاعيل فلا تستعجب
وما أحد سيفه حين سطأ
أو عاهة تحسنت في الأبدان
ثم انت بالألوان والأحداث
وما أشد ظلمة الشياجي

الإغراء [والتحذير]⁽¹⁾

اعلم أنَّ المفعول به كثيراً ما يُنصب بفعل مضمر، كما إذا كان مغرَى⁽²⁾ به أحد، أو محذراً⁽³⁾، منه، فالأوّل: كقولك لمن يطلب صديقاً: بشراً، ولمن يطلب ما يضرب به: السيّف. والثاني: كقولك لمن تحذّره من الأسد: {الأسد}⁽⁴⁾، ولن تجنّبه سقوط الحائط: الحائط (20/أ). والنّصب في هذا الباب على ضربين: ضرب يجب إضمّار ناصبه، وهو إذا {كان}⁽⁵⁾ عطف أو تكرر، وذلك نحو: ماز⁽⁶⁾ رأسك والسيّف، والأسد الأسد، بإضمّار: نحّ رأسك اتقى السيّف، و: احذر الأسد. ومنه:

الله الله عباد الله⁽⁷⁾ بإضمّار⁽⁸⁾

اتّقوا. ولا يجوز {لك}⁽⁹⁾ الإظهار؛ لأنّ التّكرار صار كالبديل من اللفظ بالعمل، وإذا لم يكن عطف ولا تكرر جاز الإضمّار والإظهار، نحو: دونك بشراً، أي: خذّه، و: عليك عمراً، أي: الزّمة⁽¹⁰⁾.

(1) زيادة للإيضاح.

(2) عرف ابن هشام، الإغراء، في شرح شذور الذهب، 222، بقوله: "الإغراء: تنبيه المخاطب على أمر محمود ليلزمه". وانظر، البرماوي، شرح الصّور، 113.

(3) قال السيوطي، في المطالع السعيدة، 272: "وهو إلزام المخاطب الاحتراز من مكروه بـ"إيا" أو ما يجري مجراه".

(4) ما بين المعقوفين {} ساقط من (ل).

(5) ما بين المعقوفين {} ساقط من (ل).

(6) في النّسختين "مارق".

(7) قال الحريري، في ملحّة الإعراب:-

وَالنَّصْبُ فِي الْإِغْرَاءِ غَيْرُ مُلْتَبِسٍ	وَهُوَ بِفَعْلٍ مُضْمَرٍ فَافْهَمْ وَقَسْ
تَقُولُ لِلطَّالِبِ خَلِّاً بَرّاً	دُونَكَ بِشْراً وَعَلَيْكَ عَمَراً
وَتَنْصِبُ الْأِسْمَ الَّذِي تُكَرِّرُهُ	عَنْ عَوَضِ الْفِعْلِ الَّذِي لَا تُظْهِرُهُ
مِثْلَ مَقَالِ الْخَاطِبِ الْأَوَّامِ	اللُّهُ اللَّهُ عِبَادَ اللَّهِ

(8) قال سيبويه، في الكتاب، 275/1: "وإنما حذفوا الفعل في هذه الأشياء حين تَوَّأ - أي: ذكروا بعدها شيئاً ثانياً - ؛ لكثرةها في كلامهم، واستغناء بما يروون من الحال، وبما جرى من الذّكر، وصار المفعول الأوّل بدلاً من اللفظ بالفعل، حين صار عندهم مثل: إِيَّاكَ، ولم يكن مثل: إِيَّاكَ لو أفرّدته؛ لأنّه لم يكثر في كلامهم كثرة إِيَّاكَ، فشُبّهتْ بِإِيَّاكَ حيث طال الكلام، وكان كثيراً في الكلام".

(9) ما بين المعقوفين {} ساقط من (م).

(10) قال سيبويه، في الكتاب، 275/1: "قلو قلت: نفسك، أو رأسك، أو الجدار، كان إظهار الفعل جائزاً، نحو قولك: اتقى رأسك، واحفظ نفسك، واتقى الجدار".

إِنْ وَأَخَوَاتُهَا⁽¹⁾

الحروف التي تنصب الاسم وترفع⁽²⁾ الخبر⁽³⁾: إِنْ لِلتَّوَكِيدِ⁽⁴⁾ وَلَيْتَ⁽⁵⁾ لِلتَّمَنِّي⁽⁶⁾، وَكَأَنَّ لِلتَّشْبِيهِ⁽⁷⁾، وَلَكِنْ⁽⁸⁾

(1) تحدّث سيبويه، في الكتاب، 131/2، عن هذه الحروف بقوله: "هذا باب الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده، وهي من الفعل بمنزلة عشرين من الأسماء التي بمنزلة الفعل، لا تصرّف تصرّف الأفعال، كما أن عشرين لا تصرّف تصرّف الأسماء التي أخذت من الفعل، وكانت بمنزلة".
وسمّاها المبرّد، في المقتضب، 107/4 بـ "الأحرف المشبهة بالأفعال".

(2) ذكر ابن جنّي، في اللمع، 92، أن هذه "الحروف كلّها تدخل على المبتدأ والخبر، فتتصب المبتدأ ويصير اسمها، وترفع الخبر، وتصيّر خبرها، واسمها مشبّه بالمفعول المقدم، وخبرها مشبّه بالفاعل".
وقال الصّبّان، في حاشيته، 396/1: "ذهب جماعة من العلماء - منهم ابن سيده - إلى أن قوماً من العرب ينصبون إِنْ وَأَخَوَاتِهَا الاسم والخبر جميعاً".

(3) ذكر الأنباري، في الإنصاف، 176/1، المسألة 22، أن النحاة قد اختلفوا في رفع الخبر بعد "إِنْ" المؤكّدة، فقال: "ذهب الكوفيون إلى أن "إِنْ" وَأَخَوَاتِهَا لا ترفع الخبر، نحو: إِنْ زَيْدًا قَاتِمٌ، وما أشبه ذلك. وذهب البصريون إلى أنها ترفع الخبر".
وقد ذهب سيبويه، في الكتاب، 148/2، إلى أنهن، أي: إِنْ وَأَخَوَاتِهَا قد عمِلن فيما بعدهن عملين: الرّفع، والنّصب.

وانظر، الأزهرى، شرح التصريح، 253/1. الصّبّان، حاشيته، 396/1.

(4) ذكر ابن هشام، في معنى اللبيب، 55-56، في معرض حديثه عن "إِنْ" المكسورة المشدّدة أنها: "على وجهين: أحدهما: أن تكون حرف توكيد تنصب الاسم وترفع الخبر الثاني: أن تكون حرف جواب بمعنى: نعم".

وزاد المرادي، في الجنى الداني، 400-402، على ما ذكره ابن هشام، وجوهاً عشرة. يرجع إليها لمن أراد الاستزادة.

(5) أورد المالقي، في رصف المباني، 139، أنه يُقال: تَوَتَّ بالواو قليلاً.

وقال المرادي، في الجنى الداني، 492: "وذكر بعضهم أنه يُقال فيها "لت" بالإدغام".

(6) قال ابن هشام، في معنى اللبيب، 375: "وهي حرف تمّ يتعلّق بالمستحيل غالباً".

(7) قال سيبويه، في الكتاب، 151/3: "وسألت الخليل عن "كأن" فزعم أنها "إِنْ" لحقتها الكاف للتشبيه، ولكنها صارت مع إِنْ بمنزلة كلمة واحدة".

وانظر، ابن جنّي، الخصائص، 317، وسر صناعة الإعراب، 304/1. الرّضي، شرحه على الكافية، 321/2.

(8) ذكر الأنباري، في الإنصاف، في معرض حديثه عن "لكن"، 209/1، المسألة 25، أن الكوفيين قالوا: "الأصل في "لكن" إِنْ، زيدت عليها: لا، والكاف".

للاستدراك⁽¹⁾، ولعل⁽²⁾ للترجي⁽³⁾، ويقال فيها⁽⁴⁾ على نحو: إنَّ زيدا قائمٌ، و: لَيْتَ عمراً مقيمٌ، و: كَأَنَّ خالداً أسدٌ، و: لَكَنَّ عمراً جبانٌ، و: لعلُّ بكراً ظافرٌ⁽⁵⁾.

وإنَّ حَسَنَ في موضع "إنَّ" وما عملت فيه مصدر، فَتَحَتْ⁽⁶⁾ همزتها⁽⁷⁾، نحو: بلغني أنَّ⁽⁸⁾ زيدا فاضلاً، كأنَّك قلت: بلغني فضلُ زيدٍ، وإنَّ لم يحسن في موضعها مصدرٌ كسرت⁽⁹⁾، كما إذا ابتدئ بها الكلام، نحو: إنَّ زيدا قائمٌ، وإذا حُكي (20/ب) بها قول، نحو: قال زيدٌ: إنَّ عمراً ذاهبٌ، أو أُجبتَ بها قسماً⁽¹⁰⁾، نحو: والله إنَّك فاضلٌ، أو وصِّلَ بها موصول، نحو: ﴿وَأَتَيْنَهُ مِنَ الْكَوْزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ أُولَى الْقُوَّةِ﴾⁽¹¹⁾، أو وكيَّتْ واو الحال، نحو: ﴿كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ

(1) ذكر الزُّجَاجِي، في الْجَمَل، 51، أنها تأتي للتوكيد أيضاً. أمَّا ابن عصفور، في المَقَرَّبِ، 106/1، فقد جعلها للتوكيد دائماً.

(2) قال الأَنْبَارِيُّ، في الْإِنْصَافِ، 218/1، المسألة 26: "ذهب الكوفيون إلى أنَّ اللام الأولى في "لعلُّ" أصلية. وذهب البصريون إلى أنها زائدة".

ولنظر، سيبويه، الْكِتَابُ، 332/3. المَبْرَدُ، المَقْتَضِبُ، 73/3. الزُّجَاجِي، الْإِصْلَاحَاتُ، 146، وما بعدها.

(3) ذكر سيبويه، في الْكِتَابِ، 148/2، أنها تغيد الخوف الرجاء. وفي 233/4، تدلُّ على الطمع والإسفاق. أمَّا المَبْرَدُ، في المَقْتَضِبِ، 108/4، فقد ذكر أنَّ "لعلُّ" معناها: التَّوَقُّعُ لمرجٍ أو مخوفٍ. وذهب ابن عصفور، في المَقَرَّبِ، 106/1، إلى "أنها تغيد التَّرجِي في المحبوبات، والتَّوَقُّع في المحنورات".

(4) في (ل): "فيه".

(5) قال الحريري، في مِلْحَةِ الْإِعْرَابِ:-

وَسَبَّةٌ تَنْتَضِبُ الْأَسْمَاءُ
وَهِيَ إِذَا رَوَّيْتَ أَوْ أَمْلَيْتَا
ثُمَّ كَانَ ثُمَّ لَكَنَّ وَعَلَّ

بها كما تَرَفَّعُ الْأَنْبَاءُ
إِنَّ وَأَنْ يَأْفَتَي وَلِيَّتَا
وَاللُّغَةُ الْمَشْهُورَةُ الْفُصْحَى لَعَلَّ

(6) في النُّسخَتَيْنِ: "تَجَبَّ"، والصواب ما أثبت؛ لاستقامة النَّصِّ.

(7) قال المَبْرَدُ، في المَقْتَضِبِ، 340/4: "إنَّ" مفتوحة، فهي وصلتها في موضع المصدر، ولا تكون إلا في موضع الأسماء دون الأفعال؛ لأنها مصدر، والمصدر إما هو اسمٌ.

(8) يلاحظ أنَّ الشَّارِحَ لم يعمِّضْ لـ"إنَّ"، خلال حديثه عن "إنَّ" وأخواتها، ولعلَّ السَّبَبَ في ذلك ما ذكره المَبْرَدُ، في المَقْتَضِبِ، 107/4، إذ قال: "إنَّ، وَأَنْ، مجراها واحد؛ فلذلك عدناهما حرفاً واحداً".

(9) قال ابن جني، في اللسان، 94: "وتُكسر "إنَّ" في كلِّ موضع لو طرحتها منه كان ما بعدها مرفوعاً بالابتداء".

(10) في (م، و، ل): "قسم".

(11) سورة القصص، من الآية، 76.

بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَرِهُوا⁽¹⁾، أو اقترن بما تأخر من معموليها⁽²⁾ لام⁽³⁾ الابتداء⁽⁴⁾، نحو⁽⁵⁾ علمت إنك لمقيم⁽⁶⁾، (7) و: حسبتُ إنَّ في الدَّارِ لزيدٌ⁽⁸⁾. ولا يجوز في هذا الباب من التَّقديم إلا تقديم الخبر على الاسم إن كان ظرفاً⁽⁹⁾، أو جاراً أو مجروراً، نحو: إنَّ لزيدٍ مالاً، فإنَّ: حرف توكيد ينصب الاسم ويرفع الخبر، ولزيد: جارٌّ ومجرور

(1) سورة الأنفال، الآية، 5 .

(2) في (م): "معمولها" .

(3) يرى كثير من النحاة أنَّ هذه اللام لا تدخل إلا على معمولي "إنَّ" دون غيرها من أخواتها، وقد تتناول الأتباري، في الإنصاف، 208/1، المسألة 25، هذه القضية، فذكر أنَّ نواة الكوفة أجازوا دخول هذه اللام في خبر "لكن" بينما منع البصريون ذلك .

وقد علَّل الحريري، في شرحه على الملحَّة، 143، عدم جواز دخول هذه اللام على معمولي أخوات "إنَّ" بقوله: "اعلم أنَّ لكلِّ نوع من أنواع العوامل عاملاً يختصُّ بخصائص دون نظائره، ويُسمَّى "أُمُّ الباب"، وأُمُّ هذه الحروف السُّنة "إنَّ" بكسر الهمزة" .

وانظر، الزَّجَّاجي، اللامات، 69، وما بعدها .

(4) تحدَّث ابن هشام، في مغني اللبيب، 300، وما بعدها، عن اللامات غير العاملة جاعلاً لِيَّاهَا سبعةً إحداهَا: لام الابتداء، وفانتهَا أمران: توكيد مضمون الجملة؛ ولهذا زحلقوها في باب "إنَّ" عن صدر الجملة كراهية ابتداء الكلام بمؤكدتين، وتخليص المضارع للحال .

(5) قال الحريري، في ملحَّة الإعراب:-

تَأْتِي مَعَ الْقَوْلِ وَبَعْدَ الْحَلْفِ	وَإِنَّ بِالْكَسْرِ أُمُّ الْأَحْرَفِ
لَيْسَتَيْنِ فَضْلُهَا فِي ذَاتِهَا	وَاللَّامُ تَخْتَصُّ بِمَعْمُولَاتِهَا
وَقَدْ سَمِعْتُ أَنَّ زَيْدًا رَاحِلٌ	مِثْلُةُ إِنَّ الْأَمِيرَ عَادِلٌ
وَإِنَّ هَذَا لِأَبُوها عَالِمٌ	وَقِيلَ إِنَّ خَالِدًا لَقَادِمٌ

(6) في (ل): "مقيم" .

(7) ذكر المرادي، في الجنى الداني، 131، أنَّ أبا يوسف يعقوب بن إسحاق، الفيلسوف المشهور، قال لأبي العباس ثعلب: "إني أجد في كلام العرب حشواً يقولون: عبد الله قائمٌ، ثم يقولون: إنَّ عبد الله قائمٌ، ثم يقولون: إنَّ عبد الله قائمٌ. والمعنى واحد! فقال - أبو العباس - : بل المعاني مختلفة؛ فعبدُ الله قائمٌ: إخبارٌ عن قيامه. إنَّ عبد الله قائمٌ: جوابٌ عن سؤال سائل. و إنَّ عبد الله قائمٌ: جوابٌ عن إنكار منكر قيامه" .

وبخصوص دور "لام الابتداء" و"إنَّ" في توكيد الخبر، انظر، القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، 14 .

(8) ذهب الحريري، في شرحه على الملحَّة، 144، إلى أنَّ هذه اللام تدخل على خبر إنَّ، كما تدخل اسمها، وتدخل كذلك على ما يفصل بين اسم "إنَّ" وخبرها، كالظرف، أو الجار والمجرور .

(9) علَّل المبرد، في المقتضب، 109/4-110، السبب في جواز تقديم خبر "إنَّ" إذا كان ظرفاً، بقوله: "وإنما جاز ذلك؛ لأنَّ الظروف ليس مما تعمل فيه "إنَّ"؛ لوقوع غيرها فيه" .

متعلّق باستقرار محذوف في موضع رفع خبر⁽¹⁾ لأنّ، و: مالا: اسم إنّ. وجاز تقديم الخبر على الاسم؛ لأنّه جارٌّ ومجرور .

ولو قلت: إنّ قائمٌ زيدا، لم يجز؛ لأنّه⁽²⁾ لا يقدّم الخبر [إلا]⁽³⁾ إذا كان ظرفاً أو جاراً أو مجروراً⁽⁴⁾ .

وتدخل⁽⁵⁾ "ما" الزائدة⁽⁶⁾ على هذه الأحرف فيبطل عملها ويرجع إلى (أ/21) الابتداء، تقول: ﴿ إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهُ وَاحِدٌ ﴾⁽⁷⁾، {و: كأنما خالدٌ}⁽⁸⁾ أسدٌ، و: لكنّما عمرو جبانٌ، و: لعلّما أخوك ظافراً، ويجوز في "ليت" الوجهان⁽⁹⁾ فيقال: ليتما أبوك حاضر، وإن شئت: ليتما أباك حاضر.

(1) في (م): "خبراً"، وهو خطأ بين .

(2) علل المبرد، في المقتضب، 109/4، عدم تجويز قولنا: إنّ منطلق زيدا، بقوله: "لأنّها - أي: إنّ - حرف

جامد لا تقول فيه: فعّل ولا فاعل، كما كنت في "كان" يكون وهو كائن، وغير ذلك من الأمثلة" .

(3) زيادة يقتضيها السياق.

(4) قال الحريري، في ملحة الإعراب:-

ولا تَقْدَمُ خَبَرُ الظَّرُوفِ
كقولهم إنّ لزيد مالا

إلا مع المجرور والظُرُوفِ
وإنّ عندَ عامِرٍ جِمالاً

(5) في (م): "ويدخل" .

(6) وتُسمّى "ما" بـ"ما الكافّة" وقد تحدّث عنها ابن هشام، في مغني اللبيب، 403-409، فقال: "والكافّة ثلاثة أنواع: أحدها: الكافّة عن عمل الرفع، ولا تتصل إلا بثلاثة أفعال: قلّ، وكثر، وطال، والثاني: الكافّة عن عمل النصب والرفع، وهي المتصلة بأنّ وأخواتها وتُسمّى المتلوّة بفعل مُهَيَّئَة، وزعم ابن دستوريه وبعض الكوفيين أنّ "ما" مع هذه الحروف اسم مبهم بمنزلة ضمير الشأن في التّفخيم والإبهام، وفي أنّ الجملة بعده مفسّرة له ومخير بها عنه، والثالث: الكافّة عن عمل الجر" .

(7) سورة النساء، من الآية، 171 .

(8) ما بين المعقوفين {} ساقط من (ل) .

(9) ذهب الحريري، في شرحه على الملحة، 145، إلى أنّ جواز الوجهين لا يقتصر على "ليت" بل يتعدّها إلى "إنّ" وأخواتها جميعاً، مع اختيار النصب في: كأنّما، وليتّما، ولعلّما. واختيار الرفع في: إنّما، وأنّما، بكسر الهمزة وفتحها، وفي لكنّما .

ويُنشد هذا البيت⁽¹⁾:

[3] قَالَتْ : أَلَا لَيْتِمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا
إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نَصْقُهُ فَقَدِ [البسيط]

(1) البيت للنابغة الذبياني .

اللغة: فقد: لغة من فقط، اسم فعل بمعنى يكفي، أو اسم بمعنى كافٍ .
المعنى: يذكر النابغة هنا زرقاء اليمامة، وما كان من أمرها حين نظرت إلى سرب القطا طائراً، وكان عدده ستاً وستين ، فإذا ضُمَّ إليها نصفه في العدد، وأضيف إلى الحمامة ثم الحمام مائة .
الشاهد فيه قوله: "ليتما هذا الحمام" وهو شاهد على جواز إعمال "ليت" التي اتصلت بها "ما" وعدم إعماله. فمن قرأ بالنصب "الحمام" قرأ على تقدير إعمال "ليت" عمل "إن"، وأن "ما" المتصلة بها زائدة غير كافية لعملها. ومن قرأ برفع "الحمام" قرأ على تقدير إعمال "ليت" وإبطال عملها، وتقدير "ما" كافية لها عن العمل مع بقاء اختصاصها بالجملة الاسمية .

وهذا البيت بروايته يدل على أن "ما" غير الموصولة إذا اتصلت بـ"ليت" لم يلزم أن تكفها عن عملها، بل يجوز يجوز فيها ذلك ، كما يجوز بقاء العمل .

قال محمود مصطفى حلوي، محقق كتاب، أوضح المسالك، 440/1: "وأما سيبويه القائل بوجوب الإعمال مع لحاق "ما" بليت، فإنه لا يعتبر "ما" هذه كافية، بل يعتبرها اسماً موصولاً في محل نصب اسم ليت، أي: ليت الذي هو هذا الحمام، وأن اسم الإشارة خبر لهو المحذوفة، وهذا الاحتمال مرجوح؛ لأن حذف العائد المرفوع بالابتداء في صلة غير "أي" مع عدم طول الصلة قليل، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب؛ لأنها صلة الموصول، ولنا الجار والمجرور متعلقان بمحذوف خبر ليت تقديره: حاصل لنا".
غير أنني لم أجد في كتاب سيبويه ما يثبت صحة ما ذكره هذا المحقق، وكل ما قاله سيبويه، في الكتاب، 137/2-138: "وأما ليتما زيداً منطلقاً، فإن الإلغاء فيه حسن، وقد كان روية ابن العجاج ينشد هذا البيت رفعاً، وهو قول النابغة الذبياني: "..... البيت" فرفعه على وجهين: على أن يكون بمنزلة قول من قال: "مثلاً ما بعوضة" أو يكون بمنزلة قوله: إنما زيد منطلق".

انظر البيت في:

النابغة الذبياني، الديوان، 24. سيبويه، الكتاب، 137/2. الأصفهاني، الأغاني، 31/11. ابن جني، الخصائص، 142/2، و اللع، 303، الهروي، الأزهية، 89، 114. ابن الشجري، أمالي ابن الشجري، 142/2. الأقباري، الإنصاف، 479/2. ابن يعيش، شرح المفصل، 58/8. ابن عصفور، المقرب، 110/1. ابن مالك، شرح الكافية الشافية، 480/1، وشرح عمدة الحافظ، 233. المالقي، وصف المياني، 299، 316، 318. ابن منظور، لسان العرب، مادة (قد). الملك المؤيد، الكنش، 340. أبو حيّان، تذكرة النحاة، 353. ابن هشام، أوضح المسالك، 439/1، وتلخيص الشواهد، 362، وشرح شذور الذهب، 280، وشرح قطر الندى، 122، ومغني اللبيب، 89، 376، 406. العيني، المقاصد النحوية، 254/2. الأزهرى، شرح التصريح، 225/1. الجرجاني، شرح أبيات المفصل والمتوسط، 575. السيوطي، شرح شواهد المغني، 75/1، 200، 690/2، وجمع الهوامع، 65/1. الأشموني، شرح الأشموني، 143/1. البغدادي، خزنة الأدب، 157/6، 251/10، 253. الشنقيطي، الثرر اللوامع، 121/1 .

بنصب "الحمَامُ" ورفعهُ^(١).

(١) قال الحريري، في ملحة الإعراب: -

وإنْ تُرِدْ ما بعدَ هذِي الأَحْرُفِ
وَالنَّصْبِ فِي لَيْتَ لَعَلَّ أَظْهَرَ

فَالرَّفْعُ وَالنَّصْبُ أَجِيزَا فاعْرِفِ
وَفِي كَأَنَّ فَاسْتَمِعْ مَا يُؤَنِّرُ

كان وأخواتها⁽¹⁾

هذه الأفعال⁽²⁾ تدخل على المبتدأ والخبر، فترفع⁽³⁾ المبتدأ، ويُسمَّى: اسمها، وتنصب الخبر، ويُسمَّى: خبرها⁽⁴⁾، وهي: كان، وأصبح، وأمسى، وظلَّ، وبات، وأضحى، وصار، وليس، ومنها: زال، وانفكَّ، وفتىء، وبرخ. ولا بدُّ مع هذه من نفي، نحو: مَا زَالَ زَيْدٌ فاضلاً، ولن يبرخَ عمرو كريماً .

ومنها: دام، مقرونة بما المصدرية النائية عن الطرف، نحو: لَا أَكَلِمَةً مَا دَامَ قائماً⁽⁵⁾، تقديره: مدَّة دوامه قائماً⁽⁶⁾ .

قوله⁽⁷⁾:

(1) وتُسمَّى: الأفعال النَّاسِخة، وقد تحدَّث ابن عقيل، في شرحه، 224/1، عن نواسخ المبتدأ والخبر، وجعلها قسمين "أفعال، وحروف، فالأفعال: كان وأخواتها، وأفعال المقاربة، وظنَّ وأخواتها. والحروف: ما وأخواتها، ولا التي لنفي الجنس، وإنَّ وأخواتها" .

(2) وبه قال الأنباري، في أسرار العربية، 85: "ذهب بعض النحويين إلى أنها حروف وليست أفعالاً؛ لأنها لا تدلُّ على المصدر، ولو كانت أفعالاً لكان ينبغي أن تدلُّ على المصدر، ولما كانت لا تدلُّ على المصدر، دلَّ على أنها حروف. والصحيح أنها أفعال، وهو مذهب الأكثرين" .

وقال ابن عقيل، في شرحه، 224/1: "كلُّها أفعال إلا "ليس" فذهب الجمهور إلى أنها فعل، وذهب ابن فارس - في أحد قوليهِ - وأبو بكر بن شقير - في أحد قوليهِ - إلى أنها حرف" .

(3) أورد الصَّبَّان، في حاشيته، 332/1، رأي الكوفيِّين في ذلك، فقال: "قال الكوفيُّون: هو باقٍ على رفعه الأوَّل" .

(4) قال الأنباري، في الإنصاف، 821/2، المسألة 119: "ذهب الكوفيُّون إلى أنَّ خبر "كان" والمفعول الثَّاني لـ "ظننت" تنصب على الحال. وذهب البصريُّون إلى أنَّ نصبهما نصب المفعول، لا على الحال" .

(5) قال الحريري، في ملحَة الإعراب:-

وَعَكسُ إِنَّ يَا أَخِي فِي الْعَمَلِ	كَانَ وَمَا انْفَكَّ الْفَتَى وَلَمْ يَزَلْ
وَهَكَذَا أَصْبَحَ ثُمَّ أَمْسَى	وَضَلَّ ثُمَّ بَاتَ ثُمَّ أَضْحَى
وَصَارَ ثُمَّ لَيْسَ ثُمَّ مَا بَرَخَ	وَمَا فَتَى فَاغْفَقَ بَيَّانِي الْمُتَضَبِّحُ
وَأَخْتَهَا مَا دَامَ فَاحْفَظْهَا	وَأَحْذَرُ هُدَيْتَ أَنْ تَزِيغَ عَنْهَا
تَقُولُ قَدْ كَانَ الْأَمِيرُ رَاكِبًا	وَلَمْ يَزَلْ أَبُو عَلِيٍّ عَاتِبًا
وَأَصْبَحَ الْبَرْدُ شَدِيدًا فَاعْتَمَ	وَبَاتَ زَيْدٌ سَاهِرًا لَمْ يَنَمْ

(6) قال ابن هشام، في مغني اللبيب، 400: "فَحَنَفَ الظَّرْفُ وخلفته "ما" وصلتها، كما جاء في المصدر الصَّريح، نحو: جئتكَ صلاة العصر" .

(7) قال الحريري، في ملحَة الإعراب:-

وَمَنْ يُرِيدُ أَنْ يَجْعَلَ الْأَخْبَارَا	مَقْتَضَاتٍ فَلْيَقُلْ مَا اخْتَارَا
مِثْلُهُ قَدْ كَانَ سَمَخًا وَإِلْ	وَوَاقِفًا بِالْبَابِ أَضْحَى السَّائِلُ

وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يَجْعَلَ الْأَخْبَارَ مَقَدَّمَاتٍ فَلْيَقُلْ مَا اخْتَارَا

معناه أنه يجوز في هذا الباب التصرف بتقديم الأخبار⁽¹⁾، فقد يُقدَّم على الاسم تارة، نحو: كان قائماً زيد (21/ب)، و: أصبح مقيماً عمرو. وعلى الفعل أخرى، نحو: قائماً كان زيد، و: مقيماً أصبح عمرو. ويجب ذلك في ما له صدر الكلام، نحو: كيف كان زيداً؟ و: أنائم كان عمرو، ويمتنع في نحو: ما زال⁽²⁾ زيد عالماً، و: أصادقك ما دمت صادقاً .

قوله:

مثاله قد كان سَمَحًا وائِلُ وواقفًا بالباب أضحى السائلُ

إعرابه: قد حرف⁽³⁾ تقريب⁽⁴⁾ وكان: فعل ماضٍ⁽⁵⁾ يرفع الاسم وينصب الخبر، وسمحا: خبر كان مقدماً على اسمها، ووائِل: اسم كان، وجاز تقديم الخبر كما يجوز تقديم المفعول

(1) وهذا الحكم ليس حكماً عاماً يشمل "كان" وأخواتها جميعاً، إذ اختلف النحاة في تجويز تقديم أخبار بعض أخوات "كان" كخبر "ليس". وقد ناقش ذلك الأنباري، في إنصافه، 160/1-164، المسألة 18، فقال: "ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم خبر "ليس" عليها، وإليه ذهب أبو العباس المبرّد من البصريين، وزعم بعضهم أنه مذهب سيبويه، وليس بصحيح، والصحيح أنه ليس له في ذلك نص". وذهب البصريون إلى أنه يجوز تقديم خبر "ليس" عليها، كما يجوز تقديم خبر كان عليها".

غير أن المبرّد، في المقتضب، 195/4، ذكر أن "ليس يُقدَّم فيها الخبر".

وإتماماً للفائدة، انظر، ابن السراج، الأصول في النحو، 89/1-90. الأشموني، شرح الأشموني، 355/1. الصّبّان، حاشية الصّبّان، 334/1.

(2) ذكر الأنباري، في الإنصاف، 155/1، المسألة 17، أن تقديم خبر ما زال، قضية خلافية، فقال: "ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز تقديم خبر "ما زال" عليها، وما كان في معناها من أخواتها، وإليه ذهب أبو الحسن بن كيسان. وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك، وإليه ذهب أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء من الكوفيين، وأجمعوا على أنه لا يجوز تقديم خبر "ما دام" عليها".

(3) تحدث ابن هشام، في مغني اللبيب، 226-233، عن "قد" وذكر أنها على وجهين: حرفية، واسمية، وذكر أن الحرفية لها خمسة معانٍ: التّوقُّع، وتقريب الماضي من الحال، والتّقليل، والتّكثير، والتّحقيق.

(4) قال ابن يعيش، في شرح المفصل، 147/8: "قد حرف معناه التّقريب، وذلك أنك تقول: قام زيد، فتخبر بقيامه فيما مضى من الزّمن، إلا أن ذلك الزّمان قد يكون بعيداً، وقد يكون قريباً من الزّمان الذي أنت فيه، فإذا قرّبته بقْد، فقد قرّبته ممّا أنت فيه، ولذلك قال المؤنّن: قد قامت الصلاة، أي: قد حان وقتها في هذا الزّمان؛ ولذلك يحسن وقوع الماضي بموضع الحال، إذا كان معه".

(5) في (ل): "ماضي".

في قولك: ضرب عمرأ زيد⁽¹⁾، وواقفاً: خبر أضحى مقدماً عليها؛ لأنها فعلٌ فُقدِمَ عليها كما يُقدِّمُ المفعول في نحو: زيداً ضربتُ، وبالباب {أضحى السائل: اسمها .
واعلم أن "كان" لمطلق الوجود، وتأتي في الاستعمال، إمّا منسوبة المعنى إلى مضمون جملة فتسمّى ناقصة، وهي التي ترفع الاسم وتنصب الخبر، وسُمّيت ناقصة⁽²⁾؛ لعدم اكتفائها بالفاعل، وذلك نحو: كان المطرُ، كما نقول: وقع المطرُ، ووُجِدَ المطرُ⁽³⁾ .
وقوله:

"إذا جاءت ومعناها حدث"

(23/أ)، يعني أن: كان "لا تحتاج إلى خبر [إذا]⁽⁴⁾ جاءت بمعنى حدث، من حيث الدلالة، ومن حيث الاستعمال⁽⁵⁾، وهو الإسناد إلى مفرد، فإذا قلت: كان زيدٌ أخاك، فليس

(1) في (م): "ضرب زيدَ عمرأ" .

(2) قال ابن النّاطم، في شرحه على الألفيّة، 137: "ومذهب سيويوه وأغلب البصريين أنها سُمّيت ناقصة؛ لأنها سلبت الدلالة على الحدث، وتجرّدت للدلالة على الزّمان، وهو باطل؛ لأنّ هذه الأفعال مستوية في الدلالة على الزّمان وبينها فرق في المعنى، فلا بدّ فيها من معنى زائد على الزّمان؛ لأنّ الافتراق لا يكون بما به الاتفاق، وذلك المعنى هو الحدث؛ لأنّ لا ملول للفعل غير الزّمان إلا الحدث" .

(3) قال الحريري، في ملحّة الإعراب:-

وإنّ نَقَلَ يا قوم قد كان المَطَرُ
وهكذا يصنَعُ كلُّ من نَقَتْ
فلستَ تحتاجُ لها إلى خَبَرٍ
بها إذا جاءت ومعناها حَتَتْ

(4) زيادة يقتضيها السياق.

(5) قال ابن جني، في اللّمع، 88: "وتكون "كان" دالة على الحدث، فتستغني عن الخبر، نقول: قد كان زيدٌ، أي: قد حدث، وخلق".

وذكر الحريري، في شرحه على الملحّة، 148: "أنّ "كان" تأتي على أربعة معان:-

أحدها: أن تكون ناقصة، وهي التي تحتاج إلى خبر، كقولك: كان زيدٌ قائماً، وتُسمّى "المفتقرة" و"الزمانية" .

والثاني: أن تكون تامة، وهي التي تأتي بمعنى "حدث"، أو "وُجِدَ"، فلا تحتاج إلى خبر، كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ

كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾ - سورة البقرة، من الآية 280 - أي: إن وُجِدَ ذو عُسْرَةٍ .

والثالث: أن تأتي بمعنى "صار" كقوله تعالى: ﴿وَكَنتُمْ أَزْوَاجًا ثَلَاثَةً﴾، سورة الواقعة، من الآية 7-

والرابع: أن تأتي زائدة، كقوله تعالى: ﴿كَيْفَ نَكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي آلِ مِهْدٍ صَبِيًّا﴾ سورة مريم، من

الآية 29 - فـ"كان" مهنا زائدة، إذ التّقدير: كيف نكلّم من في المهد صبيّاً، وإلا فكلّ إنسان كان في المهد صبيّاً، وانتصاب "صبيّاً" في الآية على الحال، لا أنّه خبر كان" .

وانظر، المرتضى، أمالي المرتضى، 255/1. وابن هشام، تلخيص الشّواهد، 242. والسّيوطي، همع الهوامع، 116/1.

"كان" فيه بمعنى "حَدَّثَ"؛ لأنها وإن أفهمت مطلق الحدث، وهو الخروج من العدم إلى الوجود، إلا أنها أجريت مجرى الأدوات في نسبة معناها إلى الجمل.
قوله:

"والباء تختص بـ"ليس" في الخبر⁽¹⁾"

تُزاد في خبر ما بقي من أخوات⁽²⁾ "ليس" {كقول الشاعر⁽³⁾:
[4] وَإِنْ مَدَّتِ الْيَدِي إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ بِأَعْجَلِهِمْ؛ إِذَا أَجْشَعُ الْقَوْمِ أَعْجَلُ⁽⁴⁾]

(1) قال الحريري، في ملحة الإعراب:-

وَالْبَاءُ تَخْتَصُّ بِلَيْسَ فِي الْخَبَرِ

(2) جوز الحريري، في شرحه على الملحة، 149، زيادة الباء في خبر "كان" من أخوات "ليس" شريطة أن تدخل عليها "ما"، فقال: "اعلم أن "ليس" لا نظير له في الأفعال، إذ لا يوجد فعل ثلاثي ثانيه ياء ساكنة سواها، وقد خُصَّتْ بأن تُزاد الباء في خبرها وقد تُزاد هذه الباء أيضاً في خبر "كان" إذا دخل عليها "ما" كقولك: ما كان زيد بخارج".

(3) ما بين المعقوفين {} ساقط من (ل) .

والبيت للشنفرى الأزدي، من لامية العرب الشهيرة .

اللغة: الزاد: الطعام. أجشع القوم: أشدهم جشعاً، الجشع: شدة الطمع. أعجل: أكثرهم عجلة وسرعة .
المعنى: يقول: إنه لا يكون أول من يبادر إلى تناول الطعام؛ لأن من يحدث منه مجرد العجلة إلى الطعام هو الجشع .

الشاهد فيه قوله "لم أكن بأعجلهم" إذ دخل حرف الجر الزائد "الباء" على خبر "أكن". إذ لم تختص الباء بليس كما ذكر الناظم. وذهب بعض النحاة إلى أنها تدخل على خبر الناسخ المنفي، وجعله ابن عقيل في مضارع "كان" المنفية دون غيرها، في حين أباح الحريري، في شرحه على الملحة، 149، دخولها على زيادتها في خبر "كان" المسبوقة بـ"ما" في حالة الماضي .

انظر البيت في:

الشنفرى، الذبوان، 59. والمرادي، الجنى الداني، 54. وابن هشام، أوضح المسالك، 375/1، وتلخيص الشواهد، 285، وشرح قطر الندى، 152، ومغنى اللبيب، 728. وابن عقيل، شرح ابن عقيل، 263/1. والعيني، المقاصد النحوية، 117/2، 4/ 51. والأزهري، شرح التصريح، 202/1. والشيبوطي، شرح شواهد المغنى، 899/2، والأشباه والنظائر، 124/3، وهمع الهوامع، 127/1. والأشموني، شرح الأشموني، 123/1. والبغدادي، خزائن الأدب، 340/3. والسويدي، شرح لامية العرب، 13/ب .

(4) ما بين المعقوفين {} جاء في (م) في الورقة 23/أ، وفي (ل) في الورقة 143/أ، في معرض حديثه عن موضوع التصغير، وقد أثبتته في هذا الموضع؛ لاستقامة المعنى .

التصغير (1)

يُصَغَّرُ الاسمُ (2) صيغة في قدره، أو تحقيراً لمقداره (3). وكيفية التصغير (22/ب) ضمُّ أوَّلِ الاسمِ (4) وزيادته ياء مفتوح ما قبلها ثالثة (5)، كقولك في فلس (6): فُلَيْس، وفي كَغَب: كُعَيْب، وإن كان المصغَّر ثلاثياً مؤنثاً لحقَّقه (7) الـهاء في

(1) يسمِّيه كثير من النحاة: التَّحْقِير. انظر، سيبويه، الكتاب، 417، 419، 456/3. المبرِّد، المقتضب، 247/2. ابن السَّراج، الأصول في النُّحو، 36/3. ابن جني، الخصائص، 354/3.

وقد عرفه ابن السَّراج، في أصوله، 36/3، بأنه: "شيء اجتزى به عن وصف الاسم بالصغر، وبني أوَّلُه على الضَّمِّ، وجعل ثالثة ياء ساكنة قبلها فتحة".

(2) قال سيبويه، في الكتاب، 477/3-478: "وسألت الخليل عن قول العرب: ما أَمِلَّحَ. فقال: لم يكن ينبغي أن يكون في القياس؛ لأنَّ الفعل لا يُحَقَّر، وإنما تُحَقَّرُ الأسماء لأنها توصف بما يعظم ويهون، والأفعال لا توصف، فكرهوا أن تكون الأفعال كالأسماء لمخالفتها إيَّاهما في أشياء كثيرة، ولكنهم حَقَّروا هذا اللفظ، وإنما يعنون الَّذي تصفه بالملح، كأنك قلت: مثليح، شبهوه بالشيء الَّذي تلفظ به وأنت تعني شيئاً آخر وليس شيء من الفعل ولا ممَّا سُمِّي به الفعل يُحَقَّر إلا هذا وحده، وما أشبهه من قولك: ما أَفَعَلَا". وانظر، السُّهيلي، نتائج الفكر في النُّحو، 70. الملك المؤيد، الكنَّاش، 217.

(3) تحدَّث الحريري، في شرحه على الملحَّة، 166، عن معاني التصغير، وذكر أنه: "يأتي على أربعة معان: أحدها للتَّحْقِير، كقولك في "رجل": رُجَيْل. والثَّاني، لتقليل العدد، كقولهم في تصغير "دراهم": دُرَيْهِمَات. والثَّالث، لتقريب المسافة، كقولهم: داري قَبِيلَ المسجد، و: جلست دُوَيْنَ الباب. والرَّابع، للتَّخْفِيف ولطف المنزلة، كقولهم: يا بُنَيَّ، ويا أَخِي".

(4) ذكر الزَّجَّاجي، في كتابه: الجمل في النُّحو، 246، أنه قد يجوز كسر أوَّلِ الاسم المصغَّر في حالات.

(5) علَّل الأنباري، في أسرار العريَّة، 184، زيادة الياء دون غيرها من الحروف، بقوله: "فإن قيل: فلم كانت الزَّيادة ياء؟ ولم كانت ساكنة؟ ولم كانت ثالثة؟ قيل: إنما كانت ياء؛ لأنَّهم لما زادوا الألف في التَّكْسِير، والتَّصْغِير والتَّكْسِير من واد واحد، زادوا فيه الياء؛ لأنها أقرب إلى الألف من الواو. وأما كانت ساكنة ثالثة؛ لأنَّ ألف التَّكْسِير لا تكون إلا كذلك".

(6) قال المبرِّد، في المقتضب، 236/2: "زعم المازني عن الأصمعي أنه قال: قال الخليل بن أحمد: وضعت التَّصْغِير على ثلاثة أبنية، على: فُلَس، ودرهم، ودينار؛ وذلك أن كلَّ تصغير لا يخرج من مثال: فُلَيْس، ودرهم، ودينار.....".

وأورد ابن يعيش، في شرح المفصل، 116/5، أنه: "قيل للخليل: لم تثبت التَّصْغِير على هذه الأمثلة الثلاثة؟ فقال: وجدت معاملة النَّاس على: فلس، ودرهم، ودينار، فصار "فلس" مثلاً لكلِّ اسم على ثلاثة أحرف، و"درهم" مثلاً لكلِّ اسم على أربعة أحرف، و"دينار" مثلاً لكلِّ اسم على خمسة أحرف رابعها حرف علة".

(7) في (ل): "الحقَّقه".

التَّصْغِير⁽¹⁾، كَقَوْلِكَ فِي نَارٍ: نُؤَيَّرَةٌ. إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُصَدِّراً فِي الْأَصْلِ، كَقَوْلِهِمْ فِي حَرْبٍ: حَرْيَبٌ، وَفِي قَوْسٍ: قُؤَيْسٌ⁽²⁾.

وَأِنْ كَانَ قَبْلَ يَاءِ التَّصْغِيرِ أَلْفٌ قَلْبَتْ وَأَوَّ، وَإِنْ كَانَتْ زَائِدَةٌ، كَقَوْلِكَ فِي ضَارِبٍ: ضَوَيَرِبٌ⁽³⁾. وَإِلَّا رُدَّتْ إِلَى أَصْلِهَا، كَقَوْلِكَ: فِي نَابٍ: نُيَيْبٌ⁽⁴⁾، وَفِي بَابٍ: بُؤَيْبٌ⁽⁵⁾

تَرَدُّ الْأَلْفُ إِلَى الْيَاءِ؛ لِأَنَّهَا بَدَلٌ⁽⁶⁾ عَنْهَا بَدَلِيلٌ { قَوْلُهُمْ فِي الْجَمْعِ⁽⁷⁾ : أَنْيَابٌ، وَلَوْ كَانَتْ أَلْفًا بَدَلًا

(1) قَالَ الْحَرِيرِيُّ، فِي مِلْحَةِ الْإِعْرَابِ:-

وَأِنْ تَرَدَّدَ تَصْغِيرَ الْأِسْمِ الْمُحْتَقَرُّ
فَضُمُّ مَبْدَأِهِ لِهَذِي الْخَائِثَةِ
تَقُولُ فِي قَلَسٍ قُلَيْسٌ يَا فَتَى
وَأِنْ يَكُنْ مُؤَنَّثًا أَرْدَقَتْهُ
فَصَغَّرَ النَّسَارَ عَلَى نُؤَيَّرَةٍ
وَصَغَّرَ الْقِنْدَرُ قَقْلٌ قَدَيَّرَةٍ

(2) قَالَ الْحَرِيرِيُّ، فِي شَرْحِهِ عَلَى الْمِلْحَةِ، 167: "وَالْحَاقُ الْهَاءُ بِهِ مَطْرَدٌ إِلَّا فِي سَبْعَةِ أَسْمَاءٍ جُوزَ الْخِطَابُ الْهَاءُ بِهَا، وَحَذَفُهَا مِنْهَا، وَإِنْ كَانَ الْحَذْفُ أَفْصَحَ، وَهِيَ: الْحَرْبُ، وَالْقَوْسُ، وَالْفَرَسُ، وَالْغَرْبُ، وَالْعَرَسُ، وَالذَّرْغُ الْحَدِيدُ، وَالنَّابُ مِنَ الْإِبِلِ".

(3) ذَكَرَ ابْنُ عَقِيلٍ، فِي شَرْحِهِ، 412/2، أَنَّهُ: "إِذَا كَانَ ثَانِي الْأِسْمِ الْمَصْغُرِ أَلْفًا مُزِيدَةً وَمَجْهُولَةً الْأَصْلَ، وَجِبَ قَلْبُهَا وَأَوَّ.....".

(4) قَالَ سَيِّبِيهِ، فِي الْكِتَابِ، 462/3: "وَإِنْ جَاءَ اسْمٌ نَحْوُ: النَّابِ، لَا تَدْرِي أَمِنْ الْيَاءِ هُوَ أَمْ مِنَ الْوَاوِ، فَاحْمَلْهُ عَلَى الْوَاوِ، حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكَ أَنَّهَا مِنَ الْيَاءِ؛ لِأَنَّهَا مَبْدَلَةٌ مِنَ الْوَاوِ أَكْثَرُ، فَاحْمَلْهُ عَلَى الْأَكْثَرِ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكَ. وَمِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ فِي نَابٍ: نُؤَيْبٌ، فَيَجِيءُ بِالْوَاوِ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْأَلْفَ مَبْدَلَةٌ مِنَ الْوَاوِ أَكْثَرُ، وَهُوَ غَلَطٌ مِنْهُمْ. وَقَالَ الْمَبْرَدُ، فِي الْمَقْتَضِبِ، 280/2: "فَأَمَّا نَابٌ، فَتَصْغِيرُهُ نُيَيْبٌ، فَإِنْ قُلْتَ: نَيْبٌ، فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ فِي كُلِّ مَا كَانَ ثَانِيَهُ يَاءً فِي التَّصْغِيرِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ نَيْبٍ".

(5) قَالَ الْأَنْبَارِيُّ، فِي أَسْرَارِ الْعَرَبِيَّةِ: "أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ قَالُوا فِي تَصْغِيرِ "بَابٍ: بُؤَيْبٌ"، وَفِي تَصْغِيرِ "تَابٍ: نُيَيْبٌ" فَرَّطُوا الْأَلْفَ إِلَى أَصْلِهَا، وَأَصْلُهَا فِي "بَابٍ" الْوَاوِ؛ لِأَنَّكَ تَقُولُ فِي تَكْسِيرِهِ: أَبَوَابٌ، وَبُؤَيْبٌ أَبَاً. وَأَصْلُهَا فِي "تَابٍ" الْيَاءُ؛ لِأَنَّكَ تَقُولُ فِي تَكْسِيرِهِ: أَنْيَابٌ، وَنَيْبٌ نَاباً، وَفِي الْأَمْرِ مِنْهُ: نَيْبٌ، وَفِي الْأَمْرِ مِنَ الْأَوَّلِ: بَوَيْبٌ".

(6) قَالَ الْحَرِيرِيُّ، فِي مِلْحَةِ الْإِعْرَابِ:-

وَصَغَّرَ الْبَابُ قَقْلٌ بُوَيْبٌ
لَأَنَّ بَابًا جَمْعُهُ أَبَوَابٌ

(7) وَافَقَ الشَّارِحُ، سَيِّبِيهِ وَغَيْرُهُ مِنَ النُّحَاةِ فِي الرِّبْطِ بَيْنَ التَّصْغِيرِ، وَجَمْعِ التَّكْسِيرِ، وَجَعَلَهُمَا مِنْ وَادٍ وَاحِدٍ. انْظُرْ، سَيِّبِيهِ، الْكِتَابِ، 417/4. الْمَبْرَدُ، الْمَقْتَضِبِ، 237. ابْنُ جَنِّي، الْخَصَائِصُ، 354/1، وَفِيهِ تَعْلِيلٌ لِحَمْلِ التَّصْغِيرِ عَلَى التَّكْسِيرِ.

الْأَنْبَارِيُّ، أَسْرَارِ الْعَرَبِيَّةِ، 184، وَقَدْ عَلَّلَ حَمْلَ التَّصْغِيرِ عَلَى التَّكْسِيرِ، فَقَالَ: "فَإِنْ قِيلَ: فَلَمْ يَحْمَلِ التَّصْغِيرُ

من واو⁽¹⁾ قلت: أنواب، وتُردُّ ألف "باب" إلى الواو؛ لأنها بدل عنها، بدليل "أبواب". وإن كانت الألف بعد ياء التصغير، قلبت ياءً، كقولك في "فتى: فتى"⁽²⁾ وفي غزال: غزِيل⁽³⁾. وكذا إن كانت بعد ما اتصل بياء التصغير، كقولك في دينار: دَنِينِير⁽⁴⁾، وفي سِرْحان⁽⁵⁾: سُرِيْحِين⁽⁶⁾، إلا في تصغير "حمراء"⁽⁷⁾ و"سكران" و"أجمال"، فإنه يُقال: حُميراء⁽⁸⁾ و:

(1) وضح الحريري، في شرحه على الملحة، 168، كيفية معرفة أصل الألف، فقال: "والطريق إلى معرفة أصلها، أن تُصرف تلك الكلمة، فإن وجدت في تصريفها الواو، فألفها من ذوات الواو، وإن وجدت في تصريفها الياء، حكمت على ألفها بأنها من ذوات الياء، فعلى هذا تقول في تصغير: مال، وباب: مُوَيْل، وبُوَيْب، بدليل قولك في جمعها: أموال، وأبواب، وفي تصريف الفعل منهما: تمولت، وتبوتت. وتقول في تصغير، ناب، وعار: نَيْب، وُعَيْر؛ لأنهما من: نَيْبْتُ، وُعِيرْتُ. فأما: ربح، وديمة، فَيُصغَران على: رُوَيْخَة، ودُوَيْمَة؛ لأنك تقول في الفعل: رُوَيْخْتُ، ودام، يدوم".

(2) قال ابن السراج، في أصوله، 38/3، إن: "ما لامه معتلة من الثلاثي: ك قولك في قفا: قَفَى، وفي فتى: فَتَى، وفي جزو: جَزَى، وفي ظني: ظَنِي، فيصير جميع ذلك إلى الياء".

(3) قال الحريري، في شرحه على الملحة، 170: "إذا كان ثالث الرباعي حرفاً معتلاً قلبته ياءً مشددة".

(4) ذكر الحريري، في شرحه على الملحة، 170، أن الاسم: "إن كان خامساً ورابعه معتل، قلبتها في التصغير ياءً، كقولك في تصغير "سِرْبَال" و"دينار" سُرْبِيل، ودَنِينِير".

(5) السِرْحان: هو الذئب.

(6) قال المبرد، في المقتضب، 266/2: "أما الملحق فمثل قولك "سِرْحان" تقول في تصغيره: سُرِيْحِين؛ لأنك تقول في الجمع: سَرَاْحِين".

ووضح الحريري، ذلك، في شرحه على الملحة، 171، فقال: "إذا أردت تصغير ما آخره ألف ونون، فانظر ما قبلها؛ فإن كان أربعة أحرف صغرت الأربعة ثم ألحقت بها الألف والنون، كقولك في تصغير "زَعْقَران" و"عَقْرَبان" وتُعَلْبان: زُعَقَران، وعُقَيْربان، وتُعَلْبان. وإن كان قبلها ثلاثة أحرف نحو: سِرْحان، وسُلطان، وسكران، وعثمان، فانظر في الاسم: هل جمع جمع تكسير أم لا؟ فإن لم يكن جمع جمع تكسير، فصغر الصخر منه ثم ألحق به الألف والنون، فتقول في تصغير "عثمان" و"سكران": عُسْمان، وسُسْكران؛ لأنهم لم يقولوا في جمعها: عُسامين، ولا: سكارين. وإن كان مما يُجمع جمع التكسير، وقلبته ألفه ياءً، قلبتها أيضاً في التصغير، كقولك في تصغير سِرْحان" وسُلطان" سُرِيْحِين، وسُلْبَطِين؛ لقولهم في جمعها: سَرَاْحِين، وسَلَطِين، وهذا أصل يُقاس عليه".

(7) في (م): "أحمر"، وهو خطأ والصواب ما أثبت؛ لملاءمته للسباق.

(8) قال سيبويه، في الكتاب، 419/3-420: "هذا باب تصغير ما كان على ثلاثة أحرف ولحقته ألف التأنيث بعد ألف، فصار مع الألفين خمسة أحرف. اعلم أن تحقير ذلك كتحقير ما كان على ثلاثة أحرف، ولحقته ألف التأنيث، لا تكسر الحرف الذي بعد ياء التصغير، ولا تُغَيِّر الألفان عن حالهما قبل التصغير؛ لأنهما بمنزلة الهاء. وذلك قولك: حُميراء، وصُنَيْراء، وفي ظرقاء: ظُرْبَقاء".

سَكْرَان⁽¹⁾، وأَجْنَمَال⁽²⁾. وإلى هذا أشار بقوله: "ولا تُغَيِّرْ في عُثْمَانَ الألف⁽³⁾". وضابط هذا أَنَّ الألف التي بعد المكسور لِيَاءِ التَّصْغِيرِ، إن قُلِبَتْ في (26/ب) التَّكْسِيرِ يَاءً، قُلِبَتْ كذلك في التَّصْغِيرِ، وإلا خَلِبَتْ، {فتقول⁽⁴⁾}: سُرَيْحِين؛ لأنَّهُم قالوا: سَرَّاحِين. وتقول⁽⁵⁾: عُثْمَان؛ لأنَّهُم لم يقولوا: عَثَّامِين، وتقول في زَعْفَرَان: زُعَيْقَرَان؛ لأنَّهُم ما قالوا: زَعَاغَرِين .

ويُرَدُّ في التَّصْغِيرِ ما حُذِفَ من الثَّانِي⁽⁶⁾، {كقولك⁽⁷⁾} في شَفَةِ: شُفَيْهَةٌ⁽⁸⁾،

(1) ذكر المبرد، في المقتضب، 2/266: "أنَّك إذا حَقَّرْتَ غَضْبَان، وسَكْرَان، ونحوهما، قلت: غَضْبَان، وسَكْرَان، وكذلك إن حَقَّرْتَ "عُثْمَان" أو "عُرْيَان"، قلت: عُثْمَان، وعُرْيَان؛ لأنَّ حقَّ الألف والنون أن يسلمَا على هَيْئتهما بعد تحقير الصَّدر، إلا أن يكون الجمع ملحقاً بالأصول. فتتعلَّ ذلك بتصغير الواحد، فيجري في التَّصْغِيرِ مجرى الجمع".

(2) قال سيبويه، في الكتاب، 3/496: "وإذا حَقَّرْتَ "أَفْعَال" اسم رجل، قلت: أَفْعَال، كما تُحَقِّرُهَا، قبل أن تكون اسماً، فتحقير "أَفْعَال" كتحقير عَطَّشَان، فرقوا بينها وبين "إفْعَال"؛ لأنَّه لا يكون إلا واحداً، ولا يكون "أَفْعَال" إلا جمعاً وتحقير "أَفْعَال" مطَّرد على "أَفْعَال" .

(3) قال الحريري، في ملحَة الإعراب:-

وفاعلُ تَصْغِيرِهِ فُؤَيْعِلُ
وإن تجِدْ مِنْ بَعْدِ ثَانِيهِ أَلِفٌ
تَقُولُ كَمْ غَزِيلٌ ذَبَحْتُ
وقل سُرَيْحِين لِسِرْحَانٍ كَمَا
ولا تُغَيِّرْ فِي عُثْمَانَ الأَلِفَ
وهكذا زُعَيْقَرَان فاعْتَبِرْ

(4) ما بين المعقوفين {} ساقط من (ل) .

(5) في (م): "ويقول".

(6) علَّل ذلك سيبويه، في الكتاب، 3/322، بقوله: "لأنَّه ليس في الدُّنْيَا اسمٌ أَقلُّ عدداً من اسم على ثلاثة أحرف، ولكنَّهُم قد يحذفون ممَّا كان على ثلاثة حُرُوفاً، وهو الأصل، ويرتُونه في الجمع والتَّحْقِيرِ".

(7) ما بين المعقوفين {} ساقط من (ل) .

(8) ذهب سيبويه، في الكتاب، 3/451، إلى أَنَّ المحذوف من "شَفَّة" هو اللام، فقال: "هذا باب ما ذهب لاه ومن ذلك أيضاً "شَفَّة"، تقول: شُفَيْهَةٌ، يدُلُّك على أَنَّ اللام هاءٌ "شِفَاه". وهي دليل أيضاً على أَنَّ ما ذهب من "شَفَّة" اللام، وشافهت".

وفي يَدٍ يَدِيَّةٌ⁽¹⁾، وفي عِدَةٍ وَعِدَّةٌ⁽²⁾؛ لأنه لا بدَّ لك في التَّصْغِيرِ من مثال "فَعِيل"، ولا سبيل إليه إلا بَرْدُ المحذوف⁽³⁾.

وأمثلة التَّصْغِيرِ ثلاثة، فَعِيلٌ، فُعَيْلٌ، فُعَيْعِلٌ. فإذا لم يَصِحَّ تَصْغِيرُ اسم عليها؛ لكثرة حروفه، أو لثقل بعضها، حُذِفَ منه {ما}⁽⁴⁾ يحصل بحذفه الغرض، وذلك قولك في مُسْتَخْرِجٍ: مُخْرِجٌ⁽⁵⁾، وفي مُنْطَلِقٍ: مُطَلِقٌ⁽⁶⁾ فحذفت بعض الزوائد لمَّا لم يأت المثال مع وجودها.

وأحرف الزوائد عشرة⁽⁷⁾، وهي: الهمزة، والألف، والياء، والواو، والهاء، والنون، والتاء، والسين، والميم، واللام، وهي مجموعة في قوله: "سايِل وانتهِم"⁽⁸⁾ وأحسن

(1) علَّ المبرِّد، في المقتضب، 244/2، تصغير "يد" على "يَدِيَّة" بقوله: "لأنَّ الذَّاهِبَ منه كان ياء، يَدُّكَ على ذلك قولهم: يَدَيْتُ إليه يَدًا، وكذلك: أَيَادٍ".

(2) ذكر سيبويه، في الكتاب، 449/3، أنَّ المحذوف من "عِدَةٍ" هو فاء الكلمة، وهي الواو، فقال: "هذا باب ما ذهبت منه الفاء. نحو: عِدَةٍ، وَزِنَةٍ؛ لأنَّهما من وَعَدَتْ، وَوَزَنَتْ، فإنَّما ذهبت الواو وهي فاء فَعَلْتُ، فإذا حَقُرَتْ، قلت: وَزِنَةٍ، وَوَعَدَةٍ".

(3) قال الحريري، في ملحة الإعراب:-

من أصله حتى يعود مُنْصَبِفٌ
والشَّاءُ لِنِ صَفَرَتْهَا شَوَيْتُهُ

وارتدَّ إلى المحذوف ما كان حُذِفَ
كقولهم في شَفَةِ شَفِيهِةٍ

(4) ما بين المعقوفين {} ساقط من (ل).

(5) ويجوز: مُخْرِجٌ، قال المبرِّد في المقتضب، 251/2: "إذا حَقُرَتْ مثل "مُسْتَضْرِبٍ" قلت: مُضْغِرِبٍ، ومُضْغِرِبٍ، تحذف التاء والسين، ولا تحذف الميم؛ لما ذكرت لك".

وكان قد قال في الصفحة نفسها: "فإن حَقُرَتْ مثل "مُنْطَلِقٍ" قلت: مُطَلِقٌ، تحذف النون، ولا تحذف الميم، وإن كانتا زائدتين؛ لأنَّ الميم للمعنى، ألا ترى أنَّك إذا جاوزت الثلاثة أدخلت الميم على كلِّ فاعل ومفعول، وتدخل على المفعول من الثلاثة، واسم الزَّمان، والمكان، والمصدر".

وانظر، ابن السَّراج، الأصول في النحو، 42/3-45.

(6) قال سيبويه، في الكتاب، 427/3: "وتقول في مُنْطَلِقٍ: مُطَلِقٌ، ومُطَلِّقٌ؛ لأنَّك لو كسرتَه، كان بمنزلة "مُغْتَلَمٍ" في الحذف والعوض".

وكان قد تحدث، في الكتاب، 426/3، عن مُغْتَلَمٍ، بقوله: "هذا باب ما يُحذف في التَّحْقِيرِ من بنات الثلاثة من الزِّيَادَات. لأنَّك لو كسرتَها للجمع لحذفتها، فكَذلك تُحذف في التَّصْغِيرِ. وذلك قولك في مُغْتَلَمٍ: مُغْلِمٌ، كما قلت: مُغْلِمٌ، فحذفت حين كسرت للجمع. وإن شئت قلت: مُغْلِمٌ، فألحقت الياء عوضاً ممَّا حذفت، كما قال بعضهم: مُغْلِمٌ".

(7) أفرد لها المبرِّد، في المقتضب، 56/1، باباً، سمَّاه: "هذا باب معرفة الزوائد ومواضعها".

(8) قال الحريري، في ملحة الإعراب:-

زائدٌ أو ما تراه يُعْلُ
مجموعها قولك يا هَوَلُ اسْتَبِمَ
فافهم وفي مُرتزِقٍ مُرْيِزِقُ

والق في التَّصْغِيرِ ما يُسْتَقْلُ
والأحرف اللاتي تَزَادُ في الكَلِمِ
تقول في مُنْطَلِقٍ مُطَلِّقُ

ما جُمعت فيه :

هنا وتسلیم..... (1).....

والخماسي الأصول، كسَقَرَجَل، يُصَغَّرُ بحذفٍ على "فَعِيل" تحذف آخره؛ ليتوصَّل إلى المثال، {كقولك} (2): سَقَرِج، وقد يُعوَّض من المحذوف ياء قبل الآخر نحو: سَقَرِج (3)، كما تقول {في تصغير} (4) مُنْطَلِق: مُطَبِّلِق (5) .
وشدَّ تصغيرهم "ذا" في الإشارة (6)، والذي على ذِيَا، واللَّذِيَا (7)، لما كانا (1) لا يتمكَّنان صَغُرًا (2) (3).

(1) هذا جزء من بيت لابن مالك، وتمامه:

..... تَلَا أَنَسَ يَوْمَهُ
نهاية مسؤول أمان وتسهيل

انظر، الخضري، حاشيته على شرح ابن عقيل، 2/..... والمقري، نفع الطيب، 203/6، وقد ذكر من تراكيبها مائة وأربعة وثلاثين تركيباً.

وقال النقرة كار في شرحه على الشافية، 136/2: "والزيادة وحروفها العشرة" اليوم تتساه، أو سألتونيها، أو السُّنَّان هويت، أو يا أوس هل نمت؟ أو لم يأتنا سهو، وإنما اختصت تلك الحروف العشرة بالزيادة؛ لأنَّ أولى ما زيد من حروف المدِّ واللين؛ لأنها أخف الحروف وأقلها كلفة".

(2) ما بين المعقوفين {} ساقط من (ل) .

(3) قال سيبويه، في الكتاب، 448/3: "زعم الخليل أنه يقول في سَقَرَجَل: سَقَرِج، حتَّى يصير على مثال "فَعِيل"، وإن شئت قلت: سَقَرِج. وإنما تحذف آخر الاسم؛ لأنَّ التحقير يسلم حتَّى ينتهي إليه، ويكون على مثال ما يُحقِّرون من الأربعة".

وتحدَّث المبرد، في المقتضب، 49/2، عن تصغير الخماسي، بقوله: "اعلم أنك إذا صغرت شيئاً على خمسة أحرف كلها أصل، فإنك لا تحذف من ذلك إلا الحرف الأخير؛ لأنه يجري على مثال التحقير، ثم تردع عنده".

(4) ما بين المعقوفين {} ساقط من (ل) .

(5) قال الحريري، في ملحة الإعراب:-

وقيل في سَفَرَجَل سَقَرِجُ
وقد تُزادُ الياءُ للتعويض
وكقولهم إنَّ المُطَبِّلِقَ أتى
وفي فتى مُستخرج مُخْرِجُ
والجبر للمصغر المبيض
واخبا السقيرج إلى فصل الشتاء

(6) تحدَّث سيبويه، في الكتاب، 487/3، وما بعدها، عن تحقير هذه الأسماء في باب سماء: "هذا باب تحقير الأسماء المبهمة"، فقال: "اعلم أنَّ التحقير يضمُّ أوائل الأسماء، إلا هذه الأسماء، فإنه يترك أوائلها على حالها قبل أن تحقَّر؛ وذلك لأنَّ لها نوحاً في الكلام ليس لغيرها فأرادوا أن يكون تحقيرها على غير تحقير ما سواها. وذلك قولك في هذا: هذِيَا، وذلك: ك ذِيَاكَ، وفي ألا: أَلِيَا. وإنما ألحقوا هذه الألفات في أواخرها؛ لتكون أواخرها على غير حال أواخر غيرها، كما صارت أوائلها على غير ذلك، قلت: فما بال ياء التصغير ثانية في "ذا" حين حَقُرَتْ؟ قال: هي في الأصل ثالثة، ولكنهم حذفوا الياء حين اجتمعت الياءات، وإنما حذفوها من "نِيَا". وأما "يَا" فإنما هي تحقير "تا" وقد استعمل ذلك في الكلام".

وانظر، المبرد، المقتضب، 287/2، وما بعدها .

(7) قال الجاربردي في شرحه على الشافية، 97/1: "وخولف بالإشارة والموصول، فألحقت قبل آخرهما ياء وزيدت بعد آخرهما ألف، فقيل: ذِيَا، وتِيَا، واللَّذِيَا واللَّتِيَا، واللَّذِيَان واللَّتِيُون واللَّتِيَات".

تصغير المتمكن (4)

وقد يُصَغَّرُ الاسم على غير لفظه، فيُقال في إنسان: أنيسيان (5)، وفي تصغير مغرب: مُغِيرَبَان (6) وفي أصيل: أصيلان (7). وهو شاذ (8) لا يُقاس عليه (9).

(1) في (ل): "كان".

(2) قال الحريري، في ملحّة الإعراب:-

وشدُّ مما أصْلُوهُ ذُئْيا
تصغيرُ ذَا ومثْلُهُ الذُّئْيا

(3) ما بين المعقوفين {} جاء في المخطوط في الورقة 26/ب، في معرض حديثه عن موضوع عطف النسق، وقد أثبتّه في هذا الموضوع؛ لاستقامة المعنى.

(4) الحديث عن تصغير الاسم المتكّن جاء في النسختين بعد الانتهاء من الحديث عن "ما النافية"، وعن "النداء"، وقد قدّم في هذا الموضوع؛ لأنّه متعمّم لموضوع "التصغير".

(5) في (م): "أنيسان"، وفي (ل): "وأنيسان"، وهو خطأ، والصواب ما أثبت؛ لأنّ أنيسان لا شذوذ فيها، وإنّما الشذوذ في زيادة الياء الثانية.

وقال الرّضي، في شرحه على الشّافية، 274/1: "قياس إنسان، أنيسين، كسريّتين في سرحان، فزادوا الياء في التّصغير شاذّاً..... ومن قال: إنسان أفعان من نسي فأنيسيان قياس عنده.....". وانظر، الجاربردي، شرحه على الشّافية، 94/1.

(6) قال سيّويه، في الكتاب، 484/3: "فمن ذلك قول العرب في مغرب الشمس: مُغِيرَبَانُ الشَّمْس". وأضاف المبرّد، في المقتضب، 278/2: "مُغِيرَبانات".

(7) قال سيّويه، في الكتاب، 484/3: "وسألت الخليل عن قولك: أتيتك أصيلان، فقال: إنّما هو أصيلان، أبدلوا اللام منها. وتصديق ذلك قول العرب: أتيتك أصيلاناً".

وأضاف المبرّد، في المقتضب، 278/2: "أصيلان، وأصيلانان".

وقال الرّضي، في شرحه على الشّافية، 276/1: "ولم يُصَغَّرْ شيء من جموع الكثرة على لفظه إلا أصيلان جمع أصيل تشبيهاً بعثمان، فيقال: أصيلان، وقد يعوّض من نونه اللام، فيقال: أصيلان، وهو شاذّ على شاذّ".

(8) قال الحريري، في ملحّة الإعراب:-

وقولُهُم أيضاً أنيسيان
وليس هذا بمثالٍ يُحْدَى
شدُّ كما شدُّ مُغِيرَبَان
فأثْبَعَ الأصلَ ودَغ ما شدّا

(9) هذا ما ذهب إليه سيّويه، في الكتاب، 457/3، قال: "ومن قال: 'هُوتِر' فإنه لا ينبغي أن يقيس عليه، كما لا يقيس على من قال: أُبَيُون، وأنيسيان، إلا أن تسمع من غريب شيئاً فتؤدّبه وتجيء بنظائره ممّا ليس على القياس".

[ما النافية⁽¹⁾]

قوله "وَمَا الَّذِي تَنْفِي"⁽²⁾، اعلم أن "ما" يكون اسماً، وتكون حرفاً، فإذا كانت اسماً فهي استفهامية، أو شرطية، أو موصولة، أو نكرة موصوفة، أو غير موصوفة⁽³⁾. وإن كانت حرفاً فهي: نافية، نحو: ﴿ مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ ﴾⁽⁴⁾، أو زائدة، نحو: ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ ﴾⁽⁵⁾، أو مصدرية، نحو: ﴿ وَصَاقَتْ عَلَيْكُمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ﴾⁽⁶⁾.

وأما النافية بعملها الحجازيون عمل "ليس"⁽⁷⁾ حملاً على المعنى، فيقولون: ما (23/ب) زيد قائماً⁽⁸⁾، ونحوه: ﴿ مَا هَذَا بِشَرٍّ ﴾⁽⁹⁾. والتَّمْيِيزُ يُلغونها وهو

(1) زيادة للإيضاح .

(2) قال الحريري، في ملحّة الإعراب:-

وما التي تنفي كليس الناصبة
فقولهم ما عامر موافقاً

في قول سكان الحجاز قاطبة
كقولهم ليس سعيد صادقاً

(3) أورد الحريري، في شرحه على الملحّة، 150، أمثلة على "ما" الاسمية، فمثل على الاستفهامية - وهي بمعنى الذي - بقوله تعالى: ﴿ مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ ﴾ - سورة النحل، من الآية 69 -، وعلى الاستفهامية بقوله تعالى: ﴿ مَاذَا تَفْقِدُونَ ﴾، سورة يوسف، من الآية 71 -، وعلى التّعجبية، بقوله تعالى: ﴿ فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ ﴾، سورة البقرة، من الآية 175 -، وعلى الشرطية، بقوله تعالى: ﴿ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ ﴾، سورة البقرة، من الآية 197 -، وعلى النكرة الموصوفة ب: مررتُ بما مُعْجِبٌ لك، أي: بشي مُعْجِبٍ لك .

(4) سورة المؤمنون، من الآية 91 .

(5) سورة آل عمران، من الآية 159 .

(6) سورة التوبة، من الآية 25 .

(7) علل المبرد، في المقتضب، 188/4، إعمالها عندهم بقوله: "ذلك أنهم رأوها في معنى "ليس" تقع مبتدأة، وتتفي ما يكون في الحال، وما لم يقع، فلما خلصت في معنى "ليس" ودلت على ما تنك عليه، ولم يكن بين نفييهما فصل البتة حتى صارت كل واحدة تغني عن الأخرى، أجروها مجراها" .

(8) ذكر الأنباري، في إنصافه، 165/1، المسألة 19، أن النحاة قد اختلفوا في العامل في الخبر بعد "ما" النافية النصب، فقال: "ذهب الكوفيون إلى أن "ما" في لغة أهل الحجاز لا تعمل في الخبر، وهو منصوب بحذف حرف الخفض. وذهب البصريون إلى أنها تعمل في الخبر، وهو منصوب بها" .

(9) سورة يوسف، من الآية 31 .

القياس⁽¹⁾؛ لأنها غير مختصة، وحق العامل أن يكون مختصاً .
 ولإلحاق "ما" بـ"ليس" في العمل عند الحجازيين ثلاثة شروط⁽²⁾: تأخير الخبر،
 وبقاء نفيه، وفقد إن، فلا يجوز النصب في نحو: ما⁽³⁾ قائم زيد إلا قائم، و: ما إن
 زيد قام .

(1) وهو ما ذهب إليه سيبويه، في الكتاب، 57/1، فقال: "هذا باب ما أجري مجرى 'ليس' في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز، ثم يصير إلى أصله. وذلك الحرف 'ما'، تقول: ما عبد الله أخاك، وما زيد منطلقاً، وأما بنو تميم فيجرونها مجرى 'أما'، و: هل، أي: لا يعملونها في شيء، وهو القياس؛ لأنه ليس بفعل، وليس 'ما' كـ'ليس'، ولا يكون فيها إضمار" .

(2) ذكر ابن مالك، في التسهيل، 56، أن شروط إلحاق "ما" بـ"ليس" خمسة، فقال: "الحق الحجازيون بـ'ليس' 'ما' النافية، بشرط: تأخير الخبر، وبقاء نفيه، وفقد إن، وعدم تقدم غير ظرف أو شبهه من معمول الخبر، ولا يغني عن اسمها بدل موجب خلافاً للأخفش" .

وزاد ابن عقيل، في شرحه، 260/1، شرطاً سادساً، وهو: "ألا تكرر 'ما' فإن تكررت بطل عملها" .
 وللغائدة انظر، ابن جني، الخصائص، 167/1، 125، 260/2. ابن الشجري، الأمل في الشجرية، 238/3.
 الصبآن، حاشية الصبآن، 363 .

(3) في (ل): "وما" .

النِّداء (1)

حروف النِّداء (2): يَا (3)، وأَيَا (4) وهَيَا (5) وأَيُّ، والهمزة (6)، كقولك (7): [الطَّويل]
 [5] أَزِيدُ أَخَا وَرَقَاءَ إِنْ كُنْتُ ثَانِرًا فَقَدْ عَرَضْتُ أَخْنَاءَ حَقٍّ فَخَاصِمٍ
 وجميع هذه الأحرف إلا الهمزة يُنادى بها البعيد، والمنزَّل منزَلته، كالنائم، والغافل (8).

(1) عرّف الصَّبَّان، في حاشيته، 197/3، النِّداء، بقوله: "هو لغة: الدُّعاء بأيّ لفظ كان، واصطلاحاً: طلب الإقبال بحرف نائب مناب "أدعو" ملفوظ به أو مقتر، والمراد بالإقبال، ما يشمل الإقبال الحقيقي والمجازي، المقصود به الإجابة".

(2) قال سيبويه، في الكتاب، 229/2، تحت عنوان "هذا باب الحروف التي ينبئ بها المدعو": "فأما الاسم غير المنسوب فينبئ بخمسة أشياء: بَيَّا، وأَيَا، وهَيَّا، وأَيُّ، وبالألف".

(3) قال ابن يعيش، في شرح المفصل، 117/1: "وكان أبو علي يذهب في بعض كلامه إلى أن "يَا" ليس بحرف، وإنما هو اسم من أسماء الفعل".

(4) في (م، و: ل): "يَا"، والصَّواب ما أثبت.

(5) في (م): "ها يَا".

(6) قال الحريري، في ملحة الإعراب:-

ونادٍ من تدعو بَيَّا أو بَأَيَّا
 أو همزة أو أي وإن شئت هَيَّا

(7) البيت من أبيات سيبويه الخمسين التي لم يعرف لها قائل.

اللغة: ورقاء: حيٌّ من قيس، وقيل: اسم امرأة. الثائر: الذي يطلب القصاص والانتقام. عرضت: تقدّمت. الأخناء: الجوانب، وهي جمع حنو. فخاصم: أمر من المخاصمة.

المعنى: يقول: إن كنت طالباً لثأرك فقد أمكنك ذلك فاطلبه، وخاصم فيه.

الشاهد فيه قوله: "أزِيدُ أَخَا وَرَقَاءَ، وفيه شاهدان: الأول: استخدام الهمزة في النِّداء. والثاني: نصب "أخا ورقاء" وهو بدل من زيد المنادى المبني على الضمّ في محلّ نصب، فقد أجرى البديل على المحلّ. بمعنى أن تابع المنادى المبني على الضمّ إذا كان مضافاً نُصب.

انظر البيت في:

سيبويه، الكتاب، 183/2. وابن جنّي، اللّمع، 171، وابن يعيش، شرح المفصل، 4/2. والشنمري، النكت، 303/1. وابن منظور، لسان العرب، مادة (حنا). والجرجاني، شرح أبيات المفصل والمتوسط، 164. والسبّوطي، همع الهوامع، 141/2. والشنقيطي، الدرر اللوامع، 196/2.

(8) قال سيبويه، في الكتاب، 230-229/2، بعد أن ذكر حروف النِّداء: "إلا أن الأربعة غير الألف قد يستعملونها إذا أرادوا أن يمدّوا أصواتهم للشئ المترأخي عنهم، والإنسان المعرض عنهم، الذي يرون أنه لا يقبل عليهم إلا بالاجتهاد، أو النائم المستقل".

وَأَمَّا الهمزة⁽¹⁾، فلا يُنادى بها إلا القريب .

والمنادى، مفعول في المعنى⁽²⁾؛ لأنه مدعوٌ، فحقه النصب⁽³⁾، وكذلك ينصب إذا كان نكرة⁽⁴⁾، كقول⁽⁵⁾ الأعمى: يا رجلاً خذ بيدي؛ لأنه لم يقصد رجلاً بعينه، وإذا كان مضافاً، نحو: يا غلام زيد، وإذا كان شبيهاً بالمضاف⁽⁶⁾، نحو: يا حسناً وجهه⁽⁷⁾. وإن كان مفرداً

(1) قال المرادي، في الجنى الداني، 35: "وَأَمَّا همزة النداء فهي حرف مختصٌ بالاسم كسائر أحرف النداء، ولا يُنادى بها إلا القريب مسافة وحكماً".

وأضاف ابن هشام، في معنى اللبيب، 29، أنه إذا كانت الهمزة بالمد^(أ) فهي حينئذٍ حرف لنداء البعيد، وهو مسموع، وقال: "لم يذكره سيبويه، وذكره غيره".

(2) ذهب الملك المؤيد، في الكناش، 44، إلى أن: "المنادى هو القسم الثاني من أقسام المفعول به الذي خذف فعله الناصب له بضابط قياسي فهو مفعول به بفعل مقتر لا يجوز إظهاره، ووجب الحذف؛ للقرينة الدالة، ولوقوع حرف النداء موقع الفعل، أو تقديرًا".

(3) قال المبرّد، في المقتضب، 202/4: "اعلم أنك إذا دعوت مضافاً، نصبته، وانتصابه على الفعل المتروك إظهاره، وذلك قولك: يا عبد الله؛ لأن "يا" بدل من قولك: أدعو عبد الله، وأريد؛ لأنك تخبر أنك تفعل، ولكن بها وقع أنك قد أوقعت فعلاً. فإذا قلت: يا عبد الله، فقد وقع دعاؤك بعبد الله، فانتصب على أنه مفعول تعدى إليه فعلك".

وذكر الأبناري، في أسرار العربية، 127، أن النحاة قد اختلفوا في ناصب المنادى: "فذهب بعضهم إلى أن العامل فيه النصب فعل مقتر، والتقدير فيه "أدعو" أو "أنادي" زيدا، وذهب آخرون إلى أنه منصوب بـ"يا" نابت عن "أدعو" أو "أنادي".

إلا أن ابن يعيش، في شرح المفصل، 117/1، ذكر أن المبرّد قد ذهب إلى أن "يا" هي الناصبة. فقال: "وكان أبو العباس المبرّد يقول: الناصب نفس "يا"؛ لنبايتها عن الفعل، قال: ولذلك جازت إِمالتها".

(4) يعني: نكرة غير مقصودة.

(5) في (م): "كقولك".

(6) فسر ابن هشام، في أوضح المسالك، 12/4، الشبيه بالمضاف بأنه: "ما اتصل به شيء من تمام معناه، نحو: يا حسناً وجهه، ويا طالعاً جبلاً، ويا رفيقاً بالعباد".

قال ابن السراج، في أصوله، 344/1: "وقال الخليل: إذا أردت النكرة فوصفت أو لم تصف، فهي منصوبة؛ لأن التثوين لحقها فطالت فجعلت بمنزلة المضاف، لما طال نصب ورُدَّ إلى الأصل، كما تفعل ذلك بقبل وبعد".

(7) قال الحريري، في ملحة الإعراب:-

وَانصِبْ وَنَوْنٌ إِنَّ تَنَادِي النَّكْرَةِ	كَقَوْلِهِمْ يَانَهَيْمَا دَعِ الشُّرَّةَ
وَإِنْ يَكُنْ مَعْرِفَةً مُشْتَهَرَةً	فَلَا تَتَوَنَّنُهُ وَضُمَّ آخِرُهُ
تَقُولُ يَا سَعْدُ يَا سَعِيدُ	وَمِثْلُهُ يَا أَيُّهَا الْعَمِيدُ
وَتَنْصِبُ الْمُضَافَ فِي النَّدَاءِ	كَقَوْلِهِمْ يَا صَاحِبَ الرِّدَاءِ

معرفة، بُني⁽¹⁾ على الضم⁽²⁾، لكمال شبهه بالضمير (أ/24) المنفصل، فيقال: يا زيد، و: يا عمرو؛ لوقوعه موقع: يا أنت وإيّاك .
قوله:

"ونحو: يا أيها العميد"

يعني أنّ حكم المفرد المعرّف بما يقصد في النداء، حكم المفرد المعرّف بالعلمية⁽³⁾، تقول: يا رجل، ويا غلام، إذا أقبلت على رجل أو غلام بعينه، فتبنيه على الضم⁽⁴⁾ كما يُبنى العلم، نحو: يا سعد، و: يا سعيد .

ومن ذلك "أي"⁽⁵⁾، وهو اسم جنس مبهم، ويلزم في غير النداء الإضافة لفظاً،

(1) تسأل الأبناري، في الإنصاف، 323/1، المسألة 45: عن "المنادى المفرد العلم، أمعسرب أم مبني؟"، وأجاب بقوله: "ذهب الكوفيون إلى أنّ الاسم المنادى المعرّف المفرد مرفوع بغير تنوين، وذهب الفراء من الكوفيين إلى أنّه مبنيّ على الضمّ، وليس بفاعل ولا مفعول. وذهب البصريون إلى أنّه مبنيّ على الضمّ، وموضعه النصب؛ لأنّه مفعول" .

(2) علّ الأبناري، في أسرار العربية، 126، بناء المنادى المفرد المعرفة على الضمّ، رادّاً ذلك إلى ثلاثة: "أوجه: الوجه الأوّل: أنّه لو بُني على الفتح لالتبس بما لا ينصرف، ولو بُني على الكسر لا يلتبس بالمضاف إلى النفس، وإذا بطل بناؤه على الفتح والكسر تعيّن بناؤه على الضمّ" .
والوجه الثاني: أنّه بُني على الضمّ فرقاً بينه وبين المضاف؛ لأنّه إن كان المضاف مضافاً إلى النفس، كان مكسوراً، وإن كان مضافاً إلى غيرك كان مفتوحاً، فيُبنى على الضمّ؛ لئلا يلتبس بالمضاف؛ لأنّ الضمّ لا يدخل على المضاف .

والوجه الثالث: أنّه بُني على الضمّ، لأنّه لما كان غاية يتمّ بها الكلام، وينقطع عندها، أشبه "قبل" و"بعد" فبنوه على الضمّ كما بنوهما على الضمّ" .

(3) ذكر ابن السّراج، في أصوله، 330/1، أنّ: "الاسم المفرد في النداء ينقسم على ضربين: معرفة، ونكرة. فالمعرفة: هو المضموم في النداء، والمعرفة المضمومة في النداء على ضربين: أحدهما: ما كان اسماً علماً قبل النداء، نحو: زيد، وعمرو، فهو على معرفته .

وضرب كان نكرة فتعرّف بالنداء، نحو: يا رجل أقبل، صار معرفة بالخطاب، وأنّه في معنى: يا أيها الرجل" .

(4) علّ الأبناري، في أسرار العربية، 126، بناء المنادى المفرد المعرفة، بقوله: "لوجهين: أحدهما: أنّه أشبه كاف الخطاب، وذلك من ثلاثة أوجه: الخطاب، والتعريف، والإفراد؛ لأنّ كلّ واحد منهما يتّصف بهذه الثلاثة، فلما أشبه كاف الخطاب من هذه الأوجه، بُني كما أنّ كاف الخطاب مبنية" .

والوجه الثاني: أنّه أشبه الأصوات؛ لأنّه صار غاية ينقطع عندها الصوت، والأصوات مبنية، فكذا ما أشبهها" .

(5) تحدّث ابن هشام، في مغني اللبيب، 107-109، عن "أي" فقال: "اسم يأتي على خمسة أوجه: شرطاً واستقهماً وموصولاً والرابع: أن تكون دالة على معنى الكمال، فتقع صفة للنكرة، نحو: زيد رجل أي رجل وحالاً للمعرفة، ك: مررت بعبد الله أي رجل، والخامس: أن تكون وصلة إلى نداء ما فيه "ال" نحو: يا أيها الرجل وزاد قسماً، وهو أن تكون نكرة موصوفة، نحو: مررت بأيّ معجب لك، كما يُقال: بمن معجب لك، وهذا غير مسموع" .

نحو: أَيْهِمْ أَخوكَ⁽¹⁾، ومعنى، نحو: بأيّ مررت؟ ويُقَطع في النداء عن الإضافة، ويُبنى على الضمّ؛ لأنّه منادى⁽²⁾ مفرد معرفة، وتوصل بها التثنية عوضاً عن الإضافة، ثمّ يتبع بما يوضّح معناه نعتاً إنّ كان مشتقّاً، نحو: يا أيّها العميد، وعطف ببيان، إنّ كان جامداً، نحو: يا أيّها الرّجل .

وتقول في المضاف إلى ياء المتكلّم⁽³⁾: يا غلاميّ، وقد تفتح الياء؛ تخلّصاً من المدّ، فيقال: يا غلاميّ⁽⁴⁾ أقبل، وقد تحذف في النداء؛ لكثرة الاستعمال، فيقال: يا غلام، فتحذف

(1) في (م، و، ل): "أخاك"، وهو خطأ، والصواب ما أثبت .

(2) قال سيوييه، في الكتاب، 188/2-189: "هذا باب لا يكون الوصف المفرد فيه إلا رفعاً ولا يقع في موقعه غير المفرد. وذلك قولك: يا أيّها الرّجل، ويا أيّها الرّجلان، ويا أيّها المرأتان، فأَيُّ ههنا- فيما زعم الخليل- رحمه الله - كقولك: يا هذا، والرّجل وصف له، كما يكون وصفاً لهذا. وإنما صار وصفه لا يكون فيه إلا الرّفع؛ لأنك لا تستطيع أن تقول: يا أيّ، ولا: يا أيّها، وتسكت؛ لأنّه مبهم يلزمه التفسير، فصار هو والرّجل بمنزلة اسم واحد، كأنك قلت: يا رجل. واعلم أنّ الأسماء المبهمة التي توصف بالأسماء التي فيها الألف واللام، تنزل بمنزلة "أي" وهي: هذا، وهؤلاء، وأولئك، وما أشبهها، وتوصف بالأسماء، وذلك قولك: يا هذا الرّجل، ويا هذان الرّجلان، صار المبهم وما بعده بمنزلة اسم واحد" .

وذهب المبرّد، في المقتضب، 216/4، إلى أنّ الاسم المعرّف بعد أيّ: "المنادى في الحقيقة، و"أي" مبهم متوصّل به إليه" .

(3) ذكر ابن زيد في الفضّة المضبّة، 127-128، أنّ: "المنادى المضاف إلى ياء المتكلّم ينقسم أربعة أقسام: أحدها: ما فيه لغة واحدة، وهو المعتلّ، فإنّ ياءه واجبة الثبوت والفتح، نحو: يا فتاي

الثاني: ما فيه لغتان، وهو الوصف المشبه للفعل، فإنّ ياءه ثابتة لا غير، لكن يجوز إسكانها، وفتحها، نحو: يا صاحبي

الثالث: ما فيه ست لغات نحو: يا غلامي

الرابع: ما فيه عشر لغات، وهو الأب والأم

(4) ذكر ابن زيد في الفضّة المضبّة، 127-128، أنّ: "يا غلامي، فيها ست لغات: فالأكثر حذف الياء والاكتفاء بالكسرة والثانية: إثبات الياء ساكنة والثالثة: إثبات الياء مفتوحة والرابعة: قلب الكسرة فتحة والياء أنفاً والخامسة: حذف الألف والاجتزاء بالفتحة السادسة: ضمّ الاسم قطعاً عن لفظ الإضافة " .

الياء ويبقى الكسر بدل⁽¹⁾، وقال بعضهم: يا غلاماً⁽²⁾، فهذا على تخفيف الياء وفتح ما قبلها؛ لتصل إلى الخفة⁽³⁾.
قوله:

"الوقف بعد فتحها بالهاء"⁽⁴⁾

من يفتح ياء الإضافة، يجوز له في الوقف عليها لحاقها⁽⁵⁾ للوقف؛ محافظة على بقاء الفتحة، فتقول⁽⁶⁾: يا غلاميه⁽⁷⁾، وهذا يجوز في الوقف على كل مبني على حركة، إلا في

(1) أي: بدلاً من الياء المحذوفة. قال سيبويه، في الكتاب، 209/2: "اعلم أن ياء الإضافة لا تثبت مع النداء، كما لم يثبت التثوين في المفرد؛ لأن ياء الإضافة في الاسم بمنزلة التثوين؛ لأنها بدل من التثوين، ولأنه لا يكون كلاماً حتى يكون في الاسم، كما أن التثوين إذا لم يكن فيه لا يكون كلاماً، فحذف وترك آخر الاسم جرأ؛ ليفصل بين الإضافة وغيرها، وصار حذفها هنا؛ لكثرة النداء في كلامهم، حيث استغنوا بالكسرة عن الياء. ولم يكونوا ليثبتوا حذفها إلا في النداء، ولم يكن لئس في كلامهم لحذفها، وكانت الياء حقيقةً بذلك لما ذكرت لك، إذ حذفوا ما هو أقل اعتلالاً في النداء، وذلك قولك: يا قوم لا بأس عليكم".

وانظر، "أبو حيّان"، البحر المحيط، 26/8. الألوّسي، روح المعاني، 98/25.

(2) قال سيبويه، في الكتاب، 210/2: "وقد يبدلون مكان الياء الألف؛ لأنها أخف..... وذلك قولك: يا ربّاً تجاوز عنا، ويا غلاماً لا تفعل".

(3) قال سيبويه، في الكتاب، 209/2: "وبعض العرب يقول: يا رب اغفر لي، ويا قوم لا تفعلوا".

(4) قال الحريري، في ملحة الإعراب:-

وجائز عند ذوي الأفهام
وجوزوا فتحة هذي الياء
والهاء في الوقف على غلامية
وقال قوم فيه يا غلاماً
وحذف يا يجوز في النداء
وإن تقل يا هذه أو يا ذا

(5) ما بين المعقوفين {} ساقط من (ل).

(6) في (ل): "فيقول".

(7) قال سيبويه، في الكتاب، 210/2-211: "فإذا وقفت قلت: يا غلاماً، وإنما ألحقت الهاء؛ ليكون أوضح

للألف؛ لأنها خفيفة. وعلى هذا النحو يجوز: يا أباه، ويا أمّاه. وسألت الخليل - رحمه الله - عن قولهم: يا أبة، ويا أبت لا تفعل، ويا أبتاه، ويا أمّاه، فزعم الخليل - رحمه الله - أن هذه الهاء مثل الهاء في عمّة وخالة. وزعم الخليل - رحمه الله - أنه سمع من العرب من يقول: يا أمّة لا تفعل. وبذلك على أن الهاء بمنزلة الهاء في عمّة وخالة، أنك تقول في الوقف: يا أمّة، ويا أبة، كما تقول: يا خالة. وتقول: يا أمّاه، كما تقول: يا خالّاه. وإنما يلزمون هذه الهاء في النداء إذا أضفت إلى نفسك خاصّة، كأنهم جعلوها عوضاً من حذف الياء، وأرادوا أن لا يخلوا بالاسم حين اجتمع فيه حذف الياء، وأنهم لا يكادون يقولون: يا-

نحو: لا رجل، ويا زيد، وفي الفعل الماضي. ويجب فيما كان على حرف واحد، نحو: قه، وعه⁽¹⁾، أمرين من: وقَّيتُ، ومن: وعَّيتُ⁽²⁾ .

ويجوز حذف حرف النداء على خلاف⁽³⁾ {إن لم يكن المنادى اسم إشارة، ولا اسم جنس مفرداً، ولا مستغاثاً به، ولا مندوباً، فيقال: زيداً أقبل، و: ربَّ ارحمني، ولا يُقال: هذا أقبل، ولا: رجلُ اسمع، ولا لزيد: زيدا⁽⁴⁾}. .

=أبانه، ويا أمّاه، وهي قليلة في كلامهم، وصار هذا محتملاً عندهم لما دخل النداء من التغيير والحذف، فأرادوا أن يعوضوا هذين الحرفين فلما ألحقوا الهاء في: أبة وأمّة، ضيروها بمنزلة الهاء التي تلزم الاسم في كل موضع، نحو: خالة وعمّة. واختصّ النداء بذلك؛ لكثرته في كلامهم، كما اختصّ النداء بيا أيها الرجل.

(1) أصلهما: وقى، ووعى. قال المبرد، في المقتضب، 241/1: "وإنما لحقها ذلك، لذهاب الواو من أولها التي تذهب في "عدّ"، وذهاب الياء من آخرها التي تذهب في "ارم"، ولا يلزم ذلك في تصرف الفعل إذا قلت: وعيت".

(2) قال ابن عقيل، في شرحه، 437/2: "ويجوز الوقف بهاء السكت على كل فعل حُذف آخره للجزم أو الوقف ولا يلزم ذلك إلا إذا كان الفعل الذي حُذف آخره قد بقي على حرف واحد، أو على حرفين، أحدهما زائد".

(3) انظر، سيبويه، الكتاب، 203/2. المبرد، المقتضب، 233/4، 285. الأبناري، أسرار العريضة، 128. ابن يعيش، شرح المفصل، 15/2.

(4) ما بين المعقوفين {} جاء في (م) في الورقة 22/أ، وفي (ل) في الورقة 146/أ، في معرض حديثه عن موضوع كان وأخواتها، وقد أثبت في هذا الموضوع؛ لاستقامة المعنى .

التَّرخيم (1)

يجوز في النداء ترخيم الاسم⁽²⁾ إن كان (22/أ) مفرداً⁽³⁾ معرفة⁽⁴⁾ مؤنثاً بالهاء، كقولك في مسلمة وهبة: يا مسلمَ ويا هبَ، أقبلًا، أو علماً رباعياً⁽⁵⁾ فصاعداً، كقولك في عامر، وسعاد: يا عامَ، ويا سَعَا .

والتَّرخيم⁽⁶⁾ حذف آخر الاسم وترك ما قبله على حاله، وقد يُضَمُّ آخر ما بقي كأنه اسم برأسه⁽⁷⁾، وهي لغة من لم ينوِ⁽⁸⁾ المحذوف⁽⁹⁾ كقولك في حارث: يا حارُ، وفي

(1) الحديث عن "التَّرخيم" جاء في السُّختين قبل الحديث عن موضوع "التَّصغير"، وقد أُرِخَ ههنا؛ لارتباطه بالنداء.

(2) ذكر ابن يعيش، في شرح المفصل، 19/2، أن التَّرخيم يجوز في النداء، ويندر في غيره، وهو من قبيل الضرورة .

(3) يعني به غير مضاف، ولا شبيهاً بالمضاف .

(4) وردت في (م) هكذا: "معروفة"، وهو من سهو الناسخ. وقال المبرد، في المقتضب، 264/4: "والتَّرخيم داخل على المعارف؛ لأنها مثبتة مقصود إليها مبينة من غيرها، والنكرات شائعة غير معلوم واحدها" .

(5) سأل الأنباري، في الإنصاف، 356/1، المسألة 49: "هل يجوز ترخيم الاسم الثلاثي؟"، وأجاب بقوله: "ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز ترخيم الاسم الثلاثي، إذا كان أوسطه متحرراً، وذلك نحو قولك في "عَنْقٍ": "يا عَنْقُ"، وفي "حَجَرٍ": "يا حَجَّ"، وفي "كَتَبٍ": "يا كَتَّ" وذهب بعضهم إلى أن التَّرخيم يجوز في الأسماء على الإطلاق. وذهب البصريون إلى أن ترخيم ما كان على ثلاثة أحرف لا يجوز بحال، وإليه ذهب أبو الحسن على بن حمزة الكسائي من الكوفيين" .

(6) عرّف ابن النّظام التَّرخيم، في شرح على الألفية، 596، بقوله: "التَّرخيم في اللغة: ترقيق الصّوت وتليينه، يُقال: صوت رخيم، أي: رقيق. وعند النّحويين: هو حذف بعض الكلمة على وجه مخصوص" .

وانظر، ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 243/2-244 .

(7) ذكر ابن السّراج، في أصوله، 359/1، أن: "التَّرخيم يجري في الكلام على ضربين: فأجود ذلك أن ترخّم الاسم فتدع ما قبله على ما كان عليه، وتقول في حارث: يا حارُ، أقبل. فتترك الرّاء مكسورة كما كانت. وفي مسلمة: يا مسلمَ، أقبل، وفي جعفر: يا جعفُ، أقبل، تدع الفتحة على حالها، وفي يعفر: يا يعفُ، أقبل، وفي برثن: يا برثُ، أقبل، تترك الضمّة على حالها، وفي هرقل: إيا هرُقُ، أقبل، تدع القاف على سكونها. والوجه الآخر: أن تحذف أواخر الأسماء، وتدع ما بقي اسماً على حاله، نحو: زيد وعمرو" .

(8) في (م، و: ل): "ينوي"، وهو خطأ بَيِّن، ولعله من سهو النّاسخ .

(9) ذهب ابن عقيل، في شرح، 248/2، إلى أنه "يجوز في المرخّم لغتان: إحداهما: أن يُنَوَّى المحذوف منه، والثانية: أن لا يُنَوَّى، ويُعْثَر عن الأولى بلغة من ينتظر الحرف، وعن الثانية بلغة من لا ينتظر الحرف" .

عامر: يا عام⁽¹⁾ .

وإن كان ما قبل آخر الاسم الخماسي فصاعداً حرف مدّ زائد، وليس الآخر هاء التأنيث خُذف هو والآخر، كقولك في مروان: يا مروء، وفي منصور: يا منصء، وتقول في مختار، يا مختاء؛ لأنّ الألف بدل عين الكلمة، وفي كنهور⁽²⁾: يا كنهوا؛ لأنّ الواو زائدة غير مدّة، وفي علقاة⁽³⁾: يا علقا؛ لأنّ الآخر هاء التأنيث .

ويشذّ ترخيم صاحب، في قولهم: يا صاح، مِنْ قَبْلِ أَنَّهُ اسم جنس غير مؤنث بالهاء⁽⁴⁾، والمعنى الَّذِي شذّ لأجله هو كثرة الاستعمال⁽⁵⁾ .

(1) قال الحريري، في ملحة الإعراب: -

وإن تشأ الترخيم في حال النداء
واخذن إذا رخصت آخر اسميه
تقول يا طلح ويا عام اسمعا
وقد أجزى الضم في الترخيم

(2) قال ابن منظور، في لسان العرب، مادة (كنهر): "الكنهوز: من السحاب: المتركب الشخين؛ قال الأصمعي وغيره: وهو قطع من السحاب أمثال الجبال؛ قال أبو نخيلة: كنهوز كان من أعقاب السمي وأحدثه كنهوزة، وقيل: الكنهوز السحاب المتراكم وفي حديث علي، عليه السلام: وميضه في كنهوز ربابه؛ الكنهوز: العظيم من السحاب، والرباب الأبيض منه، والنون والواو زائدتان. وناب كنهوزة: مسنة. وقال في موضع آخر: كنهزة موضع بالذئفاء بين جبلين قلات يملوها ماء السماء، والكنهوز منه أخذ" .

(3) قال ابن منظور، في اللسان، مادة (علق): "علقاة، قال ابن جنس: الألف في علقاة ليست للتأنيث، لمجيء هاء التأنيث بعدها، وإنما هي للإلحاق ببناء جعفر وسلهب، فإذا حذفوا الهاء من علقاة قالوا علقى، غير ممنون، لأنها لو كانت للإلحاق ل侘ت كما تتون أرطى، ألا ترى أن من ألحق الهاء في علقاة اعتقد فيها أن الألف للإلحاق ولغير التأنيث؟ فإذا نزع الهاء صار إلى لغة من اعتقد أن الألف للتأنيث، فلم ينونها، كما لم ينونها، ووافقهم بعد نزع الهاء من علقاة على ما يذهبون إليه من أن ألف علقى للتأنيث. وبغير عالق: يرعى العلقى. والعالق أيضاً: الذي يعلق العضاء أي ينثف منها، سمي عالقاً لأنه يعلق العضاء لطوله. وعلقت الإبل العضاء تعلق، بالضم، علقاً إذا تسنمتها أي رعتها من أعلاها وتناولتها بأفواهها، وهي إبل عوالق" .

(4) قال الحريري، في ملحة الإعراب: -

والسقي حرفين بلا غفول
تقول في مروان يا مروء اجلس
ولا ترخيم هذ في النداء
وإن يكن آخره هاء فقل
وقولهم في صاحب يا صاح

(5) قال سيبويه، في الكتاب، 2/256: "إلا أنهم قد قالوا: يا صاح، وهم يريدون يا صاحب؛ وذلك لكثرة استعمالهم هذا الحرف، فحذفوا كما قالوا: لم أبلى، ولم يك، ولا أدري" .

النَّسَبُ (1)

[ينسب إلى] (2) الاسم بزيادة ياء (3) مشددة (4)، مكسور ما قبلها، بحذف ما فيه من هاء (5)، كقولك في النسب إلى مكّة: مكّي، وإلى البصرة: بصري، وإلى القلعة: قلعي.

(1) سمّاه سيبويه، في الكتاب، 335/3، بـ "الإضافة"، فقال: "هذا باب الإضافة، وهو باب النسبة".
وتبعه المبرد، في المقتضب، 133/3.

وقد وضّح الجاربردي، في شرحه على الشافية، 99/1، الفرض من النسبة بقوله: "الغرض من النسبة أن يجعل المنسوب من آل المنسوب إليه، أو من أهل تلك البلدة، أو الصنعة، وفائدتها فائدة الصفة".
(2) زيادة يقتضيها السياق.

(3) قال سيبويه، في الكتاب، 335/3: "اعلم أنك إذا أضفت رجلاً إلى رجل فجعلته من آل ذلك الرجل، ألحقت ياء الإضافة. فإن أضفته إلى بلد فجعلته من أهله، ألحقت ياء الإضافة، وكذلك إن أضفت سائر الأسماء إلى البلاد، أو إلى حي أو قبيلة".

وتزاد ياء النسب في آخر المنسوب إليه، وعَلَّ الجاربردي في، شرح الشافية، 99/1، زيادة الياء دون غيرها بقوله: "وإنما افترقت إلى علامة؛ لأنها معنى حادث ولا بد لها من علامة، وكانت من حروف اللين؛ لخفتها وكثرة زيادتها، وإنما لحقت بالآخر؛ لأنها بمنزلة الإعراب من حيث العروض، فوضع زيادتها هو الآخر، وإنما لم تلحق الألف؛ لئلا يصير الإعراب تقديرية، ولا الواو؛ لأنها أنقل".

(4) عَلَّ المبرد، في المقتضب، 133/3، تشديد ياء النسب بقوله: "ولم تخففها؛ لئلا يلتبس بياء الإضافة التي هي اسم المتكلم". وانظر، الجاربردي، شرح الشافية، 99/1.

(5) قال الأتباري، في أسرار العربية، 187: "فإن قيل: فلم حذفوا تاء التانيث في النسب، نحو قولهم في النسب إلى مكّة: مكّي، ونحو ذلك؟ قيل: لخمس أوجه:

أحدها: أنها إنما حذفت؛ لئلا تقع في حشو الكلمة، وتاء التانيث لا تقع في حشو الكلمة.

والثاني: أنها إنما حذفت؛ لئلا يؤدي إلى الجمع بين تاء التانيث في النسب إلى المؤنث إذا كان المنسوب مؤنثاً، ألا ترى أنك إذا قلت في النسب إلى الكوفة والبصرة في المذكر: رجل كوفتي، وبصري، لقلت في المؤنث: امرأة كوفتي، وبصريّة، فلمّا كان ذلك يؤدي إلى الجمع بين تاء التانيث في المؤنث نحو: كوفتيّة، وبصريّة، والجمع بين علامتي تانيث في كلمة واحدة لا يجوز حذفوا التاء من المذكر؛ لئلا يجمعوا بين علامتي تانيث في المؤنث.

والثالث: أنها إنما حذفت؛ لأن ياء النسب قد تنزلت منزلة تاء التانيث في الفرق بين الواحد والجمع، ألا ترى أنهم قالوا: رومي وروم، وزنجي وزنج، ففرّقوا بين الواحد والجمع بياء النسب، كما فرّقوا بياء التانيث بين الواحد والجمع، في قولهم: نخلة ونخل، وتمر، وتمر، فلمّا وجدت المشابهة بينهما من هذا الوجه، لم يجمعوا بينهما، كما لم يجمعوا بين علامتي تانيث.

والرابع: أنها إنما حذفت؛ لأن هذه التاء حكمها أن تتقلب في الوقف هاء، فلمّا كانت تتغير، ولا يمكن أن تجري على حكمها في أن تكون تارة تاء، وتارة هاء، كان حذفها أسهل عليهم.

وما آخره ألف⁽¹⁾، فإن كانت ثلاثة قلبت واواً، كقولك في فتى: فَتَوِيٌّ، وفي رَحَى: رَحَوِيٌّ⁽²⁾، وإن كانت رابعة، فالحذف⁽³⁾ والقلب ما لم يتقدّمها ثلاث حركات فالحذف، فتقول في حُبْلَى ودُنْيَا⁽⁴⁾: حُبْلَى، ودُنْيَى. وإن شئت: حُبْلَوِيٌّ⁽⁵⁾، ودُنْيَوِيٌّ، وتقول في جَمَزَى⁽⁶⁾: جَمَزِيٌّ، بالحذف لا غير⁽⁷⁾. وإن كانت خامسة فصاعداً، فليس إلا الحذف، كقولك في حُبَارَى: [حُبَارِيٌّ]⁽⁸⁾، وفي سماء: سَمَائِيٌّ .

والخامس: أن تاء التأنيث بمنزلة اسم ضمُّ إلى اسم، ولو نسبت إلى اسم ضمُّ إلى اسم، لحذفت التاني، فكذلك ههنا تحذف تاء التأنيث .

(1) قال المبرد، في المقتضب، 136/3: "اعلم أن ما كان من ذلك على "فعل" فإنَّ الألف مبذلة من يائه أو واوه" .
(2) قال سيويه، في الكتاب، 342/3: "وإنما منعهم من الياء إذا كانت مبذلة استتقالاً لإظهارها أنهم لم يكونوا يُظهروها إلى ما يستخفون، إنما كانوا يظهرونها إلى توالي الياءات والحركات وكسرتها، فيصير قريباً من أمي، فلم يكونوا ليرثوا الياء إلى ما يستقلون إذا كانت معتلة مبذلة فراراً مما يستقلون".
وانظر، المبرد، المقتضب، 136/3. الأنباري، أسرار العربية، 188 .

(3) في (ل): "فالحرف" .

(4) تحدث المبرد، في المقتضب، 147/3-148، عن "النسب فيما كان على أربعة أحرف ورابعه ألف مقصورة"، بقوله: "فإذا كانت الألف للتأنيث ففيها ثلاثة أقاويل:

أجودها وأحقها بالاختيار وأكثرها وأصحها، وأشكلها لمنهاج القياس، حذف الألف، فتقول في النسب إلى حُبْلَى: حُبْلِيٌّ، وإلى دنيا: دُنْيِيٌّ، وكذلك: بُشْرَى، وسُكْرَى، ودُقْلَى، وما أشبه ذلك .

ويجوز أن تلحق واواً زائدة؛ لأنك إذا فعلت ذلك فإنما تخرجه إلى علامة التأنيث اللازمة له، وذلك قولك: دُنْيَوِيٌّ، ودِفْلَوِيٌّ، حتى يصير بمنزلة: حَمَزَوِيٌّ وصَحْرَوِيٌّ، فهذا مذهب وليس على الحد، ولكنك وكنته؛ لتحقق منهاج التأنيث .

والقول الثالث: أن تقلب الألف واواً؛ لأنَّ الألف رابعة، فقد صارت في الوزن بمنزلة ما الألف من أصله، تقول: حُبْلَوِيٌّ، ودِفْلَوِيٌّ".

(5) في (م، و، ل): "حُبْلِيٌّ" .

(6) قال ابن منظور، في اللسان، مادة (جمز): "جمز: جمَزَ الإنسانُ والبعيرُ والدابةُ يَجْمِزُ جمَزاً وجمَزَى: وهو غزوٌ دون الحُضُر الشديد وفوق العَقِّق، وهو الجَمَز، ويعبر جَمَاز منه. والجَمَاز: البعير الذي يركبه المُجَمِّز؛ قال الراجز:

أنا النجاشي على جَمَاز
وحمار جَمَزَى: وثأب سريع" .

(7) علَّل الأنباري، في أسرار العربية، 189، وجوب الحذف في مثل "جمزى" بقوله: "لأنه لما توالى فيه ثلاث حركات متواليات، تنزل منزلة ما كان على خمسة أحرف؛ لأنَّ الحركة قد تنزل منزلة الحرف" .

(8) زيادة يقتضيها السياق .

قوله: "نقولُ هذا علويٌّ مُعَرِّقٌ"⁽¹⁾، إذا نسبت إلى اسم في آخره ياء مشددة، فإن كان ثلاثياً، لم يُعَيَّر إلا أن يكون عينه واواً، فيقال (1/25) في: حَيٍّ: حَيٍّ، وفي: طَيٍّ: طَوَوِيٍّ، وإن كان رباعياً، حُذفت⁽²⁾ الياء الأولى؛ تخفيفاً من الأمثال⁽³⁾ مع كثرة الحروف في عديٍّ: عَدَيٍّ، بياء مكسورة مخففة، وأخرى مشددة، ثم يجب قلب الكسر على الدال فتحة؛ تخلصاً من الكسر قبل ياء النسب، فيصير: عَدَيٍّ، فيجب قلب الياء واواً كما قُلِبَتْ في: رَحَى: رَحَوِيٍّ، فنقول في عَدَيٍّ: عَدَوِيٍّ، وفي عَلَيٍّ: عَلَوِيٍّ .

وإن كان ما آخره ياء مشددة خماسياً فصاعداً، حُذف منه في النسب الياء المشددة، كقولك في النسب إلى الشافعي: شافِعيٍّ، وفي النسب {إلى}⁽⁴⁾ مَرَمَى: مَرَمِيٍّ⁽⁵⁾، وربّما قُلِبَتْ إحدى الياعين إن كانت أصلية، كقول بعضهم: مَرَمَوِيٍّ .

(1) قال الحريري، في ملحة الإعراب:-

وكل منسوب إلى اسم في العرب
فشدّ الياء بلا توقّف
تقول قد جاء الفتى البكري
وإن يكن في الأصل هاء فاحذف
وإن يكن مما على وزن فتى
فأبدل الحرف الأخير واواً
تقول هذا علويٌّ مُعَرِّقٌ
وانسب أخا الحرفة كالقبّال

(2) في (م): "حذف" .

(3) قال سيبويه، في الكتاب، 370/3-371: "هذا باب الإضافة إلى كل اسم ولي آخره ياعين مدغمة إحداهما في الأخرى. وذلك نحو: أَسِيدٍ، وَحُمَيْرٍ، وَلُبَيْدٍ إذا أضفت إلى شيء من هذا تركت الياء الساكنة، وحذفت المتحركة؛ لتقارب الياءات مع الكسرة التي في الياء، والتي في آخر الاسم، فلما كثرت الياءات وتقاربت وتوالت الكسرات التي في الياء والدال استقلوه، فحذفوا، وكان حذف المتحرك هو الذي يخففه عليهم؛ لأنهم لو حذفوا الساكن لكان ما يتوالت فيه من الحركات التي لا يكون حرفاً عليها مع تقارب الياءات والكسرتين في الثقل، مثل: أَسِيدٍ، لكرهتهم هذه المتحركات. فلم يكونوا ليفرّوا من الثقل إلى شيء هو في الثقل مثله، وهو أقل في كلامهم منه، وهو أَسِيدِيٍّ، وَحُمَيْرِيٍّ، وَلُبَيْدِيٍّ" .

(4) ما بين المعقوفين {} ساقط من (ل) .

(5) ذكر ابن هشام، في أوضح المسالك، 269/4، أن: "أصلها: مَرَمَوِيٍّ، ثم قُلِبَتْ الواو ياءً، والضمة كسرة، وأدغمت الياء في الياء، فإذا نسبت إليه قلت: مَرَمِيٍّ، وبعض العرب يحذف الأولى؛ لزيادتها، ويُبقي الثانية؛ لأصالتها ويقلبها ألفاً، ثم يقلب الألف واواً فيقول: مَرَمَوِيٍّ" .

ما يتبع الاسم في إعرابه (التوابع)

هي ما يتبع غيره في إعرابه، وهي خمسة⁽¹⁾: النعت، والتوكيد، والبدل، وعطف البيان، وعطف النسق⁽²⁾. فالنعت⁽³⁾: وصف للاسم بوصف هو بمسمّاه، نحو: لقيت رجلاً ظريفاً، أو لمتعلّق بمسمّاه، نحو: لقيت رجلاً طويلاً ثوبه. والصفة تتبع الموصوف في: التعريف، والتّكثير، فصفة المعرفة معرفة، وصفة النكرة نكرة⁽⁴⁾.

والتوكيد⁽⁵⁾: على ضربين: لفظي، ومعنوي. فاللفظي: إعادة اللفظ؛ خوفاً من النسيان، أو عدم الاعتناء، نحو: قام زيدٌ زيدٌ، و: رأيتُ زيداً زيداً. والتوكيد المعنوي⁽⁶⁾ (25/ب): اتّباع⁽⁶⁾ الاسم

(1) قال الحريري، في ملحّة الإعراب:-

وَالْعَطْفُ وَالتَّوَكُّدُ أَيْضاً وَالبَدَلُ	تَوَابِعُ يُعْرَبْنَ إِعْرَابَ الْأَوَّلِ
وَهَذَا الْوَصْفُ إِذَا ضَاهَى الصِّفَةَ	مَوْصُوفُهَا مُنْكَرًا أَوْ مَعْرِفَةً
تَقُولُ خَلَّ الْمَرْحُومُ وَالْمُجُونَا	وَأَقْبَلَ الْحُجَّاجَ أَجْمَعُونَ
وَأَمْرُ زَيْدٍ رَجُلٍ ظَرِيفٍ	وَأَعْطَى عَلَى سَائِلِكَ الضَّعِيفِ
وَالْعَطْفُ قَدْ يَدْخُلُ فِي الْأَفْعَالِ	كَقَوْلِهِمْ ثَبَّ وَاسْمٌ لِلْمَعَالِي

(2) قال ابن السّراج، في أصوله، 19/2: "فجميع هذه تجري على الثّاني ما جرى على الأوّل من الرّقع والنّصب والخفض".

(3) ذكر الملك المؤيّد، في الكنّاش، 101، أن: "النّعت، والصفة، والوصف، ألفاظ مترادفة".

(4) ذكر الأنباري، في أسرار العربيّة، 155-156، أن الصّفة تتبع الموصوف في عشرة أشياء: في رفعه، ونصبه، وجره، وإفراده، وتثنيته، وجمعه، وتذكيره، وتأنينه، وتعريفه، وتكثيره.

(5) قال ابن يعيش، في شرح المفصل، 39/3: "اعلم أنّه يُقال له تأكيد، و توكيد، بالهمزة والواو الخالصة، وهما لغتان، وليس أحد الحرفين بدلاً من الآخر؛ لأنّهما يتصرفان تصرّفاً واحداً، ألا تراك تقول: أكّد يؤكّد تأكيداً، ووكّد يؤكّد توكيداً؟ ولم يكن أحد الاستعمالين أغلب فيجعل أصلاً؛ فلذلك قلنا: إنّهما لغتان".

(6) قال ابن جنّي، في اللّمع، 141: "اعلم أنّ التّوكيد لفظ يتبع الاسم المؤكّد؛ لرفع اللبس، وإزالة الاتّساع، وإنّما تؤكّد المعارف دون النكرات، مظهرها ومضمّرها".

المعرفة⁽¹⁾ بالنفس، أو العين، أو كل، أو أجمع⁽²⁾، على هذا النحو من قولك: جاء زيد نفسه، أو عينه، و: الجيش كله أجمع، و: الكتيبة كلها جمعاء، و: الزيدان كلاهما، و: الهندان كلتاها، والزيدون كلهم أجمعون، والهندات كلهن جمع .

(1) يفهم من كلام الشارح أن الاسم النكرة لا يؤكد توكيداً معنوياً، وقد اختلف نحاة البصرة ونحاة الكوفة في ذلك .

قال الأنباري، في الإنصاف، 451/2، المسألة 63: "ذهب الكوفيون إلى أن تأكيد النكرة بغير لفظها جائز، إذا كانت مؤقتة، نحو قولك: قعدت يوماً كله، و: قمت ليلة كلها. وذهب البصريون إلى أن تأكيد النكرة بغير لفظها غير جائز على الإطلاق، وأجمعوا على جواز تأكيدها بلفظها، نحو: جاءني رجل رجل، و: رأيت رجلاً رجلاً، و: مررتُ برجلٍ رجلٍ، وما أشبه ذلك" .

وانظر، الرضي، في شرحه على الكافية، 310/1. ابن عيش، شرح المفصل، 42/3. ابن عقيل، في شرحه، 177/2. الصبان، في حاشيته، 108/3 .

(2) ذكر ابن جنّي، في اللمع، 141، أن: "الأسماء المؤكّد بها تسعة، وهي: نفسه، وعينه، وكلّه، وأجمع، وأجمعون، وجمعاء، وجمع، وكلّا، وكلتا" .

وأضاف الزّمخشري، في المفصل، 111: "أكتع، وأبتع، وأبصع" .

البـدـل⁽¹⁾

وهو التَّابع {المنسوب إليه} ⁽²⁾ بعد توطئة ذكره ⁽³⁾. وينقسم إلى: بدل كل ⁽⁴⁾، وهو الدَّالُّ على مُسمًى متبوعه، نحو: ﴿لَسَفْعًا بِالنَّاصِيَةِ﴾ ⁽⁵⁾ نَاصِيَةٍ كَذِبَةٍ ﴿⁽⁵⁾، وقوله: ﴿إِنَّ لِّلْمُتَّقِينَ مَقَارًا﴾ ⁽⁶⁾ حَدَائِقَ وَأَعْنَابًا ⁽⁶⁾. وبدل بعض: وهو الدَّالُّ على بعض متبوعه، نحو: أكلت الرِّغيفَ نصفه. وبدل اشتمال: وهو الدَّالُّ على معنى في متبوعه أو في ما يستلزم معنى متبوعه، نحو: أعجبتني الجاريةُ حليها. وبدل غلطٍ ونسيانٍ، نحو: رأيت رجلاً حماراً ⁽⁷⁾.

(1) قال المبرد، في المقتضب، 399/4: "وإنما سُمِّيَ البدل بدلاً؛ لما عمل فيه ما قبله على غير جهة الشُّركة". وذكر ابن زيد، في الفضة المضيئة، 301، أنه: "سُمِّيَ بدلاً؛ لأنه لو حُذِفَ المبدل منه، وأُقيم البدل مقامه لصحَّ الكلام".

(2) ما بين المعقوفين {} ساقط من (ل) .

(3) قال ابن النُّاظم، في شرحه على الألفية، 553: "اعلم أن الغرض من الإبدال أن يُذكر الاسم مقصوداً بالنسبة، كالفاعلية، والمفعولية والإضافة، بعد التوطئة لذكره بالتصريح بتلك النسبة إلى ما قبله، لإفادة تأكيد الحكم، وتقريره؛ لأنَّ الإبدال في قوة إعادة الجملة، ولذلك تسمع النحويين يقولون: البدل في حكم تكرار العامل".

(4) أفاد ابن زيد، في الفضة المضيئة، 301، أنه: "يُسَمَّى بدل الشيء من الشيء، ويُسمى أيضاً بدل المطابقة".

(5) سورة العلق، من الآيتين 15، 16 .

(6) سورة النبأ، الآيتان 31، 32 .

(7) قال سيبويه، في الكتاب، 439/1: "هذا باب المبدل من المبدل منه، والمبدل يشرك المبدل منه في الجرّ. وذلك قولك: مررتُ برجلٍ حمارٍ، فهو على وجه محال، وعلى وجه حسن. فأما المحال، فإن تعني أن الرجل حمارٌ. وأما الذي يحسن، فهو أن تقول: مررتُ برجلٍ، ثمَّ تُبدِل الحمارَ مكان الرجلِ، فتقول: حمارٍ، إمّا أن تكون غلطتُ أو نسيتُ فاستدركتُ، وإمّا أن يبدو لك أن تُضربَ عن مرورك بالرجلِ وتجعل مكانه مرورك بالحمار، بعد ما كنت أردت غير ذلك. ومثل ذلك قولك: لا بل حمارٍ".

عطف البيان

هو (1) الموضَّح متبوعه، غير مشتق ولا يؤوّل به (2)، نحو: لَقِيتُ أَخَاكَ زَيْدًا (3)، وقوله: ﴿يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبْرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ﴾ (4) .

(1) قال ابن جني، في اللامع، 148: "ومعنى عطف البيان: أن تُقيم الأسماء الصريحة غير المأخوذة من الفعل مقام الأوصاف المأخوذة من الفعل" .

وذكر ابن يعيش، في شرح المفصل، 71/3، أن: "عطف البيان يكون بالأسماء الصريحة غير المأخوذة من الفعل، كالكنى والأعلام" .

(2) تساءل الأنباري، في أسرار العربية، 156، قائلاً: "إن قال قائل: ما الغرض في عطف البيان؟"، وأجاب بقوله: "قيل: الغرض فيه رفع اللبس، كما في الوصف؛ ولهذا يجب أن يكون أحد الاسمين يزيد على الآخر في كون الشخص معروفاً به ليخصه من غيره؛ لأنه لا يكون إلا بعد اسم مشترك، ألا ترى أنك إذا قلت: مررت بولدك زيد، قد خصصت ولداً واحداً من أولاده؟ فإن لم يكن له إلا ولد واحد، كان بدلاً، ولم يكن عطف بيان؛ لعدم الاشتراك" .

(3) قال المبرد، في المقتضب، 211/4: "اعلم أن البدل في جميع العربية محلّ المبدل منه. وذلك قولك: مررت برجل زيد، وبأخيك عبد الله، فكأنك قلت: مررت بزيد، ومررت بأبي عبد الله. فعلى هذا تقول: يا زيد أبا عبد الله، فتتصبب "أبا عبد الله" نعتاً كان أو بدلاً؛ لأنك إذا أبدلتك منه فكأنك قلت: يا أبا عبد الله. وتقول: يا أخانا زيدا أقبل؛ لأنّ البيان يجري مجرى النعت. فكأنك قلت: يا أخانا الظريف أقبل. لا يكون في الظريف إلا النصب. ولا في زيد إذا كان تبييناً" .

قال الحريري، في شرحه على الملحة، 188: "ثم اعلم أن كل ما وقع عطف بيان جاز أن يكون بدلاً....." . وقال الأنباري، في أسرار العربية، 156-157: "وعطف البيان يشبه البدل من وجه، ويشبه الوصف من وجه، فوجه شبهه للبدل أنه اسم جامد، كما أن البدل يكون اسماً جامداً، ووجه شبهه للوصف أن العامل فيه هو العامل في الاسم الأول، والتكليل على ذلك أنك تحمله تارة على اللفظ، وتارة على الموضع، فتقول: يا زيد زيداً زيدا، فالرفع على اللفظ، والنصب على الموضع..... وهذا باب يترجمه البصريون، ولا يترجمه الكوفيون" .

(4) سورة النور، من الآية 35 .

عطف النسق⁽¹⁾

هو المتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العاطفة، وهي⁽²⁾: الواو، والفاء، وثم، وحتى، وأم، وأو، وب، ولكن، ولا، وإما⁽³⁾.

فيُعطف⁽⁴⁾ بالواو⁽⁵⁾ سابق بالحكم ولاحق ومصاحب، تقول: قام زيد وعمر قبله .
ويُعطف⁽⁶⁾ بالفاء⁽⁷⁾ لاحق متّصل، نحو: طلع الفجر فابيض الأفق.

(1) قال ابن يعيش، في شرح المفصل، 74/3: "هذا هو الضرب الخامس من التوابع، ويسمى عطفاً بحرف، ويسمى نسقاً، فالعطف من عبارات البصريين، والنسق من عبارات الكوفيين. ومعنى العطف: الاشتراك في تأثير العامل، وأصله الميل كأنه أميل به إلى حيز الأول، وقيل له: نسق؛ لمساواته الأول في الإعراب، يقال: نسر نسق، إذا تساوت أسنانه".

(2) قال الحريري، في ملحة الإعراب:-

وأحرفُ العطفِ جميعاً عشرة
الواوُ والفاءُ وثمُّ للمهل
وبعدَها لكنَّ وإما إنَّ كسِرَ
محصورةٌ مأثورةٌ مُسطَّرةٌ
ولا وحتى ثمَّ أوَّ وأمَّ وبَلَّ
وجاءَ في التَّخييرِ فاحفظْ ما ذُكِرَ

(3) زاد سيبويه، في الكتاب، 435/1، 440، حرفاً آخر هو "لا بل". وتبعه الزجاجي، في كتاب الجمل في النحو، 17. في حين جعلها الأنباري، في أسرار العربية، 159، تسعة، وذلك بإسقاط "إما".
أما العيني فقد أورد في فرائد القلائد، 98/أب، قول الشاعر:-

أين المفترُّ والإله الطالبُ
والأشرمُ المغلوبُ ليسَ الغالبُ
وعلقَ عليه بقوله: "الشاهد في 'ليس الغالب'، فإنَّ الكوفيَّةَ والبغاددةَ احتجَّوا بأنَّ 'ليس' تجيء عاطفةً بمنزلة 'لا'، والتقدير 'ولا الغالب'.

(4) في (م): "تتعطف".

(5) ذكر الأنباري، في أسرار العربية، 159 أن الواو، هي أصل حروف العطف، وعلل ذلك بقوله: لأن الواو لا تدلُّ على أكثر من الاشتراك فقط، وأمَّا غيرها من الحروف فيدلُّ على الاشتراك وعلى معنى زائد وإذا كانت هذه الحروف تدلُّ على زيادة معنى ليس في الواو، صارت الواو بمنزلة الشيء المفرد، والباقي بمنزلة المركب، والمفرد أصل للمركب".

وانظر، ابن جني، سر صناعة الإعراب، 632/2.

وذكر المزمي، في كتابه: الحروف، 98: "أن الواوات إحدى وثلاثون".

(6) في (م): "تعطف".

(7) قال سيبويه، في الكتاب، 438/1: "ومن ذلك قولك: مررت بزيد فعمرو، و: مررت برجل فامرأة، فالفاء أشركت بينهما في المرور، وجعلت الأول مبدوءاً به".

وقال ابن جني، في اللمع، 149: "ومعنى الفاء التفرُّق على مواصلة، أي: الثاني عقيب الأول بلا مهلة".

وبثم⁽¹⁾ لاحق منفصل، نحو: غابَ ثُمَّ حضرَ. وبحثى⁽²⁾ بعض على كل،
 لنحو: أكلت السمكة حثى رأسها. وبأم⁽³⁾ مستفهم عنه، نحو: أزيد
 عندك أم عمرو؟⁽⁴⁾ وهي منقطعة⁽⁵⁾ إن عطفت جملة⁽⁶⁾ ليست في حكم

(1) قال سيبويه، في الكتاب، 438/1: "ومن ذلك: مررتُ برجلٍ ثُمَّ امرأة، فالمرور ههنا مروران، وجعلتُ ثُمَّ الأولُ مبدوءاً به، وأشركت بينهما في الجز".

وقد تحدث ابن هشام، في مغني اللبيب، 158، عن ثَم، فقال: "ويقال فيها 'فَم' حرف عطف يقتضي ثلاثة أمور: التشريك في الحكم، والترتيب، والمهلة".

(2) سبق الحديث عن "حتى" وآراء النحاة حولها. انظر، قسم التحقيق، 92.

(3) قال سيبويه، في الكتاب، 169/3: "أما أم فلا يكون الكلام بها إلا استفهاماً. ويقع الكلام بها في الاستفهام على وجهين: على معنى أيهما، وإيهم، على أن يكون الاستفهام الآخر منقطعاً من الأول وذلك قولك: أزيد عندك أم عمرو؟ و: أزيداً لقيت أم بشراً؟ فأنت الآن مدّع أن عنده أحدهما؛ لأنك إذا قلت: أيهما عندك؟ و: أيهما لقيت؟ فأنت مدّع أن المسئول قد لقي أحدهما أو أن عنده أحدهم، إلا أن علمك قد استوى فيهما فلا تدري أيهما هو. والدليل على أن قولك: أزيد عندك أم عمرو؟ بمنزلة قولك: أيهما عندك؟ أنك لو قلت: أزيد عندك أم بشراً؟ فقال المسئول: لا، كان محالاً، كما أنه إذا قال: أيهما عندك؟ فقال: لا، فقد أحال". وانظر، المبرد، المقتضب، 286/3، وما بعدها. السهلي، نتائج الفكر في النحو، 205.

(4) ما بين المعقوفين {} ساقط من (ل).

(5) تحدث المبرد، في المقتضب، 288-289/3، عن "أم" المنقطعة بقوله: والموضع الثاني: أن تكون منقطعة مما قبلها، خبراً كان أو استفهاماً، وذلك قولك فيما كان خبراً: إن هذا لزيد أم عمرو يا فتى. وذلك أنك نظرت إلى شخص، فتوهمته زيداً، فقلت على ما سبق إليك. ثُمَّ أدركك الظن أنه عمرو. فانصرفت عن الأول، فقلت: أم عمرو، مستفهماً. فإنما هو إضراب عن الأول على معنى "بل" إلا أن ما يقع بعد "بل" يقين، وما يقع بعد "أم" مظنون مشكوك فيه، وذلك أنك تقول: ضربت زيداً، ناسياً أو غالطاً، ثُمَّ تذكر أوتبته، فتقول: بل عمراً، مستدركاً مثبتاً للثاني، تاركاً للأول، فـ"بل" تخرج من غلط إلى استنبات، ومن نسيان إلى ذكر، و"أم" معها ظن أو استفهام، وإضراب عما كان قبله. ومن ذلك: هل زيد منطلق أم عمرو يا فتى قائماً؟ أضرب عن سؤاله عن انطلاق زيد، وجعل السؤال عن عمرو، فهذا مجرى هذا، وليس على مناج قولك: أزيد في الدار أم عمرو؟ وأنت تريد: أيهما في الدار؛ لأن "أم" عذبة الألف، و"هل" إنما تقع مستأنفة.

(6) تحدث ابن الناطم، في شرحه على الألفية، 531، عن "أم" المنقطعة، فقال: "وأما 'أم' المنقطعة: فهي الواقعة بين جملتين، ليستا في تقدير المفردين، بل كل منهما مستقل بفائدته، وذلك إذا لم تكن بعد همزة النسوية، أو همزة تحسن في موضعها 'أي'".

واشترط الرضي، في شرحه على الكافية، 374/2، أن تعطف "أم" المنقطعة جملة، فقال: "فإنه لا يليها إلا جملة ظاهرة الجزأين أو مقترراً أحدهما".

قال المرادي، في الجنى الداني، 206: "فإن قلت: فـ'أم' المنقطعة هل هي عاطفة أم ليست بعاطفة؟=

المفرد، نحو⁽¹⁾: إِنهَا لِإِبْلِ أَمْ شَاءَ⁽²⁾. وإلا فمتصلة⁽³⁾ نحو: وَإِنْ أَذْرِي أَقْرَبُ أَمْ بَعِيدٌ مَا تَوَعَدُونَ⁽⁴⁾، وقوله: قُلْ إِنْ أَذْرِي أَقْرَبُ مَا تَوَعَدُونَ أَمْ يَجْعَلُ لَهُ رَبِّي أَمَدًا⁽⁵⁾،

قلت: المقاربة يقولون: إنها ليست عاطفة، لا في مفرد ولا في جملة. وذكر ابن مالك أنها قد تعطف المفرد، كقول العرب: إِنهَا لِإِبْلِ أَمْ شَاءَ شَاءَ؟ قال: فـ"أَمْ" هنا لمجرد الإضراب، عاطفة ما بعدها على ما قبلها، كما يكون بعد "بل" فإنها بمعناها. ومذهب الفارسي، وابن جنِّي، فسي ذلك أنها بمنزلة "بل" والهمزة، وأنَّ التقدير: بل أهي شاء؟ وبه جزم ابن مالك في بعض كتبه.

(1) في (م): "ونحو".

(2) قال سيبويه، في الكتاب، 172/3: "هذا باب "أَمْ" منقطعة. وذلك قولك: أعمرُو عندك أَمْ زَيْدٌ؟ فهذا ليس بمنزلة: أَيْهَمَا عندك؟ ألا ترى أنك لو قلت: أَيْهَمَا عندك، لم يستقم إلا على التكرير والتوكيد. وبذلك على أن هذا الآخر منقطع من الأول قول الرجل: إِنهَا لِإِبْلِ، ثُمَّ يَقُولُ: أَمْ شَاءَ يَا قَوْمَ..... إنما أدركه الشك حيث مضى كلامه على اليقين".

وقال ابن جنِّي، في اللمع، 153: "مضى صدر كلامه على اليقين، ثُمَّ أدركه الشك، فاستثبت فيما بعد، فقال: أَمْ شَاءَ، أَيْ: بل أهي شاء.....".

وانظر، الأبناري، أسرار العربية، 160. والزَّمخشرى، المفصل، 305. وابن يعيش، شرح المفصل، 98/8. وابن النّاطم، شرح الألفية، 532. وابن هشام، معنى اللبيب، 66. وابن عقيل، شرح ابن عقيل، 195/2. والمرادي، الجنى الداني، 206. والرّضوي، شرح الرّضوي على الكافية، 374/2.

(3) بين ابن النّاطم، في شرحه على الألفية، 527، معنى المتصلة، فقال: "فالمتصلة هي التي ما قبلها وما بعدها لا يستغني عن الآخر؛ لأنهما مفردان تحقيقاً، أو تقديرًا، ونسبة الحكم عند المتكلم إليهما معاً، أو إلى أحدهما من غير تعيين، وتسمى عائدة؛ أي: معادلة للهمزة في الاستفهام بها. وشرط استعمالها كذلك: أن يقرن ما يُعطف بها عليه: إما بهزة التسوية، وهي التي مع جملة يصحّ تقدير المصدر في موضعها. وأكثر ما تكون فعلية..... وقد تكون اسمية..... وإما بهمزة يقصد بها "بأَمْ" ما يقصد "بأي" المطلوب بها تعيين أحد الشئيين بحكم معلوم الثبوت".

(4) سورة الأنبياء، من الآية 109.

(5) سورة الجن، الآية 25.

وقول الشاعر⁽¹⁾:

[البسيط]

فَقُلْتُ أَهْيَ سَرَتْ أَمْ عَانِدِي حُلْمٌ [6]

{ أم هنا متصلة؛ لأنَّ المعنى: فقلت: أهْي (2) سارية، أم عائد حلمها (3)؟
وَأُ (4): للشك (5)، والتَّخْيِير (6)، والإِبَاحَة (7)، والإِبْهَام (8)، والتَّفْصِيل (9).

(1) هذا عجز بيت من قصيدة للمرار الحنظلي العدوي "زياد بن منقذ"، وقيل: لزياد بن حمل، وقيل: إنه لبدر أخي المرار بن سعيد، صدره، وقوله:

فَقُلْتُ لِلطَّيْفِ مُرْتَاعاً فَأَرْقُبِي

وروي صدره: وقمت للزَّور

اللغة: مرتاعاً: خائفاً. أرقني: أصابني بالأرق .

المعنى: يقول الشاعر: فقلت من مضجعي للطيف الزائر خائفاً، وطار النوم عني، وأخذني القلق ووسوس النفس، فمِلْتُ الفكر بين شيئين: أحدهما: زيارتها بنفسها، والثاني: حلم نائم اعتادني فلانيتها. الشاهد فيه قوله: "أهْي سَرَتْ أَمْ عَانِدِي حُلْمٌ"، إذ إنَّ "أم" هنا عاطفة متصلة مسبوقة بهزة الاستفهام، التي يطلب بها، بـ"أم" التعيين، وواقعة بين جملتين .

انظر البيت في:

ابن جني، الخصائص، 305/1، 330/2. والمرزوقي، شرح ديوان الحماسة، 1396. والتبريزي شرح ديوان الحماسة، 324/3. وابن الحاجب، أمالي ابن الحاجب، 456/1. وابن يعيش، شرح المفصل، 139/9. وابن هشام، أوضح المسالك، 260/3، ومغني اللبيب، 62، 495. والجرجاني، شرح أبيات المفصل والمتوسط، 671. والعيني، المقاصد النحوية، 259/1، 137/4. والأزهري، شرح التصريح، 143/2. والسيوطي، الأشباه والنظائر، 127/2، وشرح شواهد المغني، 143/1، 798/2، وهمع الهوامع، 132/2. والبغداد، خزنة الألب، 244/5، 245. والشنقيطي، الثرر، 190/1 .

(2) في (ل): "هي" .

(3) في (ل): "حكما" .

(4) قال المرادي، في الجنى الداني، 227-228: "أو، حرف عطف. ومذهب الجمهور أنها تُشرك في الإعراب، لا في المعنى؛ لأنك إذا قلت: قام زيدٌ أو عمرو، فالفعل واقع من أحدهما. وقال ابن مالك: إنها تُشرك في الإعراب والمعنى؛ لأنَّ ما بعدها مشارك لما قبلها في المعنى الذي جيء بها لأجله، ألا ترى أنَّ كلَّ واحد منهما مشكوك في قيامه. قلت: وكلاهما صحيح، باعتبارين" .

(5) نحو: قام زيدٌ أو عمرو .

(6) نحو: خذ ديناراً أو ثوباً .

(7) نحو: جالس الحسن أو ابن سيرين. ويؤن المرادي، في الجنى الداني، 228، الفرق بين التخيير والإباحة، فقال: "والفرق بينهما جواز الجمع في الإباحة، ومنع الجمع في التخيير" .

(8) نحو: ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى﴾، سورة، سبأ، الآية 24 .

(9) ذكر المرادي، في الجنى الداني، 228-232، أنَّ لـ"أو" ثمانية معانٍ، وقد ذكر ما أورده الشارح من-

وبل: للإضراب⁽¹⁾، ولكن: للاستدراك⁽²⁾ بعد الإيجاب⁽³⁾، تقول: جاعني

=معانٍ مستتبياً "التفصيل"، وأضاف إليها: التقسيم، نحو: الكلمة اسم أو فعل أو حرف. والإضراب، نحو: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِثَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾، سورة الصافات، الآية 147. وأن تكون بمعنى الواو، كقول الشاعر:

جاء الخلافة أو كانت له قدرا

أراد: وكانت. وأن تكون بمعنى "لا"، نحو: ﴿وَلَا تُطِيعْ مِنْهُمْ عَائِماً أَوْ كَفُوراً﴾، سورة الإنسان، الآية 24.

وجعل ابن هشام، في معنى اللبيب، 78-95، معاني "أو" اثني عشر معنى، فزاد على ما ذكره المرادي: الجمع المطلق، نحو قول الشاعر:

قَالَتْ: أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا
إِلَى حَامِتِنَا أَوْ نَصْفَهُ فَقَدِ
وَأَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى "إِلَّا" فِي الْإِسْتِنَاءِ، نَحْو: أَقْلْتُهُ أَوْ يُسَلِّم. وَأَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى "إِلَى"، نَحْو: لِأَلْزَمُكَ أَوْ
تَقْضِيَنِي حَقِّي. وَمِنْ مَعَانِيهَا التَّقْرِيبُ، نَحْو: مَا أَرَى أَسْلَمَ أَوْ وَدَّعَ. وَالشَّرْطِيَّةُ، نَحْو: لِأَضْرِبُنَّهُ عَاشَ أَوْ
مَاتَ. وَالتَّبْيِيزُ، نَحْو: ﴿وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى﴾، سورة البقرة، من الآية 135.

⁽¹⁾ قال سيبويه، في الكتاب، 434/1: "ومنه أيضاً: مررت برجلٍ صالحٍ بلٍ طالحٍ، و: ما مررت برجلٍ كريمٍ بلٍ
لثيمٍ، أبدلت الصفة الآخرة من الصفة الأولى، وأشرت بينهما بلٍ في الإجراء على المنعوت، وكذلك: مررت
برجلٍ صالحٍ بلٍ طالحٍ، ولكنه يجيء على النسيان أو الغلط، فيندرك كلامه؛ لأنه ابتداءً بواجب".
وقال المبرّد، في المقتضب، 12/1: "بلٍ، ومعناها: الإضراب عن الأول، والإثبات للثاني، نحو: ضربت
زيداً بلٍ عمرأ، و: جاعني عبد، الله بلٍ أخوه".

وانظر، المرادي، في الجنى الداني، 235-237. وابن هشام، معنى اللبيب، 151-153.

⁽²⁾ قال الصّبّان، في حاشيته، 1/: "الاستدراك" هو تعقيب الكلام بنفي ما يتوهم منه ثبوته أو إثبات ما
يتوهم منه نفيه هذا هو التعريف السالم من التكلف المحتاج إليه في تصحيح تعريفه بقولهم تعقيب الكلام
برفع ما يتوهم ثبوته أو نفيه وهو جعل نفيه بالجر عطفاً على ضمير ثبوته هذا. وذكر شيخنا السيد عن
الداميني ويس أن رفع التوهم ليس لازماً للكن بل هو أغلبي فقط لأنها قد لا تكون لرفع التوهم نحو زيد
قائم لكنه ضاحك فالتعريفان المذكوران مبنيان على الغالب، وفسر بعضهم الاستدراك كما في الروداني
بمخالفة حكم ما بعد لكن لحكم ما قبلها مع التوهم أولاً وهذا أعم.

⁽³⁾ قال المبرّد، في المقتضب، 107/4-108: "ولكن، للاستدراك، وإن كانت ثقيلة عاملة بمنزلتها، وهي مخففة
كما ذكرت لك في باب العطف. وإنما يُستدرك بها بعد النفي، نحو قولك: ما جاعني زيدٌ لكن عمرو. ويقول
القاتل: ما ذهب زيدٌ، فتقول: لكن عمرو قد ذهب. ويجوز في الثقيلة والخفيفة أن يُستدرك بهما بعد الإيجاب
ما كان مستغنياً، نحو قولك: جاء زيدٌ، فأقول: لكن عمرو لم يأت، و: تكلم عمرو لكن خالدٌ سكت. فأما
الخفيفة إذا كانت عاطفة اسماً على اسم لم يجز أن يُستدرك بها إلا بعد النفي. لا يجوز أن تقول: جاعني
عمرو لكن زيدٌ، ولكن: ما جاعني عمرو لكن زيدٌ. فإن عطف بها جملة - وهي الكلام المستغنى - جاز أن
يكون ذلك بعد الإيجاب، كما ذكرت لك، تقول: قد جاعني زيدٌ لكن عمرو لم يأتني".

وذهب ابن السّراج، في أصوله، 57/2، إلى أنها: "للاستدراك بعد النفي، ولا يجوز أن تدخل بعد واجب
إلا لترك قصّة إلى قصّة تامّة، فأما مجيئها للاستدراك بعد النفي فنحو قولك: ما جاعني زيدٌ لكن عمرو، و: ما=

زَيْدٌ لَا عَمْرُو، وَإِمَّا⁽¹⁾ حَرْفُ تَفْصِيلٍ لَا غَيْرَ⁽²⁾، { (3) .

= رأيت رجلاً لكن امرأة، و: مررت بزید لكن عمرو، لم يجز .
وَأَمَّا ابن النّاطم، فقال في شرحه على الألفية، 538-539: "فأما لكن، فيعطف بها مثبت بعد نفسي، كقولك: ما قام زيدٌ لكن عمرو، أو بعد نهي، كقولك: لا تضرب زيداً لكن عمراً. وتدخل الواو على لكن، كقوله تعالى: ﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَكِن رَّسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ﴾، سورة الأحزاب، الآية 40 - فتعزى عن العطف؛ لامتناع دخول العاطف على العاطف. ويجب تقدير ما بعد "لكن" جملة معطوفة بالواو على ما قبلها؛ لأن كونه يستلزم مخالفة المعطوف للمعطوف عليه في الحكم، وذلك ممّتنع في عطف المفرد بالواو، بخلاف عطف جملة على جملة، كقولك: قام زيد، ولم يقم عمرو، و: أكرمت خالدًا، وأهنت بشرًا. وزعم ابن خروف: أن المعطوف "بلكن" لم يُستعمل إلا مع الواو ولم يمثل سيبويه العطف بها إلا بعد الواو، فقال: ما مررت بصالح، ولكن طالح، ويسمى المعطوف بها وب"بل" بدلًا .

ونذكر المرادي، في الجنى الذّاني، 588، أن يونس ذهب: "إلى أن "لكن" ليست عاطفة، بل هي حرف استدراك، والواو قبلها عاطفة لما بعدها، عطف مفرد على مفرد. ووافقه ابن مالك في التسهيل، على أنها غير عاطفة، لكنه ذكر في شرحه أن الواو قبلها عاطفة جملة على جملة، وتضمّر لما بعدها عاملاً، فإذا قلت: ما قام سعدٌ ولكن سعيدٌ، فالتقدير: ولكن قام سعيدٌ. وإنما جعله من عطف الجمل؛ لما يلزم، على مذهب يونس، من مخالفة المعطوف بالواو لما قبلها، وحقّه أن يوافقه .

(1) قال ابن هشام، في معنى اللبيب، 84: "إمّا المكسورة المشددة. قد تفتح همزتها، وقد تبدل ميمها الأولى باء، وهي مركبة عند سيبويه، من: "إن" و"ما" .

(2) ذكر ابن النّاطم، في شرحه على ألفية والده، 535-538، أن "إمّا" تنيد معانٍ أخرى غير التفصيل، فقال: "وغالب الاستعمال أن تكون مكررة؛ لتشعر من أول وهلة بقصد التخيير، أو الإبهام، أو الشك" .

وأضاف ابن هشام، في معنى اللبيب، 86، معنى خامساً، وهو: الإباحة .
(3) ما بين المعقوفين {} جاء في المخطوط في الورقة 27/أ في معرض حديثه عن موضوع التصغير، وقد أثبت في هذا الموضوع؛ لاستقامة المعنى .

الأسماء التي لا تنصرف

الاسم المعرب ينقسم إلى: منصرف، وهو ما يُنَوَّن⁽¹⁾ ويُجرُ بالكسرة. وإلى غير منصرف، وهو ما لا يُنَوَّن، وينوب في جرّه الفتحة عن الكسرة⁽²⁾ نحو: مررتُ بأحمدَ وإبراهيمَ وعُمَرَ، واعلم أنَّ الفعل فرع الاسم⁽³⁾ من وجهين: أحدهما في اللفظ، وهو الاشتقاق من لفظ المصدر. والآخر في المعنى، وهو الدلالة على الزَّمان، فإذا اتَّفَق أن يكون في الاسم فرعيَّتان مرجع (27/ب) إحداهما اللفظ، ومرجع الأخرى المعنى كمل بذلك شبهه بالفعل، فقل ولم يدخله التَّنوين، ولا الجرُّ؛ تبعاً لاستقلال التَّنوين⁽⁴⁾.

وجميع ما لا ينصرف أحد عشر نوعاً⁽⁵⁾، خمسة لا تنصرف مع أنَّها نكرة، وهي: "أفعل" صفة لا يلحقه تاء التَّأنيث، نحو: أَحْمَر، وأَفْضَل منك، بخلاف: أَرْمَل. و"فعلان" صفة لا تلحقه التَّاء، نحو: سَكْرَان، وغَضَبَان، بخلاف: شَبْعَان، وندمان. وما فيه ألف التَّأنيث الممدودة والمقصورة،

(1) في النسختين: "وما هو".

(2) علَّل ذلك سيبويه، في الكتاب، 21/1، بقوله: "واعلم أنَّ ما ضارِع الفعل المضارع من الأسماء في الكلام ووافقه في البناء، أُجري لفظه مجرى ما يستقلون ومنعوه ما يكون أَمَّا يَسْتَقْفُونَ. وذلك نحو: أبيض وأسود وأحمر وأصفر، فهذا بناء أذهب وأعلم، فيكون في موضع الجرِّ مفتوحاً، استقلوه حين قارب في الكلام ووافق في البناء".

وقال المبرد في المقتضب، 309/3: "اعلم أنَّ كلَّ ما لا ينصرف مُضَارِع به الفعل، وإنَّما تأويل قولنا: لا ينصرف، أي: لا يدخله خفض ولا تنوين؛ لأنَّ الأفعال لا تُخَفَض ولا تُنَوَّن، فلما أشبهها جرى مجراها في ذلك".

(3) هذه قضية خلافية، وقد سبق الحديث عنها، انظر، قسم التَّحْقِيق، 137.

(4) قال الحريري، في ملحة الإعراب:-

هذا وفي الأسماء ما لا يتصرف
وليس للتَّنوين فيه مدخل
فَجَرُّهُ كَنَصْبِهِ لا يَخْتَلِفُ
لِشَبْهِهِ الْفِعْلَ الَّذِي يُسْتَقِلُّ

(5) أكثر النُّحاة يرون أنَّ الأسباب المانعة من الصِّرف تسعة، وهي: العلمية، والتَّأنيث، ووزن الفعل، والوصف، والعدل، والجمع، والتركيب، والعجمة، والألف والنون الزوائد.

انظر، ابن جنِّي اللُّصغ، 209. وابن السَّراج، الأصول في النُّحو، 80/2، والموجز في النُّحو، 67. والحريري، شرح ملحة الإعراب، 195. والأنباري، أسرار العربية، 161. وابن يعيش، شرح المفصل، 59/1. وقد قسمها الزَّجَّاجي، في كتابه الجمل في النُّحو، 218-223، إلى سبعة عشر جنساً.

وذلك نحو: أَحْمَر، وَسَكْرَى⁽¹⁾. والجمع الذي لا يوازنه واحد⁽²⁾، نحو: دَرَاهِم، وَنَائِبِر. والصِّفَةُ المعدولة⁽³⁾ وذلك في قولهم: آخِر⁽⁴⁾. وفي الأعداد المعدولة، وهي: الأَحَادُ وَمَوْجِد، وَثَنَاء وَمَثْنَى⁽⁵⁾، وَثَلَاث وَمَثَلث، وَرُبَاعَ وَمَرَبَع، وَعَشَارَ وَمَعْشَر، عدلت عن: واحد واحد، واثنين اثنين، وثلاثة ثلاثة، وأربعة أربعة، وعشرة عشرة⁽⁶⁾، وأمّا آخِر، فمعدولة عن

(1) قال الحريري، في ملحّة الإعراب:

مثالُهُ أَفْعَلُ فِي الصِّفَاتِ كَقَوْلِهِمْ أَحْمَرُ فِي الشَّيَاطِينِ
أَوْ جَاءَ فِي الْوِزْنِ مِثَالُ سَكْرَى أَوْ وَزَنَ دُنْيَا أَوْ مِثَالُ نَكْرَى
أَوْ وَزَنَ فَعْلَانُ السَّيِّئِ مُؤَنَّثَةً فَعَلَى كَسْكَرَانٍ فَخَذَ مَا أَنْفَثَهُ

(2) تحدّث عنه سيبويه، في الكتاب، 227/3، تحت عنوان "هذا باب ما كان على مثال مفاعيل، ومفاعيل" فقال: "اعلم أنّه ليس شيء يكون على هذا المثال إلا لم ينصرف في معرفة ولا نكرة. وذلك لأنّه ليس شيء يكون واحداً يكون على هذا البناء، والواحد أشدّ تمكناً، وهو الأول، فلما لم يكن هذا من بناء الواحد الذي هو أشدّ تمكناً، تركوا صرفه؛ إذ خرج من بناء الواحد الذي هو أشدّ تمكناً".

ويسمّيه النحاة "صيغة منتهى الجموع". قال ابن السّراج، في أصوله، 90/2: "وهو الذي ينتهي إليه الجموع، ولا يجوز أن يُجمع، وإنما منع من الصرف؛ لأنّه جمع جمع لا جمع بعده".

وقد أشار المبرّد، في المختضب، 327/3، إلى أنّه إذا "لحقته الهاء للتأنيث انصرف في النكرة".

(3) عرف ابن السّراج، في أصوله، 82/2، العدل بقوله: "ومعنى العدل: أن يُشتقّ من الاسم النكرة الشائع اسم ويغيّر بناؤه؛ إمّا لإزالة معنى إلى معنى، وإمّا لأن يُسمّى به".

أمّا ابن جني، في اللّمع، 217، فقد عرفه بقوله: "معنى العدل أن تلفظ ببناء، وأنت تريد بناء آخر، نحو: عمر، وأنت تريد عامراً".

(4) قال سيبويه، في الكتاب، 224/3 - 225: "قلت: فما بال آخِر لا ينصرف في معرفة ولا نكرة؟ فقال لأنّ آخِرَ خالفت أخواتها وأصلها، وإنما هي بمنزلة الطول والوسط والكبر، لا يكن صفة إلا وفيه ألف ولام، فتوصف بهنّ المعرفة. ألا ترى أنّك لا تقول: نسوة صغرى؟ ولا: هؤلاء نسوة وسطى؟ ولا تقول: هؤلاء قوّة أصاغر. فلما خالفت الأصل وجاءت صفة بغير الألف واللام تركوا صرفها".

وقال المبرّد، في المختضب، 367/3: "فأمّا آخِر، فلولا العدل لصرفت؛ لأنها جمع أخرى".

وانظر، ابن السّجري، الأمالي الشجرية، 108/2. "أبو حيّان"، البحر المحیط، 34/2.

(5) في (م): "مثنا".

(6) وقال سيبويه، في الكتاب، 225/3: "وسألته عن: أحاد وثناء، ومثنى وثلاث ورباع، فقال: هو بمنزلة آخِر، إمّا حدّه، واحداً واحداً واثنين اثنين، فجاء محدوداً عن وجهه فترك صرفه".

أَخْرِيَات. والمراد بالعدل: تغيير (28/1) اللفظ بدون تغيير معناه⁽¹⁾.

وسنة لا تتصرف في المعرفة وتتصرف في النكرة، وهي: ما فيه التعريف مع عجمة العلمية⁽²⁾ نحو: إبراهيم، وإسماعيل⁽³⁾ بخلاف فريد، اسم رجل. أو التانيث باللفظ⁽⁴⁾ كطلحة، وبالمعنى⁽⁵⁾ كسعاد. أو مع⁽⁶⁾ زيادة الألف والنون⁽⁷⁾ كعثمان،

(1) قال الحريري، في ملحة الإعراب:-

أَوْ وَزَنَ فَعْلَانِ الَّذِي مُؤَنَّثَةٌ	فَعَلَى كَسْرَ كَرَانٍ فَخُذْ مَا أَنْفَثَ
أَوْ وَزَنَ فَعْلَاءَ وَأَفْعِلَاءَ	كَمَثَلِ حَسَنَاءَ وَأَنْبِيَاءَ
أَوْ وَزَنَ مَتْنَى وَثَلَاثَ فِي الْغَذْذِ	إِذَا مَا رَأَى صَرَفَهُمَا قَطُّ أَحْذِ
وَكُلِّ جَمْعٍ بَعْدَ تَانِيهِ أَلِفٍ	وَنَحْوِ خَمَاسِي فَلَيْسَ يَنْصَرِفُ
وَهَكَذَا إِنِ زَادَ فِي الْمَثَالِ	نَحْوُ دَنَائِيرٍ بِلَا إِشْكَالِ
فَهَذِهِ الْأَوْزَانُ لَيْسَتْ تَنْصَرِفُ	فِي مَوْطِنٍ يَعْرِفُ هَذَا الْمُعْتَرِفُ

(2) قال سيبويه، في الكتاب، 235/3: "وأما إبراهيم، وإسماعيل، وإسحاق، ويعقوب، وهُزْمَزُ، وفِرَزُ، وقارون، وفِرْعَوْنُ، وأشبه هذه من الأسماء، فإنها لم تقع في كلامهم إلا معرفة، على حد ما كانت في كلام العجم، ولم تَمَكَّنْ في كلامهم كما تَمَكَّنَ الأول، ولكنها وقعت معرفة، ولم تكن من أسمائهم العربية فاستنكروها ولم يجعلوها بمنزلة أسمائهم العربية".

(3) قال ابن جني، في اللمع، 222: "ومنعت هذه الأسماء الأعجمية وأمثالها من الصرف؛ لأنها لا تقبل الألف واللام، وإذا كان العلم الأعجمي مما يدخله الألف واللام صرف".

(4) وهو ما سماه ابن جني، في اللمع، 212، بـ"مؤنث بعلامة"، وقسم العلامة إلى قسمين: تاء التانيث، والألف. والألف على ضربين: ألف مفردة، مثل: حُبْلَى.....، وألف وقعت بعد ألف زائدة، فحُرِّكَتْ فانقلبت همزة، وذلك نحو: حمراء، وصفراء، وأصدقاء.....".

(5) وهو ما أطلق عليه النحاة "المؤنث بغير علامة"، وقد جعله ابن جني، في اللمع، 213، على ضربين: ثلاثي، وما فوق الثلاثي. وانظر، ابن السراج، الأصول في النحو، 82/2-83.

أما الحريري، في شرحه على الملحة، 201، فقد قال عنه بأنه "مؤنث بالصيغة".

(6) مكررة في (ل).

(7) وضح الحريري، في شرحه على الملحة، 204-205، كيفية معرفة ما إذا كان الألف والنون زائديتين أم أصليتين، فقال: "والطريق إلى معرفة زيادة الألف والنون أنه إن كان الاسم على ستة أحرف أو سبعة، وفي آخره ألف ونون فهما زائدتان، وإن كان الاسم رباعياً انصرف الاسم لكونهما غير زائديتين، مثل: أبان، وعنان، وإن كان الاسم خماسياً، فظاهره زيادة الألف والنون في آخره إلا أن يدل دليل على كونها أصليتين".

قال المبرد، في المقتضب، 336/3: "قأماً حسناً، وسمناً، وتبناً، فأنت في هذه الأسماء مخير".

وقد أورد حولها حديثاً مفصلاً، وللغائدة، انظر، المبرد، الكامل في اللغة والأدب، 109/1. ابن يعيش،

شرح المفصل، 155/9.

وَعَطْفَان. أو مع العدل كعمر ، وزُفَر⁽¹⁾ ومع التَّركيب، كعَلْبِك⁽²⁾، وَمَعْدِيكَرِب⁽³⁾. أو مع وزن الفعل، كَأَحْمَدَ ، ويزيد⁽¹⁾،⁽²⁾ .

(1) ذكر ابن جني، في اللامع، 217، أن عمر معدول به عن عامر، وزُفَر، معدول به عن زافر .
(2) قال الحموي، في معجم البلدان، 453/1، وما بعدها: "عَلْبِكُ: بالفتح ثم السكون، وفتح اللام، والباء الموحدة، والكاف مشددة: مدينة قديمة فيها أبنية عجيبة وآثار عظيمة وقصور على أساطين الرخام لا نظير لها في الدنيا، بينها وبين دمشق ثلاثة أيام وقيل اثنا عشر فرسخاً من جهة الساحل وهو اسم مركب من بَعْل اسم صنم وبك أصله من بك عَنَقَه أي قَهَا، وَبَاكُ الْقَوْمِ أي أزدحموا، فلما أن يكون نسب الصنم إلى بك وهو اسم رجل، أو جعلوه يَبْكُ الأعناق، هذا إن كان عربياً، وإن كان عجمياً فلا اشتقاق، ولهذا الاسم ونظائره من المركبات أحكام، فإن شئت جعلت آخر الأول والثاني مفتوحاً بكل حال كقولك: هذا بَعْلِكُ ورأيت بَعْلِكُ ورأيت بَعْلِكُ وجئت من بَعْلِكُ، فهذا تركيب يقتضي بناءً؛ فكأنك قلت: بَعْل وبك، فلما حذف الـواو أقمت البناء مقامه ففتحت الاسمين كما قلت خمسة عشر، وإن شئت أضفت الأول إلى الثاني فقلت: هذا بَعْلِكُ ورأيت بَعْلِكُ ومررت ببَعْلِكُ، أعريت بعلاً وخفصت بكاً بالإضافة، وإن شئت بنيت الاسم الأول على الفتح وأعربت الثاني بإعراب ما لا ينصرف فقلت: هذا بَعْلِكُ ورأيت بَعْلِكُ ومررت ببَعْلِكُ، وهذا هو التركيب الداخِل في باب ما لا ينصرف الذي عتوه سبباً من أسباب منع الصرف، فإنهم أجروا الاسم الثاني من الاسمين اللذين رُكبا مجرى تاء التأنيث في أن آخر حرف قبلها مفتوح أبداً ومنزلاً تنزِيل الفتح كالألف في نواة وقطاة، وآخر الثاني حرف إعراب، إلا أن الاسم غير مصروف للتعريف والتركيب لأن التركيب فرغ على الأفراد وثان له، كما أن التعريف ثانٍ للتكثير، فعلى هذا الوجه تقول: هذا بَعْلِكُ ورأيت بَعْلِكُ ومررت ببَعْلِكُ، فلو نكرته صرفت لبقاء عِلَّة واحدة فيه هي التركيب . وانظر، البكري، معجم ما استعجم، 260/1 .

(3) في (م): "معدى كرب" .
قال سيبويه، في الكتاب، 296/3-297: "وأما مَعْدِيكَرِب، ففيه لغات: منهم من يقول: مَعْدِيكَرِب، فيضيف، ومنهم من يقول: مَعْدِيكَرِب، فيضيف ولا يصرف، يجعل "كرب" اسماً مؤنثاً، ومنهم من يقول: مَعْدِيكَرِب، فيجعله اسماً واحداً، فقلت ليونس: هلا صرفوه إذ جعلوه اسماً واحداً وهو عربي؟ فقال: ليس شيء يجتمع من شيئين فيجعل اسماً سُمي به واحد إلا لم يصرف" .

وعَلَّ سيبويه، في الكتاب، 297/3، عدم صرف "معديكرب" بقوله: "وإنما استقلوا صرف هذا؛ لأنه ليس أصل بناء الأسماء. يدلك على هذا قلته في كلامهم، في الشيء الذي يلزم كل من كان أمته ما لزمه، فلما لم يكن هذا البناء أصلاً ولا متمكناً كرهوا أن يجعلوه بمنزلة المتمكن الجاري على الأصل" .

وذكر الحريري، في شرحه على الملح، 204، أن أكثر العرب تفتح آخر الاسم الأول منهما، إلا أن يكون ياء فتسكن، ويجري آخر الاسم الثاني مجرى أواخر الأسماء التي لا تنصرف، فتضمه في الرفع، وتفتح في النصب والجر، وتسليه التثنية في الأحوال الثلاثة، فنقول: هذه حَضْرَمَوْتُ، و: رأيت حَضْرَمَوْتُ، و: مررت بحَضْرَمَوْتُ، وقد أضافها بعضهم، فقال: هذه حَضْرَمَوْتُ، و: رأيت حَضْرَمَوْتُ، و: مررت بحَضْرَمَوْتُ، وفيهم من قال: هذا مَعْدِيكَرِب، فلم يصرفه. فقد وضع بذلك أنك إذا قلت: هذا معديكرب، جاز فيه ثلاثة أوجه:-

- _ أحدها، وهو الأظهر، هذا مَعْدِيكَرِب، بتسكين الياء وضم الباء .
- _ والثاني: هذا مَعْدِيكَرِب، بتسكين الياء، وجر الباء بالإضافة وتثنيته .
- _ والثالث: هذا مَعْدِيكَرِب، بتسكين الياء وترك صرف "كرب" " .

والاسم إذا كان ثلاثياً ساكن الوسط، يُصرف إذا كان فيه التعريف والعجمة، كنوح⁽³⁾، ويجوز فيه الصرف إن اجتمع فيه التعريف والتأنيث والعجمة، نحو: حمص⁽⁴⁾، وماء⁽⁵⁾،

(1) قال سيبويه، في الكتاب، 198/3: "وإذا سميت رجلاً بفعل في أوله زائدة، لم تصرفه، نحو: يَزِيدُ، وَيَشْكُرُ، وَتَغْلِبُ، وَيَعْتَمِرُ، وهذا النحو أحرى أن لا تصرفه، وإنما أقصى أمره أن يكون كَتَتَضَبُ وَيَرْمَعُ". وقد أشار سيبويه، إلى أن هذه الأسماء تُصرف في النكرة، فقال، في الكتاب، 198/3 - في الباب الذي عنوانه بـ "هذا باب أفعال إذا كان اسماً وما أشبه الأفعال من الأسماء التي في أوائلها الزوائد": "وجميع ما ذكرنا في هذا الباب ينصرف في النكرة".

(2) قال الحريري، في ملحّة الإعراب:-

وكل ما تأنيته بلا ألف	فهو إذا عُرِفَ غير مُتَصَرِّفٍ
تقول هذا طلحة الجواد	وهل أتت زينب أم سعاد
وإن يكن مخفياً كذعد	فاصرفه إن شئت كصرف سعد
وأجر ما جاء بوزن الفعل	مجرأه في الحكم بغير فصل
فقولهم أحمد مثل لأقرب	كقولهم تغلب مثل تضرب
وإن عكست فاعل إلى فعل	لم ينصرف معرفاً مثل زحل
والأعجمي مثل ميكائيل	كذلك في الحكم وإسماعيل
وهكذا الاسمان حين ركبنا	تركيب مزج نحو معد يكرنا
ومنه ما جاء على فعلنا	على اختلاف قائبه أحياناً
تقول مروان أتى كرمنا	ورحمة الله على عثماننا
فهذه إن عرفت لم تنصرف	وما أتى منكراً منها صرف

(3) قال سيبويه، في الكتاب، 235/3: "وأما نوح، وهود، ولوط، فتصرف على كل حال، لاختفائها".

وذكر المبرد، في المقتضب، 353/3، أن "نوحاً، ولوطاً، أعجميان، وهما مصروفان".

(4) قال الحموي، في معجم البلدان، 302/2، وما بعدها: "حمص: بالكسر ثم السكون، والصاد مهملة: بلد مشهور قديم كبير مسور، وفي طرفه القبلي قلعة حصينة على تل عالٍ كبيرة، وهي بين دمشق وحلب في نصف الطريق، يذكر ويؤنث، بناء رجل يقال له حمص بن المهر بن جان بن مكف، وقيل: حمص بن مكف العمليقي؛ وقال أهل الاشتقاق: حمص الجرح يحمصُ حموصاً وانحصن ينحصن انحصاصاً إذا ذهب ورمه". وانظر، البكري، معجم ما استعجم، 468/2، وقد منع صرفها مطلقاً، فقال: "مدينة بالشام مشهورة، ولا يجوز صرفها كما يجوز في "هند؛ لأنه اسم أعجمي".....".

(5) قال الحموي، في معجم البلدان، 48/5، وما بعدها: "الماء، بالماء خالصة: قسبة البلد، ومنه قيل ماء البصرة وماء الكوفة وماء فارس..... وللنحويين هنا كلام وذلك أنهم يقولون إن الاسم إذا كان فيه علتان تمنعان الصرف وكان وسطه ساكناً خفيفاً قاومت الخفة إحدى العلتين فيصرفونه وذلك نحو هند ونوح لأن في هند التأنيث والعلمية وفي نوح العجمة والعلمية فإذا صاروا إلى ماء وجور وسموا به بلدة أو قسبة أو بقعة منعه الصرف وإن كان أوسطه ساكناً لأن فيه ثلاث علل وهي التأنيث والتعريف والعجمة

فقاومت خفته بسكون وسطه إحدى العلل الثلاث فبقي فيه علتان منعه من الصرف". -

ومور (1) .

والسنة المذكورة كلها تنصرف في النكرة. ويمنع الصَّرف في المعرفة. وجميع ما لا ينصرف إذا أُضيف أو دخله الألف واللام جرَّ بالكسرة⁽²⁾ تقول: مررت بأحمركم، وبالأبيض، فتجرّها بالكسرة، وأن كان ممّا لا ينصرف؛ لأنّ الإضافة والألف واللام يمنعان من (28/ب) جرّ الاسم بالفتحة⁽³⁾ .

المواضع والبلدان يجوز فيهما اعتباران: التذكير، والتأنيث، إلا أنّ الأكثر اعتبارُ التأنيث؛ للتأويل بالبقعة أو بالمدينة، فيمنع الاسم من الصَّرف؛ للتعريف والتأنيث، وذلك نحو: حَلَب⁽⁴⁾،

وانظر، البكري، معجم ما استعجم، 1176/4-1177، وقد ذكر أنّ "الماء بالفارسيّة: قصبه البلد، أي بلد كان". وبه قال الحميري، في الرُّوض المعطار، 519 .

(1) قال الحموي، في معجم البلدان، 220/5، وما بعدها: "مَوْزٌ: بالفتح ثم السكون، وآخره راء ومَوْزٌ أحد مشارف اليمن الكبار وهو من رأس تهامة الأعظم ويتلوه في العظم ويُعد المائى زبيد وإليه يصب أكثر أودية اليمن" .

(2) علل الأتباري، في أسرار العربيّة، 164، جرّ ما لا ينصرف - مع الألف واللام، أو الإضافة - بالكسرة، بقوله: "ثلاثة أوجه:-

_ الوجه الأول: أنّه أُمِنَ فيه التّوئين؛ لأنّ الألف واللام والإضافة لا تكون مع التّوئين، فأينما وُجدتْ أُمِنَ فيه التّوئين، فنخله الجرّ في موضع الجرّ" .
_ والوجه الثاني: أنّ الألف واللام والإضافة، قامت مقام التّوئين، ولو كان التّوئين فيه لجاز فيه الجرّ، فكذا مع ما قام مقامه .

_ والوجه الثالث: أنّه بالألف واللام والإضافة بُعد عن شبه الفعل" .

(3) قال الحريري، في ملحّة الإعراب:-

وإن عَرَأَفَا أَلْفَ وَلَامٍ
فَمَا عَلَى صَارِفِهَا مَلَامٍ
وهكذا تُصَرَّفُ فِي الْإِضَافَةِ
نَحْوُ سَخَى بِأَطِيبِ الضِّيَافَةِ

(4) قال الحموي، في معجم البلدان، 282/2، وما بعدها: "حَلَبٌ: بالتحريك: مدينة عظيمة واسعة كثيرة الخيرات طيبة الهواء صحيحة الأديم والماء، وهي قصبه جند قنسرين سميت حلب لأن إيرايم، عليه السلام، كان يحلب فيها غنمه في الجمعات ويتصدق به فيقول الفقراءُ حَلَبٌ حَلَبٌ، فسمي به وقال قنوم: إن حلب وحمص وبرذعة كانوا إخوة من بني عمليق فبنى كل واحد منهم مدينة فسميت به، وهم بنو مهر بن حيص بن جان بن مكثف" .

وذكر الحميري، في الرُّوض المعطار، 196، أنّها: "مدينة بالشَّام، بينها وبين قنسرين اثنا عشر ميلاً" .

وَدَمَشَق⁽¹⁾، وَبَغْدَاد⁽²⁾، وَقَدْ يُؤَوَّلُ بِالْمَكَانِ، أَوْ بِالْبَلَدِ، فَيَبْقَى عَلَى التَّذْكِيرِ وَالصَّرْفِ، وَذَلِكَ نَحْوُ: حُنَيْن⁽³⁾ وَمَنَى⁽⁴⁾، وَبَذَر⁽⁵⁾، وَذَابِق⁽⁶⁾،

(1) وقال الحموي، في معجم البلدان، 463/2، وما بعدها: "بكسر أوله، وفتح ثانيه، هكذا رواه الجمهور، والكسر لغة فيه، وشين معجمة، وآخره قاف، قيل: سميت بذلك لأنهم دَمَشَقُوا في بنائها أي أسرعوا، وقال أهل السير: سميت دمشق بدماشق بن قاني بن مالك بن أرفخشذ بن سام بن نوح، عليه السلام، وقال آخرون: سميت بدمشق بن إرم بن سام بن نوح، عليه السلام، وهو أخو فلسطين وأيلياء وحمص والأرزن، وبني كل واحد موضعاً فسمي به".

وانظر البكري، معجم ما استعجم، 556/2. الحميري، الروض المعطار، 237. (2) قال الحموي، في معجم البلدان، 456/1، وما بعدها: "بَغْدَادُ: أم الدنيا وسيدة البلاد، وفي بغداد ست لغات: بغداد وبغدان، وخرّداد، وحكى أيضاً مغداد ومغدان، وحكى الخارزنجي: بغداد بدالين مهملتين، وهي في اللغات كلها تذكّر وتؤنث، وتسمى مدينة السلام أيضاً".

وانظر، البكري، معجم ما استعجم، 261/1. الحميري، الروض المعطار، 109-112. (3) قال الحموي، في معجم البلدان، 313/2: "سمي بحنين بن قانية بن مهلائيل، قال: وأظنه من العماليق؛ وهو قريب من مكة، وقيل: هو وادٍ قبل الطائف، وقيل: وادٍ بجانب ذي المجاز، وقال الواقدي: بينه وبين مكة ثلاث ليالٍ، وقيل: بينه وبين مكة بضعة عشر ميلاً، وهو يذكر ويؤنث، فإن قصدت به البلد ذكرته وصرفته وإن قصدت به البلدة والبقة أنثته ولم تصرفه".

وانظر، البكري، معجم ما استعجم، 471/2. الحميري، الروض المعطار، 202. (4) قال الحموي، في معجم البلدان، 198/5-199: "مَنَى: بالكسر، والتتوين، في درج الوادي الذي ينزله الحاج ويرمي فيه الجمار من الحرم، سمّي بذلك لما يُعْنَى به من الدماء أي يُراق، وقيل: لأن آدم، عليه السلام، تمّنّى فيها الجنة، وقال ابن شُمَيْل: سمى منى لأن الكعبن مَنَى به أي ذبح".

وانظر، البكري، معجم ما استعجم، 1262/4-1263. (5) قال الحموي، في معجم البلدان، 357/1-358: "بَذَرٌ: بالفتح ثم السكون، وبَذَرٌ: ماء مشهور بين مكة والمدينة أسفل وادي الصُّغْرَاءِ بينه وبين الجار، وهو ساحل البحر، ليلة، ويقال: إنه ينسب إلى بَذَرِ ابن يَخْلَد بن النضر بن كنانة، وقيل: بل هو رجل من بني ضَمْرَةَ سكن هذا الموضع فنسب إليه ثم غلب اسمه عليه". وانظر، البكري، معجم ما استعجم، 231/1. والحميري، الروض المعطار، 84.

(6) قال الحموي، في معجم البلدان، 416/2: "ذَابِقٌ: بكسر الباء وقد روي بفتحها، وآخره قاف: قرية قرب حلب من أعمال عَزَّاز، بينها وبين حلب أربعة فراسخ، ذابِق اسم بلد والأغلب عليه التذكير والصرف لأنه في الأصل اسم نهر وقد يؤنث".

وانظر، البكري، معجم ما استعجم، 531/2. الحميري، الروض المعطار، 231.

وَوَاسِطٌ⁽¹⁾، وَحَجَرٌ⁽²⁾،⁽³⁾ .

وصرف ما لا ينصرف من الضرورات المستحسنة⁽⁴⁾، ولذلك قال:
وجائز في صنعة الشعر الصلّف
أن يصرف الإنسان ما لا ينصرف

(1) قال الحموي، في معجم البلدان، 347/5، وما بعدها: "واسط: في عدة مواضع: نبدأ أولاً بواسطة الحجاج لأنه أعظمها وأشهرها ثم نتبعها الباقي، فأول ما نذكر لم سميت واسطاً ولم صرقت: فأما تسميتها فلأنها متوسطة بين البصرة والكوفة لأن منها إلى كل واحدة منهما خمسين فرسخاً واسط التي بنجد والجزيرة يصرف ولا يصرف، وأما واسط البلد المعروف فمذكر لأنهم أرادوا بلداً واسطاً أو مكاناً واسطاً فهو منصرف على كل حال والدليل على ذلك قولهم واسطاً بالتذكير ولو ذهب به إلى التأنيث لقالوا واسط، واسط الحجاز واسط الجزيرة واسط اليمامة وواسط أيضاً: قرية متوسطة بين بطن مَرّ ووادي نخلة وواسط أيضاً: قرية مشهورة ببلخ وواسط أيضاً: قرية بالخابور قرب قرقيسيا؛ وواسط أيضاً: بدجيل على ثلاثة فراسخ من بغداد؛ وواسط أيضاً: بمكة".

وانظر، البكري، معجم ما استعجم، 1363/4. الحميري، الرُّوضُ المعطار، 599 .

(2) قال الحموي، في معجم البلدان، 221/2، وما بعدها: "حجر: بالفتح، يقال: حَجَرْتُ عليه حجراً إذا منعته فهو محجور، والحجر، بالكسر، بمعنى واحد. وحجر: هي مدينة اليمامة وأم قراها، وبها ينزل الوالي، وهي شركة إلا أن الأصل لحيفة، وهي بمنزلة البصرة والكوفة".

(3) قال الحريري، في ملحّة الإعراب:-

وليس مصروفاً مِنَ الْبَقَاعِ
مثلُ خُنَيْنٍ وَمِنَى وَبَدْرٍ
إلا بَقَاعٌ جُننَ فِي السَّمَاعِ
ووَاسِطٌ وَذَابِقٌ وَحِجْرٌ

(4) تحدثت سيبويه، في الكتاب، 26/1، وما بعدها، عن الضرورة، فقال، تحت عنوان "هذا باب ما يحتمل الشعر": "اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام، من صرف ما لا ينصرف يُشبهونه بما ينصرف من الأسماء؛ لأنها أسماء، كما أنها أسماء، وحذف ما لا يُحذف، يُشبهونه بما قد حُذف واستعمل محذوفاً. وتجدر الإشارة إلى أن ابن عصفور الإشبيلي قد ألف كتاباً بعنوان "ضرائر الشعر"، تناول فيه الضرورات الشعرية، موضحاً أنواعها، إذ قسمها إلى أربعة أنواع، قال في الصفحة الثامنة - تحت عنوان "ذكر أنواع الضرائر" -: "اعلم أنها مختصرة في: الزيادة، والنقص، والتأخير، والبدل".

العدد

يُسْتَعْمَلُ مِنْ ثَلَاثَةِ إِلَى عَشْرَةٍ بِالتَّاءِ فِي الْمَذَكَّرِ، وَتَرْكُهَا فِي الْمُؤَنَّثِ ⁽¹⁾، نَحْوُ: عِنْدِي ثَلَاثَةُ أَعْبُدَ ⁽²⁾، وَخَمْسُ جَوَارٍ، وَكَذَا: لِي خَمْسَةُ أَبْوَابٍ، وَتَسْعُ مِنَ النُّوقِ. وَتُرَكَّبُ مَعَ الْعَشْرَةِ مِنَ الْوَاحِدِ إِلَى التَّسْعَةِ ⁽³⁾، وَيُبْنَى ⁽⁴⁾ عَلَى الْفَتْحِ ⁽⁵⁾، إِلَّا اثْنَا وَاثْنَتَا، فَيَبْقَى إِعْرَابُهُمَا ⁽⁶⁾، فَيُقَالُ فِي التَّذْكِيرِ: أَحَدٌ عَشَرَ، وَاثْنَا عَشَرَ ⁽⁷⁾، وَثَلَاثَةُ عَشَرَ، وَفِي التَّأْنِيثِ: إِحْدَى عَشْرَةَ،

⁽¹⁾ قَالَ سِيبَوَيْهِ، فِي الْكِتَابِ، 557/3: "أَعْلَمُ أَنَّ مَا جَاوَزَ الْاِثْنَيْنِ إِلَى الْعَشْرَةِ مِمَّا وَاحِدَهُ مَذَكَّرٌ، فَإِنَّ الْأَسْمَاءَ الَّتِي تَبَيَّنَ بِهَا عَتَمَتُهُ مُؤَنَّثَةٌ، فِيهَا الْهَاءُ الَّتِي هِيَ عَلَامَةُ التَّأْنِيثِ وَكَذَلِكَ جَمِيعُ هَذَا تَثَبَّ فِيهِ التَّاءُ، حَتَّى تَبْلُغَ الْعَشْرَةَ. وَإِذَا كَانَ الْوَاحِدُ مُؤَنَّثًا، فَإِنَّكَ تَخْرُجُ هَذِهِ الْهَاءَاتِ مِنْ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ، وَتَكُونُ مُؤَنَّثَةً لَيْسَتْ فِيهَا عَلَامَةُ التَّأْنِيثِ وَكَذَلِكَ جَمِيعُ هَذَا حَتَّى تَبْلُغَ الْعَشْرَةَ".

وَقَالَ الْأَنْبَارِيُّ، فِي أُسْرَارِ الْعَرَبِيَّةِ، 123: "إِنْ قَالَ قَائِلٌ: لَمْ أَدْخَلْتُ الْهَاءَ مِنَ الثَّلَاثَةِ إِلَى الْعَشْرَةِ فِي الْمَذَكَّرِ، نَحْوُ: خَمْسَةُ رِجَالٍ؟ وَلَمْ تَدْخُلْ فِي الْمُؤَنَّثِ، نَحْوُ: خَمْسُ نِسْوَةٍ؟ قِيلَ: إِنَّمَا فَعَلُوا ذَلِكَ لِلْفَرْقِ بَيْنَهُمَا. فَإِنْ قِيلَ: فَهَلَا عَكَسُوا وَكَانَ الْفَرْقُ حَاصِلًا؟ قِيلَ: لَا؛ لِأَرْبَعَةِ أَوْجُهٍ".

⁽²⁾ فِي (ل): "عَبْدٌ".

⁽³⁾ وَهُوَ مَا أَسَمَاهُ النَّحَاةُ "الْعَدَدَ الْمَرْكَبَ"، قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ، فِي شَرْحِهِ، 348/2: "فَيُرَكَّبُ عَشْرَةٌ مَعَ مَا دُونَهَا إِلَى وَاحِدٍ".
⁽⁴⁾ قَالَ الْأَنْبَارِيُّ، فِي الْإِنْصَافِ، 309/1، الْمَسْأَلَةُ 42: "ذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ إِلَى أَنَّهُ يَجُوزُ إِضَافَةُ النِّيفِ إِلَى الْعَشْرَةِ، نَحْوُ: خَمْسَةُ عَشَرَ. وَذَهَبَ الْبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ".

وَانْظُرْ، الْأَزْهَرِيُّ، شَرْحَ التَّصْرِيحِ، 346/2. الصَّبَّانُ، حَاشِيَةُ الصَّبَّانِ، 96/4، وَمَا بَعْدَهَا.

⁽⁵⁾ عَلَّلَ الْمُبَرِّدُ، فِي الْمَقْتَضِبِ، 161/2، بِنَاءَ جِزْنِي الْعَدَدَ الْمَرْكَبَ عَلَى الْفَتْحِ، بِقَوْلِهِ: "تَبَيَّنَ 'أَحَدٌ' مَعَ 'عَشَرَ' وَغُيِّرَتِ اللَّفْظُ لِلْبِنَاءِ، وَذَلِكَ أَنَّكَ جَعَلْتَهَا اسْمًا وَاحِدًا، وَكَانَ الْأَصْلُ: أَحَدًا وَعَشْرَةً، فَلَمَّا كَانَ أَصْلُ الْعَدَدِ أَنْ يَكُونَ اسْمًا وَاحِدًا يَدُلُّ عَلَى جَمِيعٍ، نَحْوُ: ثَلَاثَةٍ، وَأَرْبَعَةٍ، وَخَمْسَةٍ، بِنَاوِ هَذَيْنِ الْأَسْمَيْنِ فَجَعَلُوهُمَا اسْمًا وَاحِدًا، وَالزَّمَوْهُمَا الْفَتْحَ؛ لِأَنَّهُ أَخْفُ الْحَرَكَاتِ، كَمَا قَالُوا: هُوَ جَارِي بَيْتَ بَيْتٍ، وَ: لَقِيْتَهُ كَفَّةً كَفَّةً يَا فَتَى".
وَانْظُرْ، الزَّجَّاجِيُّ، الْجَمَلُ فِي النَّحْوِ، 126. الْأَنْبَارِيُّ، أُسْرَارُ الْعَرَبِيَّةِ، 123.

⁽⁶⁾ قَالَ سِيبَوَيْهِ، فِي الْكِتَابِ، 307/3: "وَأَمَّا اثْنَا عَشَرَ، فَرَعَمَ الْخَلِيلُ أَنَّهُ لَا يُغَيَّرُ عَنْ حَالِهِ قَبْلَ التَّسْمِيَةِ، وَلَيْسَ بِمَنْزِلَةِ 'خَمْسَةِ عَشَرَ'، وَذَلِكَ أَنَّ الْإِعْرَابَ يَقَعُ عَلَى الصُّنْثَرِ فَيَصِيرُ 'اثْنًا' فِي الرُّفْعِ، وَ'اثْنَتَانِ' فِي النُّصْبِ وَالْجَرِّ، وَعَشْرٌ بِمَنْزِلَةِ النُّونِ وَلَا يَجُوزُ فِيهَا الْإِضَافَةُ، كَمَا يَجُوزُ فِي مُسْلِمِينَ، وَلَا تُحذفُ عَشْرٌ مَخَافَةَ أَنْ يَلْتَسِيَ بِالْاِثْنَيْنِ فَيَكُونَ عِلْمُ الْعَدَدِ قَدْ ذَهَبَ".

⁽⁷⁾ قَالَ سِيبَوَيْهِ، فِي الْكِتَابِ، 557-558: "فَإِذَا جَاوَزَ الْمَذَكَّرُ الْعَشْرَةَ فَرَادَ عَلَيْهَا وَاحِدًا قُلْتَ: أَحَدٌ عَشَرَ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: أَحَدٌ جَمَلٌ، وَلَيْسَتْ فِي عَشَرَ أَلْفٌ، وَهِيَ حَرْفَانِ جُعِلَا اسْمًا وَاحِدًا، ضَمُّوْا أَحَدًا إِلَى عَشَرَ، وَلَمْ يُغَيَّرُوا أَحَدًا عَنْ بِنَائِهِ الَّذِي كَانَ عَلَيْهِ مَفْرُودًا حِينَ قُلْتَ: أَحَدٌ وَعَشْرُونَ عَامًا، وَجَاءَ الْآخِرُ عَلَى بِنَائِهِ حِينَ كَانَ مَفْرُودًا وَالْعَدَدُ لَمْ يَجَاوِزْ عَشْرَةَ فَإِنْ زَادَ الْمَذَكَّرُ وَاحِدًا عَلَى أَحَدٍ عَشَرَ، قُلْتَ: لَهُ اثْنَا عَشَرَ، وَ: إِنَّ لَهُ اثْنَيْ عَشَرَ، لَمْ تُغَيَّرِ الْاِثْنَيْنِ عَنْ حَالِهِمَا إِذَا تَثَبَّتِ الْوَاحِدَةُ، غَيْرَ أَنَّكَ حَذَفْتَ النُّونَ؛ لِأَنَّ عَشَرَ بِمَنْزِلَةِ النُّونِ، وَالْحَرْفُ الَّذِي قَبْلَ النُّونِ فِي الْاِثْنَيْنِ حَرْفُ إِعْرَابٍ، وَلَيْسَ كَخَمْسَةِ عَشَرَ".

واثنتا عشرة⁽¹⁾، وثلاث عشرة، إلى تسعة عشر ذكراً⁽²⁾، وتسع عشرة أنثى⁽³⁾.

(1) قال سيبويه، في الكتاب، 557/3-558: "وإن جاوز المؤنث العشر فزاد واحداً، قلت: إحدى عشرة بلغة بني تميم، كأنما قلت: إحدى نيفة. وبلغه أهل الحجاز: إحدى عشرة، كأنما قلت: إحدى تمرة. وهما حرفان جُعلا اسماً واحداً ضموا إحدى إلى عشرة، ولم يغيروا إحدى عن حالها منفردة حين قلت: له إحدى وعشرون سنة وإذا زاد المؤنث واحداً على إحدى عشرة قلت: له اثنتا عشرة واثنتا عشرة، وإن له اثنتي عشرة واثنتي عشرة. وبلغه أهل الحجاز: عشرة، ولم يغير الثنتين عن حالهما حين شئت الواحدة، إلا أن النون ذهبت هنا كما ذهبت في الاثنتين".

وتحدث ابن هشام، في أوضح المسالك، 202/4، عن "العشرة" بقوله: "..... وإذا كانت بالشاء سكنت شينها في لغة الحجازيين، وكسرتها في لغة تميم، وبعضهم يفتحها".

(2) قال الحريري، في ملحة الإعراب:-

وإن نطقت بالعقود في العدد
فأثبت الهاء مع المذكر
تقول لي خمسة أبواب جُذذ
وإن ذكرت العدد المركب
فألحق الهاء مع المؤنث
مثالهُ عندي ثلاث عشرة
وعكسها يُعمل في التذكير
وقد تناهى القول في الأسماء

فانظر إلى المعداد لقيت الرشد
واحذف مع المؤنث المشتهر
وازم لها تسعاً من النوق وقد
فهو الذي استوجب أن لا يُعربا
بآخر الثاني ولا تكثر
جمانة منظومة وذرة
بغير إشكال ولا تأخير
على اختصار وعلى استقاء

(3) قال سيبويه، في الكتاب، 558/3-559: "وإذا زاد العدد واحداً على اثني عشر، فإن الحرف الأول لا يتغير بناؤه عن حاله وبنائه حيث لم تجاوز العدة ثلاثة، والآخر بمنزلة حيث كان بعد أحدٍ واثنين. وذلك قولك: له ثلاثة عشر عبداً، وكذلك ما بين هذا العدد إلى تسعة عشر. وإذا زاد العدد واحداً فوق اثني عشر، فالحرف الأول بمنزلة حيث لم تجاوز العدة ثلاثاً، والآخر بمنزلة حيث كان بعد إحدى واثنين، وذلك قولك: ثلاث عشرة جارية، وعشرة بلغة أهل الحجاز، وكذلك ما بين هذه العدة إلى تسع عشرة، ففرقوا ما بين التأنيث والتذكير في جميع ما ذكرنا من هذا الباب".

القول في إعراب الفعل

اعلم أنَّ الفعل⁽¹⁾ ينقسم إلى: ماضٍ، ومضارع، وأمر⁽²⁾ فالماضي والأمر مبنيان⁽³⁾، وأما المضارع فهو: إمَّا مبنيٌ على الفتح إن اتَّصل بنون التوكيد، نحو: يَفْعَلَنَّ⁽⁴⁾، أو على السكون، إن اتَّصل بنون الإناث، نحو: الهندات يَفْعُنَّ. وإمَّا معرب إن لم يتَّصل بذلك. وهو إمَّا مرفوع⁽⁵⁾ إن لم يدخل عليه ناصب ولا جازم، وإمَّا منصوب، وإمَّا مجزوم⁽⁶⁾.

(1) عرّف ابن يعيش، الفعل في شرح المِفْصَل، 2/7، بقوله: "قَامَا الفعل فكلُّ كلمة تدلُّ على معنى في نفسها مقترنة بزمان".

(2) قال سيبويه، في الكتاب، 12/1: "وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبُنيت لما مضى، ولما يكون، ولما يقع، وما هو كائن لم ينقطع".
قال الزّجّاجي، في كتابه الجمل في النّحو، 7: "الأفعال ثلاثة: فعل ماضٍ، وفعل مستقبل، وفعل في الحال، يُسمى الدائم".

(3) تحدّث الأنباري، في الإنصاف، 524/2، المسألة 72، عن بناء الفعل الماضي، فقال: "ذهب الكوفيون إلى أنَّ فعل الأمر للمؤنَّج المَعْرَى عن حرف المضارعة - نحو: افْعَلْ - معرب مجزوم. وذهب البصريُّون إلى أنَّه مبني على السكون".

وانظر، ابن جنِّي، الخصائص، 83/3. العكبري، مسائل خلافيّة في النّحو، 124. الرّضوي، شرح الرّضوي على الكافية، 249/1.

(4) في (ل): "تَفْعَلَنَّ".

(5) سبق الحديث عن اختلاف النّحاة في رافع الفعل المضارع. قسم التّحقيق، 208.

(6) قال الحريري، في ملحة الإعراب:-

وَحَقُّ أَنْ تُشْرَحَ شَرْحاً يُفْهَمُ
مَا يَنْصِبُ الفعلَ وما قد يَجْزِمُ

حروف النصب

يُنصب الفعل المضارع⁽¹⁾ بأن، ولن، وكَي، نحو: أريدُ أن⁽²⁾ يقومَ، ولن⁽³⁾ يُحسنَ الكريمُ كَي يُحسنَ إليه، ويقول⁽⁴⁾ لك إنسان: أزورك غداً، فتقول له: إذا⁽⁵⁾ أكرمَكَ. وإذا قلت: جئت كَي⁽⁶⁾ لا تفعلَ، فكَي: حرف مصدري ناصب للفعل كما هو مع عدم لا .

(1) قال سيبويه، في الكتاب، 5/3، تحت باب "هذا باب إعراب الأفعال المضارعة للأسماء": "اعلم أن هذه الأفعال لها حروف تعمل فيها فتتصبها لا تعمل في الأسماء، كما أن حروف الأسماء التي تتصبها لا تعمل في الأفعال".

(2) تحدث المرادي، في الجنى الذاتي، 215-217، عن أن، فذكر أنها "لفظ مشترك يكون اسماً وحرفاً، وأما "أن" الحرفية فذكر لها بعض النحويين عشرة أقسام: الأول: المصدريّة، وهي من الحروف الموصولات، وتوصل بالفعل المتصرف ماضياً ومضارعاً وأمرأ،، وهي إحدى نواصب الفعل المضارع، بل هي أمّ الباب، وتعمل ظاهرة ومضمرة".

(3) قال سيبويه، عن "ن" في الكتاب، 5/3: "فأما الخليل فزعم أنها "لا أن" ولكنهم حذفوا لكثرة في كلامهم، كما قالوا: ويَلْمُه، يريدون: ويَ لَمْه، وكما قالوا: يومئذ، وجعلت بمنزلة حرف واحد، كما جعلوا "هلا" بمنزلة حرف واحد، فإنما هي: هل ولا. وأما غيره فزعم أنه ليس في "ن" زيادة، وليس من كلمتين، ولكنها بمنزلة شيء على حرفين، ليست فيه زيادة، وإنها في حروف النصب بمنزلة "لم" في حروف الجزم، في أنه ليس واحد من الحرفين زائداً. ولو كانت على ما يقول الخليل لما قلت: أما زيداً فلن أضرب؛ لأن هذا اسم والفعل صلة، فكانه قال: أما زيداً فلا الضرب له".

وذهب المبرد، في المقتضب، 8/2، إلى أن "ن"، "حرف بمنزلة أن".

(4) في (ل): "تقول".

(5) قال المبرد، في المقتضب، 10/2: "اعلم أن "إن" في عوامل الأفعال كظننت في عوامل الأسماء؛ لأنها تعمل وتلغى كظننت".

وتحدث ابن هشام، في مغنى اللبيب، 31، عن لفظها عند الوقف عليها بقوله: "والصحيح أن نونها تبدل ألفاً؛ تشبيهاً لها بتكوين المنصوب، وقيل: يوقف بالنون؛ لأنها كنون "ن" و"إن". روي عن المازني والمبرد، وينبني على الخلاف في الوقف عليها خلاف في كتابتها، فالجمهور يكتبونها بالألف، وكذا رُسمت في المصاحف، والمازني والمبرد بالنون، وعن الفراء: إن عملت كُتبت بالألف، وإلا كُتبت بالنون للفرق بينها وبين "إذ" وتبعه ابن خروف".

وذكر الحريري، في شرح على الملحة، 230، أنها: "تنصب الفعل باجتماع أربعة شرائط: أحدها: أن تكون مبتدأة، والثاني: أن تكون جواباً، والثالث: أن يكون الفعل مستقبلاً، والرابع: أن يعتمد الفعل عليها، فإن أخل بشرط من ذلك ارتفع الفعل".

(6) قال سيبويه، في الكتاب، 6/3: "وبعض العرب يجعل كَي بمنزلة "حتى"، وذلك أنهم يقولون: كَيْمَه، في الاستفهام، فيعملونها في الأسماء كما قالوا: حتى مَه، وحتى متى، ولمَه. فمن قال: كَيْمَه، فإنه يُضمَر=

"واللام حين تبتدى بالكسر" (1)

قوله:

يعني: لام الجرّ المكسورة، نحو: جُنْتُ لِنَفْعَلٍ (2)، و: ما كان زيدٌ لِفِعْلٍ (3). الفعل في نحو هذا منصوب بأن مضمرة (4)، وهي والفعل في تأويل مصدر مجرور (5) باللام (29/ب)، والتقدير:

"أن" بعدها، وأما من أدخل عليها اللام ولم يكن من كلامه كَيْمَةً، فإنها عنده بمنزلة "أن"، وتدخل عليها اللام كما تدخل على "أن". ومن قال: كَيْمَةً، جعلها بمنزلة اللام. وانظر، ابن السّراج، الأصول في النحو، 147/2.

(1) قال الحريري، في ملحّة الإعراب:-

فَتَنْصِبُ الْفِعْلَ السَّالِمَ أَنْ وَلَنْ
وَالنَّصْبُ فِي الْمُعْتَلِّ كَالسَّالِمِ
وَاللَّامُ حِينَ تَبْتَدِي بِالْكَسْرِ
وَكَي وَكَيْلًا ثُمَّ حَتَّى وَإِنَّ
فَانْصِبْ تَنْفِي عِلَّةَ السَّالِمِ
وَهِيَ إِذَا فَكَّرْتَ لَامُ الْجَرِّ

(2) وتُسمّى هذه اللام لام التعليل، أو لام كي، قال الزّجاجي، في كتاب اللامات، 53: "اعلم أن اللام تتصل بالأفعال المستقبلية وهذه اللام عند البصريين هي الخافضة للأسماء، فتكون أن والفعل، بتقدير مصدر مخفوض باللام".

(3) وهذه اللام هي لام الجحود، أو الجحد، قال الزّجاجي، في كتاب اللامات، 55: "لام الجحود سبيلها في نصب الأفعال بعدها بإضمار "أن" سبيل لام كي عند البصريين، إلا أن الفرق بينهما هو أن لام الجحود لا يجوز إظهار "أن" بعدها ويجوز إظهار "أن" بعد لام كي".

(4) ذهب سيبويه، في الكتاب، 7/3، إلى أن "أن" تُضمّر بعد لام التعليل جوازاً، وتُضمّر بعد لام الجحود وجوباً، فقال: "وأما اللام في قولك: جُنْتُكَ لِنَفْعَلٍ، فبمنزلة "إن" في قولك: إن خيراً فخير، وإن شراً فشر؛ إن شئت أظهرت الفعل ههنا، وإن شئت خزلته وأضمرته. وكذلك أن بعد اللام إن شئت أظهرته، وإن شئت أضمرته. واعلم أن اللام قد تجيء في موضع لا يجوز فيه الإظهار، وذلك ما كان ليفعل؛ فصارت أن ههنا بمنزلة الفعل، في قولك: يأكّك وزيداً، وكأنك إذا مثّلت قلت: ما كان زيدٌ لأن يفعل، أي: ما كان زيدٌ لهذا الفعل". وقد علّل المبرّد، في المختضب، 7/2، إضمار "أن" بعد اللام، بقوله: "وذلك لأن اللام من عوامل الأسماء، وعوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال".

أما الأنياري، في إحصافه، 575/2، المسألة 79، فقد قال: "ذهب الكوفيون إلى أن لام "كي" هي الناصبة للفعل من غير تقدير "أن" نحو: جُنْتُكَ لتكرمني، وذهب البصريون إلى أن الناصب للفعل "أن" مقترنة بعدها، والتقدير: جُنْتُكَ لأن تكرمني".

وفي، 593/2 المسألة 82، طرح السؤال التالي "هل تنصب لام الجحود بنفسها؟ وهل يتقدّم معمول منصوبها عليها؟" وأجاب بقوله: "ذهب الكوفيون إلى أن لام الجحد هي الناصبة بنفسها، ويجوز إظهار "أن" بعدها للتوكيد، نحو: ما كان زيدٌ لأن يدخل دارك، وما كان عمروٌ لأن يأكل طعامك، ويجوز تقديم مفعول الفعل المنصوب بلام الجحد عليها، نحو: ما كان زيدٌ دارك ليُدخل، وما كان عمروٌ طعامك ليأكل. وذهب البصريون إلى أن الناصب للفعل "أن" مقترنة بعدها، ولا يجوز إظهارها، ولا يجوز تقديم مفعول الفعل المنصوب بلام الجحد عليها".

وانظر، ابن بعيث، شرح المفصل، 19/7، وما بعدها. الأزهرى، شرح التصريح، 307/2.

(5) في (ل): "مجزوم".

جَنَّتَ للفعل، و: وما كان زيداً معدّاً للفعل، وقد نبّه على هذا بقوله: "وهي إذا فكُرتَ لأمّ الجرّ". فإنه إذا علم الفعل بعد تأويل متأول⁽¹⁾ بالاسم على الوجه المذكور .

وينصب الفعل بأن لازمة الإضمار بعد فاء الجواب⁽²⁾، وواو الجمع⁽³⁾ وذلك {في}⁽⁴⁾ الأمر، نحو: قم فأكرمك، والنهي، نحو: ﴿وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾⁽⁶⁾، والعرض: ألا تنزل فتصيب خيراً، والنفي، نحو: ما تأتينا فتحدثنا، والتّمني⁽⁷⁾، نحو: ليت لي مالاً فأنفقه، والاستفهام نحو: ﴿فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفْعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا﴾⁽⁹⁾، و: أين بيتك فأزورك؟ و: متى تأتينا فتحدثنا⁽¹⁰⁾ .

وكل هذه المواضع انتصب فيها الفعل بإضمار أن⁽¹¹⁾ على العطف على مصدر الفعل المقدم معمولاً لكون⁽¹²⁾ مقدر، فإذا قلت: قم فأكرمك، تقديره: ليكن منك قيام فأكرام. ونقول: لا تأكل السمك وتشرب⁽¹³⁾ اللبن، على معنى: لا يكن منك أكل السمك وشرب

(1) في (م): "متأويل" .

(2) قال الأتباري، في الإنصاف، 557/2-558، المسألة 76: "ذهب الكوفيون إلى أن الفعل المضارع الواقع بعد الفاء في جواب السئلة الأشياء - التي هي الأمر، والنهي، والنفي، والاستفهام، والتّمني، والعرض - ينتصب بالخلاف، وذهب البصريون إلى أنه ينتصب بإضمار أن، وذهب أبو عمر الجرمي إلى أنه ينتصب بالفاء نفسها؛ لأنها خرجت عن باب العطف، وإليه ذهب بعض الكوفيين" .

(3) تحدث ابن هشام، في مغني اللبيب، 472، عن "الواو الداخلة على المضارع المنصوب لعطفه على اسم مؤول" بقوله: "شرطه أن يتقدم الواو نفي أو طلب، وسمى الكوفيون هذه الواو واو الصّرف" .

(4) ما بين المعقوفين {} ساقط من (ل) .

(5) في (م): "لا تطغوا" .

(6) سورة طه، من الآية 81 .

(7) في (م، و:ل): "والنهي" .

(8) في (م، و:ل): "هل" .

(9) سورة الأعراف، من الآية 53 .

(10) زاد الحريري، في شرحه على الملحة، 232 "والتحضيض، كقولك: هلا تزورني فأكرمك" .

(11) قال الأتباري، في الإنصاف، 555/2، المسألة 75: "ذهب الكوفيون إلى أن الفعل المضارع في نحو قولك: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، منصوب على الصّرف. وذهب البصريون إلى أنه منصوب بتقدير "أن". وذهب أبو عمر الجرمي من البصريين إلى أن الواو هي الناصبة بنفسها؛ لأنها خرجت عن باب العطف" .

وانظر، المبرد، المقتضب، 25/2. ابن السّراج، الأصول في النّحو، 154/2. ابن يعيش، شرح المفصل، 21/7.

(12) في (م، و:ل): "تلون" .

(13) في (ل): "تشرب" .

اللين، أي: لا يكن منك جمعٌ بينهما، جعلوا النَّصْبَ إمارةً على هذا التأويل دليلاً⁽¹⁾ على المعنى المذكور .

قوله:

"وَيُنْصَبُ الْفِعْلُ (أ/30) بِأَوْ وَحَتَّى"⁽²⁾

{الصَّوَابُ}⁽³⁾ أن يُقال: وينصب الفعل بأن مضمره بعد أو⁽⁴⁾، وحتَّى⁽⁵⁾. أمّا "أو" فينصب الفعل بعدها على معنى "إلى" نحو: لَأَنْتَظِرُنَّهْ أو يجيء، أو على معنى "إلا" نحو: لَأَقْتُلَنَّهْ أو يُسَلِّمَ. وأمّا "حتَّى" فينصب⁽⁶⁾ الفعل بعدها، وهي حرف جرٌّ بمعنى "إلى" نحو: لَأَسِيرَنَّ حَتَّى تَغْرِبَ⁽⁷⁾ الشَّمْسُ، وبمعنى "كي" نحو: لَأَتُوبَنَّ حَتَّى يَغْفِرَ اللهُ لِي .

(1) في النسختين: "دليل".

(2) قال الحريري، في ملحة الإعراب:-

والفاءُ إن جاءت جوابَ النَّهْيِ
وفي جوابٍ لَيْتَ لِي وَهَلْ فَتَى
والواوُ إن جاءت بمعنى الجَمْعِ
وَيُنْصَبُ الْفِعْلُ بِأَوْ وَحَتَّى
تَقُولُ أَيُنِي يَا فَتَى أَنْ تَهْبِئَا
وَجِئْتُ كَي تُولِيَنِي الْكَرَامَةَ

(3) ما بين المعقوفين {} ساقط من (ل) .

(4) تحدث البن السَّراج، في أصوله، 151/2، عن "أو" وجعلها من الحروف التي لا يجوز إظهار "أن" بعدها،

فقال - تحت عنوان "الفعل الذي ينتصب بحرف لا يجوز إظهاره" -: "وذلك الحرف هو "أن" والحروف التي تضمّر معها ولا يجوز إظهارها أربعة أحرف: "حتَّى" إذا كانت بمعنى إلى أن، والفاء، إذا عطف على معنى الفعل لا على لفظه، والواو، إذا كانت بمعنى الاجتماع فقط، وأو، إذا كانت بمعنى إلى أن" .

وقال، 155/2، عن "أو": "اعلم أن الفعل ينتصب بعدها إذا كان المعنى معنى "إلا تفعل"، نقول: لأَكْزِمَنَّكَ أو تعطيني، كأنه قال: ليكونَ اللزوم والعطيّة" .

(5) تقع "حتَّى" في الكلام على عدّة أوجه، وقد سبق الحديث عنها، انظر، قسم التَّحْقِيق، 90. أمّا "حتَّى" التي ينتصب الفعل المضارع بعدها، فقد اختلف النحاة فيها، وقد فصل الأبياري، في إنصافه 597/2، المسألة 83، هذا الخلاف، فقال: ذهب الكوفيون إلى أن "حتَّى" تكون حرف نصب ينصب الفعل المضارع من غير تقدير "أن"، نحو قولك: أطع الله حتَّى يدخلَكَ الجنةَ، و: اذكر الله حتَّى تطلعَ الشَّمْسُ، وتكون حرف خفض من غير تقدير خافض، نحو قولك: مَطَّلَنُ حَتَّى الشَّتَاءِ، و: سَوَّقَنُ حَتَّى الصَّيْفِ .

وذهب أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي إلى أن الاسم يُخْفَضُ بعدها بإلى مضمره أو مظهره. وذهب البصريون

إلى أنها في كلا الموضعين حرف جرٌّ، والفعل بعدها منصوب بتقدير "أن" والاسم بعدها مجرور بها".

(6) في (م): "فتنصب"، والصَّوَابُ ما أثبت؛ لانسجامه مع ما ذهب إليه المؤلف .

(7) في (ل): "يغرب" .

قوله:

"أبغى يا فتى أن تذهباً⁽¹⁾"

ابتدأ من هنا في أمثلة نواصب الفعل، ونحن نتتبع إعرابها لنزيد وضوحاً، فنقول: أن: حرف مصدريّ ينصب⁽²⁾ الفعل المضارع، وتذهباً: منصوب بأن، والفعل في تأويل مصدر منصوب بأبغى ذهابك، ولن أزال⁽³⁾، مثل أن تذهباً، وتركباً⁽⁴⁾: معطوف على أزال. وجئت: فعل وفاعل، وكى⁽⁵⁾: حرف مصدريّ ينصب⁽⁶⁾ المضارع، وتوليني: فعل مضارع منصوب بـ"كي"، وفاعله: ضمير المخاطب، والياء: ضمير المفعول، والنون: للوقاية⁽⁷⁾، والكرامة: مفعول ثانٍ، وحتى: حرف جر بمعنى "كي"، وأدخل: منصوب بأن مضمره، وهي والفعل في تأويل مصدر مجرور بحتى تقديره (30/ب): سرت إلى الدخول .

قوله:

"واقْتَبَسَ الْعِلْمَ لَكَيْمًا تُكْرَمًا"⁽⁸⁾.

اللام: حرف جرّ معناه التعليل.

(1) في (م): "يذهباً" .

(2) في (م): "تنصب" .

(3) في (م،و،ل): "وأن أراك" .

(4) في (ل): "تركبتها" .

(5) بخصوص كي انظر قسم التحقيق، 220.

وقد خصّ ابن مالك "كي" في شرح الكافية الشافية، 1531/3، وما بعدها بحديث مسهب، فجعلها على ضربين: "أحدهما كونها حرفاً مصدرياً بمعنى "أن" ومساوياً لها في الاستقلال بالعمل. والثاني: كونها حرف تعليل بمعنى "اللام" والنصب بعدها حينئذٍ بـ"أن" مضمره غير جائزة الإظهار" .

(6) في (م): "تنصب" .

(7) علّ ابن جنّي، في سرّ صناعة الإعراب، 550/2، تسمية هذه النون بهذا الاسم بقوله: "وإنما زيدت هذه النون في ضربني وضربني؛ ليسلم الفعل من الكسر، وتقع الكسرة على النون" . وزاد الملك المؤيد، في الكنّاش، 130، أنها: "لازمة مع ياء ضمير المتكلم، في الفعل الماضي مطلقاً وكذلك هي لازمة في المضارع العاري عن نون الإعراب، نحو: يضربني وتجب نون الوقاية في قولك: النساء يضربنني" .

(8) قال الحريري، في ملحّة الإعراب:-

وعاصِ أسبابَ الهوى لِتَسْلَمَا
وما عليك عتْبُهُ فْتَعْتَبَا
وليتَ لي كَنَزَ الغنى فآرِفَدَا
ولا تُحَاضِرْ وتُسيءَ المَحْضَرَا

واقْتَبَسِ الْعِلْمَ لَكَيْمًا تُكْرَمَا
ولا تُمارِ جاهلاً فتتعبَا
وهلَ صديقٌ مُخلصٌ فأَقْصِدَا
وزُرْ فتلْتَدُ بأصنافِ القِرَى

وكي: مصدرية⁽¹⁾، وما: مزيدة، وتكرما: منصوب بكي، وكذا اللام في "لتسلما": جارة، وتسلم: فعل منصوب بأن مضمرة، وهي والفعل في تأويل مصدر مجرور باللام .

قوله: "فتتعبا"، هذه الفاء: هي فاء الجواب، وانتصب الفعل بعدها بأن مضمرة⁽²⁾ على معنى: لا يكن منك مرء، فإن "تتعبا" فهذا مثال النصب بعد النهي⁽³⁾، والنصب بعد النفي، نحو: "وما عليك عتبه فتعتبا"، وبعد الاستفهام، نحو: "وهل صديق مخلص فأقصده"، وبعد التمني: "وليت لي كنز الغنى فأرفده"، وبعد الأمر: "وزر فلتتد بأصناف القرى"، كأنه قيل: ليكن منك زيارة فالتد بالقرى .

قوله:

"قُلْ لَهُ إِنِّي إِذَا أَحْتَرَمَكَ"⁽⁴⁾

تنصب "إذا" المضارع بشرط، أن يبدى بها، ويليهما الفعل، ولم يرد به الحال⁽⁵⁾ - كالمثال المذكور - فلو قلت: أنا إذا أحترمتك، لم تنصب لأنه لم يبتد بها⁽⁶⁾، وكذا لا تنصب (31/أ) إذا فصل الفعل، نحو: إذن أنا أحترمتك⁽⁷⁾، وكذا لا تنصب إذا أريد بالفعل الحال⁽⁸⁾ كقولك: إذن أصدقك، لمن قال: أنا أحبك .

(1) تحدث الحريري، في شرحه على الملح، 229، عن "كي" وذكر أنها: "حرف وضع على معنى العلة والغرض لوقوع الفعل، فإذا قلت: زرتك كي تكرمني، فمعناه: زرتك للإكرام، فيها شبه من المفعول له، ويجوز إدخال اللام عليها، فتقول: زرتك لكي تكرمني، وقد يجوز إدخال "ما" و"لا" بأخرها مع زيادة اللام في أولها وحذفها، فتقول: زرتك لكيما تكرمني، و: كيما تكرمني، و: زرتك لكيلا تغضب، و: كيلا تغضب". وذكر ابن مالك، في شرح الكافية الشافية، 1533/3، أن "كي" "على ضربين: فالمقترنة باللام مصدرية، والدخلة على "ما" في قولهم: كيما، جارة".

(2) وهذه مسألة خلافية، انظر، قسم التحقيق، 218.

(3) في (م): "النفي".

(4) قال الحريري، في ملح الإعراب:-

وَمَنْ يَقُلْ إِنِّي سَأَعِشَى حَرَمَكَ
وَقُلْ لَهُ فِي الْعَرَضِ يَا هَذَا أَلَا
فَهَذِهِ نَوَاصِبُ الْأَفْعَالِ
تَنْزِلُ عِنْدِي فَتُصِيبُ مَا كَلَا
مَثَلُهَا فَأَحْذُ عَلَى تَمَالِي

(5) فسر الحريري، ذلك، في شرحه على الملح، 230، بقوله: "أن يكون الفعل مستقبلاً". وأضاف شرطاً رابعاً، وهو: "أن يعتمد الفعل عليها".

وانظر، سيبويه، الكتاب، 12/3 .

(6) في النسختين: "لم تنصب لا بل لم ينتدبها".

(7) أجاز سيبويه، في الكتاب، 12/3، الفصل بين "إذن" ومنصوبها بالقسم، نحو: إذن والله أحبك .

(8) انظر، سيبويه، الكتاب، 16/3 .

واعلم أنَّ الفعل المضارع ينقسم إلى: صحيح، ومعتل، فالصحيح، يظهر فيه الإعراب كله، والمعتل ما كان آخره ألفاً كيخشى، أو ياءً كيرمي، أو واواً كيدعو، ويُقدَّر فيه الرَّفْع مطلقاً، والنَّصْب في الألف⁽¹⁾، ويظهر فيه الجزم بالحذف⁽²⁾، والنَّصْب في الياء والواو⁽³⁾.
والفعل الذي اتَّصل به ألف الاثنين، أو واو الجمع، أو ياء المخاطبة، يكون رفعه بثبات النون⁽⁴⁾ نحو: يَفْعَلانِ، وَيَفْعَلُونَ، وَتَفْعَلَيْنِ، وتقول في النَّصْب: لَنْ يَفْعَلَا، وَلَنْ يَفْعَلُوا، وَلَنْ تَفْعَلِي، وتقول في الجزم: لَمْ يَفْعَلَا، وَلَمْ يَفْعَلُوا، وَلَمْ تَفْعَلِي⁽⁵⁾.

(1) علَّ ابن جنِّي، في الملع، 184، ذلك بقوله: "وتبقى الألف على سكونها؛ لأنه لا سبيل إلى حركتها".

(2) يعني حذف حرف العلة.

(3) قال الحريري، في ملحة الإعراب:-

وإنَّ تَكُنْ خَاتِمَةُ الْفِعْلِ أَلِفٌ
تَقُولُ لَنْ يَرْضَى أَبُو السَّعُودِ
فَهِيَ عَلَى سُكُونِهَا لَا تَخْتَلِفُ
حَتَّى يَرَى نَتَائِجَ الْوَعْدِ

(4) تحدَّث ابن جنِّي، في سرِّ صناعة الإعراب، 447/2-448، عن هذه النون بقوله: "وتلحق علماً للرفع في خمسة أفعال ولا تحذف هذه النون إلا لجزم أو نصب، ولا تثبت إلا للرفع". وأشار، 448/2، إلى أنها قد تثبت في فعل مجزوم من قبيل الشُّنُود.

(5) قال الحريري، في ملحة الإعراب:-

وخمسة تحذفُ منهِنَّ الطَّرْفُ
وهي لَقِيَّتِ الْخَيْرَ تَفْعَلانِ
وتفعلون ثم يفعلونا
فهذه تحذفُ منها النونُ
تقول للزَّيْنَيْنِ لَنْ تَطْلُقَا
وجَاهِدُوا يَا قَوْمَ حَتَّى تَغْنَمُوا
ولَنْ يَطِيبَ الْعَيْشُ حَتَّى تُسْعِدِي
في نصبها فالقبة ولا تخفُ
ويفعلان فاعرف المبانِي
وانت يا أسماء تفعلينا
في نصبها ليظهر السكونُ
وفرَقْدَا السَّمَاءِ لَنْ يَفْتَرِقَا
وقَاتِلُوا الْكُفَّارَ كَيْمَا يُسْلِمُوا
يا هذِّ بالوصلِ الذي يشفي الصدِّ

حروف الجزم

يُجزم المضارع بَلَمْ، وَلَمَّا النَّافِيَّةُ، وبِلَامِ الأَمْرِ، ولا في النَّهْيِ⁽¹⁾، ومن يقول: في أَلَمَّا يفعل؟ فالهمزة عنده الاستفهام، وَلَمَّا⁽²⁾ حرف جزم ينفي المضارع ويقلب معناه إلى الماضي، وكذا، "لَمْ" حرف نفي تَقْلِبُ المضارع ماضِي المعنى .
قوله (31/ب): "ولا تُخَاصِمُ"⁽³⁾، لا: حرف نهْيٍ يَجْزِمُ المضارع، وتُخَاصِمُ: مجزوم بلا علامة جزمه سكون الميم .

قوله:

"وإن تلاه ألفاً ولاماً"⁽⁴⁾،

يعني أَنَّ المسكَّنَ المجزوم إذا لاقى ساكناً آخر كُسِرَ؛ لالتقاء الساكنين، نحو: لَمْ يَقَمْ الغَلامُ، و: لَمْ يَضْرِبْ ابنُ زَيْدٍ .

(1) تحث سيبويه، في الكتاب، 8/3-9، عن هذه الحروف، بقوله: "هذا باب ما يعمل في الأفعال فيجزمها، وذلك: لَمْ، وَلَمَّا، واللام التي في الأمر، وذلك قولك: لِيَفْعَلْ، ولا في النَّهْيِ، وذلك قولك: لا تَفْعَلْ، فإنما هي بمنزلة لَمْ" .

(2) ذهب ابن السَّراج، في أصوله، 157/2، إلى أَنَّ "لَمَّا" لَمْ ضُمَّتْ إليها "ما" وبنيت معها .

(3) قال الحريري، في ملحة الإعراب:-

وَيُجْزَمُ الْفِعْلُ بَلَمْ فِي النَّفْيِ
وَمِنْ حُرُوفِ الْجَزْمِ أَيْضاً لَمَّا
تَقُولُ لَمْ تَسْمَعْ كَلَامَ مَنْ عَذَلُ
وَخَالَذَ لَمَّا يَرِدُ مَعَ مَنْ وَرَدَ

(4) قال الحريري، في ملحة الإعراب:-

وإن تَلَاهُ أَلْفٌ وَلَامٌ
تَقُولُ لَا تَنْتَهِرِ الْمُسْكِنَا
وإن تَرِ الْمُعْتَلِ فِيهَا رِذَقَا
تَقُولُ لَا تَأْسَ وَلَا تُؤْذِ وَلَا
وَأَنْتَ يَا زَيْدُ فَلَا تَرْتَدِّ عَنَّا

واللام في الأمر ولا في النَّهْيِ
وَمَنْ يَزِدُ فِيهَا يَقُلُ أَلَمَّا
ولا تُخَاصِمُ مَنْ إذا قالَ فَعَلُ
وَمَنْ يُؤَادِدُ قَلِيلًا أَصِلَ مَنْ يَوَدُّ

فليسَ غيرُ الكسرِ والسَّلامِ
ومثْلُهُ «لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ»
أو آخِرُ الْفِعْلِ قَسْمُهُ الْحَذْفُ
تَقُلْ بِلَا عِلْمٍ وَلَا تُخْسِ الطُّلَا
ولا تَبِغْ إِلَّا بِتَقْدِيرِ فِي مَنَى

قوله:

"وإن تَر (1) المَعْلُ فيها رَدَفًا (2)"

الفعل المجزوم إن كان آخره علة حُذِفَ للجزم كما تقدّم أنفاً، وذلك قولك: لَمْ يَأْسَ، وَلَمْ يُؤْذِ، وَلَمْ يَغْفُ، وإن كان المَعْلُ قبل آخره حُذِفَ أيضاً؛ لسكونه وسكون ما بعده للجزم، وذلك قولك: لَمْ يَقُلْ، وَلَمْ يَبِيعْ، وَلَمْ يَخَفْ، فلو تحرك الآخر، لاتّصال الضمير أو نون التوكيد، عاد المحذوف، نحو: لَمْ يَقُولَا، وَلَمْ يَبِيعُوا، وَلَمْ يَخَافَنَّ. ولو تحرك لملاقاة غير ذلك لم يعد المحذوف، وذلك قولك: لَمْ تَقُلِ الحقَّ، وَلَمْ يَخَفِ الرَّجُلُ.

قوله:

"والجزمُ في الخمسةِ مثلُ النَّصْبِ (3)"

يعني أن الجزم في يَفْعَلَانِ، وَتَفْعَلَانِ، وَيَفْعَلُونَ، وَتَفْعَلُونَ (4) وَتَفْعَلِينَ، بحذف النون، كما كان النَّصْبُ بحذفها.

ومن الجواز: "إن" الشرطيّة وما ضمّن (5) معناها، فأما "إن" (6)، فتقتضي جملتين (32/أ) إحداهما شرطاً، والأخرى (7) جزاء (8)، ولا يكون الشرط (9) إلا فعلاً مضارعاً مجزوماً، أو

(1) في (م): "تري"، وهو خطأ واضح، ولعله من سهو الناسخ.

(2) فسر الحريري، في شرحه على الملحّة، 244، مراده من "ردفاً" بقوله: "وهو أن يكون - بقصد: حرف العلة - قبل الحرف الأخير".

(3) قال الحريري، في ملحّة الإعراب: -

والجزمُ في الخمسةِ مثلُ النَّصْبِ

فأقنع بإيجازي وقل لي حسبي

زيادة يقتضيها السياق.

(5) في النسختين: "ومن الجواز" "إن" الشرطيّة فمن معناها.

(6) قال الوراق، عن "إن"، في علل النحوي، 435: "اعلم أن أصل حروف المجازاة "إن"، وإنما وجبت أن تكون الأصل؛ لأنها لا تخرج عن الجزاء، ولا تختص بالاستعمال في بعض الأشياء دون بعض. وسائر ما يُجازى به من سواها قد يخرج من باب الجزاء إلى غيره".

(7) في (م): "والآخر"، والصواب ما أثبت؛ لاستقامة المعنى.

(8) ذكر ابن هشام، في شرح قطر الندي، 74، أن الفعل الثاني يُسمى جواباً وجزاءً.

(9) فسر المبرد، معنى الشرط، في المقتضب، 46/2، بقوله: "ومعنى الشرط: وقوع الشيء لوقوع غيره". أي أن جواب الشرط يقع لوقوع فعل الشرط.

ماضياً، والجواب يكون جملة اسمية أو (1) فعلية، فإذا كان جملة فعلية (2)، فإن [كان فعلها] (3) مضارعاً مجرداً أو منفياً بلا، أو لم، جاز جزمه خالياً من الفاء (4) رفعت، كقولك: نعم فأقوم أو فلا أقوم.

وإن كان ماضياً مجرداً جاز خلوّه من الفاء واقتترانه بها، نحو: إن قام عمرو، [فسأقوم] (5) و ﴿إِنْ كَانَتْ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قُبْلِ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ الْكَاذِبِينَ﴾ (6)، وإن كان غير ذلك وجبت الفاء (7) نحو: إن قام زيد فقد قام عمرو، وإن تأتني فسأكرمك.

ويعمل عمل "إن" ما ضمّن معناها من أسماء (8) الشرط، وهي: مَنْ، وَمَا، وَمَهْمَا (9)،

(1) في النسختين: "و".

(2) ذهب ابن عقيل، في شرحه على الألفية، 315/2-316، إلى أنه إذا كان الشرط والجزاء جملتين فعليتين، فيكونان على أربعة أنحاء: الأول: أن يكون الفعلان ماضيان والثاني: أن يكونا مضارعين والثالث: أن يكون الأول ماضياً والثاني مضارعاً والرابع: أن يكون الأول مضارعاً والثاني ماضياً
زيادة يقتضيها السياق.

(3) ذكر ابن النّاطم، في شرحه على الألفية، 700، "أنّ الجواب متى صحّ أن يجعل شرطاً، وذلك إذا كان ماضياً متصرفاً مجرداً عن "قد" وغيرها، أو مضارعاً مجرداً أو منفياً بـ"لا" أو "لم" فالأكثر خلوّه من الفاء، ويجوز اقتترانه بها".

(4) زيادة يقتضيها السياق.

(5) سورة يوسف، من الآية 26.

(6) قال ابن جني، في سر صناعة الإعراب، 252/1: "وإنما دخلت الفاء في جواب الشرط توصلاً إلى المجازاة بالجملة المركبة من المبتدأ والخبر، أو الكلام الذي يجوز أن يبتدأ به".
وذكر ابن هشام، في أوضح المسالك، 155/4، وما بعدها المواطن التي يجب أن يقترن فيها جواب الشرط بالفاء

بقوله: "وكل جواب يمتنع جعله شرطاً فإن الفاء تجب فيه، وذلك الجملة الاسمية والطلبية والتسي فعلها جامد أو مقترن بقد أو تنفيس أو لن أو ما".

وانظر، الشلوبين، شرح المقدمة الجزوليّة الكبير، 517/2، وما بعدها.

(8) تحدث ابن جني، في اللّمع، 193، عن الشرط، وبين أن "إن" تحرفه المستولي عليه" وأضاف بأنه تشبه به أسماء وظروف.

(9) قال سيبويه، في الكتاب، 59/3: "وسألت الخليل عن مهمما، فقال: هي "ما" أدخلت معها "ما" لغواً، بمنزلتها مع متى، إذا قلت: متى ما تأتني أنك، وبمنزلتها مع إن إذا قلت إن ما تأتني أنك، وبمنزلتها مع أين كما قال سبحانه: ﴿أَيَنَّمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ﴾، سورة النساء، من الآية 78-، وبمنزلتها مع أي إذا قلت: ﴿أَيَّامًا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾، سورة الإسراء، من الآية 110- ولكنهم استحبوا-

وأي، وأين، ومتى، وحيثما، وإذما⁽¹⁾، وأننى⁽²⁾، وزاد قوم "ما" يعني أنه يجوز في اللغة أن "ما" [تُرَاد] ⁽³⁾ تؤكد بين إن الشرطية، وبين فعل الشرط، نحو: ﴿فَإِمَّا⁽⁴⁾ تَرِينَ مِن آتِشَرِ أَحَدًا⁽⁵⁾﴾، وكذا تُرَاد بعد: أين، ومتى، وأي، تقول:

أَيْنَ مَا تَذْهَبُ نَلَاقِ سَعْدًا

أين: ظرف مكان مضمّن معنى الشرط، وتقول: مَنْ يَزُرْ أَزْرَهُ، فَمَنْ: مفعول تزر، وتزر: مجزوم بمن؛ لما فيه من معنى الشرط، وأزره جواب للشرط، وهو مجزوم أيضا بمن⁽⁶⁾، وهكذا جميع أدوات الشرط⁽⁷⁾ تجزم الشرط والجواب⁽⁸⁾.

= أن يكرروا لفظاً واحداً، فيقولوا: مامًا، فأبدلوا الهاء من الألف التي في الأولى. وقد يجوز أن يكون "مة" كإذ، ضمٌ إليها "ما".

و"مة" هذه-كما قال الوراق، في علل النحو، 435: "مثل صة، بمعنى: اسكت".

وللمبرد قولان في "مهما"، فقد قال، في المقتضب، 46/2، في معرض حديثه عن المجازاة وحروفها: "ومن الأسماء: مَنْ، وما، وأي، ومَهْمَا". ثم قال، 48/2: "ومن حروف المجازاة مَهْمَا.....".

⁽¹⁾ قال سيبويه، في الكتاب، 56/3-57: "ولا يكون الجزاء في حيث ولا في إذ حتّى يُضمّ إلى كلّ واحد منهما "ما"، فتصير إذ مع ما، بمنزلة إئما، وكأنما، وليست ما فيهما بلغو، ولكن كلّ واحد منهما مع ما، بمنزلة حرف واحد".

وذهب المبرد، في المقتضب، 46/2، إلى أنها حرف بمنزلة "إن". وإليه ذهب الوراق، في علل النحو، 438.

وذهب ابن السراج، في الأصول، 159/2، إلى أنها ظرف. وبه قال ابن جني، في اللمع، 193.

⁽²⁾ زاد الزّجاج، في كتابه الجمال في النحو، 211: "كيف، وكيفما". كما زاد ابن جني، في اللمع، 193: "أي حين".

⁽³⁾ زيادة يقتضيهما السياق.

⁽⁴⁾ في (م، و، ل): "إمّا".

⁽⁵⁾ سورة مريم، من الآية 26.

⁽⁶⁾ اختلف النحاة حول عامل الجزم في جواب الشرط، وقد تحدّث الأنباري، في الإنصاف، 602/2، المسألة 84، فقال: "ذهب الكوفيون إلى أن جواب الشرط مجزوم على الجوار. واختلف البصريون، فذهب الأكثرون إلى أن العامل فيهما حرف الشرط، وذهب آخرون إلى أن حرف الشرط وفعل الشرط يعملان فيه، وذهب آخرون إلى أن حرف الشرط يعمل في فعل الشرط، وفعل الشرط يعمل في جواب الشرط، وذهب أبو عثمان المازني إلى أنه مبني على الوقف".

⁽⁷⁾ من الجدير ذكره أن لابن هشام رسالتين مخطوطتين، الأولى بعنوان: "المباحث المرضية المتعلقة بمن الشرطية"، والثانية بعنوان: "مسائل حول من الشرطية وغيرها من أسماء الشرط".

⁽⁸⁾ قال الحريري، في ملحة الإعراب-

تَجْزِمُ فَعْلَيْنِ بِلَا امْتِرَاءٍ
وَحَيْثُمَا أَيْضًا وَمَا وَإِذْمَا=

هَذَا وَإِنْ فِي الشَّرْطِ وَالْجَزَاءِ
وَيَلَوْهَا أَيْ وَمَنْ وَمَهْمَا

المبني

الكلام كله ينقسم إلى: معرب، ومبني، فالمعرب من الكلام شيان: الاسم المتمكن، والفعل المضارع، وما سوى ذلك مبني، وهو: الاسم غير المتمكن، والفعل الماضي، وفعل الأمر⁽¹⁾، والحرف .

والمبني، إمّا متحرك أو ساكن، والمتحرك، إمّا مفتوح أو مكسور أو مضموم، فالسكون يُبنى عليه الاسم، نحو: مَنْ⁽²⁾، وَكَمْ⁽³⁾، وفعل الأمر، نحو: اضرب، واخرج، والحرف، نحو: هل. والفتح، يُبنى عليه الاسم، نحو: أين، وكيف⁽⁴⁾، والفعل الماضي، نحو: قام، وقعد، والحرف، نحو: إن، وكان. والكسر، يُبنى عليه الاسم، نحو: أمس⁽⁵⁾،

فأحفظ جميع الأتوات يا فتى	وأين منهن وأنى ومتى
وأينما كما تلقوا أيّما	وزاد قوم ما فقالوا إمّا
وأينما تدقّب تلاق سعدا	تقول إن تخرج تصادف رشدًا
وهكذا تصنع في البواقي	ومن يزُر أزرة باتفاق
جلوتها منظومة اللّالي	فهذه جوازيم الأفعال
وقس على المذكور ما ألغيت	فأحفظ وقيت السهو ما أملت

(1) اختلف النحاة حول بناء فعل الأمر وإعرابه، وقد سبق الحديث عن ذلك، انظر، قسم التحقيق، 96.

(2) قال الأنباري، في أسرار العربية، 37: "وأما مَنْ" فإنما بُنيت؛ لأنها لا تخلو: إمّا أن تكون استفهامية، أو شرطية، أو اسماً موصولاً، أو نكرة موصوفة. فإن كانت استفهامية فقد تضمنت معنى حرف الاستفهام، وإن كانت شرطية فقد تضمنت معنى حرف الشرط، وإن كانت اسماً موصولاً فقد نزلت منزلة بعض الكلمة، وبعض الكلمة مبني، وإن كانت نكرة موصوفة فقد تنزلت منزلة الموصوفة".

(3) علّل الأنباري، في أسرار العربية، 37، بناء "كم" بقوله: "فإنما بُنيت؛ لأنها لا تخلو: إمّا أن تكون استفهامية، أو خبرية، فإن كانت استفهامية فقد تضمنت معنى حرف الاستفهام، وإن كانت خبرية فهي نقيضة رُبّ؛ لأنّ رُبّ للتقليل، وكم للكثير، وهم يحملون الشيء على ضده، كما يحملونه على نظيره. وبُنيت مَنْ وكم على السكون؛ لأنه الأصل في البناء، ولم يعرض فيهما ما يُوجب بناءهما على حركة، فيبقى على الأصل".

(4) تحدّث الأنباري، في أسرار العربية، 38، عن "أين" و"كيف"، فقال: "وأما أين" و"كيف"، فإنما بُنيا على الفتح؛ لأنهما تضمنا معنى حرف الاستفهام؛ لأنّ "أين" سؤال عن المكان، و"كيف" سؤال عن الحال، فلمّا تضمنا معنى حرف الاستفهام، وجب أن يُبنيا. وإنما بُنيا على حركة؛ لالتقاء الساكنين، وإنما كانت الحركة فتحة؛ لأنها أخف الحركات".

(5) قال السهيلي، في نتائج الفكر في النحو، 89: "..... إلا أن أمس مبني، وغداً معرب، فعل بكل واحد منهما ما فعل بالفعل الذي في معناه، ولذلك جاء أمس بلفظ الأمر حين أرادوا بناءه، كما بُني الماضي الذي صيغ=

وهؤلاء⁽¹⁾ ونَزَالِ⁽²⁾ وَدَرَاكَ⁽³⁾. والحرف في: جَبَرِ⁽¹⁾ بمعنى نَعَم⁽²⁾ وباء الجر، والإضافة، ونحو ذلك .

=من أجله، ولم يجيء بلفظ الفعل؛ لئلا يلتبس بالفعل الماضي، ولعله قد جاء كما أن أمس أي الأيام كان إذا ولي يومك ماضياً فهو أمس .

وقال السيوطي، في معجم الهوامع، 208/1: "إن استعمل 'أمس' ظرفاً فهو مبني على الكسر عند جميع العرب؛ وعلة بنائه تضمته معنى الحرف، وهو: لام التعريف، ولذا لم يُنْ "غذ" مع كونه معرفة؛ لأنه لم يتضمَّنْها، وإنما يتضمَّنْها ما هو حاصل واقع، و"غذ" ليس بواقع وقال ابن كيسان: بُني؛ لأنه في معنى الفعل الماضي وقال قوم: علة بنائه شبه الحرف؛ إذ اقتصر في الدلالة على ما وضع له إلى اليوم الذي أنت فيه، وقال آخرون: بُني لشبهه بالأسماء المبهمة في انتقال معناها؛ لأنه يختص بمسمى دون آخر، وأجاز الخليل في: لقيته أمس، أن يكون التقدير: لقيته بالأمس، فحذف الحرفين: "الباء"، و"ال"، فتكون الكسرة على هذا كسرة إعراب، وزعم قوم منهم الكسائي: أنه ليس مبنيّاً ولا معرباً، بل هو محكيّ مُسمّى بفعل الأمر من المساء، كما لو سُمّي بأصبح، من الصباح، فقولك: جئت أمس، أي: الذي كنا نقول فيه أمس عندنا أو معنا، وكانوا كثيراً ما يقولون ذلك للزور والخليط إذا أرادوا الانصراف عنهم، فكثر هذه الكلمة على ألسنتهم حتى صارت اسماً للوقت .

(1) في (م): "هاؤلاً". وهو من سهو الناسخ. وقد علل الأنباري، في أسرار العربية، 38، بناءها، بقوله: "وأما هؤلاء، فقد بُنيت؛ لتضمينها معنى حرف الإشارة وإن لم يُنطق به؛ لأن الأصل في الإشارة أن تكون بحرف، كالشرط، والنفي، والتثني، والعطف، إلى غير ذلك من المعاني، إلا أنهم لما لم يفعلوا ذلك ضمّنوا هؤلاء معنى حرف الإشارة، فبنوها" .

(2) قال سيبويه، في الكتاب، 270/3-271: "هذا باب ما جاء معدولاً عن حذّه من المؤنث كما جاء المذكّر معدولاً عن حذّه، نحو: فسق، ولُكّع، وعُمّر، وزُفّر، وهذا المذكّر نظير ذلك المؤنث. فقد يجيء هذا المعدول اسماً للفعل، واسماً للوصف المنادى المؤنث أمّا ما جاء اسماً للفعل وصار بمنزلة ويقال: نَزَالِ، أي انزِل ويقال للضبع: دَبَاب، أي: دَبِي، فالحذ في جميع هذا "افعل" ولكنه معدول عن حذّه. وحُرّك آخره؛ لأنه لا يكون بعد الألف ساكن. وحُرّك بالكسر؛ لأن الكسر ممّا يُؤنث به" .

وقال ابن منظور، في اللسان، مادة (نزل): "ونَزَالِ نَزَالِ أي انزل، وكذا الاثنان والجمع والمؤنث بلفظ واحد نَزَالِ مثل قَطَام بمعنى انزل، وهو معدول عن السُنازلة". وقال الحريري، في شرحه على الملح، 245: "اعلم أن المعدول عن وزن "فَعَال" مبني على الكسر، وهو يأتي على أربعة أضرب: أحدها بمعنى الأمر، كقولك: تَرَكَ، بمعنى: انزَلْ، ونَزَالِ، بمعنى: انزِل .

والثاني لا يُستعمل إلا في النداء، كقولك: يا خُبَات والثالث، اسم المصدر، نحو: فُجَار والرابع، من أسماء النساء ما عُدل عن "فاعلة"، نحو: حَذَام، وقَطَام وكان الأصل: حاذمة، وقاطمة"

(3) قال ابن السّراج، في أصوله، 132/2: "واعلم أنه لا يُبنى شيء من هذا الباب على الكسر إلا وهو مؤنث معرفة ومعدول عن جهته؛ وإنما يُبنى على الكسر؛ لأن الكسر ممّا يُؤنث به، تقول للمرأة: أنت فعلت، وإنك فاعلة، وكان أصل هذا إذا أردت به الأمر السكون، فحُرّكت؛ لالتقاء الساكنين، فجعلت الحركة الكسر؛ للتأنيث". وقال ابن منظور، في لسان العرب، مادة (درك): "وقولهم: دَرَاكَ أي انزَلْ، وهو اسم لفعل الأمر، وكسرت =

والضَّمُّ (33/أ) يُبنى عليها الاسم، نحو: حيثُ⁽³⁾ وقبلُ، وبعدُ⁽⁴⁾ ومن الحروف: مُنْذُ، في لغة من جرَّ بها⁽⁵⁾.

واعلم أنَّ الأصل في البناء السكون؛ لأنَّه الأخفُّ والأقرب إلى الحصول، فلا يُعدل عنه إلا لحكمه مثل تعذُّره لسكون ما قبله، فيُعدل إلى الحركة، والأصل فيما يُعدل إليه إذا تخلَّص من السكون هو الكسر، نحو: أمسٍ، ويُعدل إلى الفتح؛ طلباً للخفَّة، كما في: كيف، وأين، وإلى الضَّم؛ طلباً لغرض آخر كالاتباع، نحو: منذ .

وأَنواع المَبْنِيَّات ظاهرة جليَّة، إلا الاسم غير المتمكَّن، فلا بدُّ من ذكر ضابط البناء فيه، فنقول: الاسم مبنيٌّ لشبهه بالحرف في المعنى أو في اللفظ، أو فيهما، وذلك نحو: كَيْفَ، وَنَزَالَ،

=الكاف لاجتماع الساكنين لأنَّ حقها السكون للأمر؛ قال ابن بري: جاء ذَرَاكَ وَذَرَاكَ وَقَعَالَ وَقَعَالَ إِنَّمَا هو من فعل ثلاثي ولم يستعمل منه فعل ثلاثي، وإن كان قد استعمل منه الذَّرَكَ .

(1) في (م): "جيرن" .

(2) انظر، ابن هشام/ معنى اللبيب، 162-163 .

(3) قال ابن هشام، في معنى اللبيب، 176: "وطيء تقول: حوْثُ، وفي النَّاءِ فيهما الضَّمُّ تشبيهاً بالغايات؛ لأنَّ الإضافة إلى الجملة كلا إضافة؛ لأنَّ أثرها - وهو الجرُ - لا يظهر، والكسر على أصل التقاء الساكنين، والفتح للتخفيف".

(4) تحدَّث سيبويه، في الكتاب، 285/3-286، عن "جير، وحيث، وقبل، وبعد" تحت عنوان "هذا باب الظُّرُوف المبهمة غير المتمكَّنة"، فقال: "وذلك لأنَّها لا تُضاف، ولا تُصرفُ تصرفَ غيرها، ولا تكون نكرة. وذلك: أين، ومتى، وكيف، وحيث، وإذ، وإِذَا، وقَبْلُ، وبعدُ. فهذه الحروف وأشباهها لما كانت مبهمة غير متمكَّنة شُبِّهَتْ بالأصوات وبما ليس باسم ولا ظرف. فإذا التقى في شيء منها حرفان ساكنان، حرَّكوا الآخر منهما. وإن كان الحرف الَّذي قبل الآخر متحرِّكاً، أسكنوه كما قالوا: هَلْ، وَبَلْ، وَنَعَمْ، وقالوا: جَيْرٌ؛ فحرَّكوه لثلاث ساكنين حرفان. فأما ما كان غايةً نحو: قَبْلُ، وبعدُ، وحيث، فإنَّهم يحرِّكونه بالضَّمة. وقد قال بعضهم: حيثُ، شُبِّهوه بأَيْنَ". وعَلَّ الأَنباري، في أسرار العربية، 37-38، بناء "قبل، وبعد" على الضَّمِّ بقوله: "وأما قَبْلُ وبعدُ، فإنَّما بُنِيَ؛ لأنَّ الأصل فيهما أن يُستعملَا مضافين إلى ما بعدهما، فلما اقتطعا عن الإضافة - والمضاف والمضاف إليه بمنزلة كلمة واحدة - تنزَّلا منزلة بعض الكلمة، وبعض الكلمة مبنيٌّ وإنَّما بُنِيَ على حركة؛ لأنَّ كلَّ واحد منهما كان له حالة إعراب قبل البناء، فوجب أن يُبْنِيَ على حركة تميَّزاً لهما على ما بُنِيَ وليس له حالة إعراب، نحو: مَنْ، وَكَمْ. وقيل: إنَّما بُنِيَ على حركة لالتقاء الساكنين، والقول الصحيح هو الأوَّل. فإن قيل: لم كانت الحركة ضُمَّة؟ قيل: لوجهين: أحدهما أنَّه لما حُدِفَ المضاف إليه بُنِيَ على أقوى الحركات وهي الضَّمة؛ تعويضاً عن المحذوف، وقوية لهما. والوجه الثاني: إنَّما بنوهما على الضَّمِّ؛ لأنَّ النَّصْبَ والجرَّ يدخلهما، نحو: جِئْتُ قَبْلَكَ، وَمِنْ قَبْلِكَ، وَأَمَّا الرَّفْعُ فلا يدخلهما البتَّة، فلو بنوهما على الفتح لا لتبس حركة الإعراب بحركة البناء، فبنوهما على حركة لا تدخلهما وهي الضَّمة؛ لئلا تلتبس حركة الإعراب بحركة البناء".

(5) تقدَّم الحديث عن "مُنْذُ"، انظر الصفحة، 116 .

وَالَّذِي، وتاء فعلت. فَكَيْفَ⁽¹⁾: اسم مبني؛ لشبهه بالحرف في المعنى؛ لأنه لازم الدلالة على معنى الأمر، فصار مثل الحرف؛ لأن الحروف نائبة عن الأفعال. فنَزَلَ في دلالة على انْزَلَ، كَهَلْ دلالة على معنى استفهم، وكما أَنَّ الحرف مبني فكذا ما أشبهه (33/ب). وَالَّذِي مبني لشبهه بالحرف لفظاً، لأنه لا يرد في الاستعمال إلا موصولاً بجملة كما أَنَّ الحرف لا يرد في الاستعمال إلا ضمن جملة؛ لأنه لا يجيء إلا مع مبتدأ وخبر، أو فعل وفاعل. وتاء الضمير في نحو قولك: فعلت اسم مبني؛ لشبهه بالحرف لفظاً؛ لأنه على حرف واحد، وكل اسم وضع على حرف واحد أو حرفين فهو مبني؛ لشبهه الحرف وضعاً⁽³²⁾.

(1) في (ل): "كَيْفَ".

(2) قال الحريري، في ملحّة الإعراب:-

مَا هُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى وَضْعِ رُسْمٍ
وَمُذْ وَلَكِنْ وَنَعَمْ وَكَمْ وَهَلْ
بَعْدَ وَأَمَّا بَعْدُ فَافْهَمْ وَاسْتَبِنْ
وَقَطْ فَأَحْفَظْهَا عَدَاكَ اللَّحْنُ
كَيْفَ وَشَتَّى وَرُبُّ فَأَعْرِفْ
بِفَتْحِ كُلِّ مِنْهَا حِينَ يُعَدُّ
صَغُرَ صَارَ مُعَرِّباً عِنْدَ الْفَطْنِ
كَامَسَ فِي الْكَسْرِ وَفِي الْبِنَاءِ
قَالُوا حَذَامَ وَقَطَامَ فِي الشَّمَى
فَمَا لَهُ مُعْتَرِ بِخَالٍ
يَسْرُخُنَ إِلَّا لِلْحَقِّ بِالْغَنَمِ
جَائِلَةً دَائِرَةً فِي الْأَكْسَنِ
عَلَى سَوَاءٍ فَاسْتَبِغْ مَا أَنْكَرَ

ثُمَّ تَعَلَّمَ أَنْ فِي بَعْضِ الْكَلِمِ
فَسَكَنُوا مَنْ إِذْ بَنَوْهَا وَأَجَلْ
وَضَمُّ فِي الْغَايَةِ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ
وَحَيْثُ ثُمَّ مُنْذُ ثُمَّ نَحْنُ
وَالْفَتْحُ فِي أَيْنَ وَإِيَّانَ وَفِي
وَقَدْ بَنَوْا مَا رَكَّبُوا مِنَ الْعَمْدِ
وَأَمَسَ مَبْنِيٌّ عَلَى الْكَسْرِ فَلِإِنْ
وَجَبَّ أَيْ حَقًّا وَهَوْلًا
وَقِيلَ فِي الْحَرْبِ نَزَلَ مِثْلُ مَا
وَقَدْ بُنِيَ يَقَعْلَنَ فِي الْأَفْعَالِ
تَقُولُ مِنْهُ النَّوْقُ يَسْرُخُنَ وَلَمْ
فَهَذِهِ أَمْثَلَةٌ مِمَّا بُنِيَ
وَكُلُّ مَبْنِيٍّ يَكُونُ أَخْبَرَهُ

فهذه جملة أنواع المبنيات، فاعرفها موثقاً إن شاء الله تعالى .
 وليكن هذا آخر ما نعلقه على ملحّة الإعراب⁽¹⁾، خاتمين الكلام فيه بالحمد لله ربّ العالمين،
 والصلاة على الصّوّفة من خلقه محمّد، وآله وصحبه أجمعين، صلاة دائمة واصله إلى يوم الدّين.
 وحسبنا الله ونعم الوكيل .
 وافق الفراغ من تعليقه على أفقر عباد الله وأحوجهم إلى رحمته محمّد سليمان عبد الحافظ
 بلغ مقابلة في مجالس آخرها يوم السّبت سابع عشر من جمادى الآخرة سنة اثنتين وأربعين
 وسبعمئة.
 والحمد لله ربّ العالمين، وصلى الله على سيدنا محمّد وآله وصحبه وسلّم (أ/34).

(1) قال الحريري، في خاتمة الملحّة:-

وَقَدْ تَقَضَّتْ مَلْحَةُ الإِعْرَابِ
 فَانْظُرْ إِلَيْهَا نَظَرَ الْمُسْتَحْسِنِ
 وَإِنْ تَجِدَ غِيْباً فَسُدْ الْخَلَا
 وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى مَا أَوْلَى
 ثُمَّ الْمَثَلَةُ بَعْدَ حَمْدِ الصُّنْدِ
 ثُمَّ عَلَى أَصْحَابِهِ وَعَتَرَتِهِ
 وَآلِهِ الْأَفَاضِلِ الْأَخْيَارِ

مُودَعَةً بِذَانِجِ الإِعْرَابِ
 وَأَحْسِنِ الظَّنَّ بِهَا وَحَسِّنِ
 فَجَلْ مَنْ لَا فِيهِ غَيْبٌ وَعَلَا
 فَنِعْمَ مَا أَوْلَى وَنِعْمَ الْمَوْلَى
 عَلَى النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى مُحَمَّدٍ
 وَتَابِعِي مَقَالِيهِ وَسُنَّتِيهِ
 مَا انْسَلَخَ اللَّيْلُ مِنَ النَّهَارِ

الفهارس

فهرس الآيات القرآنيّة الكريمة

فهرس الأشعار

فهرس الأماكن والمواقع

قائمة المصادر والمراجع

فهرس الموضوعات

فهرس الآيات القرآنية الكريمة

الصفحة	السورة	رقمها	الآية
127	الفاطحة	2	﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾
181	أل عمران	159	﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ﴾
126	النساء	128	﴿وَالصُّلْحُ خَيْرٌ﴾
167	النساء	171	﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾
217	الأعراف	53	﴿فَهَلْ لَّنَا مِن شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا﴾
165	الأنفال	5	﴿كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِن بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَاذِبُونَ﴾
181	التوبة	25	﴿وَصَافَتْ عَلَيْكُمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ﴾
224	يوسف	26	﴿إِنْ كَانَتْ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قَبْلِ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ الْكَذَّابِينَ﴾
181	يوسف	31	﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾
121	يوسف	85	﴿قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتَوْا تَذَكَّرُ يُوسُفَ﴾
225	مريم	26	﴿فَإِمَّا تَرِينَ مِن نَّبَسٍ أَحَدًا فَقُولِي إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْمًا فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنْسِيًّا﴾
217	طه	81	﴿وَلَا تَطْعَمُوا فِيهِ فَيَجِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾
200	الأنبياء	109	﴿وَإِنْ أَدْرِى أَقْرَبُ أَمْ بَعِيدُ مَا تُوعَدُونَ﴾
181	المؤمنون	91	﴿مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ﴾
197	النور	35	﴿يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُّبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ﴾
165	القصاص	76	﴿وَأَتَيْنَهُ مِنَ الْكَنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ أُولَى الْقُوَّةِ﴾

200	الجن	25	﴿قُلْ إِنْ أَدْرَيْتَ أَقْرَبُ مَا تُوعَدُونَ أَمْ يَجْعَلُ لَهُ رَبِّي أَمَدًا﴾
99	المزمل	2	﴿قُمِ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا﴾
97	المزمل	15، 16	﴿كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ﴿٢٥﴾ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ فَأَخَذْنَاهُ أَخْذًا وَبِيلًا﴾
196	النبأ	31	﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا ﴿٢٥﴾ حَدَائِقَ وَأَعْنَابًا ﴿٢٦﴾﴾
196	العلق	15، 16	﴿لَسَفَعَا بِالنَّاصِيَةِ ﴿٢٥﴾ نَاصِيَةٍ كَنُذِيرَةٍ خَاطِئَةٍ ﴿٢٦﴾﴾
97	العصر	2	﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ﴾

فهرس الأشعار الواردة في المتن:

البيت	القائل	الصفحة
وَمَا لِي إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شَيْعَةً	وَمَا لِي إِلَّا مَذْهَبَ الْحَقِّ مَذْهَبُ	الكميت الأسدي 155
قَالَتْ أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا	إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ يَصْنُفُهُ فَقَدْ	الثابغة الديباني 168
وإِنْ مَدَّتْ الْأَيْدِي إِلَى الزَّادِ لَمْ	أَكُنْ يَا عَجَلِهِمْ إِذْ اجْتَمَعَ الْقَوْمُ أَعْجَلُ	الشنفرى 173
وَلَيْلٍ كَمَوْجِ الْبَحْرِ أَرْخَى سُدُوتَهُ	عَلَيَّ يَا نَوَاحِ الْهُمُومِ لَيْبِنُكَلِّي	امرو القيس 119
فَقَمْتُ لِلطَّنِيفِ مُرْتَاعًا فَارْقَنِي	فَقُلْتُ أَهِيَ سَرَتْ أَمْ عَادَنِي حِلْمُ	المرار الحنظلي 201
أَزِيدُ أَخَا وَرَقَاءَ إِنْ كُنْتَ ثَانِرًا	فَقَدْ عَرَضْتَ لِحَتَاءِ حَقِّ فَخَاصِمِ	بلا نسبة 183

فهرس الأماكن والمواقع والبلدان

212	بدر
194، 155	البصرة
209	بعلبك
212	بغداد
152	البقيع
213	حجر
211	حلب
210	حمص
212	حنين
212	دابق
212	دمشق
114	الرّصافة
212	ماه
155	مرّة
194	مكة
212	منى
211	مور
213	واسط

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: المصادر المخطوطة:

- السُّويديُّ، محمدٌ أمين السُّويدي (ت 1246هـ)، شرح لامية العرب، مخطوطة المتحف البريطاني أوّل 4، 1415.
- العكبريُّ، البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله بن الحسين (ت 616هـ)، إعراب لامية العرب، 25/أ، صوّر من جامعة برنستون، رقم 3693، مجموعة جاريت.
- العينيُّ، بدر الدّين أبو محمد محمود (ت 855هـ):
◀ شواهد العينيّ في الثّحو، صوّر من جامعة شيكاغو، رقم 3729.
- ◀ كتاب فراند القلاند ومختصر الشّواهد، صوّر من جامعة كولومبيا، رقم 7-893.
- الكلنبيُّ، أبو الفتح إسماعيل بن مصطفى (ت 1205هـ)، رسالة في اللغة العربيّة، صوّر من جامعة برنستون، رقم 6923، مجموعة جاريت.
- الكورانيُّ، يوسف الإلياسيُّ (ت 768 هـ) ، الدّهب المذاب في مذاهب النّحاة، صوّر من جامعة برنستون، رقم 2084، مجموعة جاريت.
- المكوديُّ، أبو زيد عبد الرّحمن بن عليّ (ت 807هـ)، الأجروميّة في علم العربيّة، صوّر من جامعة برنستون، مجموعة جاريت.
- ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدّين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاريّ المصنّعي (ت 761هـ) :
◀ المباحث المرضية المتعلّقة بمين الشّرطيّة، صوّر من جامعة برنستون، رقم 2004، مجموعة جاريت.
- ◀ مسائل حول مين الشّرطيّة وغيرها من أسماء الشّرط، صوّر من جامعة برنستون، رقم 1212، مجموعة جاريت.

ثانياً: المصادر والمراجع المطبوعة:

- ◀ ابن الأثير، أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني المعروف بابن الأثير الجزري الملقب بعز الدين (ت. 630هـ):
- الكامل في التاريخ، غني بمراجعة أصوله والتعليق عليه نخبة من العلماء، دار الكتاب العربي، ط. 2، بيروت، 1967م (1-10).
- اللباب في تهذيب الأنساب، مكتبة المثنى، (د.ط.)، بغداد، (د.ت).
◀ الأزهرى، خالد بن عبد الله، (ت. 905هـ)، شرح النصريح على التوضيح، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه، (د.ط.)، بيروت، (د.ت.)، (1-2).
◀ الإسنوي، جمال الدين عبد الرحيم (772هـ)، طبقات الشافعية، بإشراف مكتب البحوث والدراسات في دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط. 1، بيروت، 1416هـ-1996م.
◀ الأشموني (ت. 918هـ)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، المسمى "منهج السالك إلى ألفية ابن مالك"، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، ط. 1، بيروت، 1375هـ-1955م (1-3).
◀ الأصبهاني، عماد الدين الكاتب (597هـ)، خريدة القصر وجريدة العصر، المجلد الثاني، الجزء الرابع، حققه وقدم له محمد بهجة الأثري، وزارة الإعلام العراقية، (د.ت.)، بغداد، 1973م.
◀ الأصبهاني، أبو الفرج علي بن الحسين، (ت. 356هـ)، كتاب الأغاني، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، دار الثقافة، (د.ط.)، بيروت، (د.ت.)، (1-25).
◀ الأعلام الشنتمري، أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى، (ت. 476هـ)، النكت في تفسير كتاب سيبويه، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان، منشورات معهد المخطوطات العربية المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ط. 2، الكويت، 1995م (1-2).
◀ الألوسي، أبو الفضل شهاب الدين السيد محمود الألوسي البغدادي (ت. 1270هـ-)، روح المعاني في تفسير القرآن والسبع المثاني، دار الفكر، (د.ط.)، بيروت، 1398هـ-1978م (1-30).
◀ الأنباري، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله (ت. 577):
- أسرار العربية، دراسة وتحقيق محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، ط. 1، بيروت، 1418هـ-1997م.

- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، (د.ط)، صيدا-بيروت، 1414هـ-1993م (2-1).

- لمع الأدلة في أصول النحو، تحقيق سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، (د.ط)، دمشق، 1957م.

- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق إبراهيم السامرائي، مكتبة الأندلس، ط. 2، بغداد، 1970م.

◀ ابن الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم (ت. 328)، شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، ط. 2، مصر، (د. ت).

◀ ابن بري، عبد الله بن عبد الجبار (ت. 582)، شرح شواهد الإيضاح لأبي علي الفارسي، تقديم وتحقيق عيد مصطفى درويش، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، (د.ط)، القاهرة، 1405هـ-1985م.

◀ بحرق، أبو المحاسن محمد بن عمر الحضرمي (930هـ-)، تحفة الأحباب وطرفة الأصحاب في شرح ملح الإعراب، دراسة وتحقيق بشير المساري، مكتبة الإرشاد، ط. 1، صنعاء، 1423هـ-2002م.

◀ البرماوي، شمس الدين محمد بن عبد الدائم (ت. 831)، شرح الصدور بشرح زوائد الشذور، دراسة وتحقيق محمد حسن عثمان، دار الطباعة المحمدية، ط. 1، القاهرة، 1415هـ-1994م.

◀ بروكلمان، كارل (ت.)، تاريخ الأدب العربي، نقله إلى العربية عبد الحليم النجار، وآخرون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (د.ط)، القاهرة، 1993م، (1-14).

◀ البستاني، بطرس، دائرة المعارف، قاموس عام لكل فن ومطلب، دار المعرفة، (د.ط)، بيروت، (د.ت)، (1-11).

◀ البغدادي، إسماعيل باشا بن محمد أمين بن مير سليم الباباني (ت. 1339هـ):

- إيضاح المكنون في الدليل على كشف الظنون، طبع في استانبول، ط. 2،

1366هـ-1947م.

- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، طبع بعناية وكالة المعارف

الجليلة في مطبعها البهية، (د. ت)، استانبول، 1951م، أعادت طبعه بالأوفست منشورات مكتبة المتنبي، بغداد (2-1).

◀◀ البغدادي، عبد القادر بن عمر (ت. 1093هـ)، خزائن الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي للطبع والنشر والتوزيع، ط. 2، 1402هـ-1981م، (1-13).

◀◀ بقاعي، يوسف، شرح مقامات الحريري، دار الكتاب اللبناني، ط. 1، بيروت، 1981م.

◀◀ البكري، عبد الله بن عبد العزيز الأندلسي (ت. 487هـ)، معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، تحقيق مصطفى السقا، عالم الكتب، ط. 3، بيروت، 1403هـ-1983م، (1-4).

◀◀ التبريزي، أبو زكريا يحيى بن علي الشيباني (ت. 502هـ)، شرح ديوان الحماسة، عالم الكتب، (د.ط) بيروت، (د.ت).

◀◀ الترمذي، محمد بن عيسى بن سوره (ت. 279) سنن الترمذي، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، دار الفكر، ط. 2، بيروت 1403هـ-1983م، (1-5).
◀◀ ابن تغري بردي، أبو المحاسن جمال الدين يوسف (ت. 874هـ):

- الدلائل الشافعية على المنهل الصافي، تحقيق وتقديم فهم محمد شلتوت، مطبعة دار الكتب المصرية، ط. 2، القاهرة، 1998م، (1-2).

- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب مع استدراكات وفهارس جامعة، وزارة الثقافة والإرشاد القومي المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، (د.ط)، القاهرة، (د.ت)، (1-16).

◀◀ ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى (ت. 291هـ)، مجالس ثعلب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، ط. 3، مصر، (د.ت)، (1-2).

◀◀ الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر بن محبوب الكنانى (ت. 255هـ)، البيان والتبيين، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الكتب العلمية، (د.ط)، بيروت، (د.ت)، (1-3).

◀◀ الجاربردي، الفاضل فخر الدين أحمد بن الحسن فخر الدين (ت. 746هـ)، مجموعة شروح الشافعية من علمي الصُّرف والخط، عالم الكتب، (د.ط)، بيروت، (د.ت)، (1-2).

◀◀ الجرجاني، علي بن محمد بن علي (ت. 816هـ)،
- الثعريفات، مكتبة لبنان، طبعة جديدة، بيروت، 1985م.

- شرح أبيات المفصل والمتوسط للعلامة أبي القاسم الزمخشري، دراسة وتحقيق عبد الحميد جاسم محمد الفيّاض، دار البشائر الإسلامية، ط. 1، بيروت، 1421هـ-2000م.
- ◀ جـب، هملتون السكندر، صلاح الدين الأيوبي "دراسات في التاريخ الإسلامي"، حرّرها يوسف ايش، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (د.ط.)، بيروت، 1973م.
- ◀ ابن الجزري، شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد (ت. 833هـ)، غاية النهاية في طبقات القراء، مطبعة الخانجي، (د.ط.) القاهرة، 1932م، (2-1).
- ◀ ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت 392هـ):
 - الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، المكتبة العلمية، (د.ط.)، (د.ت.)، (3-1).
 - سر صناعة الإعراب، دراسة وتحقيق حسن هنداوي، دار القلم، ط. 2، دمشق، بيروت، 1413هـ-1993م (2-1).
- اللع في العربية، تحقيق حامد المؤمن، عالم الكتب، مكتبة النهضة، ط. 2، بيروت، 1405هـ-1985م.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق عليّ النجدي وزميله، وزارة الأوقاف المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية لجنة إحياء كتب السنة، القاهرة، 1410هـ-1994م (2-1).
- المنصف شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني النحوي لكتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني النحوي، تحقيق لجنة من الأساتذ: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، دار إحياء التراث القديم، ط. 1، القاهرة، 1373هـ-1954م، (3-1).
- ◀ ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد (ت 597هـ)، المنتظم في تاريخ الأمم والملوك، دراسة وتحقيق محمد عبد القادر عطا، وزميله، دار الكتب العلمية، ط. 1، بيروت، 1412هـ-1992م، (18-1).
- ◀ ابن الحاجب، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس (646هـ)، الأمالي النحوية، (أمالي القرآن الكريم)، تحقيق هادي حسن حمودي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ط. 1، بيروت، 1405هـ-1985م، (4-1).
- ◀ حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله (ت 1067هـ)، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، منشورات مكتبة المثنى، د. ط، بغداد، د.ت (2-1).

«ابن حبيب، الحسن بن عمر بن الحسن بن عمر (ت 779هـ)، تذكرة الثيبه في أيام المنصور وبنيه، تحقيق محمد محمد أمين وزميله، مطبعة دار الكتب، (د.ط.)، القاهرة، 1976م، (1-3).

«ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي (852هـ)،

- تبصير المنتبه بتحرير المشتبه، تحقيق محمد علي النجار، الثقافة والإرشاد القومي المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، (د.ط.)، مصر (د.ت.)، (1-4).

- الذرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة، تحقيق محمد سيد جاد الحق، دار الكتب الحديثة، (د.ط.)، القاهرة، 1966م، (1-5).

«الحديثي، خديجة، أبو حيّان النحوي، مكتبة النهضة، ط. 1، بغداد، 1966م.

«الحريري، أبو محمد القاسم بن علي البصري (ت 516هـ):
- درة الغواص في أوهام الخواص، تحقيق عرفان مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية، ط. 1، بيروت، 1418هـ-1998م.

- شرح ملحّة الإعراب، تحقيق فائز فارس، دار الأمل للنشر والتوزيع، ط. 1، عمان، 1412هـ-1991م.

«الحموي، ابن حجة تقي الدين أبو بكر (ت 837هـ)، خزانة الأدب وغاية الأرب، المطبعة الخيرية، (د.ط.)، القاهرة، 1299هـ.

«حمزة، عبد اللطيف، الحركة الفكرية في العصرين الأيوبي والمملوكي الأول، دار الفكر العربي، ط. 8، بيروت، 1968م.

«الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرُمي البغدادي (ت 626هـ):

- معجم الأدباء، دار المأمون، (د.ط.)، (د.ت.)، (1-20).

- معجم البلدان، دار إحياء التراث العربي، (د.ط.)، بيروت، 1399هـ-

1979م، (1-5).

«الحميري، محمد عبد المنعم (ت 900هـ)، الروض المعطار في خبر الأقطار، تحقيق إحسان عباس، مكتبة لبنان، ط. 2، بيروت، 1984م.

«أبو حيّان، محمد بن يوسف الغرناطي الأندلسي (ت 745هـ):

- ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق وشرح ودراسة رجب

عثمان محمد، مراجعة رمضان عبد التَّوَّاب، مكتبة الخانجي، ط. 1، القاهرة، 1418هـ-1998م، (1-5).

- البحر المحيط، دار الفكر، ط. 2، بيروت، 1403هـ-1983م، (1-8).

- تذكرة النُّحاة، تحقيق عفيف عبد الرَّحْمَن، مؤسسة الرِّسالة، ط. 1، بيروت، 1406هـ-1986م.

«ابن خالويه، الحسين بن أحمد (ت 370هـ)، إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، تحقيق عبد الرَّحِيم محمود، دار الكتب المصريَّة، (د.ط.)، القاهرة، 1954م.
«الخضري، محمد الدُّمياطي (ت 1287هـ)، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، الطبعة الأخيرة، 1359هـ-1940، مصر (1-2).

«ابن خلدون، عبد الرَّحْمَن بن محمد الحضرمي (ت 808هـ)، مقدمة ابن خلدون، مطبعة مصطفى محمد (د.ط.)، القاهرة، (د.ت).

«ابن خلكان، أبو العبَّاس شمس الدِّين أحمد بن محمد بن أبي بكر (ت 681هـ)، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزَّمان، تحقيق إحسان عبَّاس، دار صادر، (د.ط.)، بيروت، 1971م.

«الخوارزمي، صدر الأفاضل القاسم بن الحسين (ت 617هـ)، شرح المفصل في صناعة الإعراب الموسوم بالأنخمير، تحقيق عبد الرَّحْمَن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان، ط. 1، الرِّياض، 1421هـ-2000، (1-4).

«الخوانساري، محمد باقر بن زين العابدين (ت 1811م)، روضات الجنَّات في أحوال العلماء والسَّادات، طبع حجر، إيران، 1853م-1886م.

«الدَّواداري، أبو بكر عبد الله بن أبيك (ت 732هـ)، كنز الدُّرر وجامع الغرر، تحقيق أولرخ هارمان، (د.ط.)، القاهرة، 1392هـ-1971م، (1-9).

«الذهبي، شمس الدِّين محمد بن أحمد بن عثمان (ت 748هـ):

- الإعلام بوفيات الأعلام، تحقيق مصطفى بن علي عوض، مؤسسة الكتب الثقافية، ط. 1، بيروت، 1413هـ-1993، (1-2).

- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تحقيق عمر عبد السَّلام تدمري، دار الكتاب العربي، ط. 3، بيروت، 1415هـ-1994م، (1-52).

- تذكرة الحفاظ، عن النسخة القديمة المحفوظة في مكتبة المكي بإعانة وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، دار إحياء التراث العربي، ط. 4، بيروت، (د.ت.)، (1-4).
- سير أعلام النبلاء، تحقيق شعيب الأرنؤوط، وزميله، مؤسسة الرسالة، ط. 11، بيروت، 1419هـ - 1998م، (1-25).
- العبر في خبر من غير، تحقيق أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، (د.ط.)، بيروت، (د.ت.)، (1-4).
- «الرازقي، أبو بكر محمد بن زكريا (313هـ)، كتاب القولنج مع دراسة مقابلة لرسالة ابن سينا في القولنج، تحقيق صبحي محمود حمّامي، منشورات جامعة حلب معهد التراث العلمي العربي، ط. 1، سوريا، 1403هـ - 1983م.»
- «ابن رجب، عبد الرحمن بن أحمد الحنبلي أبو الفرج زين الدين (ت 795هـ)، الدليل على طبقات الحنابلة، تحقيق محمد حامد الفقي، مطبعة السنة المحمدية، (د.ط.)، القاهرة، 1952م، (1-2).»
- «الرّضي، (الأستراباذي) محمد بن الحسن (ت 690هـ):
- شرح شافية ابن الحاجب، مع شرح شواهد للعالم عبد القادر البغدادي، تحقيق محمد نور الحسن، وآخرون، دار الكتب العلمية، (د.ط.)، بيروت، 1395هـ - 1975م، (1-4).
- شرح كافية ابن الحاجب، نشره يوسف حسن عمر، (د.ط.)، ليبيا، (د.ت.)، (1-2).
- «الرّماني، أبو الحسن علي بن عيسى (ت 384هـ)، معاني الحروف، تحقيق عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار نهضة مصر للطبع والنشر، (د.ط.)، القاهرة، (د.ت.).»
- «الزّجّاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (ت 337هـ):
- أمالى الزّجّاجي، تحقيق عبد السلام محمد هارون، المؤسسة العربية الحديثة للطبع والنشر والتوزيع، ط. 1، القاهرة، 1383هـ.
- الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس، ط. 5، بيروت، 1406هـ - 1986م.
- كتاب الجمل في النحو، حقّقه وقَدّم له علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، ط. 1، بيروت، 1404هـ - 1984م.

- كتاب حروف المعاني، حققه وقّده له علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، دار الأمل، ط. 1، إربد، 1404هـ-1984.
- كتاب اللامات، تحقيق مازن المبارك، دار صادر، ط. 2، بيروت، 1412هـ-1992م.
- مجلس العلماء، تحقيق عبد السلام محمّد هارون، وزارة الإرشاد والأنباء، (د.ط.)، الكويت، 1962م.
- «الزركلي، خير الدين، الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، دار العلم للملايين، ط. 14، بيروت، 1999م، (1-8).
- «الزّمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر، المفصل في علم العربية، دار الجبل، ط. 2، بيروت، (د.ت.).
- «أبو زهرة، محمّد، ابن تيمية، دار الفكر العربي، (د.ط.)، بيروت، (د.ت.).
- «ابن زيد، أحمد بن زيد (870هـ)، الفضة المضيئة في شرح الشذرة الذهبية في علم العربية، دراسة وتحقيق عبد المنعم فائز مسعد، مطبعة المعارف، ط. 1، القدس، 1410هـ-1989م.
- «زيدان، جرجي، تاريخ أداب اللغة العربية، دار الهلال، طبعة جديدة، راجعها وعلّق عليها شوقي ضيف، القاهرة، 1957م، (1-4).
- «السبكي، بهاء الدين أحمد بن علي بن عبد الكافي (ت 793هـ)، عروس الأفراح، مطبعة السعادة، ط. 2، القاهرة، 1342هـ.
- «السبكي، تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب تقي الدين (ت 771هـ)، طبقات الشافعية الكبرى، دار المعرفة للطباعة والنشر، ط. 2، بيروت، (د.ت.).
- «ابن السّراج، أبو بكر محمّد بن سهل (ت 316هـ):
- الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط. 3، بيروت، 1417هـ-1996م، (1-3).
- الموجز في النحو، تحقيق ابن سالم دامرجي، وزميله، مؤسسة بدران للطباعة والنشر، (د.ط.)، بيروت، (د.ت.).
- «سعيد، محمّد علي حمزة، ابن الناظم النحوي، مطبعة أسعد، (د.ط.)، بغداد، 1975م.
- «السكاكي، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر محمّد بن علي (ت 626هـ)، مفتاح العلوم، دار الكتب العلميّة، (د.ط.)، بيروت، (د.ت.).

◀ سليم، محمود رزق، عصر سلاطين المماليك، مطبعة الآداب، ط. 2، القاهرة، 1962م.

◀ السَّمْعَانِي، أبو سعد الدِّين عبد الكريم مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن منصور التَّمِيمِي (ت 562هـ)، الأنساب، تقديم وتعليق عبد الله عمر البارودي، دار الجنان، ط. 1، بيروت، 1408هـ-1988م.

◀ السُّهَيْلِي، أبو القاسم عبد الرَّحْمَن بن عبد الله (ت 581هـ)، نتاج الفكر في النُّحو، حَقَّقَهُ وعلَّقَ عليه عادل أحمد عبد اموجود، وزميله، دار الكتب العلميَّة، ط. 1، بيروت، 1412هـ-1992م.

◀ سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق عبد السلام مُحَمَّد هارون، مكتبة الخانجي، ط. 3، القاهرة، 1408هـ-1988م (1-5).

◀ السيَّوْطِي، جلال الدِّين عبد الرَّحْمَن بن أبي بكر (ت 911هـ):

- الإِتْقَانُ فِي عُلُومِ الْقُرْآنِ،

- الأسْبَاهُ وَالنُّظَائِرُ فِي النُّحُو، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، ط. 2، حيدر آباد الدكن، 1943م، (1-5).

- بَغِيَّةُ الْوَعَاةِ فِي طَبَقَاتِ اللَّغَوِيِّينَ وَالنُّحَاةِ، تحقيق مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، (د.ط.)، بيروت، (د.ت.)، (1-2).

- حَسَنُ الْمَحَاضِرَةِ، تحقيق أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي، (د.ط.)، القاهرة، (د.ت.).

- شرح شواهد المغني، منشورات مكتبة الحياة، (د.ط.)، بيروت، (د.ت.)، (1-2).

- المزهَر فِي عُلُومِ اللُّغَةِ

- المَطَالَعُ السَّعِيدَةُ شَرْحُ السَّيَّوْطِيِّ عَلَى أَلْفَيْتِهِ الْمُسَمَّاةِ بِالْفَرِيدَةِ فِي النُّحُو وَالتَّصْرِيفِ وَالْخَطِّ، تحقيق طاهر سليمان حمودة، الدَّارُ الْجَامِعِيَّةُ، (د.ط.)، الإسكندرية، 1983م.

- مَعَمُّ الْهُوَامِ شَرْحُ جَمْعِ الْجَوَامِعِ، مطبعة السَّعَادَةِ، ط. 1، مصر، 1327هـ، (1-3).

◀ السَّيْرَافِي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله (ت 368هـ)، أَخْبَارُ النُّحَوِيِّينَ الْبَصَرِيِّينَ وَمَرَاتِبُهُمْ وَأَخَذُ بَعْضِهِمْ عَنْ بَعْضٍ، تحقيق مُحَمَّد إبراهيم البَنَّا، دار الاعتصام، ط. 1، القاهرة، 1405هـ-1985م.

- «السِّيرافي، أبو محمد يوسف بن أبي سعيد (ت 385هـ)، شرح أبيات سيبويه، حققه وقدم له محمد علي سلطان، دار المأمون للتراث، (د.ط)، دمشق، 1979م، (1-2).
- «ابن سينا، أبو علي الحسين بن علي بن سينا (428هـ)، القانون في الطب، دار صادر، (د.ط)، بيروت، (د.ت)، (1-3).
- «ابن الشَّجَرِي، ضياء الدين أبو السَّعادة هبة الله بن حمزة العلوي (ت 542هـ)، الأمالي الشَّجَرِيَّة، مطبعة الأمانة، (د.ط)، القاهرة، 1920م، حيدر آباد الدكن، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، (د.ط)، 1349هـ-1930م، (1-2).
- «ابن شقير، أبو بكر، أحمد بن الحسن النَّحويُّ البغدادي (ت 317هـ)، المحلَّى في وجوه النَّصب، تحقيق فائز فارس، مؤسسة الرَّسالة، ط. 1، بيروت، 1408هـ-1987م.
- «الشُّلُوبِين، أبو علي عمر بن محمد بن عمر الأزدي (ت 562هـ)، شرح المقدِّمة الجزوليَّة، درسه وحقَّقه تركيُّ بن سهو بن نزال العتيبي، مؤسسة الرَّسالة، ط. 2، بيروت، 1414هـ-1994م، (1-4).
- «الشَّنْقِيطِي، أحمد أمين (ت 1331هـ)، الثَّرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع في العلوم العربيَّة، دار المعرفة للطباعة والنَّشر، ط. 2، بيروت، 1393هـ-1973م، (1-2).
- «الصَّبَّان، محمد بن علي الشَّافعي (ت 1206هـ)، حاشية الصَّبَّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ضبطه وصحَّه وخرَّج شواهد إبراهيم شمس الدِّين، دار الكتب العلميَّة، ط. 1، بيروت، 1417هـ-1997م، (1-4).
- «الصَّقْدِي، صلاح الدين خليل بن أبيك (764هـ): الغيث المنسجم في شرح لامية العجم، دار الكتب العلميَّة، ط. 2، بيروت، 1411هـ-1990م، (1-2).
- الوافي بالوفيات، (1-30)، ج 1، باعتناء هلموت ريتز، دار النَّشر فرانز شتايز شتوتكارت، ط. 2، ألمانيا، 1411هـ-1991م. ج 2، باعتناء محمد عدنان البخيت، وزميله، دار النَّشر فرانز شتايز شتوتكارت، طُبِع على نفقة وزارة الأبحاث العلميَّة والتَّكنولوجيا التابعة لألمانيا الاتِّحاديَّة بإشراف المعهد الألماني للأبحاث الشَّرقيَّة في بيروت في مطبعة المتوسَّط، (د.ط)، بيروت، 1413هـ-1993م.

«الصيّمي، أبو محمد عبد الله بن علي بن إسحاق (ت 4هـ)، التبصرة والتذكرة، تحقيق فتحي أحمد مصطفى علي الدين، دار الفكر، ط. 1، دمشق، 1402هـ—1982م، (2-1).

«ضيف، شوقي، المدارس النحوية، دار المعارف، (د.ط)، مصر، 1968م.
«طاش كبري زادة، أحمد بن مصطفى (ت 968هـ)، مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم، مراجعة وتحقيق كامل بكري، وزميله، دار الكتب الحديثة، (د.ط)، مصر، (د.ت)، (1-3).

«الطنطاوي، محمد، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، مطبعة وادي الملوك، ط. 4، القاهرة، 1954م.

«أبو الطيّب اللغوي، عبد الواحد بن علي (351هـ)، مراتب النحويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، (د.ط)، بيروت، 1974م.

«عبد الباقي، فؤاد (ت 1388هـ)، المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، دار الفكر، ط. 4، بيروت، 1418هـ—1997م.

«ابن عصفور، علي بن مؤمن (669هـ):

- شرح جمل الزّجاجي "الشرح الكبير"، تحقيق صاحب أبو جناح، عالم الكتب، ط. 1، بيروت، 1419هـ—1999م، (2-1).

- ضرائر الشعر، وضع حواشيه خليل عمران المنصور، دار الكتب العلمية، ط. 1، بيروت، 1420هـ—1999م.

- المقرب، تحقيق أحمد عبد الستار الجوّاري، وزميله، ط. 1، 1392هـ—1972م، (2-1).

- المتع في التصريف، تحقيق فخر الدين قباوة، منشورات دار الآفاق الجديدة، ط. 3، بيروت، 1398هـ—1978م، (2-1).

«ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله العقيلي (ت 769هـ)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الخير، ط. 1، بيروت، 1410هـ—1990م، (2-1).

«العكبري، أبو البقاء (ت 616هـ)، مسائل خلافة في النحو، حققه وقّده له محمد خير الحلواني.

◀ علي، محمد كرد (ت 1372هـ)، خطط الشام، المطبعة الحديثة، (د.ط)، دمشق، 1935م.

◀ العلمي، الشيخ يسن بن زيد الدين الحمصي (ت 1061هـ)، حاشية ياسين على التصريح، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه.
 ◀ ابن العماد، أبو الفلاح عبد الحي بن العماد (ت 1089هـ)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، (د.ط)، بيروت، (د.ت)، (1-8).
 ◀ العيني، بدر الدين محمود بن أحمد (ت 855هـ):

- عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان، تحقيق محمد أحمد أمين، النهضة المصرية العامة للكتاب (د.ط)، مصر، 1408هـ-1988م، (1-4).

- المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية، المرزى بفرائد العقود، المشهور بشرح الشواهد الكبرى، دار صادر، (د.ط)، بيروت، (د.ت)، (1-4).
 ◀ ابن الغزّي، شمس الدين أبو المعالي محمد بن عبد الرحمن (ت 1167هـ)، ديوان الإسلام، تحقيق كسروي حسن، دار الكتب العلمية، ط. 1، بيروت، 1411هـ-1990م، (1-4).

◀ الغيط، دريّة، فقه العبادات على المذهب الشافعي، مطبعة الصباح، (د.ط)، دمشق، 1989م.

◀ ابن فارس، أبو الحسن أحمد بن زكريّا القزويني (ت 395هـ)،
 ◀ الصّاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، تحقيق مصطفى الشوملي، مؤسسة بدران للطباعة والنشر، (د.ط)، بيروت، 1382هـ-1963م.

◀ المقاييس في اللغة، تحقيق وضبط عبد السلام محمد هارون، شركة مكتبة ومطبعة عيسى البابي الحلبي وأولاده، ط. 2، مصر، 1391هـ-1971م.

◀ الفاكهي، جمال الدين عبد الله بن أحمد بن علي بن محمد (ت 972هـ)، شرح الحدود النحوية، تحقيق محمد الطيّب الإبراهيم، دار النفائس، ط. 1، بيروت، 1417هـ-1996م.

◀ أبو الفداء، الملك المؤيد عماد الدين إسماعيل بن علي (ت 732هـ)، المختصر في أخبار البشر، تحقيق محمد زينهم محمد عزب، دار المعارف، ط. 1، مصر، (د.ت)، (1-4).

- ◀ الفرّاء، أبو زكريّا يحيى بن زياد (ت 207هـ):
 - المذكر والمؤنث، تحقيق رمضان عبد التّوّاب، مكتبة دار التّراث، ط. 2، القاهرة، 1989م.
- معاني القرآن، تحقيق محمّد عليّ النّجّار، وزميله، مطبعة دار الكتب المصريّة، (د.ط)، القاهرة، 1955م، (1-3).
- الفيروزآبادي، مجد الدّين أبو طاهر يعقوب بن إبراهيم بن عمر (ت 817هـ).
 - البلغة في تاريخ أئمّة اللغة، ضبط متنه وعلّق حواشيه وقدم له بركات يوسف هبّود، المكتبة العصريّة، ط. 1، صيدا، 1422هـ-2001م.
- القاموس المحيط، دار الجيل، (د.ط)، بيروت، (د.ت)، (1-4).
- ◀ ابن القاضي، أبو العبّاس أحمد بن محمّد المكناسيّ الشّهير بابن القاضي (ت 1025هـ)، ذيل وفيات الأعيان المسمّى "درة الحجال في أسماء الرّجال"، تحقيق الأحمدى أبو النّور، مكتبة دار التّراث، المكتبة العتيقة، (د.ط)، القاهرة، تونس، 1392هـ-1972م، (1-3).
- ◀ ابن قاضي شهبّة، أبو بكر أحمد بن محمّد بن عمر بن محمّد تقيّ الدّين (ت 851هـ):
 - طبقات الشّافعيّة، اعتنى بتصحيحه وعلّق عليه الحافظ عبد العليم خان، عالم الكتب، ط. 1، بيروت، 1407هـ-1987م، (1-4).
- طبقات النّحاة واللّغويين، تحقيق محسن غياض، مطبعة النعمان، (د.ط)، النّجف الأشرف، 1973م-1974م.
- ◀ القرطبي، أبو عبد الله محمّد بن أحمد الأنصاريّ (ت 671هـ)، الجامع لأحكام القرآن، المعروف بتفسير القرطبيّ، دار الكتب العلميّة، ط. 5، بيروت، 1417هـ-1966م، (1-20).
- ◀ القفطي، جمال الدّين أبو الحسن عليّ بن يوسف (ت 624هـ)، إنباه الرّواة على أنباه النّحاة، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربيّ، ط. 1، القاهرة 1406هـ-1986م، (1-4).
- ◀ القلقشنديّ أبو العبّاس أحمد بن عليّ (ت 831هـ)، صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، مؤسسة الكتب الثقافيّة، (د.ط)، بيروت، (د.ت)، (1-15).

- ◀ القزويني، محمد بن عبد الرحمن (ت 739هـ)، الإيضاح في علوم البلاغة، تحقيق وتعليق لجنة من أساتذة كلية اللغة العربية بالجامع الأزهر، مطبعة السنة المحمدية، (د.ط)، القاهرة (د.ت).
- ◀ الكتبي، محمد بن شاکر (ت 764هـ):
- عيون التواريخ، تحقيق فيصل السامر، وزميلته، منشورات وزارة الثقافة والإعلام سلسلة كتب التراث، (د.ط)، الجمهورية العراقية، (د.ت).
- فوات الوفيات، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، (د.ط)، القاهرة، 1975م، (1-2).
- ◀ ابن كثير، إسماعيل بن عمر (ت 774هـ)، البداية والنهاية، خرّج أحاديثه محمد بيومي، وزميله، مكتبة الإيمان، (د.ت)، المنصورة، (د.ت)، (1-14).
- ◀ كحالة، عمر رضا، معجم المؤلفين تراجم مصنفی الكتب العربية، مكتبة المتنبّي، دار إحياء الكتاب العربي، (د.ط)، بيروت، (د.ت)، (1-15).
- ◀ الكميت، ابن زيد الأسدي، شرح هاشميات الكميت، بتفسير أبي رياش أحمد بن إبراهيم القيسي، تحقيق، داود سلوم، وزميله، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ط: 2، 1406هـ-1986م.
- ◀ المالقي، أحمد بن عبد النور (ت 702هـ)، رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق أحمد الخراط، مطبوعات اللغة العربية، (د.ط)، دمشق، (د.ت).
- ◀ ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الجبالي الأندلسي (ت 672هـ):
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، (د.ط)، القاهرة، 1967م.
- شرح التسهيل، تحقيق عبد الرحمن السيد، وزميله، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط. 1، مصر، 1410هـ-1990م، (1-4).
- شرح الكافية الشافية، حقّقه وقّدّم له عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أمّ القرى، (د.ط)، مكة المكرمة، (د.ت)، (1-5).
- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي، ط. 1، القاهرة، (د.ت).

◀ المبرّد، أبو العبّاس محمّد بن يزيد (ت 285هـ) :

- المقتضب، تحقيق محمّد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، (د.ط)،

(د.ت)، (4-1).

- الكامل في اللغة والأدب، مؤسسة المعارف، ط.، بيروت، بيروت،

(د.ت)، (2-1).

- المذكر والمؤث، تحقيق رمضان عبد التّوّاب، وزميله، مطبوعات مركز

تحقيق التّراث، (د.ط)، القاهرة، 1970م.

◀ المرادي، الحسن بن قاسم (ت 749هـ)، الجنى الدّاني في حروف المعاني، تحقيق

فخر الدّين قباوة، وزميله، دار الكتب العلميّة، ط. 1، بيروت، 1413هـ-1992.

◀ المرتضى، عليّ بن الحسين الموسويّ العلويّ (ت 436هـ)، أمالى المرتضى "غرر

الفوائد ودرر القلائد"، دار الكتاب العربيّ، ط. 2، بيروت، 1387هـ-1967م، (2-1).

◀ المرزوقيّ، أبو عليّ أحمد بن محمّد بن الحسن المرزوقيّ (ت 421هـ)، شرح ديوان

الحماسة، نشره أحمد أمين، وزميله، مطبعة لجنة التّأليف والتّرجمة والنّشر، ط. 1،

القاهرة، 1371هـ-1952م، (2-1).

◀ مركز الوثائق والمخطوطات، فهرس المخطوطات العربيّة المصوّرة، إعداد أحمد

عبد القادر، وزميلته، الجامعة الأردنيّة، ط. 1، عمّان، 1420هـ-2000م، (4-1).

◀ المزني، أبو الحسن المزنيّ (ت ؟؟)، الحروف، تحقيق محمود حسني

محمود، وزميله، دار الفرقان للنّشر والتّوزيع، ط. 1، عمّان، 1403هـ-1983م.

◀ مطلوب، أحمد :

- البلاغة عند السّكاكيّ، مكتبة النّهضة، (د.ط)، بغداد، 1964م.

- القرويني وشروح التّلخيص، مكتبة النّهضة، (د.ط)، بغداد، 1967م.

◀ المقدسيّ، محمّد بدير (ت 1220هـ)، متن بغية الطّالب، حقّقه وعلّق عليه حسين

الدّراويش، مطبعة بيت المقدس، ط. 1، القدس، 1417هـ-1997.

◀ المقرّي، أبو العبّاس أحمد بن محمّد التّلمسانيّ (ت 1041هـ)، نفح الطّيب من

غصن الأندلس الرّطيب، تحقيق محمّد محيي الدّين عبد الحميد، دار الكتاب

العربيّ، (د.ط)، بيروت، (د.ت)، (9-1).

- «المقريزي، تقي الدين أبو العباس أحمد بن علي بن عبد القادر العبيدي (ت 845هـ)، السلوك لمعرفة دول الملوك، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، ط. 1، بيروت، 1418هـ-1997م.
- «المكناسي، محمد بن أحمد بن محمد بن محمد بن غازي العثماني (ت 919هـ)، شرح ألفية ابن مالك في النحو والصرف المسمى "تحاف ذوي الاستحقاق ببعض مراد المرادي وزوائد أبي إسحاق"، دراسة وتحقيق حسن عبد المنعم بركات، ط. 1، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، السعودية، 1420هـ-1999م، (1-2).
- «الملك المؤيد، أبو الفدا عماد الدين إسماعيل بن علي (ت 732هـ)، الكناش في النحو والصرف، تحقيق علي الكبيسي، وزميله، جامعة قطر، (د.ط)، قطر، 1413هـ-1993م.
- «ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم (ت 711هـ)، لسان العرب، دار الكتب العلمية، ط. 1، بيروت، 1374هـ-1955م، 1412هـ-1992م، (1-15).
- «موسى، محمد بن يوسف، مطبعة كوستاتسوماس، أعلام العرب، (د.ط)، القاهرة، 1962م.
- «الناطقة الذباني، زياد بن معاوية (ت 18 ق هـ) الديوان، صنعة ابن السكيت، تحقيق شكري فيصل، دار الفكر، ط. 2، بيروت، 1410هـ-1990.
- «ابن ناصر، شمس الدين محمد بن عبد الله بن محمد القيسي الدمشقي (ت 842هـ)، توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم، تحقيق محمد نعيم العرقوسي، مؤسسة الرسالة، ط. 1، بيروت، 1414هـ-1993م، (1-10).
- «ابن الناطم، بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت 686هـ):
- شرح ألفية ابن مالك، حققه وضبطه وشرح شواهد ووضع فهرسه عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، دار الجبل، د.ط، بيروت، (د.ت).
- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافت، تحقيق عدنان عبد الرحمن الثوري، مطبعة العاني، (د.ط)، بغداد، 1397هـ-1977م.
- المصباح في المعاني والبيان، شرح وتحقيق حسني عبد الجليل يوسف، مكتبة الآداب، (د.ط)، القاهرة، 1989م.

- ◀ النعيمي، عبد القادر بن محمد (ت 927هـ)، الدَّارِس في تاريخ المدارس تنبيه الطالب، تحقيق جعفر الحسني، المجمع العلمي العربي، (د.ط)، دمشق، 1948م، (1-2).
- ◀ هارون، عبد السلام محمد، معجم شواهد العربيّة، مكتبة الخانجي، ط. 1، مصر، 1392هـ-1972م، (1-2).
- ◀ الهروي، عليّ بن محمد النّحوي (ت 415هـ)، كتاب الأزهية في علم الحروف، تحقيق عبد المعين الملوح، (د.ط)، 1402هـ-1982م.
- ◀ ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدّين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاريّ المصري (ت 761هـ):
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق محمود مصطفى حلاوي، وزميله، دار إحياء التراث العربي، ط. 1، بيروت، 1418هـ-1998م، (1-4).
- تلخيص الشواهد وتخليص الفوائد، تحقيق وتعليق عبّاس مصطفى الصّالحي، المكتبة العربيّة، ط. 1، بيروت، 1986م.
- شرح جمل الزّجاجي، تحقيق علي محاسب عيسى حلي الله، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربيّة، ط. 2، بيروت، 1406هـ-1986م.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق محمد محبي الدّين عبد الحميد، (د.ط)، (د.ت).
- شرح قطر النّدي وبلّ الصّدي، حقّقه وشرح معانيه وأعرّب شواهد محمد خير طعمة حليبي، دار المعرفة، ط. 1، بيروت، 1418هـ-1997م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب، حقّقه وعلّق عليه مازن المبارك، وزميله، دار الفكر للنشر والتّوزيع، ط. 1، بيروت، 1412هـ-1992م.
- ◀ الورّاق، أبو الحسن محمد بن عبد الله (ت 325هـ)، علل النّحو، تحقيق ودراسة محمود جاسم الدّرويش، مكتبة الرّشد، ط. 1، الرّياض، 1406هـ-1998م.
- ◀ ابن الورديّ، زين الدّين عمر (ت 749 هـ)، تاريخ ابن الورديّ "تنمّة المختصر في أخبار البشر"، إشراف وتحقيق أحمد رفعت البدرائيّ، دار المعرفة، ط. 1، بيروت، 1389هـ-1970م، (1-2).
- ◀ اليافعي، أبو محمد عبد الله بن أسعد بن عليّ بن سليمان المكيّ (ت 768هـ)، مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يُعتبر من حوادث الزّمان، دار الكتاب الإسلاميّ، ط. 2، القاهرة، 1413هـ-1993م، (1-4).

◀◀ يعقوب، إميل بديع:

- المعجم المفصل في شواهد اللغة العربيّة، دار الكتب العلميّة، ط. 1،

بيروت، 1417هـ-1996م، (1-14).

- المعجم المفصل في شواهد النحو الشعريّة، دار الكتب العلميّة، ط. 1،

بيروت، 1413هـ-1992م، (1-3).

◀◀ ابن يعيش، موفق الدّين عليّ بن يعيش النّحويّ (643هـ)، شرح المفصل، مكتبة

المنتبّي، (د.ط)، القاهرة، (د.ت)، (1-10).

◀◀ اليمانيّ، عبد الباقي بن عبد المجيد (ت 743هـ)، إشارة التّعيين وتراجم النّحاة

واللّغويين، تحقيق عبد المجيد دياب، شركة الطّباعة العربيّة، ط. 1، السّعوديّة،

1406هـ-1986م.

◀◀ اليونينيّ، قطب الدّين موسى بن محمّد (ت 726هـ)، ذيل مرآة الزّمان، مطبعة

مجلس دائرة المعارف العثمانيّة، ط. 1، حيدر آباد الدكن، 1961م، (1-4).

فهرس الموضوعات

6.....	شكر وتقدير
7.....	المحتويات
9.....	مقدمة
13.....	تمهيد
14.....	أ- الحياة الاجتماعية والاقتصادية:-
16.....	ب- الحياة الفكرية:-
19.....	المبحث الأول:-
19.....	حياة الحريري
19.....	اسمه ونسبه وحياته
19.....	شيوخه
19.....	تلامذته
19.....	مصنفاته
20.....	اسمه ونسبه وحياته
22.....	شيوخه
22.....	1_ القصصاني:-
23.....	2_ الشيرازي:-
23.....	3_ ابن الصبّاغ:-
24.....	4_ المجاشعي:-
24.....	5_ أبو حكيم الخبري:-
24.....	6_ أبو الفضل الهمذاني:-
25.....	تلامذته
25.....	1_ أبو القاسم الحريري:-
25.....	2_ أبو العباس الحريري:-
25.....	3_ أبو منصور الجواليقي:-
26.....	4_ الرّزينيّ الوزير:-
26.....	5_ ابن المانداني:-
26.....	6_ ابن الخشاب:-
26.....	7_ ابن النّفور:-
27.....	مصنّفات الحريري
27.....	1_ المقامات:-
28.....	2_ درّة الغوّاص في أوهام ⁰ الخواص:-
28.....	3_ الرّسالة السّنيّة والرّسالة الشّنيّة:-
29.....	4_ ديوان التّرسل:-
29.....	5_ توشيح البيان:-
29.....	6_ الفرق بين الضّاد والظّاء:-
29.....	7_ ديوان شعره:-
30.....	8_ ملحّة الإعراب، وشرحها:-
30.....	9_ ذكر الأنباري أنّ له شرحاً على درّة الغوّاص ⁰ .
30.....	وفاته

31.....	المبحث الثاني:-
31.....	_ حياة ابن النّاطم .
31.....	سيرته .
31.....	اسمه وكنيته ولقبه
31.....	ولادته
31.....	وفاته
31.....	نشأته وأخلاقه وصفاته
31.....	شيوخه
31.....	تلامذته
31.....	ثقافته ومكانته العلميّة
31.....	نشاطه العلميّ
31.....	مؤلفات ابن النّاطم .
32.....	سيرته
32.....	اسمه وكنيته ولقبه
33.....	ولادته
34.....	وفاته
35.....	نشأته وأخلاقه
37.....	شيوخه
37.....	تلامذته
37.....	1_ بدر الدّين بن جماعة:-
38.....	2_ صدر الدّين بن الوكيل:-
38.....	3_ أبو بكر بن الصّوّاف:-
38.....	4_ نجم الدّين العبادي:-
39.....	5_ شمس الدّين الأزرعي:-
39.....	6_ كمال الدّين بن الزّمكاني:-
39.....	7_ بدر الدّين بن زيد:-
39.....	ثقافته ومكانته العلميّة:
43.....	نشاطه العلميّ
43.....	مؤلفات ابن النّاطم
43.....	1_ بغية الأريب وغنية الأديب:-
44.....	2_ مقدّمة في المنطق:-
44.....	3_ مقدّمة في العروض:-
44.....	4_ كرّاسة في البديع:-
45.....	5_ روض الأذهان في المعاني والبيان:-
45.....	6_ المصباح في علم المعاني والبيان والبديع:-
46.....	في النّحو والصّرف
47.....	7_ شرح شافية ابن الحاجب:-
47.....	8_ شرح الكافية لابن مالك:-
48.....	10_ تكملة شرح التّسهيل:-
49.....	11_ شرح كافية ابن الحاجب:-

- 12_ شرح ألفية ابن مالك، المشهور بـ"شرح ابن النّاطم":- 49.....
- 13_ شرح عمدة الحافظ وعدّة اللافظ:- 50.....
- 14_ شرح ملحّة الإعراب، للحريري:- 50.....
- المبحث الثالث:- 51.....
- دراسة الكتاب 51.....
- المنظومات النحوية 51.....
- ملحّة الإعراب 51.....
- شروح الملحّة 51.....
- منهج ابن النّاطم في تأليف كتابه 51.....
- مصادر الكتاب 51.....
- أدلّته 51.....
- موقف ابن النّاطم من مدرستي البصرة والكوفة 51.....
- مذهب ابن النّاطم النحوي 51.....
- المصطلحات النحوية التي اعتمدها ابن النّاطم في شرحه 51.....
- مأخذ على الكتاب 51.....
- موازنة بين شروح الملحّة 51.....
- الخاتمة 51.....
- المنظومات النحوية 52.....
- ملحّة الإعراب 53.....
- شروح الملحّة 54.....
- منهج ابن النّاطم في تأليف كتابه 57.....
- مصادر الكتاب 59.....
- أدلّته 59.....
- 1_ السّماع:- 59.....
- 2_ القياس:- 60.....
- موقف ابن النّاطم من مدرستي البصرة والكوفة 61.....
- 1_ فعل الأمر:- 61.....
- 2_ المصدر أصل أم فرع:- 61.....
- 3_ المفعول معه:- 62.....
- 4_ نعم وبئس:- 62.....
- 5_ حروف الجر:- 63.....
- 6_ الابتداء:- 63.....
- 7_ ما العاملة عمل ليس:- 64.....
- 8_ التّعجب:- 64.....
- 9_ العدد:- 65.....
- 10_ ناصب الفعل المضارع بعد "حتى، والواو، والفاء، وأو":- 66.....
- 11_ إعراب الفعل المضارع:- 66.....
- 12_ ما لا ينصرف:- 67.....
- 13_ الاستثناء:- 67.....
- مذهب ابن النّاطم النحوي 68.....

70.....	مأخذ على الكتاب
71.....	موازنة بين شروح الملحة
71.....	أ- منهج الحريري:-
72.....	ب- منهج ابن النّاطم ⁰
72.....	ج- منهاج بحرق:-
72.....	1- الخطوة الأولى:- شرح الأبيات:-
72.....	2- الخطوة الثانية:- وضع الفوائد:-
73.....	3- الخطوة الثالثة:- وضع التّنبّهات للشارح:-
73.....	4- الخطوة الرابعة:- وضع الخلاصة:-
73.....	أ- الأبيات القرآنيّة الكريمة:-
74.....	ب- الحديث النبوي:-
74.....	ج- الأمثال:-
74.....	د- الشّواهد الشعريّة:-
74.....	هـ- الأعلام الوارد ذكرها في الكتب الثلاثة:-
74.....	و- ذكر الكتب الثّوريّة، وعزو الآراء إلى أصحابها:-
75.....	خاتمة
76.....	القسم الثاني
76.....	معالم التحقيق
76.....	- نسخ الكتاب
76.....	- منهج التحقيق
76.....	- دلالات الرموز
76.....	- مادة الكتاب
83.....	نسبة الكتاب
83.....	نسخ الكتاب
83.....	أوّلاً: النّسخة الأولى:-
85.....	ثانياً:- النّسخة الثانية:-
86.....	منهج التحقيق
88.....	دلالات الرّموز
91.....	[أقسام الكلمة] ⁰
92.....	الاسم، والفعل، والحرف ⁰
94.....	المعرفة والنّكرة
95.....	[أقسام المعرفة] ⁰
98.....	قسمة الأفعال وأحكامها
102.....	الإعراب
104.....	الأسماء المعربة
105.....	الأسماء السّنة
106.....	[إعراب الاسم المعتل] ⁰
108.....	الأسماء المقصورة
110.....	التّنبّه
111.....	جمع المذكّر السّالم

113	جمع المؤنث السالم
115	حروف الجر ⁰
122	الإضافة
123	فصل
125	كم الخبرية
126	المبتدأ وخبره
128	فصل
130	مسألة [الاشتغال] ⁰
131	الفاعل
134	ما لم يُسمَّ فاعله
136	المفعول به
140	اسم الفاعل
144	المفعول له ⁰
145	المفعول معه
146	الحال والتمييز ⁰
159	لا في النفي
161	التعجب
163	الإغراء [والتحذير] ⁰
164	إن وأخواتها ⁰
170	كان وأخواتها ⁰
174	التصغير ⁰
180	تصغير المتمكن ⁰
181	[ما التأفية] ⁰
183	النداء ⁰
189	الترخيم ⁰
191	النسب ⁰
194	ما يتبع الاسم في إعرابه (الثوابع)
196	البدل ⁰
197	عطف البيان
198	عطف النسق ⁰
204	الأسماء التي لا تتصرف
212	العدد
214	القول في إعراب الفعل
215	حروف النصب
222	حروف الجزم
226	المبني
231	الفهارس
231	فهرس الآيات القرآنية الكريمة
231	فهرس الأشعار
231	فهرس الأماكن والمواقع

Abstract

It is obvious that Arabic, among languages, has a great status; among Muslims, Arabic is considered sacred since it is the language through which the Qur'an (Koran) was revealed and the language of Hadith, Prophet Muhammad's traditions (PBUH), which strongly recommended learning and teaching Arabic. Accordingly, the first generation of Muslims sent their sons to learn pure Arabic in its cradle, Hijaz and Najd, deserts of the Arabian Peninsula. Following them, Muslim scholars became very much concerned with the sciences of Arabic and did their best protect this language from corruption as a result of contact with other civilizations and languages. Syntax and Morphology were amongst the sciences that received good attention and on which Arab linguists left many works and manuscripts. Out of loyalty to our Arab Islamic identity, we should protect this scientific heritage and revive the knowledge left by our ancestors by investigating these works and manuscripts. This is one of the most important reasons that motivated the researcher of the present work.

This work is divided into two main parts: the study and the manuscript verification.

The study consists of a preface and three chapters:

The preface briefly surveys the social, economic and intellectual aspects of the era of Ibn Al-Nazem.

The first chapter introduces Nazem Almulha Al-hariri: his name, lineage, life, masters, students, compilations, and death.

The second chapter introduces the author of the book, his biography: name, surname, nickname, birth, death, upbringing, manners, masters, students, education, academic status, scientific activity, and works

The third chapter is concerned with investigating the book. It briefly introduces syntactic paradigms and explains the meaning and interpretations of mulah al'irab (syntactic anecdotes). It also deals with the syntactic school of Ibn Al-Nazem and his position towards both schools of Basra and Kufa, syntactic terms employed by Ibn Al-Nazem, Ibn Al-Nazem's methodology of composing his book, book sources, evidence, and a comparison between the interpretations of mulah. He compared between the interpretation of Nazem Almulha and that of Ibn Al-Nazem (Bader Al-din bin Malik) and that of Bahraq.

The second part of this work is concerned with the verification of the manuscript: manuscript title, authorship, description of the two approved copies, presentation of verification methodology, and confirmation of the book text.

The present work concludes with the most important findings and recommendations.

Finally, several technical indexes or lists are included: index of Qur'anic verses, index of poetic verses, index of locations, list of bibliography and references, and index of themes.